

تأليف الدكتور
محمد يسري سلامة

تقديم الأستاذ الدكتور
بشار عواد معروف






مصادر السيرة النبوية
ومقدمة في تدوين السيرة

الطبعة الأولى ١٤٣١هـ

رقم الإيداع: ١٠٧٤٦ / ٢٠١٠
الترقيم الدولي : 1 ـ 8996 ـ 17 ـ 977





ت :٠١٠٢٩١٤٨٤٧
algabarty10@yahoo.com

ت :٠١٤٤٤٢١٥٦٤
dar-alnadwa10@yahoo.com

العنوان : شارع البيطار - أمام مسجد عليش - خلف الجامع الأزهر - القاهرة



تأليف الدكتور

محمد يسري سلامة

تقديم الأستاذ الدكتور

بشار عواد معروف






بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي هَدَانا لهذا وما كُنا لنهتديَ لولا أن هَدَانا اللهُ، الحمدُ لله نَحْمَدُه ونَسْتعينُهُ ونَسْتغفرُهُ، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسِنا ومن سيئاتِ أعمالِنا، مَن يَهْدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومن يُضلِل فلا هاديَ له، وأشهدُ أن لا إلهَ إلا الله وحدَهُ لا شريكَ لهُ إلهًا صَمَدًا، وأشهدُ أنَّ سَيِّدَنا وإمامَنا وقُدْوَتَنا وأُسوتَنَا وشَفيعَنَا وحَبِيبنا محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ، بعثَهُ اللهُ بالهُدَى ودينِ الحَقِّ لِيُظْهِرَهُ على الدِّينِ كُلِّه ولو كَرِهَ المشركون.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

فقد عرفتُ الأستاذ الدكتور محمد يُسري عن قربٍ، وازدادت معرفتي به وازدانت بعد وقوفي علي تحقيقاتِه المُتْقنة، وأبحاثه النافعة،

وتآليفه الماتِعةِ الدَّالةِ على أصالةٍ في البحث، ودقةٍ في التزام المنهج القيم، وحرصٍ قلَّ نظيره على إتقان العَمَل والتأهُّب له، وفكرٍ غَوّاص في عَمِيقات الأمور، وفَرَاسةٍ في تناول عَوِيصاتِ القضايا بإفصاحٍ واتضاحٍ، مع نجابةِ الهدفِ المتمثل بالدِّفاع عن بَيْضَةِ الإسلام، وردِّ غائلة المُفْترين عليه.

وهو إنما ينطلق في ذلك من أرومةٍ زاكية وعُنْصرٍ شريف، من طِيْبِ الجُرْثُومةِ وعَرَاقة الفَضِيلة المتمثلة بوالده الأستاذ الدكتور يُسْري محمد سَلامة - رحمه الله- الأستاذ بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ووالدته شاعرة الاسكندرية الأستاذة عزيزة عبد الوهاب كاطو، وهما اللّذان حَبَّبا إليه العربية والتراث، عمادَ حضارة هذه الأمة، ودفقَه الذي لا ينضب، ثم هيأه الله تعالى ليتوَّج بالتَّربية الإسلامية السَّلَفية الأصيلة على علامة الدِّيار المصرية صديقنا الإمام المُقَدّم الدكتور محمد إسماعيل المقدَّم الرَّحيبِ الباع، العالي الصِّفات، البعيدِ الصيت في تربية أجيالٍ من الشَّباب على منهج السَّلَف المعتدل البعيد عن الغلوِّ والتَّطرف والتفريط، بما وهَبَهُ اللهُ ومَنَّ عليه من أخلاق سَنِيّة، وأثواب نَقِيَّة، ونَفْسٍ أبيّة، ولسانٍ فصيح، وإيمانٍ راسخ بعلوِّ الإسلام وظهوره على الدِّين كلِّه ولو كَرِه المشركون، وتآليفَ ماتعةً رزقَهُ اللهُ فيها سعادةً قَلّما تحققت لغيره من الكُتّاب، فضلًا عن عُلُوِّ الهِمَّة، والتَّبَصر بالفتن، ورعاية حرمة أهل العلم وصيانة أعراضهم، والتَّنَزُّه عن الوقيعة فيهم، فاهتدى به الشَّبابُ ورَشُدَ وأسرعَ إلى الإجابة، وأظهر كثيرٌ ممن تَعَثَّروا على يديه التوبةَ والإنابة، فأكثروا حَمْده،

وشكروا فِعْلَهُ، ونشروا فضلَهُ، وهو فَضْلُ الله يؤتيه من يشاء من عبادِه الصالحين.

والدكتور محمد يُسري من تلامذة الإمام المُقَدّم الخُلَّصِ؛ استنهجَ سبيلَهُ، وركب طريقَةُ واحتذاه، فاقتدى بمحاسنِه، وتحلَّى بأوصافِه الجميلة، وانحازَ إليه بكليته يطأ موضعَ قَدَمِه، ويأخذ بفَنِّهِ، ويهتدي بهديهِ سُلُوكًا وعِلْمًا.

ومن طريف الاتفاق أنَّ أولية الإمام المقدّم كانت في علم الطب حتى نالَ به الرُّتب العُليا، ولكنَّ إيمانَه العميق وتشوُّقه إلى نشر العقيدة الإسلامية الصَّحيحة، والدَّعوة إليها، والتَّصدي لتحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين أعلام الضلالة وأشياع الجهالة حدا به إلى تكريس جُلِّ حياته لهذا الأمر الجَلَل، فكان فيه بحقٍّ وصدقِ الإمامَ المُقَدّم الذي باركَ الله له في سَعْيه فرُزِقَ كل تلكَ السعادة في تلامذته النُّجب ومؤلفاته ودَعوته. وكذلك كان حال الدكتور محمد يُسري؛ فهو طبيبٌ متفوق وجدَ نفسَهُ في خِضَم هذا المُعْتَرك الشريف حتى غَرِيَ به، وكَلِفَ بحُبِّه مع صحة النية، ونقاء الطويّة، وطهارة العَقِيدة، فحقَّق من عُيون التُّراث جملةً، وألَّف فأكثر، مع استفراغ الطاقة واستنفاد الوسع في كل عملٍ تصدى له.

ولعل هذا الكتاب الذي يُسعدني تقديمه لأهل العلم من الدراسات الجادة التي قَلَّ نظيرها، فهو يُنبئ آثر ذي أثير عن مؤلِّفٍ آتاه الله بسطةً في العلم وذخيرةً منه، مع شحذ الهِمّة، وتصحيح العَزْم وثَبَات النية، فقد

نهض بأعبائه على ثقلها أتمَّ نهوض، ولم يدع له خَلّةً إلا سَدَّها، فجاءت شواهدُه ساطعةً، وبراهينه لائحة، ودعاويه موافقة.

ابتدأ الدكتور محمد يُسري كتابَهُ الماتع باستعراض غايته المرجوة من تأليف هذا الكتاب: أن يكون مقدمة للباحثين وطَلَبة العلم في التصوُّر العام لتاريخ تدوين السيرة النبوية، ومناهج أهل العلم في تصنيفها، والمصادر التي يُرجع إليها في معرفة تفصيلاتها ووقائعها وحوادثها، ودليلاً إلى الكتب المفردة التي صُنِّفت في السيرة، ومعرفة المطبوع منها والمخطوط والمفقود، وتوجيه النظر إلى كتب المتقدمين وتصانيفهم.

وبيّنَ منهجَهُ المتَّبع في بلوغِ هذه الغاية الجليلة، بذكر ما يمكن إحياؤه من تلكم المصنفات، وتقصي أنواع المصادر التي يمكن الاستعانة بها في هذا الشأن، وسبل التفتيش عنها وجمع نصوصها، وذكر أشهر المصنفات التي تؤدي هذه الغاية.

وحين قَضَى وطره من تتبع الدِّراسات السابقة وما أُنجز منها، تحوَّل إلى ذكر مظان نصوص السيرة في شتى أنواع المصادر، بعد أن قسم تلك المصادر تبعًا لموضوعاتها وأغراضها، ملتزمًا في ذلك ذكر المصدر: وبدأ بكتب التفسير، وثنَّى بكتب الحديث المسندة، ثم كتب العقيدة المسندة، فكتب دلائل النبوة والشمائل والخصائص، فكتب التواريخ والتراجم والرجال المُسندة، وعرَّجَ بعد ذلك على غير المسندة منها، ثم كتب الصحابة وفضائلهم. وتناول بعد كل هذا المخطوطات غير

المدروسة والمجهولةَ النسبة، ثم كتبَ السيرة المختصة مخطوطها ومطبوعها مرتبًا لها على حروف المعجم فذكر منها مئة وستة وتسعين كتابًا مُفردًا باللغة العربية من غير التطرق إلى كتب المعاصرين، وهو أمرٌ يدل على طول الباع واتساع المعرفة في هذا الشأن.

وختم الدكتور الباحث كتابَهُ النفيس بمطلبٍ قريب إلى نَفْسي وعقلي ومنهجي، تناول فيه مسألة الاختصاص وضرورة مُراعاتها، وأن الاختصاص كان أمرًا معروفًا معمولًا به عند المتقدمين فتُقْبَل رواياتهم في اختصاصاتهم وتُرفض في غيرها، فتؤخذ الأنساب من ابن الكلبي، والمغازي من الواقدي وأخبار الردة والفتوح من سيف بن عمر ونحوهم مع كونهم من المتروكين في رواية الحديث، ومن ثم خطورة ما أشيع من ضرورة تنقية المغازي والسير بناءً على منهج المحدثين في الجرح والتعديل من غير مراعاةٍ لهذا الأمر، مثل واضعي المؤلفات المسماة بالسير الصحيحة وصحيح السيرة ونحوها من التسميات.

وفَرْق بين الإفادة من منهج المحدثين في بيان صحيح الأخبار من سقيمها، وبين تطبيق أحكام المحدثين على المختصين بالعلوم الأخرى من غير مراعاةٍ لاختصاصاتهم، فكانت خاتمة مسكٍ لهذا الكتاب الذي كَثُرت محاسنُه، وجلَّت فضائلُه، وسَمَت معانيه.

وحُقَّ لمن يتقن عملَه أن ينوَّه بفضله ويُشكرَ على فعله، ويوشَّح بحلل الثناء، ويطوَّق بقلائد الشُّكر والدُّعاء، فذلك أقل ما يكافأ به على إحسانه العمل، وأدعى له إلى تجديد الأمل بإعادة الإفادة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه بدار هجرته عمان البلقاء في محرم سنة **١٤٣١هـ**

أفقر العباد

بشار بن عواد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي كشفَ عنا الغُمَّة، وجَلا غَياهِبَ الظُّلْمَة، وأكْمَلَ الدِّينَ وأَتَمَّ علينا النعمَة، وأكْرَمَنا بخيرِ نبيٍّ فكُنَّا خيرَ أُمَّة، بما زكَّانا به وعَلَّمَنا من آيِ الكتابِ والحكمة؛

﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾ [آل عمران: ١٦٤].

﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾ [الأحزاب: ٢١].

﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

صلَّى الله على محمَّدٍ وعلى آلِه وأصحابِه الأعلامِ الأئمَّة، وأتباعِهم وأحزابِهم أولي الهِمَّةِ والمناقبِ الجَمَّة. أما بعد؛

فقد أَرَدتُ ابتداءً أنْ أُقَدِّمَ لهذا الكتابِ بمقدمةٍ فيها شيءٌ مِنْ ذكرِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلَّم وشمائلِه وخصائصِه، وما امْتَنَّ الربُّ عزَّ وجلَّ ببعثتِه ورسالتِه علينا وعلى الناس، فما لَبِثَ قلمي أنْ عَجِزَ وصَدّ، وتَمَلْمَلَ هَيبةً وارتَدّ، وذكَّرَني بما كان مِنِّي مِنَ استصغارِ أفصَحِ أصحابِ

اليَرَاعَة، وأَبْلَغِ أهلِ البلاغةِ والبراعةِ إذا تَكَلَّمَ في هذا الباب، لِمَا كنتُ أراه مِنْ قصورِ عباراتِهم وتراكيبِهم عن استيفاءِ المقامِ حقَّه.

فما كنتُ أَنْعاه على الناسِ وجدتُ أكثرَ منه في نفسي، وما كنتُ أراه قصورًا عند الناسِ استحالَ لديَّ عجزًا وعِيًّا، فما زادَني ذلك إلا تعظيمًا لرسول الله صلى الله عليه وسلَّم، وتواضعًا له.

وقد قيل لحسَّان بن ثابت -رضي الله عنه- بعد موتِ رسول الله صلى الله عليه وسلَّم: «ما بالُك لا تَرثي رسولَ الله صلى الله عليه وسلَّم، قال: لأنِّي أَسْتَقِلُّ كلَّ شيءٍ يَجيئُني فيه»[1].

وأنشد بعضُهم:

أرى كلَّ مدحٍ في النبيِّ مُقَصِّرا وإنْ بَالَغ المُثْني عليه وأكْثَرا
وإذا اللهُ أثنى بالذي هو أهلُهُ عليه، فما مِقدارُ ما يمدحُ الورى

وقيل: لم يُمدَح رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بمثل قول القائل:

وعلى تفنُّن واصفيه بوَصفِهِ يفنى الزمانُ وفيه ما لم يوصَفِ

وعلى كُلٍّ؛ فمَنْ كان مثلي فليس له مِنْ سببٍ يتعلَّقُ به بعد التوحيدِ إلا

---

(١) ذكره أبو العباس المبرّد في «الفاضل» ص١٠ . وقد رَثَاه بقصيدةٍ داليةٍ عصماءَ صحيحةِ النسبة، وصَحَّحَ نسبتَها أخي الفاضل البحَّاثة محمد شمس عُقاب في أطروحتِه «المراثي النبوية في أشعار الصحابة»، وضَعَّفَ ما نُسِبَ إليه سواها. فيكونُ سؤالُهم هذا مِنْ قبيلِ إغفال القلَّة، كما يُقالُ للذي يأكلُ الشيءَ القليل: لِمَ لا تأكل، مع كونِه يأكلُ شيئًا قليلا، لأنَّ الحكمَ للغَلَبة، والقليلُ قد لا يُعتَدُّ به.

المحبة، ومَنْ حالُه حالي فأرجى حديثٍ له: «**أنت مع مَنْ أحْبَبت**» وأنَّ المرءَ يُحْشَرُ مع مَنْ أَحَبَّ، فلم يَسَعْني إلا أنْ أضرِبَ بسهمٍ ضئيلٍ مع الذين تَصَدَّوا للحديثِ عن سيرةِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلَّم، كلٌ في فَنِّه، وإنْ كان ذلك مني تطفُّلا وتَسَوُّرًا، فلا بأس، ولعلَّ ما سَطَرتُ لا يخلو مِنْ فائدةٍ، ويكفيني أني دخلتُ في زمرةِ خُدَّامِ رسول الله صلى الله عليه وسلَّم وسيرتِه العَطِرَة، أرجو.

* * *

ولا يخفى أنَّ مِنْ أَوْلى ما يشتغلُ به مَنْ شَدَا طرفًا من العلم، ونهضَ إلى طلبِه وتحصيلِه: الاشتغالَ بسيرةِ رسول الله صلى الله عليه وسلَّم، والعنايةَ بها جمعًا وقراءةً، وروايةً ودرايةً. وكيف لا يكونُ ذلك؛ والسيرةُ حجرُ الزاويةِ الذي يَرْتكِزُ عليه التاريخُ الإسلاميُّ كُلُّه، والمدخلُ إليه، إضافةً إلى ضرورتِها البالغةِ في دراسةِ التفسيرِ، والحديثِ، والفقهِ، وغيرِها مِنْ علومِ الإسلام.

ولِتِلْكُمُ العِلَّة، أردتُ لهذا الكتابِ أنْ يكونَ مُقَدِّمةً للباحثين وطلبةِ العلمِ في التصوُّرِ العامِّ لتاريخِ تدوينِ السيرةِ النبويةِ، ومناهجِ أهلِ العلمِ في تصنيفِها، والمصادرِ التي يُرجَعُ إليها في معرفةِ تفصيلاتِها ووقائِعِها وحوادِثِها، ودليلًا إلى الكتبِ المُفرَدَةِ التي صُنِّفَت في السيرة النبوية، ومعرفةِ المطبوعِ منها والمخطوطِ والمفقود، وقد قيل قديمًا: معرفةُ الكتب نصفُ العلم.

ومِنَ الأمورِ التي نراها ونَشْهَدُها: ما يُعانيه بعضُ طلبةِ العلمِ مِنَ

القُصورِ الواضحِ في تصوُّرِ المسائلِ تصوُّرًا كُلِّيًّا، والتأريخِ للعلومِ تأريخًا صحيحًا، ومعرفةِ الكتبِ والمطبوعات، والمخطوطاتِ وفهارسها، ومصادرِ البحثِ والدراسة، حتى كادت الديارُ أنْ تخلوَ ممن يجيدُ ذلك إجادةً تُسقِطُ الحَرَجَ، وترفعُ واجبَ الكفاية.

ومِنْ أعْظَمِ العيبِ تركُ الكلامِ في هذه الأبوابِ للمستشرقين وأفراخِهم، أو أنْ يَقْتَصِرَ الخوضُ فيها على الباحثين في رسائلِهم الجامعيَّةِ التي قد لا ترى النورَ خارجَ أسوارِ الجامعة، هذا إذا خَلَت مِنَ العيبِ والعَوَارِ أصلًا.

ومُرادي الآخَرُ مِنْ هذا الكتاب: توجيهُ النظرِ إلى كتبِ المتقدِّمين وتصانيفِهم، وما فُقِدَ، أو طُوِيَ، أو خَفِيَ علينا مِما صَنَّفوه في علمِ السِّيَر والمَغَازي.

وذلك أنه قد أدَّى انتشارُ الجمعِ والتأليفِ في بلادِ الإسلامِ، والتوسُّعُ في ذلك إلى نوعٍ مِنَ الإهمالِ لمصنَّفات السابقين، والانشغالِ باللاحقِ عن السابق، والاعتمادِ على تآليفِ المتأخِّرين مع نزولِ درجتِها في الغالبِ عن كتبِ السَّلَفِ المُتقَدِّمين مِنْ حيثُ المنهجُ والقيمةُ العلميَّة، وهذا يجري في كلِّ بابٍ مِنْ أبوابِ العلم.

وذكرتُ ما يمكن إحياؤه مِنْ تلك المصنَّفات، وتَقَصَّيتُ أنواعَ المصادرِ التي يمكن الاستعانةُ بها في هذا الشأن، وأوضَحتُ السبيلَ إلى التفتيشِ عنها وجَمْعِ نصوصِها، وهو بابٌ واسعٌ جليلٌ إذا انتبَه إليه المتميِّزون مِنْ طلبةِ العلمِ والحديثِ واشتَغَلوا به، وهو حقيقٌ بما يُبْذَلُ فيه

من وقتٍ وجهد.

وذَكَرتُ تحت كلِّ نوعٍ من أنواعِ المصادرِ أشهرَ المُصَنَّفاتِ التي يمكن الاستعانةُ بها في البحث عن مرويَّات السيرة، ونصوصِ الكتبِ المفقودة، واقْتَصَرتُ في ذلك على ما هو موجودٌ بين أيدينا اليومَ مطبوعًا كان أو مخطوطًا، ولم أتعرَّضْ للمفقود؛ لأنَّ هذا يطولُ حصرُه جدًّا، ولا يُستفادُ منه في البحثِ والجمع.

وأتْبَعتُ ذلك بمَسْرَدٍ لمصنَّفاتِ السيرة المُفْرَدَة، المطبوعةِ والمخطوطةِ والمفقودةِ جميعًا، مع كلامٍ يسيرٍ في نقدِ ما يستأهلُ النقدَ منها، وإلماعاتٍ في الكشفِ عن مضامينِها ومادَّتِها، ومناهجِ واضعيها في تأليفِها.

ولا أدَّعي في كلِّ هذا أني بلغتُ في البابِ الغاية، ولا ذَكَرتُ ما فيه كفاية، ولا زالَ المجالُ غَضًّا يحتملُ الزيادة، ويَستَدعي الإضافةَ والإفادة، وقد قال بعضُ الفضلاء، وهو الشيخ أحمد بن مصطفى، الشهير بطاش كُبْرى زاده[1]: «وإيَّاك ثم إيَّاكَ أن تَظُنَّ -وبعضُ الظَّنِّ إثم- أنَّك حَصَّلْتَ مِنْ هذا العلمِ قَدْرًا لا مَزيدَ عليه، حتى تَنْتَصِبَ لأنْ يرجعَ الكلُّ إليك، فتقعدَ مُتَّكِئًا على أريكةِ العُجْب، وتَسْتَلقيَ على كَتِفَي الفراغ، وتَمُدَّ على بِسَاطِ الكسلِ رجلَيك، وتَعُدَّ نفسَك مِنْ جهابِذَةِ الفُضَلاء، وتحسبَ نفسَك مِنْ دَهْماءِ العلماء، وتَظُنَّ أنَّك أحْرَزْتَ

---

(١) في «مفتاح السعادة» (١/ ٤).

الفضائلَ بشَطْرَيها، ومَلَكْتَ الكمالاتِ بقُطْرَيها، وفُزتَ مِنْ ماريَّةَ بقُرْطَيها، وتقول: ها أنا بَرَّزْتُ على لِداتي، وتَفَرَّغْتُ عن تكميلِ ذاتي، فيَهُبَّ في دماغِك أعاصيرُ حبِّ الرياسة، وتَهْتاجَ لتربيةِ أشياعِك إلى تَقَلُّدِ السياسة. فهَيهاتَ هَيهاتَ ما خَطَرَ ببالِك، وهَجَسَ في خيالِك. إنَّ هذا طيشٌ يوجِبُ الحِرمان، بل همْهَمَةُ الحُسبان، ووسوسةُ الشيطان، يَتَراءى منها مَخايلُ الزُّور، ويَتَدَسَّسُ فيها حبائلُ الغرور».

* * *

وجمعُ أسماءِ الكتبِ المصَنَّفةِ في علمٍ مِنَ العلومِ مما اشتَغَلَ به السلَّفُ مِنْ علماءِ الأُمَّة. وكان مِنْ عادتِهم تقييدُ أسماء الكتبِ التي اطَّلَعوا عليها وعايَنوها، أو قَرؤوها على مشايخِهم وحَمَلوها عنهم بأسانيدَ موصولةٍ إلى أصحابِها. ثم صارَ هذا فَنًّا مِنْ فنونِ التصنيفِ قائمًا بذاتِه، وغَرَضًا مستقلا مِنْ أغراضِ التأليفِ أُفْرِدَت له كتبٌ مخصوصة، فيما عُرِفَ بالفَهارسِ، أو الأثْباتِ، أو البَرَامِجِ في اصطلاح أهلِ الأندلس[١].

وقد يذكرون ذلك في سياقِ التراجمِ التي يَضَعونها لشيوخِهم في كتبٍ أفرَدوها، وهو ما عُرِفَ بالمعاجمِ أو المَشْيَخَات، فيُثْبِتون في ترجمةِ الواحدِ منهم ما حَمَلوه عنه مِنَ الكتبِ بالسماعِ أو الإجازة، أو غيرِ ذلك

(١) وقد عُني المغاربةُ والأندلسيون بها عنايةً بالغةً، لأنَّهم كانوا يَتَلَقَّفون ما يَرِدُ إليهم مِنْ مصنَّفاتِ المشارقةِ ويحرصون على تحمُّلِها كلَّ الحرص، وراجع: «كتب برامج العلماء في الأندلس» لعبد العزيز الأهواني، و«كتب البرامج والفهارس الأندلسية» لهاني العمد، و«فهارس علماء المغرب» لعبد الله المرابط الترغي.

مِنْ طرقِ التَّحَمُّل، وإنْ كان بعضُهم لا يَلْتَزِمُ هذا، فيخلو مُعجَمُه مِنْ ذكرِ الكتب.

والذين رتَّبوا فهارِسَهم أو بَرَامِجَهم على الموضوعاتِ يُفْرِدون بابًا خاصًا لكتبِ السِّيرِ والمَغَازي؛ لا يخلو واحدٌ منهم مِنْ ذلك، فيَسهُلُ لذلك تتبُّعُها في مصنَّفاتِهم. وإنْ لم يكن الكتابُ مُرتَّبًا على الموضوعات، بل على أسماءِ المشايخِ فيمكن تَلَمُّسُ أسماءِ الكتبِ مِنْ دونِ مشقَّةٍ بواسطةِ الفهارسِ التي وُضِعَت لعامَّةِ ما طُبِعَ منها.

ومِنْ بواكيرِ تلك الكتب: «الفِهْرِست» لمحمد بن إسحاق النَّديم[١] (ت ٣٨٠ هـ)، وإنْ جاء كتابُه أقرَبَ إلى عملِ الورَّاقين مِنْ صُنعِ العلماء المُحَققين، وكَثُرَ فيه الخللُ والتَّكرارُ والوهم، وشاعَت المُبالَغةُ والتَّكَثُّرُ في نسبةِ الكتبِ إلى مُصَنِّفيها، وفي عددِ ما أَلَّفوه، فيكونُ للرجلِ الكتابُ الواحدُ فيُقَطِّعُ النَّديمُ الكتابَ أبوابًا، ويجعلُ كلَّ بابٍ منه كتابًا مُفرَدًا، أو تكون لراويةٍ نسخةٌ فيُثبِتُها كتابًا، إلى غيرِ ذلك مِنَ المآخِذ مما لا يتَّسِعُ المقامُ لذكرِه، على أنَّ في الكتاب من الفوائد ما لا يخفى.

وكذلك الجزءُ الذي جَمَعَه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن يونس السَّرَقُسْطيُّ الأندلسيُّ المالكيّ[٢] (ت ٤٧٩ هـ) في «تسميةِ ما وَرَدَ

---

(١) وقد طُبع مرارًا، منها نشرة جوستاف فلوجل وأوجست مولر في ليبزج سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، ونشرة رضا تجدد في إيران سنة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.

(٢) ترجَمَ له ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ١٥٠-١٥١) وابن الأبَّار في «التكملة» (١/ ٣٢١) والذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٤٤٦)، وكان قد رحل=

به الخطيبُ البغداديُّ دمشقَ مِنَ الكتب»[١]، وفيه قائمةٌ بما كان يُتَدَاوَلُ في عصرِ الخطيبِ مِنَ الكتبِ.

ومما بَلَغَنا منها أيضًا: فِهرِس ابن عطية[٢] (ت ٥٤١ هـ)، وفهرست شيوخ القاضي عِيَاض (ت ٥٤٤ هـ) المُسَمَّى «الغُنْيَة»[٣]، وفهرست ابن خير الإشبيليّ[٤] (ت ٥٧٥ هـ)، و«التحبير في المعجم الكبير»[٥] و«معجم الشيوخ»[٦] كلاهما لأبي سعد السَّمْعانيّ (ت ٥٦٢ هـ)، و«مُعجم السَّفَر» لأبي طاهر السِّلَفيّ[٧] (ت ٥٧٦ هـ)، وثَبَت مسموعات أبي موسى المَقْدِسيّ[٨] (ت ٦٢٩ هـ)، وثَبَت مسموعات الضياء

= إلى دمشق وسمع بها، فاجتمعَ له السماعُ مِنَ ابن عبد البر بالمغرب والخطيبِ البغداديِّ بالمشرق، وهذه خصِّيصةٌ عظيمة. ولم يعرف الرجلَ أحدٌ ممن ذكرَ هذا الجزء.

(١) منه نسخةٌ ضمن مجموعٍ في الظاهرية بدمشق برقم (١٨) الورقات ١٢٦-١٣٢ كُتبت في أواخرِ حياة الخطيب، وطُبع ضمن كتاب «الخطيب البغدادي وأثره في علومِ الحديث» لمحمود الطحان.

(٢) طُبع بتحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي في بيروت سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

(٣) طُبع بتحقيق محمد عبد الكريم في طرابلس الغرب سنة ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، وبتحقيق ماهر زهير جرار في بيروت سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

(٤) طُبع في سَرَقُسْطَة بالأندلس سنة ١٣١٠هـ/ ١٨٩٣م بتحقيق المستشرقَين فرانسيسكو كوديرا (ت ١٩١٧م) وخوليان ريبيرا (ت ١٩٣٤م)، وصُوِّرَ مرَّات.

(٥) طُبع بتحقيق منيرة ناجي سالم في بغداد سنة ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

(٦) طُبع المُنتخَب منه في الرياض سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م بتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر.

(٧) طُبع طبعةً رديئةً بتحقيق شير محمد زمان في باكستان سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

(٨) منه نسخةٌ خطيةٌ في الظاهرية، مجموع (٩٢/ ١٠) ق ١٣٨-١٧٦ .

المقدسيّ[١] (ت ٦٤٣ هـ)، وبرنامج أبي الحسن الرُّعَينيّ[٢] (ت ٦٦٦ هـ)، وبرنامَج ابن أبي الربيع الغِرْناطيّ[٣] (ت ٦٨٨ هـ)، وفهرست أحمد بن يوسف اللَّبْليّ[٤] (ت ٦٩١ هـ)، وبرنامج القاسم بن يوسف التَّجِيبيّ[٥] (ت ٧٣٠ هـ)، وثَبَت مَسموعات ابن البِرْزاليّ[٦] (ت ٧٣٩ هـ)، و«المعجم الكبير» للذهبيّ[٧] (ت ٧٤٨ هـ)، وبرنامج محمد بن جابر الوَادِيَاشي[٨] (ت ٧٤٩ هـ)، و«معجم الشيوخ» للصلاح العَلائيّ[٩] (ت ٧٦١ هـ)، و«المعجم المُفَهْرس»[١٠] و«المَجْمَع المُؤَسَّس»[١١] كلاهما لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، و بَرنامج أبي عبد الله محمد بن محمد المجاريِّ الأندلسيّ[١٢] (ت ٨٦٢ هـ)، و«مُعْجَم الشيوخ» لنجم

---

(١) طُبع بتحقيق محمد مطيع الحافظ في بيروت سنة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

(٢) طُبع بتحقيق إبراهيم شبُّوح في دمشق سنة ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.

(٣) طُبع بتحقيق عبد العزيز الأهواني في المجلد الأول من مجلة معهد المخطوطات العربية سنة ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.

(٤) طُبع بتحقيق ياسين يوسف عياش وعواد أبو زينة في بيروت سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

(٥) طُبع بتحقيق عبد الحفيظ منصور في طرابلس الغرب سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

(٦) منه نسخةٌ خطيةٌ في الظاهرية، مجموع (١١٥/ ١٢) ق ١٤٩-١٥٠ .

(٧) طُبع بتحقيق محمد الحبيب الهيلة في بيروت سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

(٨) طُبع بتحقيق محمد محفوظ في بيروت سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

(٩) طُبع بتحقيق مرزوق الزهراني في المدينة النبوية سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، وهي نشْرَة حافلة بالخطأ والتحصيف.

(١٠) ويُسمَّى أيضًا: «تجريد الأسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة»، وقد طُبع بتحقيق محمد شكور المياديني في بيروت سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٨م.

(١١) طُبع بتحقيق يوسف المرعشلي في بيروت سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، وصنع له فهارسَ وافية.

(١٢) طُبع بتحقيق محمد أبو الأجفان في بيروت سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

الدين بن فَهْد[١] (ت ٨٨٥ هـ)، وفهرست أبي عبد الله محمد بن قاسم الأنصاريِّ الرَّصَّاع[٢] (ت ٨٩٤ هـ)، وفهرست ابن غازي، المُسمَّى «التَّعَلُّل برسومِ الإسناد بعد انتقالِ أهلِ المَنزلِ والنَّاد»[٣] (ت ٩١٩ هـ)، وثَبَت أبي جعفر أحمد بن علي البَلَويِّ الوادِياشيّ[٤] (ت ٩٣٨ هـ)، و«مُنتَخَب الأسانيد في وَصْلِ المُصَنَّفات والأجزاءِ والمسانيد» للشمس البابِليّ[٥] (ت ١٠٧٧ هـ)، و«صِلَة الخَلَف بموصولِ السَّلَف» للرُّوْدانيّ[٦] (ت ١٠٩٤ هـ)، و«فهرس الفهارس» للكتَّانيّ[٧] (ت ١٣٨١ هـ).

وكان بعضُ المُصَنِّفين في السِّيَرِ والتواريخ يذكرون ثَبَتًا بموارِدهم في تصانيفِهم، ويكون ذلك في أوَّلِ الكتابِ أو في آخِرِه. ويكون ذلك مُفيدًا في معرفةِ الكتبِ التي كانت موجودةً مُتَداوَلَةً في بُلدانِهم أو في أعصارِهم.

وممن صنعَ هذا ابنُ عبد البَرِّ (ت ٤٦٣ هـ) في مقدمة «الاستيعاب»، وابن الأثير (ت ٦٣٠ هـ) في طليعةِ «أُسْد الغابة»، وابن سيِّد الناس (ت

---

(١) طُبع بتحقيق محمد الزاهي ومراجعة حمد الجاسر في الرياض سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

(٢) طُبع بتحقيق محمد العنابي في تونس سنة ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

(٣) طُبع بتحقيق محمد الزاهي في الدار البيضاء بالمغرب سنة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

(٤) طُبع بتحقيق عبد الله العمراني في بيروت سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

(٥) طُبع بتحقيق محمد بن ناصر العجمي في بيروت سنة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

(٦) طُبع بتحقيق محمد حجي في بيروت سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، وكان قد طبعه قبلها على أجزاء في مجلة معهد المخطوطات العربية.

(٧) طُبع قديمًا في فاس، ثم بتحقيق إحسان عباس في بيروت سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٧٣٤ هـ) في آخِرِ «عيون الأَثَر»، والذهبيُّ (ت ٧٤٨ هـ) في مقدمة «تاريخ الإسلام»، والتقيُّ الفاسيُّ (ت ٨٣٢ هـ) في مقدمة «العِقْد الثمين»، في آخَرين.

وتكَلَّم آخرون على مصادرِ السيرة استقلالًا، مثل الحافظ شمس الدين السَّخَاويّ (ت ٩٠٢ هـ) في كتابه «الإعلان بالتوبيخ لِمَن ذمَّ أهل التواريخ»[(١)]، وجَمْعُه حسنٌ جدًّا وإن فاتَه شيءٌ كثير، مع الوهمِ في مواضع في آخرِ ما سَرَد مِنْ كتبِ السيرة، مُشيرًا إلى كثرةِ ما صُنِّفَ فيها: «. . إلى غيرِها. . مما لو حصَلَ التصدِّي لجمعِه كلِّه في كتابٍ لكان في عشرين مجلدًا أو أكثر»، فإذا ضَمَمنا إلى ذلك ما كُتِبَ بعده جاءَ شيئًا كثيرًا جدًّا[(٢)].

كما ذَكَرَ السخاويُّ طرفًا مِنْ كتبِ السيرةِ في «الجواهر والدُّرَر»[(٣)]، و«الإلمام في ختمِ سيرة ابن هشام»[(٤)].

ثم أتى مصطفى بن عبد الله التركيُّ الحنفيّ (ت ١٠٦٧ هـ) المعروف بحاجِي خليفة، فذكر جانبًا منها في كتابِه الجامع «كشف الظنون عن

---

(١) ص١٤٦-١٦٠ طبعة الرسالة.

(٢) وعشرون مجلدًا بمقاييسِ عصرِ السخاويِّ في صفة المجلَّدِ وحجمِه تجيءُ اليومَ مطبوعةً في مائةٍ أو مائةٍ وعشرين مجلدًا، للتبايُنِ في تقديرِ حجمِ الأجزاء والمجلَّدات، والفروقِ بين المطبوعِ والمخطوط.

(٣) (٣/ ١٢٥١-١٢٥٤).

(٤) طُبع بتحقيق حسين بن محمد الحدادي في بيروت سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

أسامي الكتب والفنون»[١]، واستدرَكَ عليه إسماعيل البابانيُّ البغداديّ (ت ١٣٣٩ هـ) أشياءَ قليلةً في ذيلِه المُسَمَّى: «إيضاح المكنون»[٢].
واقتفى أثرَ هؤلاء محمد بن جعفر الكتَّانيُّ (ت ١٣٤٥ هـ) في «الرسالة المُستَطْرَفَة لبيانِ مشهورِ كتبِ السنَّة المُشَرَّفة»، فتَكَلَّمَ على كتبِ السيرةِ في سياقِ جمعِه لأسماءِ كتبِ السنَّة والحديث.

ومما يؤسَفُ عليه أنَّ الجهودَ في جمعِ مصادرِ السيرةِ ودراستِها انتَقَلت إلى أوربا على يد المستشرقين، الذين لا يخلون في مُعظَمِهم مِنَ الأغراضِ الخبيثة[٣] والنزعاتِ الفاسدةِ في دراسةِ السيرةِ ومصادرِها، فتكلَّمَ «ألويس شبرنجر»[٤] (ت ١٨٩٣م) على مصادر السيرة باستفاضةٍ في مقدمة كتابِه الرديء: «حياة محمد وتعاليمه في ضوءِ المصادرِ غيرِ المُستخدَمَة في معظمِها»، الذي نشره في برلين سنة ١٨٦١م، والذي نَقَده

---

(١) ذكر كتب السيرة في (٢/ ١٠١٢-١٠١٥) وكتب المَغَازي في (٢/ ١٧٤٦-١٧٤٧)، ومواضع أخرى تُتَبَّعُ في الكتاب.

(٢) (٢/ ٣٣-٣٤).

(٣) وراجع في كشف عوارِهم وفسادِ مناهجِهم في باب السيرة خاصةً: «دفاع عن محمد صلى الله عليه وسلم» لعبد الرحمن بدوي، و«مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية» لمجموعةٍ من الباحثين، و«سيرة النبي صلى الله عليه وسلم والمستشرقون» لمحمد مُهَر علي (بالإنجليزية)، و«المنهج في كتابات الغربيين عن التاريخ الإسلامي» لعبد العظيم الديب، و«الاستشراق في السيرة النبوية» لعبد الله النعيمي، و«الاستشراق والتاريخ الإسلامي» لفاروق عمر فوزي، و«نبوة محمد صلى الله عليه وسلم في الفكر الاستشراقيّ» للأخضر شايب.

(٤) Aloys Sprenger.

غيرُ واحدٍ منهم نقدًا شديدًا لِمَا فيه مِنَ الكذبِ والتدليسِ والبُهتان، ومُجانَبةِ الروحِ العلميةِ في تفسير النصوصِ واستخلاصِ النتائج بمقاييسِ المستشرقين أنفسِهم[١].

وتلاه الأميرُ الإيطاليُّ الحاقد «ليوني كايتاني»[٢] (ت ١٩٣٥م) الذي أفنى عمرَه في جمعِ مصنَّفات السيرة المطبوعة والمخطوطة، وكتبِ التاريخ الإسلامي على وجهِ العُمومِ ليستعينَ بمادَّتِها في كتابَيه: «الحَوْليَّات الإسلامية»[٣] الذي صَدَرَ في عشرةِ مجلَّداتٍ بَدءًا مِنْ سنة ١٩٠٥م، ثم «التاريخ الإسلاميّ»[٤] الذي طُبع قسمٌ ضئيلٌ منه في روما سنة ١٩١٢م.

وقد هَلَكَ كايتاني قبل أنْ يُتِمَّ الكتابَين، ولكنَّه وصفَ مصادرَه في مقدمتيهما وصفًا دقيقًا يُنبِيءُ عن معرفةٍ واطِّلاع، وإنْ كانت كتاباتُه كلُّها تقطرُ حقدًا وبُغضًا للإسلامِ وأهلِه[٥]. واستعان في كتبه باليهوديِّ الإيطاليِّ ليفي ديلَّافيدا[٦] (ت ١٩٦٧م) ليترجمَ له النصوصَ العربية، وهو الذي حرَّرَ فيما بعد مادةَ «السيرة» في الإصدارةِ الأولى مِن «دائرة

---

(١) انظر مثلا: «موسوعة المستشرقين» لعبد الرحمن بدوي ص٣١-٣٢، حيث أبان عن فسادِ منهج اشبرنجر إجمالًا بما فيه كفاية.

(٢) Leone Caetani.

(٣) Annali Dell islam.

(٤) Cronographia Islamica.

(٥) انظر «موسوعة المستشرقين» لبدوي ص٤٩٦.

(٦) Giorgio Levi della Vida.

المعارف الإسلامية»، وعدَّدَ مصادرَها، وتكلَّمَ على كلٍّ منها بكلامٍ يشوبُه الجهلُ والتحريف.

ثم أتى الراهبُ اليسوعيُّ البلجيكيُّ هنري لامِنْس[1] (ت ١٩٣٧م)، الذي قَصَرَ حياتَه البائسةَ على البحثِ في السيرة ودراسةِ كتبِها، ووُصِمَ في كتاباتِه بالتدليسِ والكذبِ والتعصبِ الشديدِ حتى بين أقرانه. وجميعُ ما كَتَبَ يدلُّ على فساد الذهنِ وخُبثِ النية، ومِنْ ذلك أبحاثٌ مُوَسَّعةٌ في «مصادر السيرة» نَشَرَها في مجلة الجمعية الآسيوية بباريس، وأعادَ بعضُ المُشتَغِلين بالتنصيرِ طبعَها حديثًا، لِما فيها مِن تشكيكٍ وطعنٍ وتلبيس.

ومِنَ المستشرقين الذين عُنوا بكتبِ السِّيَرِ والمَغَازي الأولى: الألمانيُّ هنريش فِستِنْفلد[2] (ت ١٨٩٩م)؛ الذي نَشَرَ سيرةَ ابن هشام للمرة الأولى في مجلدين فيما بين ١٢٧٤-١٢٧٦هـ/ ١٨٥٨-١٨٦٠م، والألمانيُّ ألفرد فون كريمر[3] (ت ١٨٩٩م)؛ الذي نَشَرَ مَغَازي الواقديِّ وقطعةً مِن مَغَازي سليمان التَّيميِّ في كلكتَّا بالهند سنة ١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م، والإنجليزيُّ ألفرد جيوم[4] (ت ١٩٦٦م)؛ الذي كان أولَ مَنْ جَذَبَ الأنظارَ إلى سيرةِ ابن إسحاق برواية يونس بن بكير، ونشرها في أكسفورد مع ترجمةٍ إلى الإنجليزية سنة ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م، والإنجليزيُّ

---

(١) Henri Lammens.

(٢) Ferdinand Heinrich Wustenfeld.

(٣) Alfred von Kremer.

(٤) Alfred Guillaume.

مارْسْدِن جونز[١] الذي نشر مَغَازي الواقدي سنة ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م، وحرَّرَ مادةَ «المَغَازي» في الإصدارةِ الثانيةِ مِنْ «دائرة المعارف الإسلامية»، وغيرهم كثير[٢].

مع الإشارةِ أيضًا إلى صنيعِ الألمانيِّ كارل بُروكلمان[٣] (ت ١٩٥٦م)، صاحب «تاريخ الآداب العربية» الشهير، وقد عَرَّفَ في كتابه هذا بالكثيرِ مِنَ المصادرِ المخطوطةِ التي لم تكن معروفةً للباحثين مِن قبل[٤]، وإنْ كانت مُنَجَّمةً على أجزاءِ تاريخه، الذي اكتملت ترجمتُه إلى العربيةِ في عشرة مجلَّداتٍ كبار.

وكذلك الألمانيُّ فِلْهِلم أَلْفَرْت[٥] (ت ١٩٠٩م)، الذي وضعَ قوائمَ مُطوَّلَةً لمصنَّفاتِ السيرةِ في ثنايا الجزءِ التاسعِ مِنْ فَهْرَسَتِه لمخطوطاتِ مكتبةِ الدولةِ ببرلين، فكلَّما مرَّ على مخطوطٍ في موضوعٍ مُعَيَّنٍ حاولَ

---

(١) Marsden Jones.

(٢) مثل يوليوس فلهاوزن Julius Welhausen، ومونتجمري وات Montgomery Watt، وكيستر Kister، وجوردون نيوبي Gordon Newby، ولورنس كونراد Lawrence Conrad، وستيفن همفريز Stephen R. Humphreys، وفرد دونر Fred Donner، والإسرائيلي أوري روبين Uri Rubin.

(٣) Carl Brockelmann.

(٤) أما كلامه في السيرة نفسِها فلم يَسْلَم مما وقع فيه نظراؤه مِنَ المستشرقين مِنَ التدليسِ والمُغالَطة، وراجع: «افتراءات المستشرق كارل بروكلمان على السيرة النبوية» لغيثان علي جريس.

(٥) Wilhelm Ahlwardt.

جمعَ الكتبِ المؤلَّفةِ في الموضوعِ نفسِه، وهذا أمرٌ تفرَّدَ به كتابُه، فكان أحسنَ فهرسٍ صُنِعَ للمخطوطاتِ العربيةِ إلى يومِ الناسِ هذا.

وأعمالُ المستشرقين في دراسةِ السيرةِ ومصادرِها كثيرةٌ، وقد أوردَ جان سوفاجيه[١] (ت ١٩٥٠م) وكلود كاهن[٢] (ت ١٩٩١م) ثَبَتًا بأسمائِها في كتابِهما: «مصادر دراسة التاريخ الإسلامي- دليل ببليوجرافيّ»[٣].

ولكنَّ اليهوديَّ الألمانيَّ يوسف هوروفتز[٤] (ت ١٩٣١م) يَظَلُّ أبرزَ المستشرقين وأعْرَفَهم بكتبِ السيرةِ ورواتِها ومُصَنِّفيها على الإطلاقِ، وكان أنْ كَتَبَ فيما كَتَبَ بحثًا قويًّا بمقاييسِ عصرِه، ودَسَّ فيه مِنَ السُّمِّ ما دَسَّ، وعنوَنَه: «المَغَازي الأولى ومؤلفوها»[٥]، ونشره في مجلة «الحضارة الإسلامية»[٦] في الهند سنة ١٩٢٧-١٩٢٨م، وكان لترجمة بحثِه هذا إلى العربية على يد حسين نصَّار[٧] سنة ١٣٦٩هـ/ ١٩٤٩م أثرٌ

---

(١) Jean Sauvaget.

(٢) Claude Cahen.

(٣) ترجمه عبد الستار الحلوجي وعبد الوهاب علوب وطبع في القاهرة سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، وراجع كذلك: «جهود المستشرقين في التراث العربي بين التحقيق والترجمة» لمحمد عوني عبد الرؤوف ط. القاهرة سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

(٤) Josef Horovitz.

(٥) «The Earliest Biographies of the Prophet and their Authors»، ثم أصدرَه في كتاب.

(٦) Islamic Culture.

(٧) ومِنْ قبلِه ترجمته لكتاب «دراسات عن المؤرخين العرب» لدافيد صَمويل مَرْجُلْيوث (ت ١٩٤٠م) التي صدرت في القاهرة سنة ١٣٥١هـ/ ١٩٣٠م.

بالغٌ فيمَن صنَّف في هذا البابِ فيما تلا ذلك، وفي النَّهجِ الذي نَهَجوه، مثل حسين نصَّار نفسه[١]، وجواد علي[٢]، وعبد العزيز الدوري[٣]، في آخرين.

وكان علاَّمةُ الهند السيد محمد شبلي النُّعمانيّ، المتوفى سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م، رحمه الله تعالى، أوَّلَ مَنْ تصَدَّى للردِّ على مُغالَطاتِ المستشرقين وجهالاتِهم، وشَرَعَ في كتابةِ سيرةٍ نبويةٍ مطوَّلةٍ يقتفي فيها أثرَ المتقدِّمين في النقدِ وسبرِ المرويَّات وتمحيصِها، والمعرفةِ الشاملةِ والدقيقةِ بالمصادر، والاستنادِ إلى علومِ الحديث ودواوينِه، وأخرجَ مُقدِّمتَه باللغة الأُرْديَّة في مجلدٍ ضخمٍ يضمُّ نحوَ ألف صفحةٍ سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م[٤].

واشتَمَلَت مُقدِّمةُ الكتابِ على مواضيعَ لم تكن مطروقةً حينَها، مثلَ الحديثِ عن أصولِ السيرةِ روايةً ودرايةً، والفرقِ بين روايةِ السيرةِ وروايةِ الحديث، وتدوينِ الحديث في عصر النبوة وما تلاه، ومشاهير رواة السير والمَغَازي كعُروة بن الزبير، وابن شهاب الزُّهري، وبداياتِ تدوينِ السيرةِ وبواكيرِ مُصنَّفاتِها، ثم المصادرِ التي أُلِّفَت في العصور اللاحقة، ومقاييسِ المحدِّثين ومعاييرِهم في النَّقد، وبعضِ مؤلَّفاتِهم في ذلك،

---

(١) في «نشأة التدوين التاريخي عند العرب».
(٢) في «موارد تاريخ الطبري» و«تاريخ العرب في الإسلام».
(٣) في «مقدمة في تاريخ صدر الإسلام» و«نشأة علم التاريخ عند العرب».
(٤) وطُبِعَ في كابُل بأفغانستان.

والفرقِ بين كتبِ الحديثِ وكتبِ السيرة، والرواية بالمعنى، وأخبارِ الآحاد، إلى غيرِ ذلك مما كان الكلامُ فيه حِكرًا على المستشرقين وأذنابِهم في زمنِه، وقد تكلَّمَ أيضًا على مناهجِ هؤلاء في دراسةِ السيرة، وفَصَّلَ أسبابَ خَطَئِهم وسوءِ فَهمِهم. فجاءت مقدمتُه لا نظيرَ لها في بابِها، غير أنَّه تُوُفِّيَ قبل إتمامِ الكتاب، فأتَمَّه تلميذُه الوفيُّ النجيبُ السيد سليمان الحسيني النَّدوي[١] وصَدَرَ في سبعةِ مجلداتٍ كبارٍ وفقَ المنهجِ نفسِه.

وللسيد سليمان أيضًا محاضراتٌ نافعةٌ حسنةٌ جُمِعَت وتُرجِمَت إلى العربيةِ وطُبِعَت[٢] بعنوان «الرسالة المحمدية» لَخَّصَ فيها مصادرَ السيرة تلخيصًا بديعًا، وتكلَّمَ عليها كلامًا حسنًا وافيًا لم يُسبَق إلى مثلِه[٣].

ثم توالت الكتاباتُ في هذا الشأن، ومِنها كتاب «مصادر السيرة النبوية وتقويمها»[٤] لفاروق حمادة، ومقدمة «المجتمع المدني في عهد النبوة»[٥]

---

(١) المتوفى سنة ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م رحمه الله تعالى. وكان العلامة السيد أشرف علي التَّهَانَويُّ الهنديُّ يقول: «يتشابه شبلي النعماني وسليمان الندوي تَشَابُهَ ابن تيمية وصاحبِه ابن القيّم».

(٢) في المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م.

(٣) وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى في «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة» ص١١ مُثنيًا على رسالته هذه: «وهي ذات فوائد هامة تدلُّ على غزارة علم المؤلف، رحمه الله تعالى وجزاه خيرًا».

(٤) طبعته الأولى في الرباط سنة ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

(٥) طبعته الأولى في المدينة النبوية سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، وهو أوَّلُ ما كتبَ في تطبيق قواعد المُحَدِّثين في نقد الروايات التاريخية.

لأكرم ضياء العُمَري، ثم مقدمة «السيرة النبوية الصحيحة»(١)، و«إعادة كتابة تاريخ صدر الإسلام»(٢)، و«بحوث في تاريخ السنَّة المُشَرَّفة»(٣) كلُّها لأكرم العُمَريِّ، وبعده بوقتٍ قصيرٍ جدًّا مهدي رزق الله أحمد في مقدمة «السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية»(٤)، وإبراهيم العلي في مقدمة «صحيح السيرة النبويَّة»(٥)، وشاكر مصطفى في «التاريخ العربي والمؤرِّخون»(٦)، وفاروق عمر فوزي في «التدوين التاريخيّ عند المسلمين»(٧)، والسيد عبد العزيز سالم في «التاريخ والمؤرخون العرب»(٨)، وعلي إبراهيم حسن في «استخدام المصادر وطرق البحث في التاريخ الإسلامي العام»(٩)، وسيدة إسماعيل كاشف في «مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه»(١٠)، ومحمد ترحيني في «المؤرخون والتاريخ عند العرب»(١١)، ومحمد فتحي عثمان في

(١) طبعته الأولى في قطر سنة ١٤١١هـ/١٩٩١م.
(٢) محاضراتٌ مرقومةٌ على الآلة الكاتبة، ألقاها على طلبة الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية.
(٣) طبعته الأولى في بغداد سنة ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
(٤) طبعته الأولى في الرياض سنة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
(٥) طُبع في الأردن سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
(٦) طبعته الأولى في بيروت سنة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، وفي كتابه أوهامٌ كثيرة، ويعوزه التدقيق والتحقيق.
(٧) طبعته الأولى في الإمارات سنة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
(٨) طبعته الأولى في الإسكندرية سنة ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م.
(٩) طبعته الأولى في القاهرة سنة ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م.
(١٠) طبعته الأولى في القاهرة سنة ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م.
(١١) طُبع في بيروت بدون تأريخٍ للطبع.

«المدخل إلى التاريخ الإسلامي»[١]، وعبد العليم خضر في «المسلمون وكتابة التاريخ»[٢]، ومحمد بن صامل السُّلَمي في «منهج كتابة التاريخ الإسلامي»[٣]، وسعد المرصفي في «مناهج المؤلفين في السيرة النبوية»[٤].

ومِن المستشرقين الذين أَتَوا في هذا البابِ بكلامٍ جيِّدٍ: فرانز روزنتال في «علم التاريخ عند المسلمين»[٥]، ومارْسدِن جونز في مقدمة «مَغَازي الواقدي».

وقام آخرون بجمعِ أسماءِ المصنَّفاتِ في السيرة، فأخرجَ العلاَّمةُ صلاح الدين المُنَجِّد «مُعجَم ما أُلِّفَ عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلَّم»[٦]، وفيه جهدٌ كبيرٌ مبذولٌ، لكنْ شانَه كثرةُ الأخطاءِ والأوهامِ في أسماءِ الكتبِ والمؤلِّفين، الناجمة عن الاعتمادِ على «كشف الظنون» ونحوه، ومُتابَعَةِ فهارسِ المخطوطاتِ ودورِ الكتبِ مِنْ دونِ تَثَبُّتٍ وتدقيقٍ ومراجعةٍ للمصادر الأصليَّة.

---

(١) ط. بيروت سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

(٢) نشره المعهد العالمي للفكر الإسلامي سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

(٣) طبعته الأولى في الرياض سنة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

(٤) طُبع في بيروت سنة ١٤٢١هـ/٢٠٠٢م.

(٥) ترجمه صالح أحمد العلي وراجعه محمد توفيق حسين وطُبع في بغداد سنة ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

(٦) نشره في بيروت سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

وكذا جَمَعَ محمد يَسْف «المصنَّفات المغربية في السيرة النبوية»[1].

ثم أصدَرت مؤسسةُ آلِ البيتِ في الأردن سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م فهرسًا لمخطوطاتِ كتبِ السيرةِ والمدائحِ النبوية في مجلدين، ضمن عملِها الضخم: «الفهرس الشامل للتراث العربيّ الإسلاميّ المخطوط»، ويَعيبُه ما عابَ كتابَ المُنَجِّد، وإنْ كان أكثرَ تفصيلا مِنْ حيث جمعُ النسخِ الخطيةِ وذكرُ مَظَانِّها، كما عابَه إلحاقُ المنظومات، والمدائح، والمُعَارَضَات، والتخاميسِ على القصائد ونحوِ ذلك، مما أَخَلَّ بمضمونِ الفهرسِ وقيمتِه، وكان الأولى الاقتصارُ على الكتبِ المؤلَّفَة، أو ترتيبُه على المواضيعِ لا على حروفِ المُعجَم.

كما أنَّ فؤاد سزكين ذكرَ طرفًا مِنْ أسماءِ كتب السِّيَر والمَغَازي[2] ووَصَفَها وتَرْجَمَ لمُصَنِّفيها في عملِه الجامع «تاريخ التراث العربي»، الذي تُرجِمَت أجزاء منه إلى العربية، وعليه مؤاخذاتٌ جمَّةٌ سيَرِدُ بعضُها فيما يلي[3].

---

(١) طبعته الأولى في الرباط سنة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

(٢) وانتهى فيما طُبِعَ مِنْ كتابِه إلى آخِرِ القرن الرابع تقريبًا.

(٣) وراجع كذلك «ملاحظات واستدراكات على كتاب تاريخ التراث العربي» بقلم أكرم ضياء العُمَري، ضمن المجلد الثاني من مجلة المورد العراقية ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، والجزء السادس المتعلِّق بالسيرة والتاريخ مِن كتاب «استدراكات على تاريخ التراث العربي» لحسين بن قاسم النعيمي وابنه حمزة، بتحرير حكمت بشير ياسين وتقديم العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد ط. الرياض سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

وتعرَّضَ الباحثون في مواردِ الكتبِ الجامعةِ وأصولِ مادَّتِها لِوصفِ ما صُنِّفَ في السِّيَرِ والمَغَازي وأوائلِ الرواةِ والمؤلِّفين، وأوَّلُهم جواد علي في «موارد تاريخ الطبري»[١] و«موارد تاريخ المَسْعوديّ»[٢]، ثم أكرم ضياء العُمَري في «موارد تاريخ بغداد»[٣] و«موارد الطبقات»[٤] لخليفة بن خَيَّاط، وبشار عواد معروف في «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام»[٥]، وشاكر محمود عبد المنعم في «موارد كتاب الإصابة»[٦]، وطلال بن سعود الدعجاني في «موارد تاريخ دمشق» لابن عساكر[٧]، وشمس الله محمد صدِّيق جلالي في «موارد تاريخ ابن كثير»[٨]، وسعود الفنيسان في «موارد ابن كثير في تفسيره»[٩]، وعبد الخَضِر قاسم حمَّادي في «موارد المرويَّات التاريخية عند البخاري في كتابه التاريخ

---

(١) نشره في أربعة أعداد من مجلة المجمع العلمي العراقي ببغداد فيما بين ١٣٦٩-١٣٧٣هـ/ ١٩٥٠-١٩٥٤م.

(٢) نشره في المجلد العشرين من مجلة سومر العراقية سنة ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، ولم يُكمِله.

(٣) طُبع في الرياض سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(٤) ضمن تحقيقه لكتاب الطبقات ط. بغداد سنة ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

(٥) وهو رسالته للدكتوراه، ونشره في القاهرة سنة ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

(٦) وهو الجزء الثاني من كتابه «ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته» ط. بغداد سنة ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

(٧) في ثلاثة مجلدات، تتبَّع فيه الكثيرَ مِن كتب المتقدمين، فأجاد وأفاد.

(٨) وعنوانه كاملا: «منهج ابن كثير وموارده في المبتدأ والسيرة والراشدين من كتابه البداية والنهاية».

(٩) طُبع في الرياض سنة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

الكبير»[١]، وحسن عيسى عبد الحكيم في «موارد المُنْتَظَم لابن الجوزي»[٢]، وفوزي محمد عبده ساعاتي في «موارد البَلاَذُريّ»[٣]، ومشهور حسن سلمان ورائد صبري في «مُعجَم المُصَنَّفات الواردة في فتح الباري»[٤]، وطَفلة عبد ربه العتيبي في «موارد أخبار مكة للأزرقيّ»[٥]، ومعالي عبد الحميد حمودة في «موارد العِقْد الثمين للتقيِّ الفاسيّ»[٦]، وهدى محمد سعيد سندي في «موارد وفاء الوفا للسَّمْهُوديّ»[٧]، ومريم الجرع في «موارد ابن العَدِيم التاريخية»[٨].

فهذا جلُّ ما كُتِبَ في هذا الشأن[٩] فيما وَقَفتُ عليه، وهو قليلٌ بالنسبةِ إلى سَعَةِ الموضوعِ وثراءِ مادَّتِه، كما أنَّ كثيرًا مما كُتِبَ لم يكن سوى تكرارٍ ومَحضِ تقليدٍ لكتاباتٍ سابقة، وقد خاضَ فيه أناسٌ مِن دونِ المعرفةِ اللازمة، خاصَّةً بالحديث وعلومِه ورجالِه، فكثُرَ الخللُ والخَطَلُ في كلامِهم.

* * *

هذا، والمُتَأَمِّلُ تاريخَ علمِ التاريخِ في الإسلام، وتاريخَ العلمِ نفسِه

---

(١) رسالة جامعية.
(٢) رسالة جامعية.
(٣) رسالة جامعية.
(٤) طُبع في الرياض سنة ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
(٥) رسالة جامعية.
(٦) رسالة جامعية.
(٧) رسالة جامعية.
(٨) طُبع في دمشق سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م في مجلدٍ ضخم.
(٩) سوى ما لا يُلْتَفَتُ إليه، وما لا يستحق الذكر مما تقذفه المطابعُ في كلِّ يوم.

عند سائرِ الأُمَم، يَجِدُ فيه تلخيصًا بليغًا لِمَا كُنَّا عليه، وما صِرنا إليه. وقُلْ مثلَ هذا في العلومِ كافَّةً.

ويَكفيكَ مِنْ هذا أنَّ الأوربيين الذين يَتيهون علينا اليومَ بعلومِهم ومعارِفِهم، ويُفاخِروننا بحضارتِهم ومدنيَّتِهم لم يعرفوا «التاريخ» بحدودِه ومعانيه التي يَصطَلِحُ عليها الناسُ الآن إلى مطلعِ قرنِهم الثالثِ عشر[١]، الذي يُوافِقُ عندنا القرنَ السابعَ مِنَ الهجرة النبويةِ تقريبًا، واستَغرق الأمرُ منهم قرنَين أو ثلاثةً -أي إلى مُنتصفِ القرنِ الخامسِ عشر تقديرًا- ليستقيمَ عودُ هذا الفنِّ عندهم وينتظمَ ويَنْضَبِط، بعد أنْ كان مقتصرًا على شيءٍ كثيرٍ مِنَ القصصِ الخُرافيَّة، والأساطيرِ التافهةِ المَكذوبة، وضروبٍ شتَّى مِنَ اللغوِ والقولِ السخيف[٢].

وَهُمْ إلى ذلك مُقِرُّون بأنَّ الفضلَ في نشأةِ هذا العلمِ عندهم، ثم في تقويمِه وتصحيحِه يُعْزَى إلى اتصالِهم بمراكزِ الحضارةِ الإسلاميةِ في الأندلس، وفي صِقِلِّية، وفي مصر والشامِ زمنَ الحروبِ الصليبية، وغيرِها مِن نقاطِ التَّمَاسِّ مع حضارةِ الإسلام.

وليس هذا مَحْضَ رأيٍ فيُنْسَبَ إلى حميَّةٍ أو عَصَبيَّة، بل هو أمرٌ مُقَرَّرٌ

---

(١) حين كتب المؤرخ الإنجليزي «روجر الهوفدني»، المتوفى سنة ١٢٠١م كتابَه الموسوم: «حوليات سكسونيا الكبرى»، الذي يعد أول محاولةٍ للكتابة التاريخية الصحيحة في أوربا، كما ذكر «هِرْنْشو» (Hearnshaw) في كتابه «علم التاريخ» ص٢٩ بترجمة عبد الحميد العبَّادي.

(٢) بحسبِ تعبير الإنجليزي «هرنشو» في كتابه المذكورِ آنفًا ص٢٨ .

عندهم لا يُخْفونَه ولا يُنكِرونَه. وتَأَمَّلْ قولَ بعضِ مؤرِّخِيهم في تقريرِ ذلك وتوكيدِه: «ربما كان التقدُّمُ الملحوظُ في تواريخِ العهدِ الأخيرِ مِنَ العصورِ الوسطى ناشئًا إلى حدٍّ بعيدٍ مِن تأثيرِ الحضارةِ العربية، التي شَمَلَت العالَمَ الإسلاميَّ في ذلك الزمان.

لقد تماسَّت النصرانيةُ والإسلامُ في الأرض المقدَّسَةِ وما يُجاوِرُها، وفي صقلِّيَة وجنوبي إيطاليا والأندلس، ولم يكن هذا التَّمَاسُّ بحالٍ مِنَ الأحوالِ عدائيًّا[1]، لا في جُملَتِه ولا في نفسِ الأساسِ الذي قام عليه. فكما أنَّ بَلْعامَ[2] خرجَ ليدعوَ على بني إسرائيل فإذا به يدعو لهم، فكذلك الصليبيون؛ خرجوا مِن ديارِهم لقتالِ المسلمين فإذا هم جُلوسٌ تحت أقدامِهم يأخذون عنهم أفانينَ العلمِ والمعرفة. ولقد بُهِتَ أشباهُ الهَمَجِ مِن مُقاتِلَةِ الصليبيين عندما رأوا «الكُفَّارَ» الذين كانوا يُنكِرون مِنَ الناحيةِ اللاهوتيةِ ديانتَهم، على حضارةٍ دنيويَّةٍ تَرْجِحُ حضارتَهم رُجحانًا

---

(١) أما مِنْ جانبِ المسلمين فنَعَم، فقد استَعمَلوا العدلَ مع القريبِ والبعيد، وكانوا دومًا عنصرَ بناءٍ لا هدمٍ في التاريخِ الإنسانيّ، أما قومه فإنْ لم تكن عداوتُهم للإسلامِ عداوةً فليس في الدنيا عداوة، والتاريخُ يشهَد.

(٢) يعني بلعام بن باعوراء، وحاصلُ قصتِه أنه كان رجلا صالحًا من الكنعانيين وكان مُجابَ الدعوة، فلمَّا أقبلَ موسى عليه السلام إلى الأرضِ التي هو فيها سأله قومُه أن يدعوَ على بني إسرائيل، فنهاه ربُّه أن يفعل، وما زال به قومُه حتى فتنوه عن دينه فدعا عليهم، فكان لا يدعو على بني إسرائيل بشرٍّ إلا أصابَ قومَه، ولا يدعو لقومِه بخيرٍ إلا أصاب بني إسرائيل، وقيل إنه الذي أنزل الله عز وجلَّ فيه: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾﴾ [الأعراف: ١٧٥].

لا تصِحُّ معه المُقارنةُ بينهما. . وانتقل أثرُ هذه الثقافةِ العربيةِ إلى أوربا النصرانيةِ مِنْ طريقِ مدارسِ الأندلسِ وجنوبِ إيطاليا، فكان مِن العواملِ القويةِ في انتهاء العصور الوسطى، وانبثاقِ فجرِ العصورِ الحديثة»[١].

ثم ارجعِ النظرَ إلى ما كتبه علماءُ الإسلامِ منذ عصر النبوة إلى المائةِ التاسعةِ للهجرة -وهو بداية تدوينِ التاريخ الأوربيِّ بمفهومٍ علميٍّ صحيح- تجدْ كمًّا لا حصرَ له من المؤلفاتِ في شتى فنون التاريخِ وأقسامِه، ثم تجدْ أكثرَ ما صُنِّفَ مِن هذا في الذِّروةِ العليا سعةً وثراءً، وتحقيقًا وتدقيقًا، وتَثَبُّتًا وتَحَرِّيًا، في منهجٍ بديعٍ لم يعرف العالَمُ له نظيرًا؛ سواء في سردِ الأخبار وصياغتِها، أو نقلِها شفاهةً وتدوينِها كتابةً، أو نقدِها وتمحيصِها، أو فقهِها وبيانِها وتفسيرِها، كلُّ هذا في قالَبٍ مَسْبوكٍ مُحْكَمٍ مَتين، يتعاقب العلماءُ عليه بمزيد الشرح والبيان، وإصلاحِ الخللِ واستكمالِ النُّقصان.

فلا والله بعد نضوجِ هذا العلمِ في بلادِهم، لا يُدرِكون ذلك ولا يُقاربونه.

وهذا أمرٌ كان مُطَّرِدًا في جميعِ العلوم؛ الشرعيةِ منها واللغوية، والطبيةِ والرياضية، والهندسيةِ والفلكيَّة؛ يكونُ العلمُ قد نَضَجَ لدينا ثم احترق، وما زالُ بعدُ غَضًّا طريًّا في بلادِهم، وسار الأمرُ على ذلك قرونًا

---

(١) «معالم المعرفة الحديثة» (Outline Of Modern Knowledge) لمجموعةٍ من المؤرخين والمفكرين (٢/ ٢٢٤-٢٢٦).

طويلة، حتى كان ما كان مِن تقلُّبِ الأزمان، ولله الأمرُ من قبلُ ومِن بعد.

أعلَمُ أنَّ كثيرًا مِن بني جلدتِنا لا يُحِبُّون مثلَ هذا الكلام، قد سَئِموا منه، ويَعيبوننا ويُنادون علينا أنَّا نَفْتَأُ نذكرُ مآثِرَنا وأمجادَنا حتى نكونَ حَرَضًا أو نكونَ مِنَ الهالكين، ذلك أنهم يُعانون أعراضَ الهزيمةِ النَّفسيةِ أمامَ الغربِ الذي قَهَرَنا مُدَّةَ قرون، وخطا خطواتٍ بعيدةً في مجالاتٍ شتَّى مِنَ العلومِ، والمعارفِ، والصنائع، بما يُرَسِّخُ سيطرتَه وقهرَه لغيرِه مِنَ الأممِ.

وتَبَعًا لمنطقِ الهزيمةِ هذا؛ فإنَّ أيَّ كلامٍ يُفهَمُ منه تمجيدُ تاريخِنا وتراثِنا وحضارتِنا يُعَدُّ ثرثرةً لا طائلَ مِنْ ورائها، ولا أثرَ لها في واقعِنا.

ولكنَّ هذا الكلامَ -على تكرارِه- لا يَصِحُّ أنْ تَنْصَرِفَ عنه الأقلام، أو تَصْدِفَ عنه الألسنة، ولا يجوزُ أنْ تَمَلَّه النفوس، أو تَسْتَثْقِلَه الأسماع؛ لأنَّه حقٌّ، وما كان ترديدُ الحقِّ لِيُسْأَمَ أو يُسْتَكْرَه. وحَرِيٌّ بنا أنْ نُؤَسِّسَ صرحَ نهضَتِنا على تلك الدعائمِ الوطيدةِ مِنْ ماضينا، لأنَّ هذا أَدْعى إلى قوَّتِها وثباتِها واطِّرادِها، وإلا كان صرحًا مُشَيَّدًا على كَثيبٍ مَهيلٍ مِنَ الرمالِ لا يَلْبَثُ أنْ يَنهار، أو كالفُقاعات؛ لا تكادُ تَنتفِخُ وتَتَأَلَّقُ حتى تُؤذِنَ بالانطفاءِ والزوال.

ذلك أنَّ مثلَنا ومثلَ الأممِ الأخرى كَمَثَلِ رجلَين؛ أحدهما أَضَرَّ بعد أنْ كان مُبصرًا مدةً من الدهر، والآخَرُ وُلد أعمى، وشبَّ على العَمَى. فالذي وُلد ضريرًا منهما لا يضرُّه ذلك في عامَّةِ شئونِه لأنه اعتادَ حالَه

وأَلِفَها، فيُمْكنه تصريفُ غالبِ أمورِه، وتَلَمُّسُ طريقِه، بل إتقانُ ذلك مع ذهابِ بصرِه وغيابِه.

وأمَّا الأوَّلُ فيتخبَّطُ، ويَتَعَثَّرُ، ويضطربُ في كلِّ أمر، وعِنْدَ كلِّ أمر، لفَقْدِ نوره الذي عَرَفَه وأَلِفَه، وإنْ كان الأمرُ نفسُه ميسورًا مُعتادًا لصاحبه.

والنظامُ الثابتُ في الفكرِ والفعل، والعلمِ والعملِ أمرٌ لا بدَّ منه في حياةِ الأممِ وازدهارِها، وقد كان لدينا نظامٌ أخللنا به ونَقَضْناه مع صحَّته، ولديهم نظامٌ ثَبَتَوا عليه واستَقَرُّوا، على فسادٍ فيه، وهذا الثباتُ مِن جانبِهم كفيلٌ بتحقيقِ التفوُّقِ والغَلَبة، والاضطرابَ والاختلالَ مِنْ جانبِنا كفيلٌ بالوقوعِ في مَهَاوي الضعفِ والانحطاط.

والمقصودُ هنا أنَّ عظمةَ وثراءَ التراثِ الإسلاميِّ العربيِّ في العلومِ النظريةِ مدعاةٌ للشرفِ والفَخَار، كما أنَّ غِناه وسَعَتَه في العلومِ العمليةِ مَبْعَثٌ للثقةِ والاعتزاز، وكثيرٌ مِنَ الناسِ يقتَصِرُ على أحدِهما فيُبرِزُه ويُعَظِّمُه ويهملُ الآخَر، ويكونُ ذلك تَبَعًا لهواه ومُرادِه، فالذي يجهلُ علومَ الشرعِ واللغةِ والأدبِ وغيرَها مِنَ العلوم النَّظريَّةِ يذكرُ ما كان عند المسلمين من طبٍّ ورياضيَّاتٍ وطبيعيَّاتٍ وهندسةٍ وفلكٍ وعمارةٍ وغيرِها ويسكتُ عن الآخَر، إنْ كان في معرِضِ الكلامِ مع الغربيين خاصَّةً؛ فأرادَ أنْ يُشبِهَ كلامُه كلامَهم، وهو يَجْهَلُ أنَّ علومَ الشرعِ، واللغةِ، والأدبِ، وغيرِها مما أَهْمَلَه ولم يرَ فيه شيئًا يُذكَر ما هي إلا أعظمُ خصائصِ الأمةِ الإسلاميةِ، وأظهرُ الدلائلِ على تفوُّقِها المعرفيِّ والحضاريِّ.

وكذا الذي يُحَقِّرُ العلومَ العمليَّةَ ويزدريها -مع عدمِ استغنائِه عنها في

كلِّ أمرٍ حقيقةً- يفعلُ مثلَ ما يفعلُ الأوَّلُ، وإنْ تكن العلومُ النظريةُ مع هذا هي الباعثَ لقيامِ الحضاراتِ في أصلِها، وقد فاق المسلمون غيرَهم فيها وأَبْعَدوا شأْوًا، أمَّا العلومُ العمليةُ فهي صورةُ المدنيةِ ورسمُها لا جوهرُها، ولا قيامَ لها إلا بالعلومِ النظرية، والعاقلُ يزنُ الأمورَ جميعًا؛ هذا وهذا.

* * *

وعنايةُ الأمةِ الإسلاميةِ بالسيرةِ النبويَّةِ أمرٌ لا نظيرَ له في سائرِ الأُمَم، وكذا عنايتُها بأخبار الصحابة، والفقهاء، والمفسرين، والمحدِّثين، والزُّهَّاد، والعُبَّاد، والخلفاء، والأمراء، والوزراء، والأطباء، والأدباء، والشعراء، وأعلام النساء الحرائرِ والإماء، بل البخلاءِ، والحمقي، والمغفَّلين، والمُجَّان، والمجانين، والعُميان، والبُرصان، والعُرجان، والحُولان، والمشارقةِ والمغاربة، وأهلِ كلِّ بلدٍ مِنَ البلادِ، وكلِّ فنٍّ مِنَ الفنون، وكلِّ قرنٍ مِنَ القرون، إلى غيرِ هذا مما لم يُسبَقوا إليه، ولم يُدرَكوا فيه.

وهذا يَنقضُ ما يَدَّعيه بعضُهم مِنْ أنَّ التاريخَ الإسلاميَّ تاريخٌ سياسيٌّ في جوهرِه، مُتعَلِّقٌ بالحُكَّامِ والحروبِ والفتنِ والثوراتِ والصراعات. وجميعُ هذه الأمورِ لا تَتَعَدَّى كونَها جانبًا مِن جوانبِه، وبابًا مِنْ أبوابِه، ولكنَّ ما سَبَقَ ذكرُه مِنْ أوجهِ عنايةِ المسلمين بالتاريخ يَشهَدُ بأنَّ الإنسانَ كان الموضوعَ الواسعَ لهذا العلم؛ أعني الإنسانَ بأحوالِه وأطوارِه، وعلمِه وأدبِه، وكلامِه ومنطقِه؛ والإنسانَ في بيتِه ومسجدِه، ومدرستِه ومتجرِه، وحربِه وسلمِه، ومظهرِه ومخبرِه. فلم يترك المصنِّفون في

التاريخِ وتراجمِ الرجالِ مِن كلِّ هذا وغيرِه شاردةً ولا واردةً إلا حفظوها وقيَّدوها ودوَّنوها، فلا تجدُ في تواريخِ الأممِ تاريخًا «إنسانيًّا» بحقٍّ سوى التاريخِ الإسلاميّ.

وعليه؛ فإنَّ المتصدِّيَ لترجمةِ عَلَمٍ مِنَ الأعلامِ المشهورين في تاريخِنا يستندُ إلى أساسٍ متين، وقرارٍ مكين، وتراثٍ طويلٍ عريضٍ واسعٍ عميق، فلا يعوزه إلا جودةُ البحث، ومعرفةُ المصادر، والحذقُ بالتفتيشِ ثم التَّقْميشِ، وحُسنُ الترصيفِ والتركيبِ والتصنيف.

وربما وَقَفْتَ في ترجمةِ الواحد مِنْ غيرِ المشهورين أو عوامِّ الرواة في ديوانٍ مِنْ دواوينِ الإسلامِ على مادَّةٍ تفوقُ ما تحويه المصادرُ الغربيةُ القديمةُ مُجْتَمِعَةً مِمَّا يَخُصُّ مَلِكًا، أو حَبْرًا كبيرًا، أو نبيًّا مِنَ الأنبياء في بعضِ الأحيان. فإنْ تَعَلَّقَ الأمرُ بأحدِ الأئمةِ المشهورين لا تجدُ مَجالا لمُقارَنَةٍ أو مُقَارَبَةٍ أصلاً، ثم إذا نَظَرتَ في سيرةِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلَّم، وما رواه الرواةُ وصَنَّفَه المُصنِّفون في تفصيلاتِها ومَنَاحيها أدْرَكْتَ البونَ الشاسعَ الذي يفصِلُ بيننا علمًا ومعرفةً وتوثيقًا.

وهذه المعرفةُ القائمةُ على الدليل، وتسجيلِ الدقيقِ قبل الجليلِ هي مِن جُملَةِ أعلامِ صدقِ النبوة، وبراهينِ صحةِ الشريعة، لأنَّ البنيانَ القائمَ على المعرفةِ وعلى العلمِ بنيانٌ صحيحٌ ثابتٌ لا يَتَزَعْزَع، بخلافِ مَنْ أَسَّسَ بنيانَه على الجهلِ والظنِّ، واعتمدَ في دينِه وعقيدتِه روايةَ المجاهيلِ والكذَّابين، واستندَ إلى الأخبارِ المقطوعة، والأقوالِ المُرسَلَة، واحتكمَ في شرعتِه إلى الآراءِ والأهواء، فهذا قد أَخْطَأَ

العلمَ والعقلَ رسمًا وطريقةً، مهما ادَّعاهما وانتَحَلَهما وانتَسَبَ إليهما.

وفي ذلك يقولُ شيخُ الإسلام ابن تيمية: «فإذا كان آحادُ أهلِ العلمِ مِنْ أهلِ الفقهِ أو الطبِّ أو الحسابِ أو النحوِ أو القراءات، بل وآحادُ الملوكِ يَعلَمُ الخاصَّةُ مِنْ أمورِهم ما لا يَعلَمه غيرُهم ويَقطعون بذلك؛ فكيف بِمَنْ هو عند أتباعِه أعلى قدرًا مِنْ كلِّ عالِم، وأرفعُ منزلةً مِنْ كل مَلِك، وهم أرغبُ الخلقِ في معرفةِ أحوالِه، وأعظمُ تَحَرِّيًا للصدقِ فيها ولردِّ الكذب عنها، حتى قد صَنَّفوا الكتبَ الكثيرةَ في أخبارِ جميعِ مَنْ روى شيئًا مِنْ أخبارِه، وذكروا فيها أحوالَ نقلةِ حديثِه وما يَتَّصِلُ بذلك مِنْ جرحٍ وتعديل، ودَقَّقوا في ذلك وبالَغوا مُبالغةً لا يوجَدُ مثلُها لأحدٍ مِنَ الأمم، ولا لأحدٍ مِنْ هذه الأُمَّةِ إلا لأهلِ الحديث، فهذا يُعطي أنهم أعلَمُ بحالِ نبيِّهم مِنْ كلِّ أحدٍ بحالِ متبوعِهم، وأنهم أعلمُ بصدقِ الناقلِ وكَذِبِه مِنْ كلِّ أحدٍ بصدقِ مَنْ نَقَلَ عن متبوعِهم وكذبِه»[١].

ثم يُردِف: «وكُلَّما أَمْعَنَ الإنسانُ في ذلك النظرَ، واعْتَبَرَ ذلك وبأمثالِه اعْتَبَر، وأعطاه حقَّه مِنَ النظرِ والاستدلالِ ازدادَ بذلك علمًا ويقينًا، وتَبَيَّنَ له أنَّ العلمَ بذلك[٢] أظهَرُ مِنْ جميعِ ما يُطلَبُ مِنَ العلمِ بالأخبارِ المتواترة. فليس في الدنيا علمٌ مطلوبٌ بالأخبارِ المتواترةِ إلا والعلمُ بآياتِ الرسولِ وشرائعِ دينِه أَظْهَرُ مِنْ ذلك، وما مِنْ حالِ أحدٍ مِنَ الأنبياءِ والملوكِ والعلماءِ والمشايخِ المتقدِّمين وأقوالِه وأفعالِه وسيرتِه إلا والعلمُ

---

(١) «الجواب الصحيح» (٦/٣٤٩).

(٢) أي بصدقِ نبوةِ محمد صلى الله عليه وسلَّم.

بأحوالِ محمدٍ صلى الله عليه وسلم أظهَرُ مِنَ العلمِ به. وما مِنْ علم يُعلَمُ بالتواتر مما هو موجودٌ الآن -كالعلمِ بالبلاد البعيدة؛ كعلمِ أهلِ الشام بالعراقِ وخُراسانَ والهندِ والصينِ والأندلس، وعلمِ أهلِ المغربِ بالشامِ والعراقِ وخُراسانَ والهند، وعلمِ أهلِ خُراسان بالشامِ والعراقِ ومصر، وعلمِ أهلِ الهندِ بالعراقِ والشام، وأمثالِ ذلك مِنْ علمِ أهلِ البلادِ بعضِهم بحالِ بعض- إلا وعلمُ الإنسانِ بحالِ المسلمين مِنْ مشارقِ الأرضِ ومغاربِها، وما هم عليه مِنَ الدِّين، وما يَنقلونه عن نبيِّهم مِنْ آياتِه وشرائعِه أَظْهَرُ مِنْ علمِه بهذا كلِّه. وهذا مما يُبَيِّنُ أنه ليس في الوجودِ أمرٌ يُعلَمُ بالنقولِ المتواترةِ إلا وآيات الرسولِ وشرائعه تُعلَمُ بالنقولِ المتواترةِ أعظم مما يُعلَمُ ذلك»[1].

فهو دينٌ قائمٌ على المعرفةِ والتَّحَرِّي والبرهانِ الصادق، ولولم يكن علمٌ صحيحٌ لم يكن دينٌ، ولم تكن أُمَّة.

والأممُ الأخرى لَمَّا أرادت أنْ تجمعَ في أطوارِ نهضتِها أقوالَ رجالِها والروايَّات عنهم كان قد فاتَ عليهم زمنٌ طويل، وانقضَى بينها وبينهم عهدٌ بعيد؛ فحاولوا كتابةَ شئونِ أُمَّةٍ قد خَلَت مِنْ دون وسائلَ يَتَوَصَّلون بها إليها؛ فلم يُمَيِّزوا بين غَثِّ ذلك الماضي وسمينِه، وصحيحِه وسَقيمِه، بل لم يَعلموا أحوالَ رواةِ تلك الأخبارِ، ولا أسماءَهم، ولا تواريخَ ولادتِهم ووفاتِهم؛ فاكتَفَوا بأنِ اصطَفَوا مِنْ أخبارِ هؤلاء الرواةِ المجهولين ورواياتِهم ما يُوافِقُ هواهم، ويُلائِمُ مُرادَهم، وينطبقُ على

(١) «الجواب الصحيح» (٦/ ٣٤٩).

مقاييسِهم. ثم لم يمضِ غير زمنٍ يسيرٍ حتى صارت تلك الخرافاتُ معدودةً كالحقائقِ التاريخيةِ المدوَّنةِ في الكتب. وعلى هذا المنهاجِ السقيمِ صُنِّفَت أكثرُ الكتبِ الأوربية مما يتعلق بالأممِ الخاليةِ وشئونِها، والأقوامِ القديمةِ وأخبارِها، والأديانِ السالفةِ ومذاهبِها ورجالِها.

أما المسلمون فقد جمعوا كلَّ ما يَخْتَصُّ بالنبي صلى الله عليه وسلَّم، صحيحًا كان أو سقيمًا، حقًّا أو باطلاً، وأسَّسوا لروايةِ الأخبارِ والسيرِ أُسسًا وقواعدَ مُحكَمَةً يَرجعون إليها، وأصولا مُتقَنةً يَتَمَسَّكون بها في تمييز الصحيحِ مِنَ الفاسد، والغثِّ مِنَ السمين. وهم قد حفظوا شئون حياة النبي صلى الله عليه وسلَّم وأحواله وأخباره كلَّها، ولم يتركوا أمرًا مِنْ أموره ولا شأنًا من شئونه إلا ذَكَروه وأتقنوه فَهمًا، وأحكموه فِقهًا، ولم يتركوا فيه كلمةً غامضةً ولا عبارةً مُعضلةً إلا أوضحوا مُبهَمَها، وحَلُّوا مُعضلَها.

وهذه أمورٌ لا نَدَّعيها مِنْ دونِ بيِّنَةٍ، أو نأتي بها مِنْ تَلقاءِ أنفسِنا، بل يَشهَدُ بها القريبُ والبعيد، والموافقُ والمخالِف، وسائرُ مَنْ تَحَلَّى بحِليَةِ الإنصافِ مِنَ الأممِ كافَّة. فهذا «بنجامين بوزوورث سميث»[١] (ت ١٨٨٤م)، أحدُ أساقفةِ الكنيسة المَشْيَخيَّة في أمريكا، ومِنْ كبارِ أحبارِهم، يقول في كتابِه: «محمد والمحمديَّة»[٢]: «كلُّ ما يُقالُ في الدِّين يَغلِبُ فيه الجهلُ ببدايته، ومما يؤسَفُ عليه أنَّ هذا يَصِحُّ إطلاقُه على جمهورِ الدياناتِ وعلى أصحابِها الَّذِين نَعُدُّهم تاريخيين، لأننا لا

(١) Benjamin Bosworth Smith.

(٢) Mohammad and Mohammadanism p. 47.

نَعلَمُ لهم وصفًا أحسنَ مِنْ هذا الوصف؛ فإننا قَلَّما نعلمُ عن الذين كانوا في طلائعِ الدعوة، والذي نعلمه عن الذين جاؤوا بعدَهم واجتَهَدوا في نشرِ عقائدِهم أكثر مِنَ الَّذِي نَعلَمُه عن أصحابِ الدعوة الأَوَّلين؛ فالذي نعلَمُه مِنْ شئونِ زَرَادِشت وكونفوشيوس أقلُّ مِنَ الَّذِي نعلمه عن سولون وسقراط، والذي نعلمه عن موسى وبوذا أقلُّ مما نعلمه عن أمبرس وقيصر، ولا نعلم مِنْ سيرة عيسى إلا شذراتٍ تتناول شُعبًا قليلةً من شُعَبِ حياته المتنوِّعةِ والكثيرة.

ومَن ذا الَّذِي يستطيع أنْ يكشفَ لنا السِّتارَ عن شئون ثلاثين عامًا هي تمهيدٌ واستعدادٌ لثلاثةِ أعوام لنا عِلْمٌ بها من حياته؟! وكثيرٌ من صفحاتِ حياتِه لا نعلم عنها شيئًا أبدًا؛ وما الَّذِي نعلمه عن أُمِّ المسيح، وحياتِه في بيته، وعيشتِه العائلية، وما الَّذِي نعلمه عن أصحابه الأوَّلين وحوارييه، وكيف كان يُعامِلهم، وكيف تَدَرَّجت رسالتُه الروحيةُ في الظهور، وكيف فاجأَ الناسَ بدعوته ورسالته، وكم وكم مِنْ أسئلةٍ تَجيشُ في نفوسِنا؛ ولن يستطيعَ أحدٌ أنْ يجيبَ عليها إلَى يوم القيامة.

أما الإسلامُ فأمرُه واضحٌ كلُّه؛ ليس فيه سِرٌّ مكتومٌ عن أحد، ولا غُمَّةٌ يَنْبَهِمُ أمرُها علَى التاريخ؛ ففي أيدي الناسِ تاريخُه الصحيح، وهم يعلمون مِنْ أمرِ محمد صلى الله عليه وسلَّم كالذي يعلمونه مِنْ أمرِ لوثر ومِلْتُن. وإنك لا تجد فيما كَتَبَه عنه المؤرِّخون الأوَّلون أساطيرَ ولا أوهامًا ولا مستحيلات، وإذا عَرَضَ لك طرفٌ مِنْ ذلك أَمْكَنَك تمييزُه عن الحقائق التاريخيةِ الراهنة؛ فليس لأحدٍ هنا أن يخدعَ نفسَه أو يخدعَ غيرَه، والأمرُ كلُّه واضحٌ وضوحَ النهار؛ كأنه الشمسُ وقتَ الضحى؛

يتبين تحت أشعَّةِ نورِها كلُّ شيء».

* * *

وثَمَّة إشكالٌ مزعومٌ ما زالَ بعضُهم يُورِدُه ويَلْهَجُ بذكرِه مُتابَعةً لكلامِ بعضِ المستشرقين[1] قديمًا، وهو ما يتعلَّق بتأخُّرِ تدوينِ السيرةِ النبوية، والاعتمادِ فيها على الروايةِ دون الكتابة فترةً مِنَ الزمن.

وتخْتَلِطُ هذه القضيةُ في أذهانِهم وكلامِهم أحيانًا بما يَذْكُرونه مِنَ الشبهاتِ المزعومةِ في تدوينِ السُنَّةِ والحديثِ على وجهِ العموم. وغلا بعضُهم في التدليسِ والكذب، مثل مُحرِّري مادة «السيرة» في «دائرة المعارف الإسلامية»[2]، قالوا: «إنَّ مادةَ السيرةِ غيرُ مُتَجانسةٍ بصفةٍ عامَّة، الأمرُ الذي يَتَعَذَّرُ معه تكوين صورةٍ مُتماسكةٍ عن النبي محمد (صلى الله عليه وسلَّم). وثمَّة دلائلُ تمنعُ الاستنادَ إليها في وضعِ ترجمةٍ تاريخيةٍ صحيحةٍ له (صلى الله عليه وسلَّم)، أو التوريخِ لحقبةِ صدرِ الإسلامِ كلِّها».

ومِنْ الدلائلِ التي يَدَّعون: أنه لا يوجَدُ نصٌّ مكتوبٌ في السيرةِ يرجعُ تاريخُ كتابتِه إلى القرنِ الأولِ مِنْ تاريخِ الإسلام، ثم كلَّما تأخَّرَ الزمنُ بَدَا

---

(١) ومِن أبرزِهم «يوسف شاخت» (ت ١٩٦٩م) الذي ما زال أعداء السنَّة يتشبَّثون بكلامِه ويقتبسون منه ويتبعونه حذو القُذَّةِ بالقذة. وراجع مقالة «شاخت والسنَّة النبوية» لمحمد مصطفى الأعظمي، ضمن «مناهج المستشرقين» (١/ ٧٧-١١٠). وكذا الإسرائيلي كيستر Kister في كتابه :«مصنَّفات السيرة» The Sirah Literature.

(٢) (٩/ ٦٦٢-٦٦٣) ط. بريل- لَيدن.

أنَّ معرفةَ المصنِّفين بالسيرةِ قد زادَت، وزادَ علمُهم بأخبارِها، بخلافِ ما يُفْتَرَضُ عقلاً أنْ يكون، كما أنَّ الرواياتِ المُتَعَدِّدةَ للواقعةِ الواحدةِ مِنْ وقائعِ السيرةِ تختلِفُ أحيانًا فيما بينها اختلافًا كثيرًا مِنْ حيث التوريخُ الزمنيُّ، أو في تفصيلاتِ الواقعةِ وحوادِثِها. كذا قالوا.

وكلُّ هذا مِنْ باب: «رَمَتْني بدائِها وانْسَلَّت»، والقومُ مَدفوعون بإرثِهم في التكذيبِ وافتقادِ الوَثَاقَةِ بكتبِهم المُقَدّسَةِ وما تَحويه مِنْ أخبار؛ لِمَا فيها مِنْ غيابِ السَّنَدِ المُتَّصِل، وجهالةِ المُصَنِّفين، واضطرابِ المتون[1]. وهم إلى ذلك جاهلون بمفهومِ الروايةِ في الإسلامِ وعند العرب، لا يَتَصَوَّرون إلا رجلا جالسًا بقلمِه ومحبَرَتِه يكتبُ ما عنَّ له، وما خَرَجَ مِنْ رأسِه، أو ينقلُ مِنْ كتابِ غيرِه، فيظنُّون أنَّ أصحابَ كتبِ الحديثِ ومُصَنِّفي السيرةِ كانوا هكذا. وقد كانت الصحفُ موجودةً والدواةُ والمَحْبَرَة، ولكنَّ الأصلَ في علومِ الشرعِ وفي علومِ اللغةِ هو ما يُسمَعُ دون ما يُكتَب. وربما استعانَ الرواةُ بالصحفِ المكتوبةِ وقَيَّدوا مرويَّاتهم فيها، ولكنَّ ما يَصْعُبُ على هؤلاء الأعاجمِ أو المُسْتَعْجِمين فَهْمُه أنَّ الروايةَ عن الكتبِ مِنْ دونِ تَحَمُّلٍ وسماعٍ هي مِنْ قرائنِ التضعيفِ لا التصحيحِ عند المُحَدِّثين، بل عند العرب، وأنهم يجعلون ذلك مِنْ أسبابِ التوهينِ لا التوثيق، ويُسَمُّونها «وِجادة»، وربَّما عُدَّت نَمَطًا مِنَ الإرسالِ والتدليس، وصارت مِنْ جُملةِ العللِ التي رُدَّ لأجلِها

---

(١) راجع «إظهار الحق» لرحمة الله بن خليل الكيرانَويِّ الهنديّ (١/ ٩٧-٢٤٦)، و«منهجية جمع السنَّة وجمع الأناجيل» لعزيَّة علي طه، و«الكتب المقدَّسة في ميزان التوثيق» لعبد الوهاب طويلة.

على بعضِ أصحابِ الحديثِ حديثُهم.

والكتابةُ بمفردِها لم تعصم كتابًا مِنَ الزوالِ والعَدَم، أو العبثِ والتحريفِ بالزيادةِ والنُّقصان، بل لابدَّ مع الكتابِ مِنْ صدورٍ حافظةٍ، وقلوبٍ واعيةٍ لا تُخطِيءُ حرفًا مِنْ حروفِه، ولا يروجُ عليها الكذبُ والاختلاقُ والوضع.

وقد كانت النُّسَخُ والصحفُ موجودةً في أيدي الصحابةِ منذ زمنِ النبوةِ نفسِه، ثم آلَت إلى أبنائِهم وتلامذتِهم ووارثي علومِهم مِنَ التابعين في أحيانٍ كثيرة، واستمرَّ نقلُ الصحفِ، والنقلُ عن الصحفِ حتى استقرَّت في دواوينِ السنَّةِ الجامعة، وبطونِ الكتبِ والأسفار مع حلولِ عهدِ التدوينِ على رأسِ المائةِ الأولى مِنَ الهجرةِ النبوية، وبدأ أهلُ العلمِ التصنيفَ في علومِ الحديث، والسِّيَر، والتفسير، والفقه؛ جوامعَ ومُصنَّفات، وآثارًا ومُوَطَّآت، ومؤلَّفاتٍ ازدادَت ورَبَت على تعاقبِ السنين.

وهذا يَتَعَارَضُ -ظاهرًا- مع أمرَين طالما شاعَ ذكرُهما مِن دونِ تَمحيص:

الأوَّلُ منهما: صدورُ النَّهيِ مِنَ النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم وطائفةٍ مِنَ الصحابةِ والتابعين عن كتابةِ الحديث.

والثاني: ما وَرَدَ عن بعضِهم مِنْ غسلِ بعضِ المكتوبات، وحرقِها، وإتلافِها، ونحوِ ذلك.

وفي البابَين طائفةٌ مِنَ الأخبارِ والآثارِ التي لا تَصِحُّ سندًا، وطائفةٌ أخرى مِنَ المرويَّات الصحيحةِ التي تفيدُ ثبوتَ هذين الأمرَين ووقوعهما، ولكنَّ الخللَ يأتي دومًا من وضعِ النَّصِّ في غيرِ موضعه، أو فَهمِه على غيرِ مُرادِه، ومِنْ هنا وقعَ الاضطرابُ في هذا الباب.

ولم يكن النهيُ الواردُ عن كتابةِ الحديثِ على إطلاقِه، بل نهيًا عن الكتابةِ في أحوالٍ مُعَيَّنة، ودرءًا لمفاسدَ مُحتَمَلَةٍ مِنَ اختلاطِ القرآنِ بالأخبارِ والأقوال، والانشغالِ بالصحفِ المكتوبةِ عن الكتابِ العزيز، وغيرِ هذا مما يُحْذَر. يقول الحافظُ الخطيبُ البغداديّ[1]: «فقد ثَبَتَ أنَّ كراهةَ مَنْ كَرِهَ الكتابَ مِنَ الصدرِ الأوَّلِ إنما هي لئلا يُضَاهى بكتابِ الله تعالى غيرُه، أو يُشْتَغَلَ عن القرآنِ بسواه، ونُهِيَ عن الكتبِ القديمة أنْ تُتَّخَذ، لأنه لا يُعْرَف حقُّها مِنْ باطلِها، وصحيحُها مِنْ فاسدِها، مع أنَّ القرآنَ كفى منها، وصار مهيمنًا عليها».

فهو نهيٌ عن اتِّخاذِ الكُتب، لا عن كتابةِ الكتب، والاتِّخاذُ يَحمِلُ معانيَ التخليد، والإقبال، والإعجاب، والتعظيم، والانكباب، كما روى إبراهيم التَّيْمِيُّ قال: بَلَغَ ابنَ مسعودٍ -رضي الله عنه- أنَّ عند ناسٍ كتابًا يُعْجَبون به، فَلَمْ يَزَلْ بهم حتى أَتَوه به فَمَحَاه، ثم قال: «إنَّما هَلَكَ أهلُ الكتابِ قبلَكم أنَّهم أَقْبَلوا على كتبِ علمائِهم وتَرَكوا كتابَ ربِّهم»[2].

---

(١) في «تقييد العلم» ص٥٧ .

(٢) أخرجه الدارميّ (٤٨٥) وابن عبد البر في «جامعه» (٣١٩) والخطيب في «تقييد العلم» ص٥٦ بسندٍ صحيح.

وقال محمد بن سيرين: «لو كنتُ مُتَّخِذًا كتابًا، لاتَّخَذْتُ رسائلَ النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم»[١].

وكذلك الأمرُ في غسلِ بعضِ المكتوباتِ وحرقِها وإتلافِها؛ ليس على إطلاقه، بل تَحَرُّزًا مِنْ تعظيمِها وتقديسِها مع تَقَادُمِ الزمن، وأنْ يُتَوَجَّه ذلك لذواتِها لا لِمَا تحويه مِنَ العلم، إلى غيرِ ذلك مِنَ المُقْتَضَياتِ والعللِ والأسبابِ التي أجْمَلَها الخطيبُ البغداديُّ[٢] بقوله: «وكان غيرُ واحدٍ مِنَ المتقدِّمين إذا حَضَرته الوفاةُ أَتْلَفَ كتبَه، أو أوصى بإتلافِها، خوفًا مِنْ أنْ تصيرَ إلى مَنْ ليس مِنْ أهلِ العلم، فلا يعرف أحكامَها، ويَحْمِلَ جميعَ ما فيها على ظاهرِه، وربما زادَ فيها ونقص، فيكون ذلك منسوبًا إلى كاتبِها في الأصل. وهذا كلُّه وما أَشبَهَه قد نُقِلَ عن المتقدمين الاحتراسُ منه».

وقد فصَّلَ الخطيبُ الكلامَ في توضيحِ تلك المسائلِ وبيانِها في كتابه القيِّم «تقييد العلم»، وكذا فَعَلَ كثيرٌ مِنَ المتأخِّرين[٣]، فَكَفَونا مؤنةَ الخوضِ في ذلك.

* * *

---

(١) أخرجه الدارميّ (٤٧١) والرامهرمزيُّ في «المحدِّث الفاصل» (٣٦٦-٣٦٨) والخطيب في «تقييد العلم» ص٤٦-٤٨ مِنْ طريق عبد الله بن عونٍ عنه بسندٍ صحيح.

(٢) في «تقييد العلم» ص٦١ .

(٣) راجع: «دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث» لامتياز أحمد، و«السير الحثيث في تاريخ تدوين الحديث» لمحمد زبير الصدِّيقي، و«السنة قبل التدوين» لمحمد عجاج =

(٢) رواه ابن عَدي في «الكامل» (١/ ١٥٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١/ ١٩٩) وغيرُهما مِنْ قولِ سعيد بن عبد العزيز التَّنُوخيِّ الدمشقيِّ.

ومع هذا كلِّه، فلا يَنبغي أنْ يُجرَّ مَنْ يَتَصَدَّى لدفعِ أباطيلِ المستشرقين والملاحدةِ في هذا البابِ إلى نوعٍ مِنَ المُبالَغَةِ في أمرِ التدوينِ، ومُجَاوَزَةِ الحدِّ في ذلك إلى الرفعِ مِنْ شأنِ الكتبِ على حسابِ الروايةِ، ولو كان ذلك بلسانِ الحال لا المقالِ؛ فإنَّ في كراهةِ الكَتْبِ الواردةِ عن جماعةٍ مِنَ السَّلَفِ دلالةً على أنَّ منهجَ العلمِ والدراسةِ في زَمَنِهم لم يكن يَعتمدُ على الكتبِ المُدَوَّنة، بل على التَّلَقِّي والتَّحمُّلِ والمُحَاضَرةِ، وعلى السماعِ دون القراءة، كما قال أبو سعيد الخُدريُّ -رضي الله عنه- لِمَنْ استكتبه حديثَه: «لا نُكْتِبُكُم ولا نَجْعَلُها مَصَاحف؛ كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلَّم يُحَدِّثُنا فَنَحْفَظ، فاحْفَظوا عنَّا كما حَفِظنا عن نبيِّكم»، وفي لفظٍ: «تَحَدَّثوا، فإنَّ الحديثَ يُهَيِّجُ الحديث[1]، أتريدون أنْ تَتَّخِذوه قرآنًا؟ اسمَعوا كما نَسْمَع»[2].

والأصلُ في أداءِ العلومِ الإسلاميةِ كلِّها الشَّفَاهَةُ والسماعُ لا الكتاب؛ احترازًا عن الوقوعِ في الخطأِ والتحريفِ في اللفظِ والمعنى، واللغةِ والفَهم،

= الخطيب، و«تدوين الحديث» لمناظر أحسن الكيلاني، و«معرفة النسخ والصحف الحديثية» لبكر بن عبد الله أبو زيد، و«دفاع عن السنَّة» لمحمد أبو شهبة، و«تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين» لحاكم عبيسان المطيري، و«توثيق السنَّة» لرفعت فوزي عبد المطلب، و«صحائف الصحابة رضي الله عنهم وتدوين السنة النبوية المشرفة» لأحمد الصويان.

(١) أي يُحَرِّكُه ويُثيرُه، فيزدهر العلمُ ويَكثُر. وانظر «تاج العروس» للزبيدي (٦/ ٢٨٦-٢٨٩).

(٢) رواه -مِنْ طرقٍ كثيرةٍ- ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٢٦٩٧٠) والدارميّ في «السنن» (٤٨٧) والرامهرمزي في «المحدِّث الفاصل» (٣٦٣) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٣٣٩) والخطيب في «تقييد العلم» ص٣٦-٣٨ والهروي في «ذم الكلام» (٣/ ٧٧-٧٨).

وحرصًا على تبليغِ العلمِ كما خَرَجَ مِنْ مَنْبَعِه، وحفظًا للمعرفةِ مِنَ الخللِ الذي يَتَطَرَّقُ إلى الآخِذِ عن الصحفِ مِنْ دونِ أنْ يَتَلَقَّى عن العلماء. بل إنَّ الأخذَ المجرَّدَ عن الصحفِ قد ارتَبَطَ بلفظةٍ مشينةٍ هي «التصحيف».

وأصلُ التصحيف -كما ذَكَرَ أهلُ اللغة- أنَّ قومًا كانوا قد أخذوا العلمَ عن الصحفِ مِنْ غيرِ أنْ يلقَوا فيه العلماء، أو يسمَعوه مِنَ الرجال، فوقعَ التغييرُ عن الصوابِ فيما يروونَه، فقيلَ عند ذلك: قد صَحَّفوا؛ أي ردَّدوا عن الصُّحُف، وهم مُصَحِّفون، والمصدر: تصحيف؛ وهو تغييرُ اللفظِ حتى يتغيَّرَ المعنى المرادُ مِنه، وهو رديفُ الخطأ[1]. ولذا قال بعضُ أهلِ العلم: «لا يُؤْخَذُ العلمُ مِنْ صَحَفيّ»[2]، يعني: المُتَتَلمِذَ على صحيفة.

وفي الحفظِ والمُشَافَهَةِ والسَّماعِ في دراسةِ العلمِ فوائدُ ومحاسِنُ كثيرة لا تكونُ في الكتب؛ فهو أَدْعى للاستطرادِ والانطلاقِ والتَّوَسُّع، وأقرَبُ للتَّوَثُّق، لأنه يَدَعُ مجالا للسؤالِ، والأخذِ والردِّ، والاستدراكِ والتَّثَبُّت، فلا يكونُ مَنْ يُخاطِبُ إنسانًا كَمَنْ ينظرُ في صحائف.

والتأكيدُ على الكتبِ في تحصيلِ العلمِ قد يُؤَدِّي إلى تحصيلِ الكتابِ دون العلم، أو امتلاكِه مِنْ دونِ دراستِه الدراسةَ الوافية، أو فَهمِ مُحتَوَاه

---

(١) راجع: «شرح ما يقع فيه التصحيفُ والتحريف» (١/ ١٣) و«تصحيفات المحدثين» (١/ ٢٤) كلاهما لأبي هلال العسكري، و«لسان العرب» لابن منظور (٩/ ١٨٧) و«المزهر» للسيوطي (٢/ ٣٥٣).

(٢) رواه ابن عَدي في «الكامل» (١/ ١٥٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١/ ١٩٩) وغيرُهما مِنْ قولِ سعيد بن عبد العزيز التَّنُوخيِّ الدمشقيِّ.

فهمًا صحيحًا، ومِنْ ثَمَّ يصيرُ المرءُ جمَّاعةً للكتبِ لا عالمًا، فلا يُتْقِنُ العلم، ولا يَتَشَرَّبُ بروحِ العلماء.

وقد عَبَّرَ الأوزاعيُّ -رحمه الله تعالى- عن ذلك المعنى بقولِه: «كان هذا العلمُ شيئًا شريفًا إذ كانوا يَتَلَقَّونه ويَتَذَاكَرونه بينهم؛ وفي لفظٍ: إذ كان مِنْ أفواهِ الرجال يَتَلاقونه ويَتَذَاكَرونه، فلما صار إلى الكُتُب -أو في الكتب- ذَهَبَ نورُه، وصارَ إلى غيرِ أهله»[١].

والحفظُ والسماعُ والتَّحَمُّلُ مَعَانٍ مُتَعَلِّقَةٌ بجهدِ الإنسان، مُكْتَسَبَةٌ لا تورَث، وهي رابطٌ بين العلمِ والإنسان، لأنَّها تقومُ على نشاطِه وحماستِه في التَّعَلُّم، وحرصِه على الاستزادةِ مِنَ المعارف، يقول الخطيب[٢]: «ونُهِيَ عن الاتِّكالِ على الكتاب لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى اضطرابِ الحفظِ حتى يكادَ يَبْطُل؛ وإذا عَدِمَ الكتابُ قَوِيَ لذلك الحفظُ الذي يَصْحَبُ الإنسانَ في كلِّ مكان».

والاقتصارُ على الكتبِ يجعلُ العلمَ في مُتَنَاوَلِ مَن استطاعَ الحصولَ على الكتب، ومَنْ يَملِكُ المالَ لاقتنائِها وحيازتِها، والروايةُ والسماعُ تجعلُه في أيدي مُستَحَقِّيه الجديرين به، وتُساوي بين الناسِ في أهليَّةِ الحصولِ على أدواتِ العلمِ وأسبابِه مِنْ هذا الوجه؛ فلا يُحْبَسُ عن الحريصِ عليه، الراغبِ فيه.

---

(١) رواه الدارمي (٤٨٣) وابن عبد البر في «جامعه» (٣٧١) والخطيب في «تقييد العلم» ص٦٤ بأسانيدَ صحيحةٍ عنه.

(٢) في «تقييد العلم» ص٥٨ .

ومِنْ وجهٍ آخَر؛ فالتدوينُ يُقَيِّدُ العلمَ ويَحصُرُه ويُضَيِّقُه، لأنَّ الكتابَ مُسْتَمْسَكٌ وحُجَّةٌ على صاحبِه يُحاسَبُ بموجَبِها على أقوالِه، ما يدفَعُه إلى الحذرِ والتَّرَدُّد، والتدقيقِ فيما يستعمِلُه مِنْ ألفاظٍ، وما يَعرِضُه مِنْ أفكارٍ، وما يُدَوِّنُه مِنْ أخبارٍ، إذ لو ظَهَرَت له بعد ذلك أخطاءٌ وأوهامٌ فيما كَتَبَ فإنها تنتقِصُ منه، وتكونُ وصمةً عليه، وكم مِنْ كاتبٍ ظَهَرَ له بعد تأليفِه كتابًا خللٌ فيما سَطَرَه ودوَّنَه، ولا يستطيعُ جمعَ نسخِ المكتوبِ وتعديلَها، فيُؤلِمه ذلك، ويُنَغِّص عليه.

وبسطُ الكلامِ في هذا البابِ يحتاجُ إلى تصنيفٍ مُستَقِلّ.

* * *

أما احتجاجُ المستشرقين وأشباهِهم باختلافِ الرواياتِ وتَنَوُّعِها على توهينِ السيرةِ جُملةً فمردودٌ عليهم، بل الأمرُ على الضدِّ مِنْ ذلك؛ قد يكونُ الاختلافُ والتَّنَوُّع مَظَنَّةَ الصدقِ والتمييزِ أحيانًا، لأنَّ الرجلَ إذا انتهى إلى ما سَمِعَ، وأدَّى الخبرَ كما بَلَغَه وإنْ خالَفَ غيرَه، أو خالَفَه غيرُه: عُلِمَ أنه صادق، أمَّا الكاذبُ فيَحيكُ على منوال، أويقتبسُ الأخبارَ ويَسْتَرِقُ المرويَّات ويَدَّعيها لنفسِه مِنْ غيرِ تمييزٍ، فلا يُؤْتَمَنُ في كلامِه ولا في روايتِه.

والمُؤتَمَنُ يعتَمِدُ ما وَقَعَ إليه فلا يَتَصَرَّفُ فيه أو يُغَيِّرُه ليصيرَ موافقًا لأحدٍ، أو مُراعاةً لجانبِ أحد، ويكونُ هذا مِنْ حَسَناتِ الراوي والناقلِ وأثْقَلَ في ميزانِه؛ بأنْ يذكرَ في البابِ هذا وهذا، فيحصلُ التمييزُ للناقد، ويظهرُ بذلك صدقُ الناقلُ وصدقُ الناقلين عنه، لنقلِهم وإثباتِهم وقبولِهم

ما قد يكون فيه اختلافٌ وإشكال، وانتفاءِ رَدِّهِم ما لَمْ يَصِحَّ عندهم أو ما ليس مِنْ حديثِهم مع موافقتِه لهواهم، كما قال شيخُ الإسلام ابن تيمية[١]: «وهذا بابٌ واسع، يُبَيِّنُ أنَّ علماءَ المسلمين يميزون المنقولاتِ بين الصدقِ والكذب، فيَرُدُّون الكذبَ وإنْ كان فيه مِنْ فضائلِ نبيِّهم وأعلامِه، وفضائلِ أصحابِه وأُمَّتِه ما هو عظيم، ويقبلون الصدقَ وإن كان فيه شبهةُ إشكال، وقد يَحتَجُّ به المُنازِعون لهم. وكان عبد الرحمن بن مهديٍّ يقول: أهلُ العلمِ يَكتبون ما لهم وما عليهم، وأهلُ الأهواءِ لا يَكتبون إلا ما لهم».

ولذا كان أحدُ كبارِ المستشرقين؛ وهو الهولنديُّ رينهارت دوزي[٢](ت ١٨٨٣م) يَثِقُ بمرويَّاتِ الحديثِ ويُصَحِّحُ نسبتَها في الجُملَة، ويَحْتَجُّ على ذلك ببعضِ الأحاديثِ التي تَوَهَّمَ فيها الإشكالَ والتَّناقُضَ وتأييدَ آراءِ المُخالِفين وهي في صحيحِ البخاريِّ وغيرِه، ويقول: لو كان المسلمون يَكْذِبون لأغْفَلوا هذا وسَكَتوا عنه، وتَرَكوه فلم يَنقِلوه، ونحو هذا مما استَجْلَبَ عليه نقمةُ كثيرٍ مِنْ أصحابِه[٣].

وأين هذا ممن اقتَصَرَ على حكايةٍ مُزَوَّرةٍ يُلَفِّقُها مِنْ مصادرَ غيرِ معلومةٍ لغرضٍ مُعَيَّنٍ في نفسِه، فيُنَمِّقَها ويُزَوِّقَها لأجلِه، ويأتي بها بلفظِه وكلامِه

---

(١) في «الجواب الصحيح» (٦/ ٣٤٣).

(٢) Reinhart Dozy.

(٣) راجع: «Essai sur l'histoire de l'islamisme» = «مقالة في تاريخ الإسلام» لدوزي، ط. بريل- لَيدن سنة ١٨٧٩م، وفيه كلامٌ جيدٌ وإنصاف، ولذا لم يُطبَعْ ثانيةً مدةَ مئةٍ وثلاثين عامًا!

الذي لا يَستَنِدُ إلى شيءٍ يوثَقُ به في ميزانِ النقلِ والرواية، كحالِ أبيهم هيرودوت، الذي سَرَدَ حكاياتِه بلفظٍ واحد، وسياقٍ واحدٍ، وروايةٍ واحدة، ولم يذكُر اختلافًا، ولا تَوَقُّفًا، ولا تردُّدًا، ولا قولا غيرَ قولِه؛ فجاء كتابُه أشْبهَ بالأساطيرِ منه بالتواريخ، وصارَ مصدرًا للقصصِ الخرافيةِ لا المعلوماتِ الموثوقة؛ كما يشهَدُ على هذا ذَووه وأصحابُه.

* * *

ومما أشاعوه مِنَ السُّخْفِ أيضًا: أنَّ ضياعَ طائفةٍ مِنْ كتبِ السِّيَرِ والمَغَازي الأولى كان له أثرٌ في معرفتِنا بالسيرة النبوية والإحاطةِ بأخبارِها التي بَلَغَتنا، ما أدَّى إلى ضياعِ جوانبَ وأجزاءٍ معينةٍ مِنَ السيرةِ وطيِّها وطمسِها.

وهذا القولُ مِنْ أبلَغِ دليلٍ على قلَّةِ فهمِهم وبلادةِ أذهانِهم فيما يَتَعَلَّقُ بالعلومِ الإسلامية؛ ذلك أنَّ المعرفةَ بالسيرةِ لم تحصلْ قطُّ مِنْ كتابٍ مُعْتَمَدٍ أو نصٍّ مُؤَلَّفٍ مُحَدَّد -كما يتَوَهَّمون- بل مِنَ الروايةِ المُعْتَبَرةِ بشروطِها المعروفةِ سندًا ومتنًا، فلم يكن ثمَّةَ «تاريخٌ رسميٌّ» لحياةِ النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم وَضَعَه رجلٌ في كتاب، ونُبِذَ كلُّ ما سواه واطُّرِحَ وذَهَب، فإذا فُقِدَ ذلك الكتابُ أو بعضُه فُقِدَت السيرةُ أو بعضُها، وإذا حُرِّفَ حُرِّفَت، وإذا غُيِّرَ غُيِّرَت.

وإنما حَوَت هذه الكتبُ الرواياتِ والأخبارَ بأسانيدها؛ فلا يُقالُ أنها قد فُقِدَت بالكلِّيَّة، بل ذَهَبَ رسمُها وصورتُها، مع إمكانِ جمعِ عامَّةِ نصوصِها مِنْ بطونِ الكتب والمصادر، ومِنْ ثَمَّ الاطلاعِ على مادَّتِها ومضمونِها.

وجُلُّ تلك الكتبِ إنما فُقِدَ وبادَ في عصرٍ مُتَأخِّر، وظلَّ العلماءُ قبل

ذلك مُدَّةَ قرونٍ يَنقلون عنها، ويفيدون منها، ويَتَدَاوَلون نُسَخَها، ويَقِفون عليها مُعايَنَةً ومُشاهَدَةً. وما تراجَعَت العنايةُ بكتبِ السيرِ والمَغَازي الأولى إلا نتيجةَ ظهورِ المؤلَّفاتِ المُطَوَّلَةِ التي تضمَّنَت مادةَ تلك الكتب وزادت عليها، وهذا مما تقتَضيه طبائعُ الأشياء.

وفي الجُملة؛ فإنَّ مَنْ يَتَناولُ علمًا منْ علومِ الإسلام فيقيسُه على غيرِه، ويرومُ فَهمَه بعقلٍ وثقافةٍ سوى عقلِ العربِ وثقافتِهم لا بدَّ أنْ يَضِلَّ وأنْ يخطئ، لأنَّها علومٌ فريدة، وثقافةٌ مُتَفَرِّدة، ليس شيءٌ منها في شيءٍ خارجٍ عنها.

* * *

ولم تكن كتبُ السِّيَرِ والمَغَازي المُخْتَصَّةِ سوى طَورٍ جديدٍ مِن أطوارِ العنايةِ بنقلِ السيرةِ وروايتِها وكتابتِها، وكان مُستَهَلُّ تلك العنايةِ زَمَنَ الصحابة رضوان الله عليهم، الذين حرصوا أيَّما حرصٍ على تحديثِ أبنائِهم وتلامذتِهم بأخبارِها وحوادِثِها، وتلقينِهم تفصيلاتِ وقائعِها، بل يقول عليُّ بن الحسين بن علي بن أبي طالب: «كُنَّا نُعَلَّمُ مَغَازي النبي صلى الله عليه وسلَّم وسراياه كما نُعَلَّمُ السورةَ مِنَ القرآن»[1].

ثم كان الأمرُ كذلك في الطبقةِ التي تليها؛ فيقول إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص: «كان أبي يُعَلِّمُنا مَغَازيَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلَّم، ويَعُدُّها علينا، وسراياه، ويقول: يا بَنِيّ، هذه

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/٢٨٨، رقم ١٦٤٩) بسندٍ صحيحٍ عنه.

مآثِرُ آبائِكم فلا تُضَيِّعوها»[١].

واشتُهِرَ أهلُ الشامِ خاصَّةً بمعرفةِ السِّيَرِ والمَغَازي والعنايةِ بها؛ لكونِهم أهلَ غزوٍ وجهادٍ وملاصقةٍ لمملكةِ الروم، كما عُرِفَ أهلُ المدينة بكثرةِ الحديثِ وصحةِ الأسانيد على وجهِ العموم. وفي ذلك يقولُ سفيان بن عُيَينة: «إذا أَرَدْتَ الحديثَ الصحيح، والإسنادَ الجيِّدَ فعليك بأهلِ المدينة، وإذا أَرَدْتَ النُّسُكَ فعليك بأهلِ مكة، وإذا أَرَدْتَ المَغَازيَ فعليك بأهلِ الشام»[٢].

وفي روايةٍ: مَنْ أرادَ الإسنادَ والحديثَ الذي يُسْكَنُ إليه فَعَليه بأهلِ المدينة، ومَنْ أرادَ المناسِكَ والعلمَ بها والمواقيتَ فعليه بأهلِ مكة، ومَنْ أرادَ المَقَاسِمَ وأمرَ الغزوِ فعليه بأهلِ الشام»[٣].

وفي لفظٍ آخَر: «مَنْ أرادَ المناسكَ فعليه بأهلِ مكة، ومَنْ أرادَ مواقيتَ الصلاةِ فعليه بأهلِ المدينة، ومَنْ أرادَ السِّيَرَ فعليه بأهلِ الشام»[٤].

وعليه؛ فإنَّ هذا العلمَ نشأ أَوَّلَ ما نَشَأ في المدينةِ وفي الشام، وكان علماؤهما العمدةَ في هذا البابِ والمرجعَ فيه، وساهَمَ خلفاءُ بني أُميَّة في تعزيزِ هذا، كما قال الأوزاعيّ: «كانت الخلفاءُ بالشام، فإذا كانت

---

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع» (٢/ ٢٨٧-٢٨٨، رقم ١٦٤٨) بسندٍ صحيح، ووهم الدكتور محمد عجَّاج الخطيب محققُ الكتاب، فظنَّ أنه إسماعيل بن محمد بن سعد بن منيع صاحب «الطبقات».

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٣٢٩) بسندٍ صحيح.

(٣) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٣٢٩-٣٣٠) بسندٍ صحيح.

(٤) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٣٢٩) بسندٍ صحيح.

بَلِيَّةٌ سألوا عنها علماءَ أهلِ الشام وأهلِ المدينة، وكانت أحاديثُ العراقِ لا تجاوزُ جُدُرَ بيوتِهم»[(١)].

وكان أهلُ العلمِ يُدَوِّنون المَغَازيَ في صحفٍ مخصوصةٍ يَتَدَاولونها ويَقرؤونها على الناس؛ كما قال يحيى بن المُغيرة بن عبد الرحمن القُرَشيُّ المَخْزوميُّ: إنَّ أباه المُغيرة: «لم يكن عنده خطٌّ مكتوبٌ مِنَ الحديثِ إلا مَغَازي رسول الله صلى الله عليه وسلَّم، أخذها من أبَان بن عثمان بن عفَّان، فكان كثيرًا ما يُقْرَأُ عليه، وأمَرَنا بتعليمِها»[(٢)].

واسْتَنْبَطَ بعضُهم مِنْ هذه الكلمةِ أنَّ أبَان بن عثمان كان أوَّلَ مَنْ ألَّفَ في السيرة، وليس في النصِّ ما يفيدُ ذلك، بل غايتُه إثباتُ عنايةِ أبَان بروايةِ المَغَازي، ووجودُ صحيفةٍ مكتوبةٍ لديه قَيَّدَ فيها مرويَّاته؛ كشأنِ غيرِه مِنَ التابعين مِنْ أهلِ العلمِ والرواية.

وتوَسَّع بعضُهم في التدوين توسُّعًا عظيمًا، حتى يقولَ موسى بن عُقبة: «وضع عندنا كُرَيبٌ حِمْلَ بعيرٍ مِنْ كتبِ ابنِ عباس، فكان عليُّ بن عبد الله بن عباس إذا أرادَ الكتابَ كَتَبَ إليه: ابعث إليَّ بصحيفةِ كذا وكذا، فينسخُها ويَبْعَثُ بها»[(٣)].

---

(١) أخرجه يعقوب بن سفيان البَسَويُّ في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٦٣) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٣٢٩) بإسنادٍ صحيح.

(٢) ذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٣٨٦) مِن رواية الواقديِّ عنه، وروايته مقبولةٌ في مثلِ هذا، وذكره ابن سعد في طبقاته (٧/ ١٥٠) مختصرًا.

(٣) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٢٨٨-٢٨٩) والخطيب في «تقييد العلم» ص١٣٦ والبيهقي في «المدخل» (٦٣٠) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٠/ ١٢٣) مِن طرقٍ=

هذا، والمُتَتَبِّعُ سيرَ الدراساتِ الحديثةِ التي تَصَدَّت لبداياتِ تدوينِ السيرةِ النبويةِ يجدُ نفسَه بين مَنهَجين مُتَبَاينَين كأشَدِّ ما يكون التبايُن:

فالأولُ منهما يَدَّعي الفقرَ الشديدَ في المصادر، ويعزو ذلك إلى ما يراه تأخُّرًا في عنايةِ المسلمين بكتابةِ السيرةِ والسنَّةِ بوجهٍ عامٍّ، فإذا ضَمَّ إلى ذلك تشكيكَه في مَنهجيةِ جمعِ الحديثِ ووثاقةِ الإسنادِ تَجَاوَزَ ذلك إلى ادعاءِ حدوثِ التحريفِ والوضعِ في كتابةِ السيرة، وتَعَمُّدِ طَيٍّ وكتمانِ جوانبَ مُعَيَّنةٍ منها تأثُّرًا بالعواملِ السياسيةِ والقَبَليةِ والمذهبيةِ، والزَّعم بتغييرَ مادَّتِها، وذهابَ بعضِ أجزائها، أو أنها لم تُكْتَب كتابةً صحيحةً مُتْقَنَةً وافية في أحسنِ أحوالِها. وهو زعمٌ وافَقَ فيه المستشرقون[1] خَلْقًا مِنَ الشيعة، الذين سَبَقوهم إليه وأيَّدوه[2].

أما المنهجُ المقابلُ فخيرٌ مِنْ هذا وإنْ كان مَعيبًا، ويَعْتَمِدُ التَكَثُّرَ من

= صحيحة. وكُرَيْب: هو ابن أبي مسلم، أبو رِشْدين، مولى عبد الله بن عباس، المتوفى سنة ٩٨هـ رحمه الله تعالى.

(١) منهم نولْدِكِه Noldeke (ت ١٩٣٠م) في «تاريخ القرآن» ص ٣٥١-٣٦٥، فتراه يَغُضُّ الطرفَ عن مصادرِ السيرة المتقدمة كافة -سوى كتابَي ابن إسحاق والواقدي- حتى يذكرَ اليعقوبيَّ والمسعوديَّ وابنَ الأثير (المتوفى سنة ٦٣٠ هـ!) ضمن القلائلِ الذين نستطيع الاستعانةَ بأعمالِهم في كتابةِ السيرة المحمدية، وهو منهجٌ رديءٌ لا يخلو مِنَ الغرض والتحامل، وكتابُه ساقطٌ كلُّه.

(٢) ومنهم -في عصرنا- جعفر مرتضى العامليّ، الذي كتب «الصحيح مِنْ سيرة النبيِّ الأعظم- مدخل لدراسة السيرة والتاريخ» في خمسةٍ وثلاثين مجلَّدا، على عادتِهم في تضخيمِ الكتبِ وحشوِها مِنْ دونِ طائل. وفيه مِنَ السخفِ والحمقِ والكذبِ والتلفيقِ والبهتانِ ما فيه.

نسبةِ الكتبِ إلى المتقدِّمين، والتَزَيُّدَ في إثباتِ التأليفِ والتصنيفِ زَمَنَ الصحابةِ والتابعين، وهو أشبهُ ما يكون بردَّة فعلٍ على المنهجِ الآخَر. ونرى هذا جليًّا في مرجعٍ شائعٍ هو «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سِزْكِين[1]، فإنه جَعَلَ كلَّ راويةٍ للسيرةِ مُؤَلِّفًا واضعًا للكتبِ لمجردِ نسبةِ رواياتٍ إليه -قلَّت أو كَثُرت- في تاريخِ الطبريِّ وغيرِه مِنَ المصادر.

وممن ذكره خطأً ضمن أصحابِ الكتب: سعيد بن المُسيِّب بن حَزْن (ت ٩٤ هـ)، وعُروة بن الزُّبَير بن العوَّام (ت ٩٤ هـ)، وعبد الله بن كعْب بن مالك الأنصاريّ (ت ٩٧ هـ)، وعامر بن شَرَاحيل الشَّعْبيّ (ت ١٠٤ هـ)، وأَبَان بن عثمان بن عفان (ت ١٠٥ هـ)، والقاسم بن محمد بن أبي بكر (ت ١٠٧ هـ)، ووهب بن مُنَبِّه الصنعانيّ (ت ١١٤ هـ)، وعاصم بن عمر بن قَتَادة (ت ١٢٠ هـ)، وشُرَحْبِيل بن سعد الخُطَميُّ المدنيّ (ت ١٢٣ هـ)، ومحمد بن مُسْلم بن شهاب الزُّهْريّ (ت ١٢٤ هـ)، وأبو إسحاق عمرو بن عبد الله السَّبيعيّ (ت ١٢٧ هـ)، ويعقوب بن عُتبة بن المغيرة الثَّقَفيّ (ت ١٢٨ هـ)، ويزيد بن أبي حَبيب المصريّ (ت ١٢٨ هـ)، ويزيد بن رُومَان المَدَنيّ (ت ١٣٠ هـ)، وأبو الأَسْوَد محمد بن عبد الرحمن بن نَوفَل المَدَنيّ (ت ١٣١ هـ)، وعبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حَزم الأنصاريّ (ت ١٣٥ هـ)، وداود بن الحُصَين الأُمَويُّ الكوفيّ (ت ١٣٥ هـ)، ومُجَالِد بن سعيد الهَمْدانيُّ الكوفيّ (ت ١٤٤ هـ)، ويونس بن يزيد الأَيْليّ (ت ١٥٧ هـ)، وعبد الرحمن بن

---

(١) راجع منه (١/ ٢/ ٦٤-٢٠٠).

عبد العزيز الحُنَيفيُّ الأنصاريّ (ت ١٦٢ هـ).

بل ذَكَرَ فيمن ذَكَرَ مِنَ المصنِّفين في السيرةِ جُملةً من الصحابةِ قبل هؤلاء، وهو أمرٌ لم يُسبَق إليه.

وفي «تاريخ سزكين» كثيرٌ مِنَ الوهمِ، سواء في التفرقةِ بين الرواةِ والمؤلفين، أو في ثبوتِ نسبةِ البعضِ منها إلى مؤلفيها أصلا. وبعضُ مَنْ ذَكَرَ قد عُرِفَ عنهم كراهةُ كتابةِ العلم ووضعِ الكتبِ، فكيف يُقَال مع هذا: إنهم أصحابُ كتبٍ وتصانيف؟ فهو منهجٌ لا يخلو من مُجانَبَةٍ للصواب كسابقه.

وحقيقةُ ما تَسَبَّب في تلك الأخطاءِ والأوهام: الجهلُ بمصطلحاتِ المُتقدِّمين، وألفاظِ المحدِّثين، والخلطُ بين مفاهيم الكتابةِ والتدوينِ والتصنيفِ والتأليف، وبين الروايةِ الحديثيَّةِ الشَّفَاهيَّةِ والصحفِ المُقَيِّدةِ للرواياتِ الحديثية، وبين الأصلِ والنسخة، وغيرِ ذلك.

والذي يَعصِمُ مِنَ هذا كلِّه: دراسةُ اصطلاحاتِ المتقدِّمين وألفاظِهم، وإدراكُ مفاهيمِهم وتصوُّراتِهم لأنماطِ الكتابةِ والتدوينِ المختلفة، وتمييزِهم بين الصحيفة، والنسخة، والمصنَّف، والكتاب المؤلَّف، ونسخ الكتاب المؤلَّف:

فالكتابة لُغةً: النَّسْخُ وخَطُّ الحروف، وجمعُ بعضِها إلى بعض[1]،

---

(١) راجع: «مقاييس اللغة» لابن فارس (٥/١٥٨-١٥٩) و«تهذيب اللغة» للأزهري (١٠/ ١٥٠-١٥٢) و«تاج العروس» للزبيدي (٤/ ١٠٠-١٠٧).

وتَتَحَقَّقُ في القليلِ عادةً، مما قد يقعُ في ورقةٍ أو صحيفةٍ أو بعضِها أو زادَ قليلًا.

والكتابةُ بإطلاقٍ تعني حفظَ العِلمِ وتقييدَ الكلامِ في قالَبٍ مخطوطٍ مسطور.

والكتابُ اسمٌ لِما كُتِبَ مجموعًا، ويكون الكتابُ ما كان قائمًا بنفسِه في موضوعٍ مُعَيَّن.

وأمَّا التدوين؛ فالذي يَظْهَرُ مِنْ مَعْناه لغةً أنه لا يَتَحَقَّقُ إلا في الشيءِ الكثير، وهو بذلك لا يُغايرُ معنى الكتابة؛ لكونِه أوسعَ وأشمل.

والديوانُ كما في كُتُبِ اللغة[1]: مُجْتَمَعُ الصُحُف، والتدوين: جمْعُها في ديوان، وهو فارسيٌّ مُعَرَّب[2]، وجمعُه: دواوين ودَيَاوين. فيكون التدوينُ ضمَّ الصحائفِ إلى بعضِها، وجمعَ ما تَفَرَّقَ منها في كتابٍ كبيرٍ هو الديوان.

وأما التصنيف؛ فيتضمَّنُ معنىً آخَرَ هو التمييزُ والترتيبُ والتبويب، قال أهلُ اللغة[3]: صنَّفه تصنيفًا: جَعَلَه أصنافًا، ومَيَّزَ بعضَها عن بعضٍ، والصِّنْف: الطائفةُ والنوعُ مِن كلِّ شيء، ومِنْه تصنيفُ الكُتُب.

---

(١) راجع: «لسان العرب» لابن منظور (٤/ ٤٥٢) و«تاج العروس» للزبيدي (٣٥/ ٣٤-٣٥).

(٢) انظر «المعرَّب» للجواليقي ص١٥٤ و«شفاء الغليل» للخفاجي ص٩٤ .

(٣) راجع: «مقاييس اللغة» لابن فارس (٣/ ٣١٣-٣١٤) و«تهذيب اللغة» للأزهري (١٢/ ٢٠٢) و«تاج العروس» للزبيدي (٢٤/ ٣٦-٣٨).

والتأليف أَعَمُّ مِنَ التصنيف[١]، فالتصنيفُ إفرادُ نوعٍ مِنَ العلمِ في كتابٍ لا يدخلُ خبرُ غيرِه فيه، ولا يُقَالُ للكتاب: مُصَنَّف إذا تَضَمَّنَ نقضَ شيءٍ من الكلام، أو تدخَّلَ الكاتبُ فيه بكلامِه وصياغتِه، بل يكون مؤَلَّفًا.

ويكونُ التأليفُ وضعَ الكتابِ مِنْ قِبَلِ المؤلِّفِ تَبَعًا لتَصَرُّفِه صياغةً ومادَّةً وحجمًا، وترتيبًا وتبويبًا، واستيفاءً لغرضِه مِنْ تأليفه، مع تداخُلِ كلامِه وألفاظِه في مادَّة الكتاب، أو أنْ يكون كلامُه عينَ مادَّتِه.

وتُستَعْمَل تلك الألفاظُ جميعًا بعضها مكان بعضٍ أحيانًا، من قَبيلِ التَّرادُف، وهو أمرٌ مقبولٌ شريطةَ التمييزِ بين معانيها ومدلولاتِها المختلفةِ عند التفصيل، أو ظهورِ التعارض في البحثِ والدرس.

وإذا تبيَّن ذلك، يمكنُ تطبيقُ تلك المفاهيمِ في تحديدِ الإسهاماتِ المُتَنَوِّعةِ لروَّادِ علمِ السير والمَغَازي، وإزالةِ الخلطِ واللبْسِ الحاصلَين في ذلك.

فيكونُ عروةُ بن الزبير أوَّلَ مَنْ صَنَّفَ المَغَازي، أي مَيَّزَها وأَفْرَدَها بعد أنْ كانت مختلطةً بغيرِها مِنَ الأحاديث والآثار، مَذكورةً في جُملتِها وسياقِها.

---

(١) راجع «الفروق اللغوية» لأبي هلال العسكري ص ١٢٥ و«تهذيب اللغة» للأزهري (١٥/ ٣٧٨) و«لسان العرب» لابن منظور (١/ ١٨٠) و«تاج العروس» للزبيدي (٢٣/ ٣٣).

وابنُ شهابٍ الزُّهريُّ أوَّلَ مَن دوَّنها، أي جَمَعَها في ترتيبٍ واضحٍ ونَسَقٍ شامل.

وموسى بن عُقبة أوَّلَ مَنْ أَلَّفَ فيها كِتَابًا مُفْرَدًا وأَخْرَجَه للناس.

ومحمد بن إسحاقٍ صاحب أوَّلِ تأليفٍ شاملٍ مُطَوَّلٍ في السيرة، لمَّا كان كتابُ موسى بن عقبة مختصرًا، يَعتَمِدُ الإقلالَ والإيجازَ في سردِ الحوادث.

ولم يكن لأيٍّ مِنَ المذكورين قبل موسى بن عقبة كتابٌ مؤلَّفٌ في السيرة، على الصفةِ المذكورةِ للكتابِ المؤلَّف، بأنْ يكونَ مِنْ وضعِ المؤلِّفِ، وترتيبِه، وتبويبِه، وصياغتِه، وأنْ يُبْرِزَه للناسِ فيُروَى عنه، ويُنسَبَ إليه.

ولم يُمْسِكوا عن التأليفِ لقصورٍ فيهم أو عدمِ تمكُّنٍ ودراية، بل لتحرُّجِهم من وضعِ الكتب وتأليفِها تَوَرُّعًا، وتواضعًا، وحرصًا على صفاءِ السنَّة، وألا تختلطَ بأقوالِ الرجال، إلى غيرِ ذلك مما تَقَدَّمَ بيانُه.

وقد حُفِظَت جهودُهم في كلِّ حال، ونُقِلَت دواوينُهم ومجموعاتُهم بواسطةِ تلاميذِهم والرواةِ عنهم، ودُمِجَت في كتب التفسيرِ والحديثِ والسيرِ والتواريخِ وغيرِها بشكلٍ كاملٍ تقريبًا في زمنٍ لاحق.

* * *

وقد اضطربت أقوالُ الدارسين كذلك في مدلولِ لفْظَتَي «السِّيَر» و«المَغَازي» وحَدِّهما؛ فعرَّفَ بعضُهم «السيرة» بأنها ما يَتَّصِلُ بحياةِ النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم منذ مولدِه حتى وفاتِه، أي أنها تشتملُ على وقائعِ

وحوادثِ العهْدَين المكيِّ والمدنيِّ معًا، العامَّةِ منها والخاصَّة، بينما تَخْتَصُّ لفظةُ «المَغَازي» بأخبارِ الغزواتِ والسرايا والبعوثِ التي جَرَت بعد هجرتِهِ إلى المدينة، فتكونُ دلالتُها مُقْتَصِرةً على وقائعِ العهدِ المدنيِّ فحسب.

وذهب آخرون إلى أنَّ «المَغَازي» اسمٌ قديمٌ لكتبِ السيرةِ، اصطلحَ عليه أوائلُ المُصَنِّفين فيها، ثم غَلَبت التسميةُ بالسيرة منذ أن سَمَّى ابنُ هشام تهذيبَه لكتابِ محمد بن إسحاق بهذا الاسم، ثم شاعَت التسميةُ في كتاباتِ المتأخِّرين.

ومَنْ تتبَّعَ كتبَ الفهارسِ والتراجمِ عَلِمَ أنَّ هاتين الكلمتين كانتا مُترادِفَتَين في عُرْفِ المتقدِّمين، تَدُلان على معنًى واحدٍ في الغالب؛ أعني الحوادثَ العامَّةَ المتعلقةَ بحياةِ النبي صلى الله عليه وسلَّم منذ مولدِهِ حتى وفاتِه، مع امتدادِ هذا المعنى عند بعضِهِم إلى ما قبلَ نُبوتِه، وما تعلَّقَ بنبوَّتِه مِن إرْهَاصاتٍ، وكذا الإخبار عن أحوالِ العربِ في الجاهلية كمقدمةٍ وتمهيدٍ للسيرةِ النبوية، إلى أنْ ينتهي ذلك ببدء الوحيِ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلَّم، وهي الفترةُ التي اصطُلِحَ على تسميتها بالمَبْعَث، ثم يمتَدُّ ذلك إلى ما بعد وفاتِه صلى الله عليه وسلَّم ليشْمَلَ خبرَ السقيفةِ وأخبارَ الخلفاءِ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمان، وحروبَ الردَّة، وفتوحَ البلدانِ زمَنَ خلافةِ هؤلاء الثلاثة، لتنتهيَ بالفتنةِ الكائنةِ في عهدِ عثمان، ثم يقتصرون فيما تلا ذلك على التراجمِ وأخبارِ الناسِ دون سردٍ للحوادث.

وعَلَيه، فيكونُ موضوعُ السِّيَرِ والمَغَازي الأولى عِنْدَهم: السردَ التاريخيَّ لحقبةِ صدرِ الإسلامِ كلِّها، قبلَ البعثةِ وبعدها، وما يتعلَّقُ بحياة

النبيّ صلى الله عليه وسلّم وما جَرَى في حياتِه وما كان بعد وفاتِه، وقسمٍ كبيرٍ مِن خلافةِ الخُلفاء. وهذا التَّصَرُّفُ يُنْبِيءُ عن وعيٍ تاريخيٍّ عميقٍ ودقيق، وإدراكٍ بأنَّ التاريخَ كلٌّ لا يتجَزَّأ، ولا تَنْفَصِلُ إحدى حلقاتِه عن الأخرى، بل تتشابَكُ في وحدةٍ واحدة.

ولعلَّ انتهاءَ مُعظَمِ مُصنَّفاتِ السيَرِ والمَغَازي بالفتنةِ الكائنةِ زمنَ عثمان رضي الله عنه، مِنْ دونِ أنْ تتجاوزها إلا ما كان مِنْ ذكرِ التراجم، لعلَّ ذلك مَرجِعُه التوَرُّعُ عن الخوضِ فيما شَجَرَ بين الصحابة، والتعرُّضُ لجوائحِ الميولِ والأهواء، وخشيةُ النسبةِ إلى التعصُّبِ والتَّحَزُّبِ لأيٍّ مِنَ الفرقِ المُتنازِعة، ونحو ذلك مِنَ الأسباب. فلمَّا كان ذلك منهم انتقلَ التدوينُ التاريخيُّ إلى فئةٍ جديدةٍ مِنَ الأخباريين الذين تلوَّثَ بعضُهم بشيءٍ مما خافَه الأوَّلون على أنفسهم؛ كسَيْف بن عمر، والهيثم بن عَدِيّ، ونصر بن مُزاحِم، وأبي مِخْنَف، في آخَرين.

ثم إنَّ هذه الفتنَ لم يَصِحَّ عندَهم إدخالُها في جُملةِ المَغَازي، أونعتُها بهذا الاسم، فإنَّ اسمَ «المَغَازي» إنما يكونُ فيما بين الأمةِ الواحدةِ ومَنْ سواهم مِنَ الأُمَم، ولا يكونُ هذا تامًّا مُستقيمًا إلا عند الوحدةِ والجماعة، وهذا فقهٌ عظيمٌ منهم، رحمهم الله تعالى جميعًا.

* * *

أما التنوُّعُ في التسميةِ بالسِّيَر حينًا، وبالمَغَازي حينًا آخَرَ فيُمكِنُ تعليلُه بأسبابٍ عديدةٍ، سوى الخطأِ والوهمِ الذي وقَعَ لكثيرٍ من كُتَّابِ الفهارسِ والدارسين في أحيانٍ كثيرة:

منها: التقدُّمُ والتَّأَخُّر، فقد شاعَ إطلاقُ اسمِ «المَغَازي» على كتبِ المتقدِّمين، ثم غَلَبَت التسميةُ بالسيرةِ بعد ابن هشام الحِمْيَرِيِّ، وإنْ دأَبَ بعضُ المصنِّفين على تسميةِ كتبِهم بالاسمِ الأوَّلِ زمنًا بعده[١].

وآخِرُ مَنْ سمَّى كتابَه «المَغَازي» -فيما وَقَفْتُ عليه- الإمامُ الحافظُ إسماعيل بن محمد بن الفضل التَّيْميُّ الأصبهانيُّ، المُلقَّب بقِوَام السنَّة (ت ٥٣٥ هـ) مِنَ المشارقة، والقاضي الحافظ سليمان بن موسى الكَلاعيُّ الأندلسيّ (ت ٦٣٤ هـ) مِنَ المغاربة[٢].

ومنها: التطورُ في التصنيف، إذ صارت كلمةُ السيرةِ أنْسَبَ وأقْرَب، لأنها تدلُّ على أبوابٍ كثيرةٍ في دراسة حياةِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلَّم.

ومنها: تداولُ نسبةِ الكتبِ بين مُصَنِّفيها ورواتِها والناقلين عنها، إذ لم يكن المتقدِّمون يُسَمُّون كتبَهم في غالِبِ الأحيان، بل يَتَلَقَّفُها عنهم التلاميذُ والرواةُ ويُعَرِّفُونَها بأسماء مختلفةٍ تَرِدُ في الأسانيدِ والفهارس، وإنْ دلَّت غالبًا على كتابٍ واحد.

ومنها أيضًا: التهذيبُ والانتخابُ، وتَصرُّفُ المُهَذِّبِ والمُنْتَخِبِ في الأسماء.

---

(١) وراجع كتاب «معجم ما أُلِّف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم» للعلامة صلاح الدين المنجد ص١٣٣-١٣٨ .

(٢) أما كتاب «المَغَازي» لعبد الرحمن بن محمد، المعروف بابن حبيش الأنصاري الأندلسي (ت ٥٤٨ هـ) فقد اقتصر على حروب الردة والفتوح، فلا يدخلُ في هذا الباب.

ومنها كذلك: النطاقُ الجُغرافيُّ أو الإقليم، فبينما شاعَت التسميةُ بالمَغَازي في المشرق نرى أهلَ الأندلسِ يصْطَلِحون على تسميةِ الكتبِ نفسِها «كتبَ المَشَاهِد»، أي مشاهدَ النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم.

وربما يرجعُ ذلك إلى كونِ ما يُقابِلُ لفظةَ «المَغَازي» في اللاتينية لفظةٌ رديئةٌ سيِّئةُ السُّمعَةِ هي Conquista، وهو الغزوُ بمعناه المُتَبادِرِ إلى الذهنِ، بما يشتملُ عليه مِنْ عُنفٍ وقهرٍ وظلمٍ وسفكٍ غيرِ مُسَوَّغٍ للدماء، وهي المعاني التي خَلَت منها مَغَازي المسلمين حقًّا، فربما أرادوا استبدالَها بلفظٍ أكثرَ دِقَّةً ورِقَّةً ولُطفًا، تأليفًا لقلوبِ الشعوبِ المغلوبةِ، وتبصيرًا لهم بحقيقةِ الدِّينِ الجديد، وذلك كما يجد بعضُ المعاصرين حرجًا في استعمالِ لفظة «المَغَازي» التي أطلَقَها الأوَّلون، وليس فيها ما يَعيبُ أو يُعاب، بل لا بدَّ مِنَ التمسُّكِ بها ردًّا على أولئك الذين يخوضون -بجهلٍ أو غرضٍ أو هوى- في تاريخٍ عظيم، لا نَنتفي منه ولا نَتَبرَّأ. وكيفَ يكونُ ذلك وتاريخُ الأمم بأسرِها قائمٌ على أساسٍ من الحروبِ، والغزواتِ، وهجراتِ الشعوبِ المُتَتَالية التي رَسَمَت معالمَ الأمم، وحدودَ الأقاليمِ والبلدانِ وأديانَها وثقافاتِها، ولكنَّ التاريخَ الإسلاميَّ هو التاريخُ الوحيدُ الذي يُرادُ له أن يكون خارجَ هذا الإطارِ الذي تُقدِّر به الأممُ تاريخَها، وتتوصَّلُ من خلالِه إلى احترامِها لذاتِها، وتجعلُهُ أساسًا لتصحيحِ واقِعها، وتحقيقِ نهضتِها.

* * *

وقد يقعُ شيءٌ مِنَ التمييزِ بين كتابةِ الحديث وكتابةِ السيرة، ويُفَرَّقُ بين النوعَين بفروقٍ قائمةٍ مُعْتَبَرة:

أولاً: لأنَّ مُصطلحَ السُنّةِ متعلقٌ أساسًا بالعقائدِ والأحكامِ وما وَرَدَ في هذين البابَين من الأخبار، وموضوعَ السيرةِ في جوهرِه تاريخيٌّ محْض، وإن تَعَلَّقت بمرويَّاتها في كثيرٍ من الأحيانِ مفاهيمُ عَقَديَّة، وأحكامٌ شرعية.

والترتيبُ الزمنيُّ مثلا لمرويَّات الحديثِ عامَّةً ليس بلازمٍ، إلا فيما يتعلقُ بمعرفةِ الناسخِ والمنسوخِ مِنَ الحديثِ في أبوابِ الفقه ونحوِ هذا، ولكنَّه أمرٌ ضروريٌّ في مرويَّات السيرة.

وثانيًا: لأنَّ مرويَّات السيرِ والمَغَازي يغْلِبُ عليها الطولُ والبسطُ، لِمَا يقتَضيه سردُ الواقعةِ بتمامِها مِنْ سياقِ تفصيلاتِها، وجمعِ ما تَفَرَّقَ مِنْ أجزائِها، وذكرِ أسماءِ المُشاركين فيها وغيرِ ذلك، وهو ما يُبرِزُ الحاجةَ إلى الكتابةِ والتدوينِ في هذا الباب، وإنْ لم يكنْ طولُ الروايةِ الشفاهيةِ مؤثِّرًا في صحتِها قطُّ كما أسْلَفْت، لِما عُرِفَ عن المُحَدِّثين المُتَقدِّمين من قوةِ الحفظِ وسَعَتِه، ووضعِ الشروطِ الصارمةِ في السماعِ، والتَّحَمُّلِ، والتلقي، وضبطِ الأسانيد، وأداءِ المتون، وهي القواعدُ التي تمَّ تأصيلُها في كتبِ مصطلحِ الحديث في أعصرٍ لاحقة.

وثالثًا: لكونِ الإسنادِ في الحالةِ الحديثيَّةِ يُنتهى به غالبًا إلى مَنْ سَمِعَ الخبرَ مِنَ النبي صلى الله عليه وسلَّم ومَنْ شَهِدَه مِنَ الصحابة -أو شاهد الواقعةِ كما يُسمِّيه المؤرِّخون- وإلا كان الحديثُ مُرْسَلًا وصار هذا علَّةً في إسناده، بينما يُفتَقَد ذلك في أخبارِ السيرِ والمَغَازي في بعضِ الأحيان، ويُتَّخذُ ذلك مدخلًا إلى توهينِ تلك الأخبارِ جملةً، وعدمِ الاعتدادِ بها عند بعضِ المُعاصرين.

وهذا اللبسُ نشأ من خطأٍ أساسيٍّ في فَهمِ الأسانيدِ وتركيبِها، وليس يَلْزَمُ في رواةِ الأخبارِ مِنَ الصحابةِ والتابعين أنْ يكونوا شهودًا على الواقعةِ -حسبَ مصطلحِ المؤرِّخين- أو نقلةً مُباشِرين للحوادثِ بالمعنى المتبادرِ إلى الذهنِ، وإنْ كان هذا واقعًا في كثيرٍ مِن الأحيانِ أو في مُعظَمِها. وليس لفقدانِ هذا الشرطِ حين يُفْقَدُ أدنى تأثيرٍ في الثقةِ برواياتِهم والاعتدادِ بها؛ فإنَّ كبارَ الصحابةِ قد يروون عن غيرِهم من كبارِ الصحابةِ عن النبي صلى الله عليه وسلَّم، وقد يَذْكُرون ذلك أو لا يَذْكُرونه؛ إذ لم يكنْ الكذبُ المُتَعمَّدُ على رسول الله صلى الله عليه وسلَّم واردًا أصلًا.

وصغارُ الصحابة: كابن عباسٍ، وابنِ عمرَ، وجابر بن عبد الله، وعبدِ الله بن عمرو، وأبي هريرة وغيرِهم قد يروون عن كبارِ الصحابة، وقد يروي بعضُهم عن بعض، وقد يروون عن الطبقةِ الأولى مِن كبارِ التابعين مرات قليلة، وهو ما يُعرَفُ في علمِ المصطلحِ بمُرسَلِ الصحابي، وهو نَمَطٌ من الروايةِ مقبولٌ ومُعتَدٌّ به عند علماءِ الحديثِ جميعًا.

وسواءٌ أكان الصحابيُّ كبيرًا أم صغيرًا، مشهورًا بالروايةِ أم ليس بمشهور؛ فإنهم قومٌ مِنَ العربِ شيمتُهم الحفظُ والوِعايَة، ودَيْدَنُهم إتقانُ الرواية، وجِبِلَّتُهم سَعَةُ الذاكرة، وفطرتُهم حُسنُ الأداء للألفاظِ والمعاني، كما يعلمُ ذلك مَنْ تتبَّعَ أخبارَهم، وسَبَرَ أحوالَهم.

وكذلك التابعون؛ يروون الأخبارَ عن الصحابةِ وعن أقرانِهم الثقاتِ، وقد لا يذكرون سَنَدَهم ومصدَرَهُم في بعضِ الأحيان لوثوقِهِم بالمصدر،

أو استفاضةِ الخبرِ وتواترِه عندهم، إلى غيرِ ذلك من الأسباب، وإنْ كان هذا يحتاجُ إلى نظرٍ ودرايةٍ للتَّثَبُّتِ مِنْ أنَّ الحالَ كذلك، وإلى وقوفٍ على ثبوتِ الخبر أو بُطلانه، بخلافِ مُرْسَلِ الصحابيِّ المقبول بإطلاق.

والمشهورُ عن أهلِ العلمِ في ذلك العهدِ أنَّ أحدَهم إذا روى حديثًا بسندِه فإنما يرويه وهو يعلمُ حالَ شيخه الذي سمع الحديثَ منه، وحالَ شيخِ شيخِه بالسماعِ من شيخه، فيكونَ على بينةٍ من ثقةِ الرواة وضعفِهم. وكانوا يَكْتَفون في معرفةِ أحوالِ النقلةِ والرواةِ بما يَتَدَارَسونه بينهم، إذ كانوا على علمٍ مِنْ سِيَرِهم وأنبائِهم؛ لكثرةِ ما كانوا يسمعونه مِنَ العارفين بأحوالِهم بالمُخالَطَةِ والمُعاشَرة، ولقربِ زمنِهم مِنْ زمنِ هؤلاء جِدَّ القُرب.

وكان الصحابةُ، رضوان الله عليهم أجمعين، يُحَدِّثون التابعين بما عندهم مِنَ الحديث، ويُفَقِّهونَهم في دينِ الله، ويُنَبِّئونَهم بما يَعْلَمونه مِنَ الأنباءِ في السيرِ والمَغَازي وسائرِ الشئون، لكن لم يكن تصنيفُ الكتبِ في شتى المواضيعِ معهودًا في زمنهم، فكانوا يكتفون بسماعِ العلمِ وإسماعِه، وما كان يكتبُ العلمَ مَنْ يَكتُبُه إلا لنفسِه خاصَّةً؛ لمجردِ ألا ينسى ألفاظَ الحديث عند التَّحديث -مثلا- لا ليكونَ ما كَتَبه كتابًا يُستَنْسَخُ ويُذاعُ على جمهورِ الناس.

هذا، ولم يَطْمِس الجمعُ والتدوينُ الروايةَ الشفاهيةَ، ولم تؤْذِن مرحلةُ التأليفِ والتصنيفِ بزوالِ الروايةِ، والنسخِ المُقَيِّدةِ للرواية، وظَلَّت الروايةُ المُسْنَدَةُ قائمةً بنفسِها إلى عصرٍ مُتأخِّر، وكذلك استمرَّت عنايةُ بعضِ المُحَدِّثين والمؤرِّخين بجمعِ المرويَّاتِ المتعلقةِ

بالسيرةِ والمَغَازي وإفرادِها في نسخٍ خاصةٍ بهم مِنْ دونِ أنْ يكونَ لهم في ذلك كتابٌ معروفٌ ومُحَددٌ يُنْسَب إليهم، وذلك بعد ظهورِ مرحلةِ التأليفِ المختصِّ في السيرة.

ومن هنا خَلَطَ كثيرٌ مِنَ الدارسين في تحديدِ رجالِ المراحلِ الثلاثةِ: مرحلة الرواية، ومرحلة التدوين، ومرحلة التأليف، وفي التمييزِ بين أصحابِ الكتبِ وأصحابِ الروايةِ، والذين جمعوا بين الكتابةِ والروايةِ جميعًا.

وكذلك نرى اختلافًا في تسميةِ أولِ مَنْ ألَّفَ كتابًا في المَغَازي؛ كما مرَّ ذكرُه فبعضُهم ينسبُ ذلك إلى أَبَان بن عثمان بن عفان (ت ١٠٥ هـ) استنادًا إلى نصٍّ سبق الكلامُ عليه، وآخرون ينسبون ذلك إلى عروة بن الزبير (ت ٩٤ هـ)، وغيرهم إلى ابن شهاب الزهريّ (ت ١٢٤ هـ)، ثمَّ إلى موسى بن عقبة (ت ١٤١ هـ)، بل ويجعل بعضُهم محمد بن إسحاق (ت ١٥١ هـ) أوَّلَ مَنْ صَنَّف في المَغَازي؛ كما يقولُه مَنْ يقولُه مِنَ المستشرقين.

وقد ارتَأَيْتُ تصنيفَ جمهرةِ المُشتَغِلين بالسيرة في القرنين الأول والثاني تصنيفًا جديدًا للتقريبِ والتفهيم، ولتصحيحِ ما وَقَعَ في التمييزِ بينهم مِنَ الوهمِ والخلل، وحلِّ ما وَقَعَ مِنَ الإشكال، وذلك بتقسيمِهم إلى طبقاتٍ خمس:

الطبقة الأولى: طبقةُ الصحابةِ المُعْتَنين بأخبارِ السيرِ والمَغَازي وروايتِها.

والطبقة الثانية: طبقةُ الجَمْعِ والتصنيف، والرواةِ المُعْتَنين بالسِّيَر والمَغَازي.

والطبقة الثالثة: طبقةُ التأليفِ في السيرِ والمَغَازي، والكتبِ المُفْرَدةِ المُخْتَصَّةِ بها.

والطبقة الرابعة: طبقةُ أصحابِ كتبِ الأحكامِ المُتَعَلِّقةِ بالسيرِ والمَغَازي.

والطبقة الخامسة: طبقةُ أصحابِ النُّسَخِ والزياداتِ على المصنفاتِ والكتبِ المؤَلَّفة.

* * *

أما الطبقةُ الأولى؛ فمنهم المُكْثِرُون مِنْ رواية السِّيَر والمَغَازي، أمثال عبد الله بن العباس بن عبد المطلب (ت ٦٨ هـ)، وعبد الله بن عمر بن الخطاب (ت ٧٣ هـ)، وعبد الله بن عمرو بن العاص (ت ٦٥ هـ)، وأنس بن مالك (ت ٩٢ هـ)، وجابر بن عبد الله (ت بعد ٧٠ هـ)، والبَرَاء بن عازِب (ت ٧٢ هـ)، وعائشة بنت أبي بكر (ت ٥٧ هـ).

ومنهم المُقِلُّون[(١)]، أمثال علي بن أبي طالب (ت ٤٠ هـ)، وعبد الله بن مسعود (ت ٣٢ هـ)، وأبي هريرة الدَّوسي (ت ٥٩ هـ)، وأبي موسى الأشعري (ت ٥٠ هـ)، رضي الله عنهم أجمعين.

---

(١) وغيرهم كثيرٌ ممن روى الخبرَ والخَبَرَين والأخبارَ القليلة.

والمُكْثِرون منهم هم مِنْ صغارِ الصحابة: كابن عباس، وابن عمر، والبَرَاء بن عازِب، وجابر بن عبد الله، أو الذين تأخَّرَت وفاتُهم إلى أنْ فَشَت الروايةُ وانتَشَرَ العلم: كأنس بن مالك، وأبي هريرة، وعائشة، رضي الله عنهم أجمعين.

وجميعُ هؤلاء المُكْثِرين ممن كُتِبَ حديثُه في صحف مدوَّنة، وهي صحفٌ كَتَبوها لأنفسِهم تقييدًا وتَفَقُّهًا -كما كان يفْعَلُ عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مثلًا- أو كَتَبَها عنهم مَنْ روى عنهم مِنَ التابعين.

وقد جَمَعَ الدكتور محمد مصطفى الأعْظَميُّ في كتابه القيِّم «دراسات في الحديث النبويِّ وتاريخ تدوينه» مَسْرَدًا مُطَوَّلًا بمنْ كَتَبَ الحديثَ من الصحابة، ومَنْ رُوِيَ عنه نُسَخٌ مكتوبةٌ منهم، فأجادَ أيَّما إجادة.

ومما لا تُخْطِئُهُ العينُ في مسرَدِه أنَّ معظمَ نقلةِ السيرِ والمَغَازي هم مِمَّن كَتَبَ الحديثَ أو كُتِبَ عنه الحديث، وهذا جوابٌ على ما ذَكَرتُه آنفًا مِنْ لزومِ الكتابةِ والتقييدِ في هذا البابِ لطولِ الأخبارِ وتَشَعُّبِها.

وممن ذُكِرَ بذلك منهم(١):

١) أبو هريرة الدَّوسي (ت ٥٩ هـ)

وقد وَرَدَت أخبارٌ تفيدُ وجودَ الكتبِ عند أبي هريرة رضي الله عنه

---

(١) وترتيبُهم على الحروف.

وروايتَه عنها، ولم يصحَّ شيءٌ مِنْ ذلك[١]، ولكنْ كَتَبَ عنه الرواة صُحُفًا مِنْ حديثه؛ منهم أبو صالح السَّمَّان، وبشير بن نَهِيك السَّدوسيّ، وسعيد المَقبُريّ، وعبد الله بن هُرْمُز، وعُقبة بن أبي الحَسناء، ومحمد بن سيرين، وهمَّام بن مُنَبِّه[٢] وآخرون[٣].

٢) أنس بن مالك (ت ٩٣ هـ)

وكان رضي الله عنه ممن يُقَيِّدُ حديثَه ويكتبُه، وإذا بَلَغَه حديثٌ فأعْجَبَه[٤] أمَرَ بَنيه بكتابتِه[٥]، وكان يأمرُ بتقييدِ العلم[٦].

ومِنْ أصحابِ النُّسَخِ مِنَ الرواةِ عنه: أنس بن سيرين، وثُمَامة بن عبيد الله بن أنس، وسليمان التَّيميّ، وعبد الملك بن عُمَير، وآخرون[٧].

---

(١) راجع: دراسات في الحديث النبوي للأعظمي (١/ ٩٦-٩٧). والذي صحَّ من ذلك عرضُ حديثِه عليه مِنْ صحفٍ كَتَبَها تلامذتُه، وانظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/ ٢٦٩-٢٧٠).

(٢) وصحيفته مشهورةٌ مطبوعة.

(٣) راجع: دراسات الأعظمي (١/ ٩٧-٩٩).

(٤) أي لم يكن يَعرفه، ولم يَبلُغْه مِنْ قبلُ مع جلالة معناه.

(٥) كما في الحديث الذي رواه مسلم في كتاب الإيمان من «صحيحه» (٥٤).

(٦) راجع: دراسات الأعظمي (١/ ١٠١).

(٧) راجع: دراسات الأعظمي (١/ ١٠٢-١٠٣).

٣) البَرَاء بن عازِب (ت ٧٢ هـ)

وكان الطلبةُ يكتبون الحديثَ عنه في مجلسِه. قال عبد الله بن حَنَش: «رأيتُهُم يكتبون عند البراء بأطرافِ القَصَبِ على أكُفِّهِم»[١]. وقد أكْثَرَ عامر الشَّعبيُّ وأهلُ الكوفةِ مِنْ الروايةِ عنه في هذا الباب، كما يُعْلَمُ مِنَ استقراءِ حديثِه.

٤) جابر بن عبد الله (ت ٧٨ هـ)

ومِنْ أصحابِ النُّسَخِ المشهورةِ عنه[٢]: سليمان بن قيس اليَشْكُريّ، وأبو سفيان طلحة بن نافع، وعبد الله بن محمد بن عَقيل، وعطاء بن أبي رَبَاح، وقَتَادة بن دِعامة، ومحمد بن الحَنَفيَّة، وأبو جعفر محمد بن علي الباقر، وأبو الزبير محمد بن مُسلِم بن تَدْرُس.

٥) عبد الله بن عباس (ت ٦٨ هـ)

وكان حريصًا على معرفةِ المَغَازي وحفظِها، وارتَبَطَ هذا بعنايتِه بالتفسيرِ ومعرفةِ أسبابِ النزول، وهو ممن اشتُهِرَ بالدرايةِ في هذا الشأن، وأَخَذَ عنه المَكِّيُّون وسائرُ الناس.

---

(١) أخرجه أبو خيثمة في «العلم» (١٤٧) وابن أبي شيبة (٦٤٨٩) والدارمي (٥٢٠) وابن عبد البر في «الجامع» (٤٠٨) والخطيب في «تقييد العلم» ص١٠٥ وغيرُهم بسندٍ صحيحٍ عنه.

(٢) راجع: دراسات الأعظمي (١/ ١٠٤-١٠٦)، وقد ذكر أيضًا طائفةً ممن روى عن تلك الصحف مِنْ دون أنْ يسمعَ منه، ورأيتُ الاقتصارَ على أصحابِ النسخِ ممن ثبتَ سماعُهم منه دون مَنْ لم يصحَّ سماعه، وكذا في سائر الصحابة المذكورين.

وقد بدأ بطلبِ هذا العلمِ في حَدَاثَةِ السِّنّ، كما روى أبو سَلَمَة الحَضْرَميُّ قال: سمعتُ ابنَ عباسٍ يقول: «كنتُ أَلزَمُ الأكابرَ مِنْ أصحابِ رسول الله صلى الله عليه وسلَّم مِنَ المهاجرين والأنصارِ فَأَسْأَلَهم عن مَغَازي رسول الله صلى الله عليه وسلَّم، وما نزل مِنَ القرآنِ في ذلك»[١].

وكذا كان ممَّن يُقَيِّدُ العلمَ ويكتبه، كما ذَكَرَت سُلمى، مولاةُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلَّم، وزوجُ أبي رافعٍ مولاه، قالت: «رأيتُ عبد الله بن عباسٍ معه ألواحٌ يكتبُ عليها عن أبي رافع شيئًا مِنْ فِعْلِ رسول الله صلى الله عليه وسلَّم»[٢].

وعن عُبيد الله بن أبي رافع قال: «كان ابنُ عباس يأتي أبا رافعٍ فيقول: ما صَنَعَ رسولُ الله صلَّى اللهُ عليه يومَ كذا؟ ما صَنَعَ رسولُ الله صلَّى الله عليه يومَ كذا؟ ومع ابن عباس ألواحٌ يكتبُ فيها»[٣].

وممن كانت عنده نسخٌ مكتوبةٌ مِنْ حديثه[٤]: الحكم بن مِقْسَم، وسعيد بن جُبَير، وعلي بن عبد الله بن عباس، وعكرمة مولاه، وعمرو بن دينار، ومُجاهد بن جَبْر، وكُريب أبو رِشدين مولاه.

---

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٢٠).
(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٢٠).
(٣) أخرجه الروياني في «مسنده» (٦٩٧) والخطيب في «تقييد العلم» (١٦٩)، وذكره الحافظ في «الإصابة» (٢/ ٣٣٢).
(٤) راجع: دراسات الأعظمي (١/ ١١٧-١١٨).

وكانت كتبُ كُرَيبٍ عن ابن عباسٍ مِنَ الكثرةِ بمكان، حتى يقولَ موسى بن عُقبة: «وضع عندنا كُريبٌ حملَ بعيرٍ -أو عدل بعيرٍ- من كُتُب ابن عباس، فكان علي بن عبد الله بن العبَّاس إذا أراد الكتابَ كَتَبَ إليه: ابعث إليَّ بصحيفةِ كذا وكذا، فينسخها ويبعثُ إليه بإحداهما»[١]، وقد تقدَّم ذكرُ الأثر.

٦) عبد الله بن عمر بن الخطَّاب (ت ٧٤ هـ)

وممن كانت عنده نسخةٌ مكتوبةٌ مِنْ حديثِه[٢]: مولاه نافع، وسعيد بن جُبَير، وجميل بن زيد الطائيّ.

٧) عبد الله بن عمرو بن العاص (ت ٦٣ هـ)

وهو مِنْ كُتَّاب الحديثِ المشهورين، وكان يكتبُ ما سَمِعَه مِنَ الحديثِ وما عند غيرِه مِنَ الصحابة، حتى عُدَّ مِنْ أكثرِ الصحابةِ روايةً، بل أكثرُهم على الإطلاق، كما قال أبو هريرة رضي الله تعالى عنه، وهو أكثرُ الصحابة حفظًا للحديث: «ما مِنْ أحدٍ مِنْ أصحابِ النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم أكثَرَ حديثًا عن النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم مني، إلا ما كان مِنْ عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتبُ ولا أكتب»[٣].

---

(١) أخرجه ابن سعد في «طبقاته» (٥/ ٢٩٣) وابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٤/ ٢٠٠) والبيهقي في «المدخل» (٧٧٣) وابن عساكر في «تاريخه» (٥٠/ ١٢٣) وغيرُهم بسندٍ صحيح.

(٢) راجع: دراسات الأعظمي (١/ ١١٩-١٢١).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (١١٣) وغيره.

وصحيفةُ حفيدِه شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو عنه مشهورة، قد حَوَت شيئًا كثيرًا مِنْ حديثِه، ورواها عن شعيبٍ ابنُه عمرو وغيرُه.

وممن كانت عنده نسخٌ مكتوبةٌ مِنْ حديثِه كذلك: شُفَيُّ بن ماتِع، وأبو سَبْرَة، وعبد الله بن رباح الأنصاريّ، وعبد الرحمن بن سَلَمَة الجُمَحيّ[١].

وحديثُه موجودٌ عند المصريين والشاميين بخاصَّة، قد عُنوا بحفظِه وتدوينِه، وعنهم سارَ إلى سائرِ الأقطار.

٨) علي بن أبي طالب (ت ٤٠ هـ)

وممن كانت عنده نسخٌ مكتوبةٌ مِنْ حديثِه: ابنه الحسن، وعامر الشَّعبيّ، ومجاهد بن جبر، وعطاء بن أبي رَبَاح، وخِلاَس بن عمرو الهَجَريّ، وحُجْر بن عَديٍّ، في آخَرين[٢].

٩) عمرو بن حَزْم بن زيد الأنصاري (ت بعد سنة ٥٠ هـ)

وكانت عنده كتبٌ مِنْ رسول الله صلى الله عليه وسلَّم؛ إذ كان عاملَه على اليمن. وتوارَثَها أبناؤه وأحفادُه[٣] مِنْ بعدِه ونَقَلوا ما فيها، واطَّلَعَ

(١) راجع: دراسات الأعظمي (١/ ١٢٤-١٢٥).
(٢) راجع: دراسات الأعظمي (١/ ١٣٠-١٣١).
(٣) مثل أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وابنه عبد الله راوية السير المشهور، ومحمد بن عُمارة بن عمرو بن حزم.

على بعضِها جماعةٌ مِنَ الرواة سواهم، منهم الزهريُّ[١] وآخرون[٢].

١٠) أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر (ت٥٨هـ)

كانت تحسن الكتابة وتكتب. ومن أصحاب المكتوبات عنها[٣]: عروة بن الزبير، وزياد بن أبي سفيان، ومعاوية بن أبي سفيان.

وقد أَوْرَدَ الأعظميُّ في كتابه[٤] أدلةً وشواهدَ على كتابةِ آخَرين مِنَ الصحابةِ للحديثِ والأخبار، ووجودِ نسخٍ مكتوبةٍ لديهم، أو روايةِ الناسِ عنهم مِنَ الصحفِ المُقيَّدةِ لحديثِهم، وبَلَغَ بهم أربعةً وثلاثين صحابيًّا وصحابيةً، هم[٥]: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطَّاب، وأبو أُمَامة الباهِليّ، وأبو أيوب الأنصاريّ، وأبو بكر نفيع بن مَسروح الثقفيّ، وأبو سعيد الخُدريّ، وأبو موسى الأشعريّ، وأبو هند الداريّ، وأُبَي بن كعب، وأُسَيد بن الحُضَير، وجابر بن سمرة، وجَرير بن عبد الله

---

(١) كما صرَّح به في روايته للكتاب عند النسائي في «الكبرى» (٧٠٢٩-٧٠٣٠) و«المجتبى» (٤٨٥٣-٤٨٥٤) وأبي داود في «المراسيل» ص ٢١٢ والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٨١)، وكذا عطاء بن أبي رباح كما في «المحدِّث الفاصل» للرامهرمزي (٦٢٤)

(٢) راجع: «إعلام السائلين» لابن طولون ص ١٣٨-١٤١ ودراسات الأعظمي (١/ ١٣٩-١٤٠) و«الوثائق النبوية» لمحمد حميد الله ص ٢٠٦-٢١١ .

(٣) راجع: دراسات الأعظمي (١/١١٣-١١٤).

(٤) «دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه» (١/ ٩٢-١٤٢)، وقد حذفتُ بعضَ مَنْ ذكر لعدمِ كفايةِ أدلَّتِه، أو عدم تعلُّقِها بالرواية، كأمره بالكتابةِ لأبي شاه.

(٥) على ترتيب الأحرف، لا السبق والفضل، سوى الشيخين.

البَجَليّ، والحسن بن علي بن أبي طالب، ورافع بن خَدِيج، وزيد بن أرقم، وزيد بن ثابت، وسعد بن عُبادة، وسلمان الفارسيّ، وسَمُرَة بن جُنْدُب، وسهل بن سعد الساعِديّ، وشدَّاد بن أَوس، وعبد الله بن أبي أوفى، وعبد الله بن مسعود، ومحمد بن مَسْلَمَة الأنصاريّ، ومُعاذ بن جبل، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة بن شُعبَة، والنُّعمان بن بَشير، وواثلة بن الأَسْقَع.

ومن النساء: أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث الهلاليَّة، وأسماء بنت عُمَيس، وسُبَيْعَة الأَسْلَمية، ، وفاطمة بنت قيس.

وهناك مزيدٌ لو تصدَّى أحدُهم لجمعِ ذلك وتتبُّعِه، أو أعادَ الأعظميُّ النظرَ في كتابِه، لكثرةِ المصادرِ التي بُعِثَت مِنْ مَرْقَدِها منذ كتابتِه، والكمالُ عزيز.

* * *

وأما الطبقة الثانية -أو الوسطى- فهي طبقة الجمع والتصنيف، والرواة المعتنين بالسِّيَرِ والمَغَازي، ومِن أبرزِ أعلامِها:

١) سعيد بن المسيِّب (ت ٩٤ هـ)

٢) وعُروة بن الزبير (ت ٩٤ هـ)

٣) وعبد الله بن كعب بن مالك (ت ٩٧ هـ)

٤) وعامر بن شَرَاحيل الشَّعْبيّ (ت ١٠٤ هـ)

٥) وأَبَان بن عثمان بن عفان (ت ١٠٥ هـ)

٦) وسليمان بن بُرَيْدة بن الحُصَيب (ت ١٠٥ هـ)

٧) ومحمد بن عمرو بن عَطَاء (ت ١٠٥ هـ)

٨) والقاسم بن محمد بن أبي بكر (ت ١٠٧ هـ)

٩) وعبد الله بن بُرَيدة بن الحُصَيب (ت ١١٥ هـ)

١٠) وعمرو بن شُعَيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو (ت ١١٨ هـ)

١١) ومحمد بن كعْب بن سُلَيم القُرَظيّ (ت ١١٨ هـ)

١٢) وعاصم بن عمر بن قَتَادة الأنصاريّ (ت ١٢٠ هـ)

١٣) ومحمد بن يحيى بن حَبَّان الأنصاريُّ المَدَنيّ (ت ١٢١ هـ)

١٤) وشُرَحْبيل بن سعد المَدَنيّ (ت ١٢٣ هـ)

١٥) ومحمد بن مُسْلِم بن شهاب الزهْريّ (ت ١٢٤ هـ)

١٦) وأبو إسحاق عمرو بن عبد الله السَّبيعيّ (ت ١٢٧ هـ)

١٧) ويعقوب بن عُتْبة بن المُغيرة الثَّقَفيّ (ت ١٢٨ هـ)

١٨) ويزيد بن رُومَان الأَسَديّ (ت ١٣٠ هـ)

١٩) وعبد الله بن أبي نُجَيح المَكِّيّ (ت ١٣٢ هـ)

٢٠) وعبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حَزْم (ت ١٣٥ هـ)

٢١) وداود بن الحُصَين الأُمَويّ (ت ١٣٥ هـ)

٢٢) وأبو بكر بن عبد الرحمن بن المِسْوَر بن مَخْرَمة (ت ١٣٥ هـ)

٢٣) ومُجالِد بن سعيد الهَمْدانيّ الكوفيّ (ت ١٤٤ هـ)

٢٤) وعبد الحميد بن جعفر بن عبد الله الأنصاريّ (ت ١٥٣ هـ)

٢٥) وعبد الرحمن بن عبد العزيز الحُنَيفيّ (ت ١٦٢ هـ)

٢٦) ومحمد بن صالح بن دينار التَمَّار المدنيّ (ت ١٦٨ هـ)

٢٧) وعبد الرحمن بن أبي الزِّناد (ت ١٧٤ هـ)

وهناك رواةٌ كثيرٌ سوى هؤلاء ممن عُنوا بروايةِ السِّيرِ والمَغَازي؛ ذكر طرفًا منهم الواقديُّ في مقدمة مَغَازيه[١]، وروى ابنُ إسحاق عن خلقٍ منهم في كتابِه، وبعضُهم مجاهيلُ لا يُعرَفون، أو مُقِلّون بحيث لا يُذكَرون، أو متروكون ذاهبو الحديث.

والطبقةُ الثانيةُ هي الطبقةُ الوسطى لأنها كانت بمنزلةِ الواسطةِ بين طبقةِ الصحابة والطبقةِ التي تَليها؛ وهم أصحابُ الكتبِ المؤلَّفَةِ المُخْتَصَّة في السيرة.

---

(١) (١/١-٢).

وهي طبقةُ الأصول؛ لأنَّ معظمَ مرويَّات السيرِ والمَغَازي جاء مِنْ طريقِ هذه الطبقة إمَّا بالروايةِ والنقل، أو بصياغةِ الخبرِ بلفظِهم وترتيبِهم، وهو الخبرُ الذي كانوا يَتَلَقَّونَه عن الصحابةِ والطبقةِ الأولى مِنَ التابعين، ثم يُخرِجونه في سياقٍ واحدٍ مُنتَظِمٍ مُرَتَّب، وهو ما يُعَدُّ مُسْتَهَلَّ كتابةِ التاريخِ في الإسلام، وبدايةَ التمييزِ بين روايةِ الحديثِ وروايةِ التواريخِ والأخبار.

وبيانُ ذلك أنَّ أهلَ الحديثِ ينقلون المتنَ الواحدَ بالإسنادِ الواحد، أو المتنَ الواحدَ بأسانيدَ عديدة، أو المتونَ العديدةَ بإسنادٍ واحد، وهم في كلِّ ذلك يَمِيزون ويَفصِلون بين الإسنادِ والإسناد، وبين المتنِ والمتن، فلا يُدخلون حديثَ رجلٍ في حديثِ رجلٍ آخَر، ولا يَدمِجون الألفاظَ بعضَها ببعض، فيمكنهم التحَقُّقُ مِنْ نسبةِ الكلمةِ الواحدةِ إلى قائلِها، وعَزوُ الحرفِ الواحدِ إلى صاحبِه وراويه.

أما المؤرِّخون فالخبرُ عندهم هو الأصلُ، ولذلك عُرِفوا بالأخباريين. والخبرُ إمَّا أنْ يكونَ بسيطًا كنظيرِه عند المُحَدِّثين، أو مُركَّبًا مِنْ متونٍ عديدةٍ بأسانيد مُختَلِفة، وفي هذا الخبرِ المُرَكَّبِ وقعَ الافتراقُ بين المنهجَين. وهم يَتَوَصَّلون إلى هذا الخبرِ المُرَكَّبِ بجمعِ شَتاتِ الرواياتِ المُتَعَدِّدةِ المُتَعَلِّقةِ بالواقعةِ المُعيَّنَةِ وصَهرِها في قالَبٍ واحد، ومتنٍ مُفْرَدٍ مُحَدَّدْ مُكْتَمِلِ المَعالِم. ويَجمَعون مصادرَهم وأسانيدَهم في أوَّلِ الخبر ثم يَدمِجون المتونَ ويَمزِجونها، ويستكملون روايةً بأخرى، وقد يَستَكْمِلونها بألفاظِهم أحيانًا، لِمَا تقتضيه طبيعةُ الخبرِ التاريخيِّ مِنَ الاتصالِ وترابطِ الأجزاء.

ويُسَمِّي بعضُ المُحَدِّثين هذا: الإسنادَ الجَمْعيّ، ويُعَدُّ قسمًا مِنْ أقسامِ مُدرَجِ الإسناد[١] في علمِ مصطلحِ الحديث، وقد استعمله عروة بن الزبير في مواضعَ مِنَ المَغَازي، وظَهَرَ جليًّا في بعضِ مرويَّات الزهري، وهما عُمْدَةُ هذه الطبقة، وقد ظلَّت هذه الطريقةُ معمولا بها عند ابن إسحاقِ والواقديِّ وغيرِهما مِنْ أصحابِ المَغَازي. يقول الزَّركَشيُّ في «النُّكَت على مقدمة ابن الصلاح»[٢] في بيانِ ذلك: «بقيت حالةٌ أخرى، وهو أنْ يكونَ قد روى بعضَه عن جماعةٍ، ورواه كلَّه عن غيرِهم، فكيف يَصنع؟ لم يتعرَّضوا له، وقد تعرَّضَ ابنُ الصلاحِ لشيءٍ منه في الحادي والعشرين[٣]، وهو موجودٌ في روايةِ الزهريِّ في حديثِ الإفك، وقد قال الزُّهريُّ: أخبَرَني عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيِّب، وعَلْقَمَة بن أبي وقاص، وعُبيد الله بن عبد الله بن عُتْبَة بن مسعود عن حديثِ عائشة زوجِ النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم. .وكلٌّ حدَّثني طائفةً مِنَ الحديثِ، وبعضُ حديثِهم يُصَدِّق بعضًا، وإنْ كان بعضُهم أوعى له مِن بعض. .وساقَ الحديث، وهو في الصحيح. وهذا يستعملُه أهلُ المَغَازي والسِّيَر، ولا يُعْلَمُ منه القدرُ الذي رواه عن كلِّ واحدٍ مِنَ الذين حدَّثوه طائفةٌ منهم».

---

(١) انظر «النكت على ابن الصلاح» للحافظ ابن حجر (٢/ ٨٣٢).

(٢) (٢/ ٦٢٧-٦٢٨).

(٣) بل في النوعِ العشرين مِن «علوم الحديث» ص٩٧-٩٨ وهو المُدرَج، فقال في ذكرِ أقسامِه: «ومنها: أن يُدرَجَ في متنِ حديثٍ بعضُ متنِ حديثٍ آخر مُخالفٍ للأولِ في الإسناد»، وراجع كتاب «الفصل للوصل المدرج في النقل» للخطيب البغداديّ (٢/ ٦٥٥-٧٤٩) حيث أسْهَبَ في سردِ أمثلةِ ذلك.

ومِنْ آثارِ هذه الطبقةِ أيضًا: التأريخُ المُتَسَلْسِلُ للحوادثِ وترتيبُها ترتيبًا زمنيًّا، وهو المنهجُ الذي نراه أوَّلَ ما نراه عند عبد الله بن أبي بكر بن حَزْم، الذي وَضَعَ مَسْرَدًا مُنَظَّمًا بالمَغَازي النبويَّةِ تَبَعًا لترتيبِها الزمنيّ[١]، فكان رائدًا في ذلك، ومُمَهِّدًا لكتابةٍ تاريخيةٍ صحيحةٍ وشاملةٍ للسيرة.

وكلُّ ما كان مِنْ أهلِ هذه الطبقةِ كان مِنْ غيرِ تصنيفِ كتبٍ مُفرَدَةٍ ومؤلَّفات، وما ذُكِرَ عن بعضِ أهلِ العلمِ في ذلك، كقولِ الذهبيِّ في ترجمة عُروة بن الزُّبير[٢]: «وكان ثَبْتًا حافظًا فقيهًا عالمًا بالسيرة، وهو أوَّلُ مَنْ صنَّفَ المَغَازي».

وقولِ أبي نُعَيم الأصبهانيِّ في ترجمة سعد بن المُنذر مِن «معرفة الصحابة»[٣]: «لم أرَ له ذكرًا في كتابِ الزهريّ».

وقولِ السُّهَيليِّ في «الروض الأُنف»[٤]: «وذَكَرَ الزُّهريُّ في سِيَره، وهي أوَّلُ سيرةٍ أُلِّفَت في الإسلام..».

---

(١) نقله الطبريُّ في «تاريخه» (٢/ ١٥٣-١٥٤) وابن هشام في «السيرة» (٢/ ٣٥٣-٣٥٤).

(٢) في «تاريخه» (٢/ ١١٣٩)، وكذا ذكر ابن كثير في «تاريخه» (١٢/ ٤٧٦) قال: «قال الواقدي: كان فقيهًا عالمًا حافظًا ثبتًا حجة عالمًا بالسير، وهو أول من صنَّف المَغَازي»اهـ.

(٣) (٣/ ١٢٦٤).

(٤) (٢/ ٢٣٩-٢٤٠).

وقولِ ابن كثيرٍ في تاريخِه[(١)]: «وذكر الزُّهريُّ في سِيَره.. »، وفي موضعٍ آخر[(٢)] عُقَيْبَ خبرٍ: «وهذا سياقٌ حسنٌ، وهو مِنْ سِيَرِ الزهري»؛ فهذا محمولٌ كلُّه على الصحفِ المُدَوَّنَةِ التي دَفَعوها إلى تلامذتِهم يروونها عنهم[(٣)]، أو النُّسخِ التي كَتَبَها الطلبةُ عنهم، وما دوَّنه التلامذةُ وجمعوه مِن حديثِ مشايخِهم، وقد قال مالك: «ولقد هلك ابنُ المسيِّبِ ولم يترك كتابًا، ولا القاسم بن محمد، ولا عروة بن الزبير، ولا ابن شهاب»[(٤)].

وروي عن يونس بن يزيد الأَيْليِّ أنه قال للزهريِّ: «أَخرِج إليَّ كتبَك، فقال: يا جارية، هاتِ ذلك السَّفَط، قال: فجاءت بسَفَطٍ، فإذا فيه شيءٌ مِنْ نسبِ قومِه وشعرٌ، قال: ليس عندي مكتوبٌ غيرُه، أو نحو هذا»[(٥)].

وقال قُرَّة بن عبد الرحمن بن حَيُّوئيل: «لم يكن للزهريِّ كتابٌ إلا كتابٌ فيه نسبُ قومه»[(٦)].

ومما يُلْحَظُ كذلك أنَّ عامَّةَ هذه الطبقةِ هم مِنْ أهلِ المدينة؛ إذ كانت

---

(١) (٣/ ٤٦٨).
(٢) (٣/ ٤٨٠).
(٣) كما روى أبو زُرعة في «تاريخه» (٣٧٥) و(٢٣١٣) عن الأوزاعيِّ قال: «دَفَعَ إليَّ يحيى بن أبي كثير صحيفةً فقال: ارْوِها عني، ودفع إليّ الزهريّ صحيفة فقال: ارْوِها عني» اهـ.
(٤) رواه أبو زُرعة في تاريخه (١٣٨٠).
(٥) رواه البَسَويُّ في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٦٤٣).
(٦) رواه البسوي (١/ ٦٤١).

المدينةُ حاضرةَ النبوةِ ثم الخلافة، ومركزًا للوقائعِ والحوادث، فكان ساكنوها أعلمَ بالتواريخِ والأخبارِ وأحفظَ لها مِن غيرِهم، وعنهم نُشِرَ هذا العلم وشاع، سواءٌ برحلةِ الناسِ إليهم، أو انتقالِهم ورحلتِهم لنشرِ العلم والروايةِ إلى الشامِ والعراقِ ومصر.

ومنهم مَن بادَرَ إلى نشرِ العلمِ والرواية في بلادٍ لم تكن معروفةً بذلك؛ كعبد الله وسليمان ابنَي بُرَيدة بن الحُصَيْب الأنصاريّ، اللذين قاما بنشرِ الحديثِ والروايةِ بمَرْو وبلادِ خُراسان حالَ نزولِهما وإقامَتِهما بها.

ومِنْ أهلِ العراقِ مَنْ نَهَضَ لجمعِ مرويَّات السيرة، وعُرِفَ بالعنايةِ بها، وعامر بن شَرَاحيل الشَّعْبيُّ في طليعةِ هؤلاء، ومِنْ بعدِه: أبو إسحاق السَّبيعيُّ، ومُجالِد بن سعيد، وغيرُهم، ولم يكن تثبُّتُ بعضِ العراقيين في الحديثِ وتدقيقُهم في الحفظِ والروايةِ يُمَاثِلُ أقرانَهم الحجازيين، كما أَوْجَبَ ظهورُ بعضِ البدعِ بالعراقِ -كالتَّشيُّعِ- ثم فُشُوُّها شدةَ التَّحَرِّي في نقدِ الرواةِ وأخبارِهم، وفحصِ أحوالِهم، ولذا كانت ثقةُ الحجازيين بما يتفرَّدُ به العراقيون مِنَ الأخبارِ قليلةٌ، فكانوا يجعلون ما عندهم مِنَ العلمِ والروايةِ الأصلَ الذي يُقاس عليه، ويردُّون ما كان شاذًّا عنه، أو ينظرون فيه بعينِ الحذرِ والريبةِ على أقلِّ تقديرٍ.

وقد أخذت طبقةُ الرواةِ مِنْ غيرِ أصحابِ الكتبِ في الاندثارِ كفئةٍ مستقلةٍ مع حلولِ الشطرِ الثاني مِنَ المئةِ الثانيةِ للهجرة، أي بعد تأليفِ الكتبِ المُفْرَدَةِ المُخْتَصَّةِ بالسيرِ والمَغَازي بدءًا بموسى بن عُقبة؛ وقد توفِّي عبد الله بن أبي بكر بن حَزْم آخِرُ روَّادِ هذه الفئةِ سنة ١٣٥ هـ، ولم

يبقَ سوى مَنْ تأخَّرَت وفاتُه كونَه مُعَمَّرًا؛ كمحمد بن صالح بن دينار التَّمَّار المدنيِّ المتوفى سنة ١٦٨ هـ، وهو مُعَمَّرٌ رأى سعيدَ بن المسيَّب (ت ٩٤ هـ) وبين وفاتَيهما أربعةٌ وسبعون عامًا، وأخذَ عنه الواقديّ.

* * *

وأما **الطبقة الثالثة** فطبقةُ التأليفِ في السيرِ والمَغَازي، والكتبِ المُخْتَصَّةِ بهذا الفنّ. وهي طبقة المصادر الأصلية، وتَتَمَثَّلُ فيما كَتَبه:

١) موسى بن عُقبة بن أبي عيَّاش المدنيّ (ت ١٤١ هـ)

٢) وأبو المعتمر سليمان بن طَرْخان التيميُّ البصريّ (ت ١٤٣ هـ)

٣) ومحمد بن إسحاق بن يَسَار (ت ١٥١ هـ)

٤) ومَعْمَر بن راشد الأزْديّ (ت ١٥٣ هـ)

٥) وأبو مَعْشَر نَجيح بن عبد الرحمن السِّنْديُّ المدنيّ (ت ١٧٠ هـ)

٦) ويحيى بن سعيد بن أبَان الأُمَويُّ الكوفيّ (ت ١٩٤ هـ)

٧) وعبد الله بن وَهْب المصريّ (ت ١٩٧ هـ)

٨) ومحمد بن عمر الواقِديّ (ت ٢٠٧ هـ)

وهي طبقةُ المصادرِ الأصليَّةِ لأنها اشتَمَلت على بواكيرِ ما صُنِّف في السيرةِ النبويةِ في قالَبِ كتابٍ مُنَظَّمٍ قائمٍ بذاته، وَضَعَه مؤلِّفُه بنفسِه إما كتابةً أو إملاءً على تلاميذِه، وتَدَاوَلَه العلماءُ والورَّاقون في العصورِ

التاليةِ روايةً ونسخًا. ويقولُ الخطيبُ البغداديُّ[١] في تعليلِ حدوثِ ذلك، مع كراهةِ المُتَقَدِّمين له: «إنما اتَّسَعَ الناسُ في كَتْبِ العلم، وعَوَّلوا على تدوينِه في الصحفِ بعد الكراهةِ لذلك لأنَّ الرواياتِ انتشرت، والأسانيدَ طالَت، وأسماءَ الرجالِ وكُنَاهم وأنسابَهم كَثُرت، والعباراتِ بالألفاظِ اختَلَفَت، فعَجَزَت القلوبُ على حفظِ ما ذَكَرْنا، وصارَ علمُ الحديثِ في هذا الزمانِ أَثْبَتُ مِنْ علمِ الحافظ».

وقال الذهبيُّ في آخِرِ الطبقةِ الرابعةِ مِنْ «تذكرة الحُفَّاظ»[٢]: «وشَرَعَ الكبارُ في تدوينِ السنَنِ وتأليفِ الفروع وتصنيفِ العربية، وكَثُرَ ذلك في أيَّامِ الرَّشيدِ وكَثُرَت التصانيف، وأَلَّفوا في اللغات، وأخذَ حفظُ العلماءِ يَنقُص، ودُوِّنَت الكتبُ واتَّكَلوا عليها، وإنما كان قبل ذلك علمُ الصحابةِ والتابعين في الصدور، فهي كانت خزائنَ العلمِ لهم، رضي الله عنهم».

وأصلُ كلامِه في حوادثِ سنة ثلاثٍ وأربعين ومئةٍ مِنْ «تاريخ الإسلام»[٣]، قال: «في هذا العصرِ شرعَ علماءُ الإسلامِ في تدوينِ الحديثِ والفقهِ والتفسير، فصَنَّفَ ابن جُرَيجٍ التصانيفَ بمكة، وصَنَّفَ سعيد بن أبي عَروبة وحماد بن سَلَمة وغيرُهما بالبصرة، وصَنَّفَ الأوزاعيُّ بالشام، وصَنَّفَ مالكٌ «المُوَطَّأ» بالمدينة، وصَنَّفَ ابن إسحاق «المَغَازي»، وصَنَّفَ مَعْمَرٌ باليمن، وصَنَّفَ أبو حنيفة وغيرُه الفقهَ

---

(١) في «تقييد العلم» ص٦٤ .
(٢) (١/ ١٦٠).
(٣) (٣/ ٧٧٦).

والرأيَ بالكوفة، وصَنَّفَ سفيان الثوريُّ كتابَ «الجامع»، ثم بعد يسيرٍ صَنَّفَ هُشَيمٌ كتبَه، وصَنَّفَ الليثُ بمصرَ وابنُ لَهِيعة، ثم ابن المُبارَك وأبو يوسف وابن وَهْب، وكثرَ تدوينُ العلمِ وتبويبُه، ودُوِّنَت كتبُ العربيةِ واللغةِ والتاريخِ وأيامِ الناس، وقبل هذا العصرِ كان سائرُ الأئمةِ يتكلَّمون على حفظِهم، أو يَروون العلمَ مِنْ صحفٍ صحيحةٍ غيرِ مُرَتَّبَة، فسَهُلَ ولله الحمد تناولُ العلم، وأخَذَ الحفظُ يَتَناقَص، فلله الأمرُ كلُّه».

وكان لطليعةِ المؤلِّفين في السيرةِ الأثرُ البالغُ في جمعِ مرويَّاتِها، وحشدِ المنقولِ في الموضوعِ الواحد مِنْ موضوعاتِها، وتقييدِ حوادثِها ووقائعِها في نَسَقٍ تاريخيٍّ صحيح، وضبطِ أسماءِ الأعلامِ الواردين فيها، وغيرِ ذلك مما لم يُسبَقوا إلى مجموعِه. واسْتَمَدَّ مِنْهم عامَّةُ مَنْ صنَّفَ بعدهم في هذا الفنّ، وكذا المصنِّفون في العلومِ المُتَّصِلَةِ بالسيرةِ كالتفسيرِ، والحديثِ، والفقه.

وجرى الأمرُ على ذلك حتى اعتُمِدَ في أبوابِ السيرةِ على كتبِهم اعتمادًا يُشبِهُ أن يكونَ كُلِّيًّا، وصار مدارُ الروايةِ والتأليفِ عليها في العصورِ اللاحقةِ، وكلما تأخَّرَ الزمنُ تَعَمَّقَ الاتِّكالُ على المُتَأَخِّر، وطُوِي السابقُ باللاحق، ونزلَ الناسُ في مصادِرِهم درجةً، إلى أنْ عَدِمَ كثيرٌ مِنَ الكتبِ الأولى مع تَبَدُّدِ الأسانيدِ وانفراطِ عِقدِها، وانقراضِ مجالسِ السماعِ وطرقِ التَّحَمُّل، وقد قال القدماء: «الأسانيدُ أنسابُ الكتب»؛ فلمَّا ضاعات الأسانيد ضاعت الكتب. وكما تُتَتَبَّعُ الأنسابُ يمكن تتبُّعُ وجودِ الكتابِ المعيَّنِ في زمانٍ ومكانٍ مُعَيَّنَين، ويكون ذلك بفحصِ الأسانيدِ التي أَوْرَدَها أصحابُ كتبِ الفهارسِ والبرامج

والمعاجم في روايةِ الكتابِ وحَمْلِه، ومُعايَنةِ الطرقِ التي تَوَصَّلوا بها إلى الكتابِ ومؤلِّفِه، أو الوقوفِ على ما يفيدُ رؤيةَ العلماءِ للكتاب، ونقلَهم المباشرَ عنه، ثم في حالِ فَقْدِه يمكن تقديرُ الحقبةِ التي فُقِدَ فيها الكتابُ واندَثَر. وبعضُ هذه الكتبِ طُوِيَ واندثَرَ في زمنٍ قريبٍ مِنْ زمنِ مؤلفه، بل في حياةِ مؤلِّفه أحيانًا، وبعضُها بَقِيَ إلى عصرٍ متأخِّر، وعايَنَه علماءُ ذلك العصرِ وأفادوا منه ونَقَلوه بأسانيدِهم، وكلما تأخَّر العصرُ الذي وُجِدَ فيه الكتابُ صارَ احتمالُ العثورِ عليه في ثنايا المخطوطاتِ وزوايا المكتباتِ أَقْرَب.

وقد قمتُ بالتَّحَقُّقِ مِن نسبةِ كتبِ السِّيَر والمَغَازي الأولى، وتتبُّعِ وجودِها، والتأريخِ لزمنِ طيِّها أو فقدِها وفقَ المنهجِ الذي أَسْلَفتُ على الوجهِ التالي:

١) كتاب «المَغَازي» لموسى بن عُقبة بن أبي عيَّاش الأَسَديّ المدنيّ (ت ١٤١ هـ).

حَمَلَه عنه ابنُ أخيه إسماعيل بن إبراهيم بن عُقبة (ت ١٧٠هـ تقديرًا)، ومحمد بن فُلَيح بن سليمان (ت ١٩٧ هـ)، وأفاد منه المصنِّفون ونَقَلوه بأسانيدِهم إلى عصرٍ متأخر.

والروايةُ عنه مستفيضةٌ في كتبِ الحديثِ والتواريخِ المُسْنَدةِ المُصَنَّفَةِ إلى حتى نهايةِ القرنِ الرابعِ للهجرة، فلا وجهَ لاستقصائِه فيها، ويمكن تتبُّعُه بعد المائة الرابعةِ كما يلي:

* في القرن الخامس: روى عنه البَيْهقيُّ (ت ٤٥٨ هـ) وأفادَ منه في «السُّنَن الكبرى»[(١)] واستَوْعَبَه تقريبًا في «دلائل النبوة»، وهو مِنْ جملةِ الكتبِ التي وَرَدَ بها الخطيبُ البغداديُّ (ت ٤٦٣ هـ) دمشق[(٢)]، ورواه بإسنادِه ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) كما في مقدمة «الاستيعاب»[(٣)]، ونقل عنه أيضًا في «الدُّرَر في اختصار المَغَازي والسِّيَر»[(٤)] واستوعبَ نصوصَه فيه تقريبًا.

* في القرن السادس: رواه ابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) بإسنادِه في «تاريخ دمشق»[(٥)] واقتبسَ منه مئةً وسبعةَ عشر (١١٧) نصًّا في كتابِه[(٦)]، وذكره ابنُ خير الإشبيليّ (ت ٥٧٥ هـ) مِنْ جُملةِ مرويَّاتِه في فِهرسْتِه[(٧)].

* في القرن السابع: ذكره أبو موسى المقدسيّ (ت ٦٢٩ هـ) في ثَبَت مسموعاته[(٨)].

* في القرن الثامن: رواه ابن سيِّد الناس (ت ٧٣٥ هـ) بإسنادِه كما في

---

(١) انظر مثالا: (٦/ ٥٥-٥٦).

(٢) كما في «جزء المالكي» رقم ٥٨ .

(٣) (١/ ٢٤).

(٤) (١٠/ ٤٠٦).

(٥) راجع: «ابن عبد البر الأندلسيُّ وجهوده في التاريخ» لليث سعود جاسم ص٢٦٦-٢٦٧ .

(٦) راجع: «موارد ابن عساكر» لطلال بن سعود الدعجاني (١/ ٢٣٥-٢٣٦).

(٧) ص ٢٣٠ .

(٨) (ق ١٤٣ب).

«عيون الأثر»[١] ونقلَ منه الشيءَ الكثير، والذهبيُّ (ت ٧٤٨ هـ) كما في «السير»[٢]، و«تذكرة الحفاظ»[٣] ونقل عنه كثيرًا في «تاريخ الإسلام»[٤]، وكذا ابن القيِّم (ت ٧٥١ هـ) في «زاد المعاد»[٥]، وابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) في تاريخه[٦]، وآخرون.

في القرن التاسع: رواه ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) بإسناده كما في «المعجم المفهرس»[٧]، و«المَجْمَع المؤسِّس»[٨]، واقتبسَ منه في «الإصابة» في ستةٍ وعشرين موضعًا[٩]، وفي «فتح الباري» في مواضعَ كثيرة[١٠]، وكذا المقريزيُّ (ت ٨٤٥ هـ) في «إمتاع الأسماع» في ستةٍ وسبعين موضعًا[١١].

ونجد أثرًا لوجوده حتى القرن الحادي عشر حيث رواه الرُّوْدَانيُّ (ت

---

(١) (٢/ ٤٥٧).
(٢) (٦/ ١١٦) ومواضع أخرى راجِعها في فهارس «سير أعلام النبلاء» (٢٤/ ٧٤٨).
(٣) (١/ ١٤٨).
(٤) راجع فهارس عمر تدمري لجزء المغازي ص٨٠٠ وجزء السيرة ص٦٦٠-٦٦١ .
(٥) راجع فهارسه لمحمد أديب الجادر ص٤٣٣ و٤٧٠ .
(٦) راجع فهارسه ص١١٩٠ و١٢٥٩ من نشرة التركي.
(٧) ص ٦٨-٦٩، رقم ١٨٩ .
(٨) (١/ ٥٦٧).
(٩) راجع «موارد الإصابة» لشاكر محمود عبد المنعم (٢/ ١٠٢).
(١٠) راجع: «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» لمشهور حسن سلمان ورائد صبري ص٤٠١ .
(١١) كما أحصيتها في فهارس «إمتاع الأسماع»، وهو المجلد الخامس عشر منه، ص٢٧٥-٢٧٦ .

١٠٩٤ هـ) بسندِه كما في «صلة الخلف بموصولِ السلف»[١] وذَكَرَه حاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ) في «كشف الظنون»[٢] ولم يذكر ما يدلُّ على رؤيتِه له. ثم عَدِمَ الكتابُ بعد هذا، ولم يبق منه سوى منتقىً[٣] يضمُّ أحاديثَ قليلةً انتخبها يوسف بن محمد بن عمر، المعروف بابن قاضي شُهْبَة (ت ٧٨٩ هـ)، وقطعةٍ أخرى في «الأمالي»[٤] لابن معروف (ت ٣٩٠ هـ).

٢) كتاب «المَغَازي» لسليمان بن طَرْخان التَّيميّ (ت ١٤٣ هـ).

رواه عنه ولدُه المُعْتَمِر بن سليمان (ت ١٨٧ هـ)، وعن المعتمر: محمد بن عبد الأعلى الصَّنْعانيّ (ت ٢٤٥ هـ).

ولم يكن الكتابُ مِنَ المصادرِ المشهورة عند المتقدِّمين، ولم ينقل عنه الطبريُّ (ت ٣١٠ هـ) مع سَعَةِ اطِّلاعِه سوى أربعةِ نصوص[٥]، ويمكن تتبعُ وجودِه كما يلي:

* في القرن الخامس: ذكره السَّرَقُسْطيُّ المالكي (ت ٤٧٩ هـ) في «تسمية ما وَرَدَ به الخطيبُ دمشق من الكتب»[٦].

---

(١) ص٣٩٣ .

(٢) (١٧٤٧/٢).

(٣) نشره كارل إدوارد زاخاو Karl Edward Sachau في برلين سنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م، ثم نشره مشهور حسن سلمان في بيروت سنة ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

(٤) مخطوطته في ظاهرية دمشق رقم (٣٨٧ حديث).

(٥) كما في فهرس «التاريخ» ص٢٧٤ صنعة محمد أبو الفضل إبراهيم

(٦) رقم ٦٠ .

* في القرن السادس: رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» بإسنادَين، ونقلَ منه في ثمانية مواضع[١]، وذَكَرَه ابن خير (ت ٥٧٥ هـ) في فهرستِه[٢] مِنْ جملةِ مرويَّاتِه، وكذا السُّهيليُّ (ت ٥٨١ هـ) في «الروض الأُنف»[٣].

* في القرن السابع: ذكره أبو موسى المقدسيُّ (ت ٦٢٩هـ) في ثَبَتِ مَسموعاتِه[٤].

* في القرن الثامن: اقتبس منه الذهبيُّ (ت ٧٤٨ هـ) في مواضعَ قليلةٍ مِنْ تاريخه[٥]، وابن القيِّم (ت ٧٥١ هـ) في «زاد المعاد» في موضعٍ واحد[٦]، وابن كثير في تاريخِه (ت ٧٧٤ هـ) في قريبٍ منْ ثلاثين موضعًا[٧].

* في القرن التاسع: نقل عنه ابن حجر في «فتح الباري» في سبعة مواضع[٨]، ولكنه لم يذكره في معاجِمِه ضمن مرويَّاتِه، فلعلَّ إسنادَه انقطعَ في ذلك العصر أو قبله بقليل، ويكون ابن حجر قد نَقَلَ عنه بواسطة.

---

(١) راجع: «موارد ابن عساكر» للدعجاني (١/ ٢٣٧-٢٣٨).
(٢) ص ٢٣١ .
(٣) (١/ ٢٧٣، ٢٧١) و(٢/ ٤ و٥٣) ومواضع.
(٤) (ق ١٦١ب).
(٥) راجع فهارس «المغازي» منه ص٧٨٢ .
(٦) (٣/ ٦٠٠).
(٧) راجه فهارسه ص٩٠٩ و١١٧٦-١١٧٧ ط.عبد الله التركي.
(٨) راجع: «معجم المصنفات الواردة..» ص٤٠٢ .

ثم فُقِدَ أثرُ الكتابِ بعد ذلك إلى عهدٍ قريب، حين وجدَ منه المستشرقُ فون كريمر قطعةً مِنْ ثمانين ورقةً تقريبًا أُلْحِقَت بنسخةٍ خطيةٍ مِن مَغَازي الواقديِّ في إحدى خزائنِ الهند، ونَشَرَهما معًا في كَلْكَتَّا سنة ١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م.

٣) كتاب «المَغَازي» أو «السيرة» أو «المبتدأ والمَبْعث والمَغَازي» أو «التاريخ» لابن إسحاق (ت ١٥١ هـ).

وهو أكثرُ المصادرِ شهرةً واستفاضةً مما لا مجالَ لاستقصائه[1]. وعلى الرغمِ مِنْ كثرةِ نسخِه ورواياتِه فقد طُوِيَ جُلُّها بحلول القرنِ الخامسِ تقديرًا، عدا نسخٍ ثلاثٍ:

١ . نسخةُ إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزُّهْريِّ المدنيِّ (ت ١٨٣ هـ) عن ابن إسحاق.

وهي نسخةٌ كاملةٌ مِنْ كتاب ابن إسحاق، رواها ابن عبد البرِّ (ت ٤٦٣ هـ) بإسنادِه ونقلَ منها[2]، وبقيَ الجزءُ الأوَّلُ منها إلى زمنِ الضياء المقدسيِّ (ت ٦٤٣ هـ) فذَكَرَه ضمن مسموعاتِه[3].

---

(١) ويجب هنا التنويه بعملٍ ممتازٍ للأستاذ مطاع الطرابيشي الذي قام بحصرٍ شاملٍ للرواة عن ابن إسحاق ثم الرواةِ عنهم، وحملةِ كتابِه عنه، وفروعِه التي انتشرت في الآفاق، وذلك في كتابه «رواة محمد بن إسحاق في السيرِ والمغازي وسائرِ المرويَّات». وأرى ضرورةَ الإفادة من هذا المنهج في دراسة سائر الرواة والكتب.

(٢) كما في مقدمة «الاستيعاب» ص٢٤ وهو من مصادره فيه، وفي «الدُّرر» ص٣١ و٢١١، وانظر «ابن عبد البر..» لليث سعود جاسم ص٢٦٦ و٢٩٣ .

(٣) ص ٢٣١ .

٢ . **نسخةُ ابن هشام**، وهو تهذيب عبد الملك بن هشام بن أيوب الحِمْيَريِّ المَعَافِرِيِّ البصريِّ ثم المصريّ، المعروف بابن هشام (ت ٢١٨ هـ)[١] لنسخةِ زياد بن عبد الله البَكّائيّ (ت ١٨٣ هـ) عن ابن إسحاق.

وهو أشهرُ كتبِ السيرةِ قاطبةً عند المتأخِّرين، لا تكادُ تخلو منه مكتبةٌ خاصَّةٌ أو عامَّة، على ما اشتمل عليه مِن مآخذ، وقصورِه عن استيعابِ كثيرٍ مِنْ نصوصِ الكتابِ الأصليِّ الذي وضَعَه ابنُ إسحاقٍ شيخُ شيخِه، وحذفِه شيئًا جليلاً منه.

وقد رواه مَنْ لا يُحْصَون كثرةً حتى عصرِنا هذا، وكان المصريون ثم المغاربةُ السببَ في شهرتِه ورواجِه، وفي ذلك يقول القِفْطيُّ في ترجمةِ ابن هشام[٢]: «وهذه السيرةُ التي يرويها عن ابن إسحاق قد هذَّبَ منها أماكنَ، مرَّةً بالزيادةِ ومرَّةً بالنُّقصان، وصارت لا تُعرَفُ إلا بسيرةِ ابن هشام، وللمصريين بها فرطُ غَرَامٍ وكثرةُ رواية، وعن المصريين نُقِلَت إلى سائرِ الآفاق».

وطُبِعَ كتابُ ابن هشامٍ أوَّلَ مرةٍ في جوتا بألمانيا سنة ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٩م بعناية المستشرق فستنفلد، ثم في القاهرة سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١٠م

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٦٢٤) والأعلام (٤/ ١٦٦) ومعجم المؤلفين (٦/ ١٩٢).

(٢) من «إنباه الرواة» (٢/ ٢١٢).

مع تعليقاتٍ لمحمود الطهطاوي، ثم طُبِعَ ما لا يُحصى كثرةً، وأشهرها نشرة مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي في القاهرة سنة ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م، ونشرة محمد خليل هراس في القاهرة سنة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م، ونشرة محمد محيي الدين عبد الحميد في القاهرة سنة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م، ونشرة همام سعيد ومحمد عبد الله أبو صعيليك في الأردن سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ونشرة عمر تدمري في بيروت في السنة نفسِها.

٣ . نسخة يونس بن بُكَيْر بن واصل الشَّيبانيّ الكوفيّ (ت ١٩٩ هـ) عن ابن إسحاق.

وهي أَتَمُّ وأَكْمَلُ مِنْ نسخةِ ابن هشام، والروايةُ عنها مستفيضةٌ في الكتبِ المتقدِّمة، وكانت أشهرَ عند المشارقةِ منها عند المغاربة.

وحُفِظَ منها قسمٌ كبيرٌ في «دلائل النبوَّة» للبيهقيّ (ت ٤٥٨ هـ). وبقيت في أيدي أهلِ العلمِ والروايةِ زمنًا طويلا فلم تُفْقَدْ سوى في عصرٍ متأخر، وهو نهاية القرن الحادي عشر تقديرًا.

وقد رواها بالأسانيد: ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) في «الاستيعاب»[١]، وأبو سعد السمعانيّ (ت ٥٦٢ هـ) كما في «التحبير»[٢] و«المُنتَخَب مِنْ

---

(١) كما في مقدمته ص٢٤، وراجع كتاب «ابن عبد البر وجهوده..» لليث سعود جاسم ص٢٦٦ .

(٢) (١/ ٤٦٨).

معجم شيوخه»[١]، وابن عساكر كما في «تاريخ دمشق»[٢]، وابن خير (ت ٥٧٥ هـ) في فهرسته[٣]، وأبو موسى المقدسيّ (ت ٦٢٩ هـ) كما في ثَبَتِ مسموعاته[٤]، وابن حَجَر (ت ٨٥٢ هـ) كما في «المعجم المُفَهْرس»[٥]، ونقلَ منه في «الإصابة» مرارًا[٦]، وكذا الذهبيُّ (ت ٧٤٨ هـ) في «تاريخه»[٧]، وابن كثيرٍ (ت ٧٧٤ هـ) في «تاريخه»[٨] والمقريزيُّ (ت ٨٤٥ هـ) في «الإمتاع»[٩] وغيرهُم. وآخِرُ مَنْ رواه بسندِه فيما وَقَفتُ عليه: الرُّوْدانيُّ (ت ١٠٩٤ هـ) كما في «صلة الخلف»[١٠].

وقد عُثِر على قطعةٍ مِنْ نسخةِ يونس بن بُكَير في خزانةِ القرويين بفاس، نَشَرَتها نبيهة عبود في شيكاغو سنة ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م، ثم محمد حَميد الله[١١] في الرباط سنة ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م، وأتْبَعَه سهيل زكار في

---

(١) (٢/ ١٠٩٣-١٠٩٤).

(٢) راجع: «موارد ابن عساكر» للدعجاني (١/ ٢٣٨-٢٤١)، واقتبس ابن عساكر من مغازي يونس بن بُكَير في ثلاثمئةٍ وثمانية عشر موضعًا كما ذكر المُصنِّف، منها أربعةٌ وستون موضعًا مِنْ زيادات يونس على كتاب ابن إسحاق.

(٣) ص٢٣٢ .

(٤) (ق ١٦١أ).

(٥) ص ٧٠-٧١، رقم ١٩٢ .

(٦) انظر: «موارد الإصابة» لشاكر عبد المنعم (٢/ ١٠٣).

(٧) انظر فهارس المغازي ص٨٠٣ .

(٨) راجع فهرسه ص١٢٣٤ .

(٩) راجع فهارسه ص٢٨٨ .

(١٠) ص٣٩٢ .

(١١) الحيدرآبادي الهندي المتوفى سنة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م رحمه الله تعالى.

بيروت سنة ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، وألْحَقَا بها قطعةً صغيرةً مِنْ نسخةِ محمد بن سَلَمَة الحَرَّانيّ (ت ١٩١ هـ) حُفِظَت في المكتبةِ الظاهريَّةِ بدمشق[١].

ويمكن إحياءُ قسم كبيرٍ مِنْ نسخةِ يونس بن بُكَير مِنْ دونِ مَشَقَّة، لكثرةِ النقولِ عنها واستفاضَتِها في المصادر، بل لا يبعُدُ أن تُجْمَعَ كاملةً مِنْ بطونِ الكتب.

ولا بدَّ كذلك مِنْ دراسةِ المخطوطاتِ الجديدةِ التي كُشِفَ عنها مِنْ سيرة ابن إسحاق، لتحديدِ رواتِها، وتقويمِ نصوصِها[٢].

وهناك مُصَنَّفان مُهِمَّان ذَكَرَهما صلاح الدين المنجد[٣] هما: «الذخيرة في مُخْتَصَرِ السيرة» -أي سيرة ابن إسحاق- لإبراهيم بن محمد بن المُرَحِّل اليمنيّ الشافعيّ (ت ٨٠٦ هـ)[٤]، و«اختصار أخبارِ محمد بن إسحاق» لأحمد بن محمد بن مُفَرِّج الإشبيليّ العَشَّاب (ت ٦٣٧ هـ)، وذَكَرَ وجودَ نسخةٍ خطيةٍ منهما في مكتبة برلين برقم (٩٥٦٧)، فلما

---

(١) برقم (مجموع ١١٠/ق ١٥٨-١٧٤).

(٢) كمخطوطات: أورخان غازي رقم (٩٧٣) وفاتح (٤٣٩٩) بتركيا، والأوقاف بحلب (٢٢٦٥)، والسعيدية بحيدر آباد الدَّكَن في الهند (١٧٤ سيرة)، ودار الكتب الوطنية بتونس (١٨٠٨٨)، والمكتبة الوطنية بباريس (٥٤٤٢) و(٥٦٤١)، وفي الإمكانِ وجودُ نسخةٍ أو أكثر مِن روايةِ يونسٍ أو غيرِه مِن بينِها.

(٣) في «معجم ما أُلِّف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم» ص١٤١-١٤٢ .

(٤) وأخطأ أَلْفَرْت في فهارس برلين (٩/ ١٣٧) في تأريخ وفاته فجعله سنة ٦١١هـ، وتابعه المنجِّد وخَلْق.

راجَعتُ فهرسَ مكتبة برلين، صنعة فِلهلم ألفرت[١] تبيَّن لي أنهما مما أثْبَتَه واضعُ الفهرسِ مِنْ أسماءِ المُصَنَّفاتِ المتعلقةِ بسيرةِ ابن إسحاق، على عادتِه في جمعِ أسماءِ الكتبِ المُتَعَلِّقَةِ بالباب، لا أنَّ منهما نسخًا خطيةً بالمكتبة.

ومثلُ هذه الأوهامِ كثيرة، وهي مَغَبَّةُ الاعتمادِ على الفهرسِ منْ غيرِ تَحَرٍّ وتدقيقِ نظر.

٤) كتاب «المَغَازي» لمَعْمَر بن راشد البصريِّ نزيلِ اليمن (ت ١٥٣ هـ).

وهو مِنْ مواردِ الواقدِيِّ[٢]، وابن سعد[٣]، والطبريِّ[٤]، والبيهقيِّ[٥]، والذهبيِّ[٦]، وابن كثير[٧]، والمقريزيِّ[٨] وغيرِهم، وإنْ كان قد عَدِمَ أصلُه في زمنٍ مُتقدِّم، بل لا نجدُ أثرًا له كمُؤَلَّفٍ مُسْتَقِلٍّ في الفهارسِ والمرويَّاتِ في أيِّ عصر، ولم يذكره سوى النَّديمُ في «الفهرست»[٩]، مع كونِ الراجحِ صحةَ تصنيفِه إياه.

---

(١) ط. سنة ١٨٩٧م.

(٢) راجع مقدمة مارسدن جونز لمَغَازي الواقديّ.

(٣) راجع مقدمة إحسان عباس لكتاب «الطبقات» (١/ ٢٥).

(٤) راجع فهرس تاريخه (١٠/ ٤٢١).

(٥) راجع فهارس «دلائل النبوة» (٧/ ٣٢٥).

(٦) راجع فهارس «المغازي» ص٧٩٩ وفهارس «السيرة» ص٦٦٠، وفيه: «معمر بن الحارث» وهو وهم.

(٧) راجع فهارس تاريخه ص١١٧٨ .

(٨) راجع فهارس «الإمتاع» ص٢٧٣ .

(٩) ص١٠٦ .

والعلَّةُ في إهمالِ ذكرِه هو أنَّ مصنفاتِ مَعْمَرٍ قد طُوِيَت منذ زمنٍ مبكر، حين ضُمِّنَت في كتابِ تلميذِه النجيبِ عبد الرزَّاق بن هَمَّام الصَّنْعانيّ (ت ٢١١ هـ) المُسَمَّى «المُصَنَّف»، ومنها كتاب «المَغَازي» وكتاب «الجامع» وكتاب «التفسير».

ويَتبيَّن هذا مِنْ دراسةِ كتاب «المَغَازي» مِنْ مُصنَّف عبد الرزَّاق[1]، فجُلُّ ما فيه مِنْ أخبارٍ هي مِنْ روايةِ مَعْمَرٍ وَجمْعِه، ضَمَّنَها عبد الرزَّاق مُصَنَّفَه وزادَ عليها أشياء، واشتُهِرَ الكتابُ مَنسوبًا إليه لا إلى شيخِه، وهو كتاب «المَغَازي» لعبد الرزَّاق الذي ذُكِرَ في ثَبَتِ الكتبِ التي وَرَدَ بها الخطيبُ دمشق[2]، وفهرسة ابن خَير[3]، وسِيَر الذهبيّ[4]، و«الإعلان بالتوبيخ» للسخاويّ[5].

ولعلَّ إقامةَ مَعْمَرٍ باليمنِ عَجَّلَت بطيِّ كتابِه، إذ لم تكن مشهورةً بالعلمِ والرواية في ذلك العصر، وكان عبد الرزاق أَوَّلَ مَن ارتَحِلَ إلى اليمن للروايةِ عنه، فلذا كانت الشهرةُ من نصيبِ كتبِه.

ومِنَ حُسنِ الجَدِّ أنْ وُجِدَت مِنْ مَغَازي مَعْمَرٍ قطعةٌ عتيقةٌ مكتوبةٌ على الجِلد محفوظةٌ بمعهد الدراسات الشرقية في شيكاجو بأمريكا، ونَشَرَتها

---

(١) (ج٥ ص٣١٣) إلى آخر الجزء.

(٢) رقم (٦١).

(٣) ص ٢٣٦ .

(٤) (١٩/ ٣٠٦) و(٢٢/ ٣٥٧).

(٥) ص ٥٢٥ .

نبيهة عبود سنة ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨، فتأكَّدت نسبةُ تصنيفٍ مُستَقلٍّ لمَعْمَر في المَغَازي.

٥) كتاب «المَغَازي» لأبي مَعْشَر السِّنْديّ (ت ١٧٠ هـ):

حَمَلَه أبو أحمد الحسين بن محمد بن بَهْرام المَرُّوذيُّ المؤدِّب نزيل بغداد[١] (ت ٢١٣ هـ) وغيرُه، وهو مِنَ الكتبِ التي طُوِيَت في عصرٍ مبكرٍ أيضًا، مع كونِه أحدَ المواردِ الرئيسةِ لروايةِ السيرةِ عند المتقدِّمين مِنَ المُحدِّثين والمؤرِّخين، وأحدَ المواردِ الأربعةِ التي اسْتَقَى منها ابن سعدٍ في السيرةِ مِنَ «الطبقات»، مع كتبِ موسى بن عقبة وابنِ إسحاقِ والواقديّ.

وقد ذكره النديم في «الفهرست»[٢]، ونَقَلَ منه أبو جعفر الطبريّ (ت ٣١٠ هـ) في مواضعَ كثيرةٍ مِنْ تاريخِه[٣]، وعُدَّ ضمن الكتبِ التي وَرَدَ بها الخطيبُ دمشق[٤]، ثم انزوى فلم يعرف ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) له سندًا إلا من طريق ابن أبي خَيْثَمَة (ت ٢٧٩ هـ) في تاريخِه الكبير، كما في مُقَدِّمة «الاستيعاب»[٥]، ثم اندَثَر تمامًا بعد القرنِ الخامسِ كما يبدو.

---

(١) راجع: تهذيب الكمال للمِزِّيّ (٦/ ٤٧١-٤٧٤) وتاريخ الذهبيّ (٥/ ٣٠٠-٣٠١).
(٢) ص١٠٥ .
(٣) راجع فهارسه (١٠/ ٤٢٠-٤٢١) نشرة محمد أبو الفضل إبراهيم.
(٤) رقم (٥٩).
(٥) (١/ ٢٥).

أما النصوصُ التي نَقَلَها عنه الذهبيُّ[١]، وابن كثير[٢]، وابن حجر[٣]، والمقريزيُّ[٤]، وغيرُهم مِنَ المتأخِّرين، فالراجحُ كونُها نقلا غيرَ مباشرٍ بواسطةِ كتابٍ آخَر.

وأبو مَعْشَرٍ مِنْ أصحابِ الدرايةِ الواسعةِ بالسيرِ والمَغَازي الموصوفين بذلك، وله مكانٌ في العلمِ بالتاريخ، وتأريخُه احتَجَّ به الأئمة[٥]، مع ضعفِه في الحديث، فكتابُه مما يُؤْسَفُ على فَقْدِه.

٦) كتاب «المَغَازي» ليحيى بن سعيد بن أَبَان الأُمَويِّ الكوفيِّ (ت ١٩٤ هـ):

وهو أحدُ حَمَلةِ كتابِ ابن إسحاق، ثم زادَ عليه أشياء مِنْ روايتِه حتى نُسِبَ إليه، وصارَ تأليفًا مُستَقِلا. وأكمَلَ عملَه ولدُه سعيد (ت ٢٤٩ هـ) فرَتَّبَه وزادَ فيه، ولذا نُسِبَ الكتابُ إلى الأبِ حينًا وإلى الابنِ أحيانًا، ولكنه بَقِيَ إلى زمنٍ متأخِّرٍ في كلِّ حال.

ويمكننا تتبُّعُه تاريخيًّا من خلال رواتِه، فقد ورد في جزء السَّرَقُسْطيِّ المالكيِّ (ت ٤٧٩ هـ) ضمن أسماءِ الكتبِ التي وَرَدَ بها الخطيبُ

---

(١) راجع فهارس «المغازي» ص٧٦٨ وفهارس «السيرة» ص٦٣٦ مِن «تاريخ الإسلام».
(٢) راجع فهارس «البداية والنهاية» ص١١٧٧ .
(٣) راجع «معجم المصنَّفات الواردة..» ص٢٢٢ و٤٠٢ .
(٤) راجع فهارس «الإمتاع» ص٣٠٢ .
(٥) مِن «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٢٢).

دمشق[١]، ومِن جملةِ مرويَّات ابن خَيرٍ (ت ٥٧٥ هـ) في فهرسته[٢] وفي ثَبَتِ مسموعاتِ أبي موسى المقدسيّ[٣] (ت ٦٢٩ هـ) وفي «المعجم المُفَهرس» لابن حجر[٤]، بل حدَّد حجمَه فقال: «في ثلاثة مجلدات»، وصولا إلى الرُّودانيِّ الذي رواه بسندِه كما في «صلة الخلف»[٥].

ونقل منه ابن تيمية[٦]، وابن القيِّم[٧]، وابن كثير[٨]، والمقريزيّ[٩]، وابن حجر[١٠] وغيرُهم نقولًا مباشرةً كثيرة.

٧) كتاب «المَغَازي» لعبد الله بن وهْب بن مُسْلِم القرشيِّ المصريّ (ت ١٩٧ هـ):

ولعَلَّه جزءٌ مِنْ كتاب «الجامع» له، ولكنَّه عُرفَ مُفْرَدًا. وقد رواه عنه عبد السلام بن سعيد بن حبيب التَّنُوخيُّ القيروانيّ، المُلَقَّب بسَحْنون (ت ٢٤٠ هـ) إجازةً[١١]، وحَمَلَه إلى بلدِه القيروان وقرأه على تلاميذِه،

---

(١) رقم (٦٢).
(٢) ص ٢٣٧ .
(٣) (ق ١٦١ب).
(٤) ص ٧١، رقم (١٩٤).
(٥) ص ٣٩٢ .
(٦) كما في «الصارم المسلول» ص١٤٢ و١٤٨ و١٥٠ و١٨٠، ومواضع أخرى مِنْ كتبِه.
(٧) راجع فهارس تاريخه ص ٩٠١ و١٢٢١ . .
(٨) راجع فهارس «الزاد» ص٣٢١ و٤٧٠ .
(٩) راجع فهارس «الإمتاع» ص٢٠٨ و٢٨٣-٢٨٤ .
(١٠) راجع: «موارد الإصابة» لشاكر عبد المنعم (٢/ ١٠٤-١٠٥).
(١١) كما في «الديباج المُذْهَب» لابن فَرحون (٢/ ٣٣).

فكان: «إذا قُرِئَت عليه مَغَازي ابن وهب تَسيلُ دموعُه»، كما ذكر القاضي عياض[1]. وكذا رواه حَرْمَلَة بن يحيى التُّجِيبيُّ المصريّ (ت ٢٤٣ هـ)، وبَحْر بن نصر بن سابِق الخَوْلانيُّ المصريّ (ت ٢٦٧ هـ)، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصريّ (ت ٢٦٨ هـ) وغيرُهم.

وقد اندثر هذا الكتابُ في عصرٍ مُبكِر، وربما ظلَّ موجودًا بالمغرب - نظرًا لشَغَفِ المالكيةِ بابن وهب- إلى عصر القاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ) الذي اقتبسَ منه في «الشفا» ومن طريقه ابن سيد الناس في «عيون الأثر»[2]، كما أفادَ منه الذهبيُّ[3] وابن كثير[4] والمقريزيُّ[5] ونَقَلوا عنه بوسائط، لا عن مُعايَنَةٍ واطِّلاع.

٨) كتاب «المَغَازي» لمحمد بن عمر الواقديّ (ت ٢٠٧ هـ):

وحَمَلَه عنه محمد بن شُجاع الثَّلْجيُّ البغداديّ (ت ٢٦٦ هـ)، والحسين بن الفرج البغداديُّ الخَيَّاط (ت ٢٦٨ هـ).

وهو مِنَ المصادرِ التي سَلِمَت مِنْ غوائلِ الزمن، فطُبعَ بتحقيق «فون كريمر» في كَلْكَتَّا بالهند سنة ١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م، ثم طُبعَ في القاهرة سنة ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م، ثم بتحقيق مارسدن جونز في ثلاثة مجلدات في

---

(١) في «ترتيب المدارك» (٢/ ٦١٧).
(٢) (١/ ١٦٧).
(٣) راجع فهارس المغازي ص٧٦٤ وفهارس السيرة ص٦٣٢ مِنْ تاريخِه.
(٤) راجع فهارس «التاريخ» ص٩٨٣-٩٨٤ .
(٥) راجع فهارس «الإمتاع» ص٢٣٥ .

القاهرة[1] سنة ١٣٨٥-١٣٨٦هـ/ ١٩٦٤-١٩٦٦م، وصَدَرَ بتحقيقِ وتخريج صباح مصطفى الحشَّاش في القاهرة سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ويحتاجُ إلى مزيدِ عنايةٍ وتخريج.

لكنَّ ما لا يفطِنُ له كثيرون أنَّ النصَّ المطبوعَ لا يُمَثِّل النصَّ الأصليَّ لكتاب «المغازي» على نحوِ ما وَضَعَه الواقديّ، وإنَّما هو على نحو ما أورده الرواة عن الأصل، وأنَّ الروايةَ المُتداولةَ منه مختصرٌ مِنَ الأصل، وهو مُنتقى صنعه أبو عمر بن حَيُّوْيَه[2] (ت ٣٨٢ هـ)، الذي روى الكتابَ عن عبد الوهاب بن عيسى بن أبي حَيَّة البغداديّ (ت ٣١٩ هـ) عن ابن الثَّلْجيِّ عن الواقديّ. وهذا ظاهرٌ في الثلثِ الأخيرِ مِنَ المطبوعِ خاصَّةً[3]، وفيه اختصارٌ في مواضع، وحذفٌ للأسانيدِ في مواضعَ أخرى، وعباراتٌ زائدةٌ أَدْخَلَها الرواة والشُّرَّاح في النصِّ الأصليِّ للكتاب على ما يبدو.

ثم يَتَبَيَّنُ هذا بمقارنةِ الأخبارِ والرواياتِ في النصِّ المطبوعِ مِنْ كتابِ الواقديِّ بمثيلاتِها المنقولةِ عنه في طبقاتِ ابن سعد، وتاريخِ الطبريّ، ودلائلِ البيهقيّ، وغيرِها مِنَ المصادرِ القديمة، فترى اختصارًا في الأصل ونصوصًا غيرَ موجودةٍ فيه. ويحتاجُ هذا إلى مطابقةٍ تامَّةٍ بين النصوص، ودراستِها دراسةً وافية. ويمكن الاستعانةُ في ذلك بالمُنتقى

---

(١) ونشرته جامعة أكسفورد.

(٢) راجع: تاريخ الخطيب (٤/ ١٠٥-١٠٦) وتاريخ الذهبي (٨/ ٥٣٧).

(٣) وهو المجلد الثالث مِنْ طبعة مارسدن جونز.

أو «التعليق» مِن مَغَازي الواقديِّ لابن حجر[١]، ومخطوطات الكتاب المختلفة[٢].

ويؤيِّدُ ذلك أيضًا أنَّ الكتابَ ذُكر ضمن الكتبِ التي ورد بها الخطيبُ البغداديُّ دمشق باسم «إصلاح أحاديث المَغَازي»، والإصلاحُ عند الأوَّلين يكون بمعنى التهذيب والتنقيح؛ ويُستَبعدُ أنْ يكونَ هذا هو الاسمُ الذي سمَّاه به الواقديّ.

والواقديُّ لم يُصَنِّف مَغَازي النبي صلى الله عليه وسلَّم استقلالًا، وإنما هو جزءٌ من كتابِه «الطبقات»، ويُسَمَّى كذلك «التاريخ»، وهو ما يحتوي على الأخبارِ التي رواها جميعًا، مِنْ أخبارِ ما قبل المَبْعَثِ إلى سنة ١٧٩ للهجرة، واقتصرَ بعضُ الرواةِ عنه على حملِ أجزاءَ مُعيَّنةٍ منه، كما هو الشأنُ في كتابِ ابن إسحاقٍ قبله، وفي كثيرٍ مِنْ كتبِ المتقدِّمين.

* * *

وأمَّا الطبقة الرابعة؛ وهي طبقةُ كتبِ الأحكامِ المتعلقةِ بالسيرِ والمَغَازي، فهي طبقةُ الفقهِ المُسْتَمَدِّ مِنَ السيرة. وقد أدرَجَها البعضُ خطأً ضمن كتبِ السيرة الأولى، والحقُّ أنها تُمَثِّل نوعًا آخَرَ مِنَ المؤلَّفاتِ يُعنى بدراسةِ النصوصِ المُخْتَصَّةِ بالجهادِ وأحكامِ القتالِ

---

(١) منه نسخةٌ خطيةٌ في دار الكتب المصرية برقم (٥٢٢ تاريخ).
(٢) راجعها في فهارس آل البيت/ قسم السيرة، رقم (٢٧٠٩).

والحربِ وما يَتَّصِلُ بها دراسةً فقهيةً. ولَمَّا كانت السِّيَرُ والمغازي النبويةُ المَعينَ الأوَّلَ الذي يَسْتَمِدُّ منه المُتَفَقِّهُ في هذا البابِ سُمِّيَت هذه المُصَنَّفاتُ كتبَ «السِّيَر»؛ فلم تكن إذن كتبًا تاريخيةً محضة، بل امْتَزَجَت فيها الروايةُ بالفقه. ونجدُ أثرًا لذلك أيضًا عند الواقديّ، الذي تَطَرَّقَ لذكرِ الأحكامِ الفقهيةِ وبيانِها في سياق مغازيه أحيانًا، ولكنْ غَلَبَت عليه الرواية، وها هنا غَلَبَ الفقه.

وأَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ تلك الكتب: أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يَحْمَد الأوزاعيّ، إمامُ أهل الشام (ت ١٥٧ هـ)، وحَمَلَ عنه كتابَه الوليدُ بن مسلم الدمشقيّ (ت ١٩٥ هـ) واشتُهِرَ بروايتِه، وخاصةً في الأندلس، التي انتَقَلَ إليها قسمٌ كبيرٌ مِنَ تراثِ الشاميين بعد زوالِ دولةِ بني أمية، ثم عَدِمَ كتابُه وباد.

وصَنَّفَ أيضًا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الحارث الفَزَاريُّ (ت ١٨٥ هـ) اعتمادًا على مادَّةِ الأوزاعيّ، مع إضافاتٍ كثيرة إليه مِنْ حديثِه وفقهِه. وطُبِعَ قسمٌ مِنْ كتابِه في بيروت سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م بتحقيق فاروق حمادة.

وكان لِفقْهاءِ أهلِ العراقِ كذلك نصيبٌ؛ فكتب محمد بن الحسن الشيبانيّ (ت ١٨٩ هـ): «السِّيَر الصغير»، ثم «السِّيَر الكبير» أو «الرد علي سِيَرِ الأوزاعيّ» على نحوٍ موسَّع لمَّا بَلَغَه نقدُ الأوزاعيِّ عَمَلَه، مُحتَجًّا بكونِ العراقيين لا علمَ لهم بالسيرِ والمَغَازي كأهلِ الشامِ والحجاز، وأنه لا أهليَّةَ لهم للتصنيفِ في هذا الباب.

ويقول السَّرَخْسِيُّ (ت ٤٩٠ هـ) في «شرح السِّيَر الكبير»[1] لمحمد بن الحسن في بيانِ ذلك: «فأمَّا سببُ تصنيفِ هذا الكتاب أنَّ «السِّيَر الصغير» وقَعَ في يدِ عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعيِّ عالمِ أهلِ الشام، فقال: لِمَنْ هذا الكتاب؟ فقيل: لمحمدٍ العراقيّ، فقال: وما لأهلِ العراقِ والتصنيفِ في هذا الباب؟ فإنَّه لا علمَ لهم بالسِّيَر، ومَغَازي رسولِ الله صلى الله عليه وسلَّم وأصحابِه كانت مِنْ جانبِ الشام والحجازِ دون العراق، فإنها مُحْدَثَةٌ فَتحًا. فبلغَ مقالةُ الأوزاعيِّ محمدًا فغاظَه ذلك، وفرَّغَ نفسَه حتى صنَّفَ هذا الكتاب. فحُكِيَ أنَّه لمَّا نظرَ فيه الأوزاعيُّ قال: لولا ما ضَمَّنَه مِنَ الأحاديثِ لَقُلْتُ إنه يضعُ العلمَ مِنْ عندِ نفسِه، وإنَّ الله عَيَّنَ جهةَ إصابةِ الجوابِ في رأيه، صدق الله: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]».

ولكنَّ الأخبارَ المُسنَدَةَ قليلةٌ جدًّا في كتابَي الشيبانيِّ، بخلاف كتبِ الشاميين الذين عُنوا بالروايةِ في هذا الباب، لَمَّا كانت مدرستُهم حجازيةَ الأصل.

ولم يبلُغنا «السِّيَر الصغير» و«السِّيَر الكبير» مُفْرَدين مُسْتَقِلَّين، وإنما حَفِظَهما شَرْحان وَضَعَهما أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سَهْل السَّرَخْسيُّ الحنفيّ (ت ٤٩٠ هـ) على الكتابَين، فطُبِعَ «الصغير» ضمن كتابه «المَبسوط» في الفقه، المنشورِ مرارًا، ونَشَرَ صلاح الدين المنجِّد

---

(١) (١/٤).

«الكبير» مع شرحِه في القاهرة فيما بين ١٣٧٦-١٣٩٢هـ/ ١٩٥٧-١٩٧٢م في خمسة مجلَّدات.

* * *

وأما الطبقة الخامسة، وهي طبقة النُّسَخِ والزياداتِ على المُصَنَّفات والكتبِ السابقة، فمِنْ أعلامِها:

١) يزيد بن أبي حبيب المصريّ (ت ١٢٨ هـ)

٢) وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نَوْفَل (ت ١٣١ هـ)

٣) ويونس بن يزيد الأَيْليّ (ت ١٥٧ هـ)

٤) وجَرير بن حازم البصريّ (ت ١٧٠ هـ)

٥) وعبد الملك بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حَزْم (ت ١٧٦ هـ)

٦) وعلي بن مجاهد الرازيّ (ت ١٨٢ هـ)

٧) وإبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزُّهْريّ (ت ١٨٣ هـ)

٨) وهُشَيم بن بَشير الواسطيّ (ت ١٨٣ هـ)

٩) والمُعْتَمِر بن سليمان التَّيميّ (ت ١٨٧ هـ)

١٠) وسَلَمَة بن الفَضْل الأبْرَش الرازيّ (ت ١٩١ هـ)

١١) والوليد بن مُسلِم الدمشقيّ (ت ١٩٥ هـ)

١٢) ويونس بن بُكَير الشَّيبانيُّ الكوفيّ (ت ١٩٩ هـ)

وهم أصحابُ الرواياتِ المُختلفةِ للأصلِ الواحدِ أو الكتابِ الواحد؛ فربما دَوَّنَ التلميذُ جزءًا في السير والمَغَازي مما رواه عن شيخِه مِنْ كبارِ الرواةِ مِنْ غيرِ أصحابِ الكتب، أو يَحمِلُه عنه سماعًا أو إملاءً أو مُناولةً أو وِجادةً أو غيرَ ذلك مِنْ طرقِ التَّحَمُّلِ عند المحدثين، فيُنْسَبَ ذلك الجزءُ إلى التلميذِ أو الشيخِ أو الشيخ والتلميذ جميعًا؛ وذلك كنسخةِ أبي الأسود -المعروف بيتيمِ عروة- عن عُروة، ونسخةِ هشام بن عروة عن عُروة، ونُسخِ مَعْمَر بن راشد، وموسى بن عُقبة، ويونس بن يزيد الأَيْليّ -جميعِهم عن الزُّهريّ، وغيرِها مِنَ النُّسَخِ المتعدِّدةِ للأصلِ الواحد.

وأمَّا الكتابُ الواحد؛ فقد كان أصحابُ الكتبِ المؤلفةِ كثيرًا ما يُدوِّنُون كتبَهم إملاءً على تلاميذِهم مِنْ أصولِهم، فيتلقَّى الرواةُ الكتابَ كاملا أحيانًا، أو يقتصرون على بعضِه وتَحَمُّلِ أجزاء مُعيَّنةٍ منه في أحيانٍ أخرى.

ثم قد يزيد التلميذُ مِنْ مرويَّاتِه الخاصَّةِ في الأصلِ الذي تَلَقَّاه عن شيخه، ويُلْحِقُ به أشياءَ مِنْ حديثِه بأسانيدَ مُنْفَصِلَةٍ عن شيوخٍ آخرين، ويَكْثُرُ هذا أو يَقِلُّ بحسبِ سَعَةِ علمِ المُتَحَمِّلِ وما وَقَعَ له مِنَ الرواية.

وقد عُرِفَ هذا العملُ بالزيادات، أي زياداتِ الراوي الثقةِ على

النُّسخَةِ أو الكتاب، فإذا كان حجمُ ما انفَرَدَ به وزادَه على الكتابِ الأصلِ كبيرًا نُسِبَ إليه العملُ برُمَّتِه، أو قد يُعرَف مع ذلك بصاحبِ الزياداتِ على كتابِ شيخه، أو النسخةِ منه.

ويظهر ذلك المثالُ في طبقةِ الرواةِ أصحابِ الأصول عند أبي الأسود ويزيد بن رُومان الراويين عن عروة بن الزبير، فإنْ كان شيخُهما عروةُ الأصلَ الذي يدور معظمُ حديثِهما عليه ولكنَّا مع هذا نجدُ لهم رواياتٍ مِنْ غيرِ طريقِه عن شيوخٍ آخرين، فلذا يَنسِبُ إليهم البعضُ التصنيفَ في المَغَازي، وإنما هي نسخة.

ثم يبدو المثالُ جليًّا في كتابِ محمد بن إسحاق، فقد رواه عنه نحوُ ستين رجلا، تلقَّاه القليلُ منهم عنه كاملًا، أي ما يشملُ «المبتدأ» و«المبعث» و«المَغَازي» -وهو التاريخ الكامل- ثم زادَ بعضُ كبارِ الرواةِ عنه ما جَمَعوه مِنْ غيرِ طريقِه؛ كما فَعَلَ إبراهيم بن سعد، ويونس بن بُكير، ويحيي بن سعيد الأُمَويّ وغيرُهم حتى نُسِبَ التصنيفُ إليهم أحيانًا، ثم أخذه رواةٌ آخرون عن هؤلاء الرواةِ وزادوا فيه أشياءَ ونَقَصوا فنُسِبَ إليهم، وعُرِفَ بهم، وهكذا. وإنْ كان ابنُ إسحاق في جميعِ الأحوالِ صاحبَ الأصلِ والكتابِ الأُمّ.

ولذا، كانت هذه الطبقةُ أشبهَ بالفروعِ التي تخرجُ مِنَ النَّبتةِ الواحدة، ثم تَتَشَعَّب.

* * *

ويجبُ التنبيهُ في هذا المقامِ على أنَّ مجردَ وجودِ الكتابِ أو نسخةِ

خطيةٍ بَلَغَتنا منه لا يعني صحةَ نسبتِه وإدراجِه في عداد المصادر الأصلية مُطْلقًا مِنْ دونِ تَثَبُّت، وكتاب «المغازي» المنسوبُ إلى وهب بن مُنَبِّه أصدقُ مثالٍ على هذا؛ ذلك أنَّه قد عُثِرَ مِنْ مَغَازي وهبٍ على نسخةٍ خطيةٍ عتيقةٍ في هايدلبرج بألمانيا، ونشرته نبيهة عبود -مُتَّخِذَةً هذه النسخةَ أصلًا- على أنه جزءٌ من كتابٍ لوهبٍ في السيرة، وتَبِعَها في هذه الدعوى جُلُّ الباحثين.

ويَتَبيَّنُ مِنْ دراسةِ تلك القطعةِ وفَحصِها بطلانُ نسبتِها إلى وهبٍ جملةً وتفصيلًا، لأنَّها مِنْ روايةِ عبد المنعم بن إدريس بن سِنان اليمانيِّ عن أبيه عن وهب -كما وَرَدَ في السندِ المُثْبَتِ بأوَّلِها. وعبد المنعم هذا هو ابن بنتِ وهب بن منبه، وهو أحدُ الكذَّابين المُتَّهَمين بوضعِ الحديث، وكان يَكْذِبُ خاصةً على وهبٍ وعلى إدريس أبيه[1].

ويظهرُ ذلك مِنْ ركاكةِ لفظِ الكتاب وشذوذِ متونِه، ولدى مُقَارَنتِه بغيرِه مِنْ مَرويَّاتِ عبد المنعم بن إدريس عن وهب، والتي حَكَمَ عليها المُحَدِّثون بالوضعِ[2]. فيتَبَيَّنُ حينئذٍ بطلانُ نسبةِ الكتابِ إلى وهبٍ وبراءتُه مِنْ عُهْدَتِه، بل لا تَصِحُّ نسبةُ مؤلَّفٍ في المَغَازي إلي وهبٍ

---

(١) رماه بذلك أحمد بن حنبل والبخاري وابن المديني وأبو داود والنسائي والدارقطني وابن حبان وغيرهم، وأبوه متروك الحديث أيضًا.

(٢) مثل القطعة التي رواها الطبراني في «الكبير» (٣/ ٥٣-٦١، رقم ٢٦٧٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٧٣-٧٩)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٩٥-٣٠١).
وراجع ترجمة عبد المنعم بن إدريس في «لسان الميزان» لابن حجر (٥/ ٢٧٩-٢٨١) وما أثبت بحاشيته من مصادر، وفيه: «قال الساجي: كان يشتري كتب السيرة فيرويها، ما سمعها من أبيه، ولا بعضها».

بحال، وهذا الكتاب المكذوب خاصَّة.

* * *

هذا وعلى الرغم مِنْ ضياعِ كثيرٍ مِنْ مصنَّفاتِ هذه الطبقةِ فإنَّه يبقى في الإمكانِ إحياؤها وجمعُ قسمٍ كبيرٍ مِنْ نصوصِها بعد توسُّعِ النشرِ والتحقيقِ والطباعة في زمانِنا، ويكون ذلك باستخراجِ تلك النصوصِ مِنْ مظانِّها في الكتبِ والمصادرِ التي سَلِمَت لنا، وتَتَبُّعِ المنقولِ عنها وعن أصحابِها في سائرِ الدواوين التي بين أيدينا اليوم. وثمَّة كتبٌ كاملةٌ أو شبهُ كاملةٍ يمكن إعادةُ جمعِها وتركيبِها بتلك الوسيلة.

ويَجِبُ أنْ يتمَّ ذلك وفْقَ ضوابطَ دقيقةٍ تُراعي الفروقَ بين النُّسَخ والرواةِ للكتاب الواحد، فرواةُ كتابِ ابن إسحاق -مَثَلا- كثيرون، وليست رواياتُهم للنصِّ الواحدِ متطابقةً في جميعِ الأحيان، وقد زادوا أشياءَ مما وقع لهم مِنَ الرواياتِ -كما سَبَقَ بيانُه- مِنْ غيرِ طريقِ شيخِهم، فلابدَّ مِنْ إفرادِ كلِّ نسخةٍ على حِدَة، أو جمعِها مع التنبيهِ على الفروقِ والاختلافاتِ بين النسخ. ويمكن البَدءُ في ذلك بأصحابِ النسخِ المشهورة، ثم المُضيُّ قُدُمًا فيمن دونَهم، وهكذا دوالَيك.

وكذا يمكن إفرادُ مرويَّات كلِّ راوٍ مِنَ الرواةِ الكبارِ على حدة؛ مثل عروة، والزُّهريّ، والشَّعْبيّ، وعبد الله بن أبي بكر بن حَزْم، وعاصم بن عمر بن قَتَادة وغيرِهم مِنَ الأئمةِ وفقَ المنهجِ نفسِه.

وقد بُذِلَت جهودٌ سابقةٌ في هذا الشأن، كصنيعِ الدكتور سهيل زَكَّار؛ الذي اسْتَلَّ مرويَّاتِ الزُّهريِّ في السيرِ والمَغَازي مِنْ مُصنَّفِ عبد الرزّاق

الصَّنْعانيِّ ونَشَرَها في كتابٍ مُسْتَقِلّ، لكنْ أخطأه التوفيقُ في الجمعِ والتدقيق، وشابَ عملَه أخطاءٌ وأوهامٌ كثيرة، وذلك أنه اقتصرَ على روايةِ مَعْمَر بن راشد عن الزهريِّ دون سائرِ النُّسَخِ والروايات، ثم نَسَبَ نصوصًا إلى الزهريِّ وهي مِنْ حديثِ مَعْمَرٍ وزياداتِه، إلى غيرِ ذلك مما أخَلَّ بالكتاب وبَخَسَه قيمتَه.

ثم جَمَعَ الدكتور محمد بن محمد العواجي مرويَّاتِ الزهريِّ أيضًا، ولكنْ على نحوٍ أفضلَ كثيرًا مما فَعَلَ زكَّار، ولكنه اقتصرَ على مرويَّاتِ العهدِ المَدَنيِّ فقط، ولو أنه جمعَ كلَّ ما روى الزهريُّ في السيرِ والمَغَازي لَمَا كان لكتابِه نظيرٌ في بابِه، والكمالُ عزيز.

وكذلك قامَ الدكتور محمد مصطفى الأعظميُّ بجمعِ مَغَازي عُروة بن الزبير، وعلى عملِه هذا مآخِذُ مِنْ جهةِ منهجِه في الجمع، لأنه اقتَصَرَ على نسخةِ عبد الله بن لَهِيعَة عن أبي الأسود عن عُروة، ولم يَتَعَرَّض لسائرِ النُّسَخِ والروايات. وقد ضَعَّفَ المُحَدِّثون تلك النُّسخةَ ولم يَعُدُّوها أصلًا موثوقًا لأسبابٍ وقرائنَ تحْتَفُّ بها[1]، ويظهرُ ذلك عند مُقارَنتِها بما وَرَدَ مِنْ حديثِ عروة مِنْ طرقٍ أُخَر. وعليه فلا يَصِحُّ أنْ يُسَمَّى الكتاب: «مَغَازي عروة بن الزبير» هكذا بإطلاق، لأنَّ هذا العُنوانَ ليس بحَدٍّ له وحقيقة.

ثم تَصَدَّى لجمعِها باستيعابٍ وإحاطةٍ: بَلَدِيُّنا المحدِّثُ الفاضلُ الشيخُ

---

(١) تعرَّضَ لها بتفصيل الشيخ عادل عبد الغفور في مقدمة «مرويَّات عُروة بن الزبير».

عادل عبد الغفور عبد الغني، وذلك في أُطروحَتِه للدكتوراه بالجامعةِ الإسلاميةِ في المدينةِ النبوية، وَعَنْوَنه: «مرويَّات عروة بن الزبير في السِّيَر والمغازي». ولا أدري لِمَ لَمْ يُطبَع كتابُه، وقد اطَّلَعتُ عليه فوجدته بحرًا زاخرًا، بل لَمْ يُكتَب مثلُهُ فيما وَقَفْتُ عليه في هذا الباب.

وجَمَعَ الدكتور محمد باقشيش أبو مالك مَغَازيَ موسى بن عُقبة[١] بفوتٍ يسير، وقد مَرَّ ذكرُه، وغيرُه كذلك[٢].

وقامَ آخرون بإفرادِ مرويَّاتٍ وقائعَ وغزواتٍ بعينِها في رسائلَ جامعيةٍ، وتكَلَّموا عليها تصحيحًا وتضعيفًا ونقدًا، وفقًا لمنهجٍ وَضَعَه وأَيَّدَه الدكتور الفاضل أكرم ضياء العُمَريّ، زَمَنَ تدريسِه بالجامعةِ الإسلامية في المدينة.

وعلى منهجِه مؤاخذاتٌ سيأتي ذكرُها في الكلامِ على قضيَّةِ السيرةِ الصحيحة، ولا تخلو هذه الرسائلُ مِنْ فوائدَ جَمَّة، ويمكن الاستعانةُ بها كذلك في إفرادِ مرويَّاتِ الرواةِ كلٌّ على حدة.

ومما اطَّلَعتُ عليه منها:

* «مرويَّات السيرة في العهد المكِّي إلى نهاية حادث الإسراء والمعراج»[٣] لعادل عبد الغفور عبد الغني.

---

(١) ونشرته جامعة ابن زهر في أغادير بالمغرب سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

(٢) هو وليد قيسية كما ذكر مشهور حسن سلمان في مقدمة «المُنتخب من مغازي عقبة» ص٢٤.

(٣) ماجستير.

* «مرويَّات تاريخ يهود المدينة»[١] لأكرم حسين علي.

* «مرويَّات غزوة بدر»[٢] لأحمد العليمي.

* «مرويَّات غزوة أحد»[٣] لإبراهيم الباكري.

* «السرايا والبعوث النبوية حول المدينة ومكة»[٤] لبريك محمد العمري.

* «أحاديث الهجرة»[٥] لسليمان السعود.

* «مرويَّات غزوة بني المُصطَلِق»[٦] لإبراهيم قريبي.

* «مرويَّات غزوة الخندق»[٧] لإبراهيم محمد عمير.

* «مرويَّات غزوة خيبر»[٨] لعوض الشِّهْري.

* «مرويَّات فتح مكة»[٩] لمحسن الدوم.

---

(١) ماجستير.
(٢) ماجستير.
(٣) ماجستير.
(٤) ماجستير.
(٥) ماجستير.
(٦) ماجستير.
(٧) ماجستير.
(٨) ماجستير.
(٩) ماجستير.

* «مرويَّات غزوة حُنَين وفتح الطائف»[١] لإبراهيم قريبي.

* «مرويَّات صُلح الحديبية»[٢] لحافظ محمد الحكمي.

* «مرويَّات غزوة تبوك»[٣] لعبد القادر السِّندي.

* «غزوة مؤتة والسرايا والبعوث الشمالية»[٤] لبريك محمد العمري.

* «أُمَّهات المؤمنين»[٥] لعبد العزيز العبد اللطيف.

* «مرويَّات الوثائق المكتوبة مِنَ النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم وإليه»[٦] لمحمد عبد الله غبان.

* «السيرة النبوية في الصحيحين وعند ابن إسحاق في العهد المكي»[٧] لسليمان العودة.

وقد طُبِعَ بعضُها، وأكثرُها لم يُنشَر. ولا يزال عودُ البحثِ في هذا البابِ غَضًّا طريًّا، ويحتاج إلى مزيدٍ مِنَ الجهد والعناية، مع الارتقاءِ إلى

---

(١) دكتوراه.
(٢) ماجستير.
(٣) ماجستير.
(٤) دكتوراه.
(٥) دكتوراه.
(٦) دكتوراه.
(٧) دكتوراه.

المستوى المنشودِ مِنْ التحقيقِ والتدقيق، والحذقِ بالجمعِ والتخريجِ وعلومِ الحديث.

* * *

وقد قمتُ بتتبِّعِ مظانِّ النصوصِ المُتَعَلِّقَةِ بالسيرةِ النبويةِ في شَتَّى أنواعِ المصادر، مُقْتَفِيًا في ذلك آثارَ العلماءِ المذكورين في طليعةِ الكتاب، ثم قَسَّمْتُ تلك المصادرَ تَبَعًا لموضوعاتِها وأغراضِها، والتَزَمْتُ في ذلك ذكرَ المصادرِ الموجودةِ دون المفقودة، وأعني بالموجود: ما بَلَغَنا منها، سواءٌ أكان مطبوعًا أم مخطوطًا، ولم أتَعَرَّض للمفقودِ كيلا يطولَ الكلامُ مِنْ غيرِ طائل.

وقَصَدتُ بهذا العملِ إرشادَ الطالبِ والدارس، ولم أقصد الحصرَ والاستيعاب؛ فإنَّ دعوى الإحاطةِ والاستيعابِ عَريضة، لا يُقْدِمُ عليها إلا جريء.

ويمكنُ تقسيمُ مصادرِ السيرةِ وإجمالُها تبعًا لأنواعِها على الوجهِ التالي:

اولا: كتب التفسير المُسْنَدَة

وقد عَدَّ بعضُ المُصَنِّفين[١] القرآنَ الكريمَ كأوَّلِ مصادرِ السيرة وأَهَمِّها، وأرى أنْ يُنزهَ القرآنُ العظيمُ -كلام الله تعالى- عن هذا الوصف، وأنْ لا يُدْرَجَ في قائمةٍ ما، وإنْ جاءَ في طليعتِها ورأسِها. ولا ريبَ أنَّ الكتابَ العزيزَ مصدرٌ لجميعِ العلومِ والمعارفِ الظاهرةِ والباطنة، ولكنَّ ذكرَه في سياقٍ كهذا أمرٌ لا يَليق.

وتُوَفِّرُ كتبُ التفسيرِ المُسْنَدَةُ مادةً ثريَّةً في أبوابِ السيرةِ، وذلك في سياقِ تأويلِ الآياتِ وبيانِ أسبابِ نزولِها. والذي بلَغَنا منها قليلُ العدد، مع كونِ المُسْنَدِ مِنَ التفاسيرِ قليلَ العددِ أصلًا، إذا قُوْرِنَ بغيرِه مِنْ أنواع التفاسير.

ويَسْتَمِدُّ المُفَسِّرون المُسنِدون غالبًا مِنْ كتبِ السِّيَرِ والمَغَازي الأولى، ومِنْ كتبِ التفاسيرِ والصحاحِ والسُّنَنِ والمسانيدِ والجوامعِ المُتَقَدِّمةِ عليهم بأسانيدَ مُحَرَّرَةٍ مُفَصَّلَة، وتقعُ لهم طرقٌ ورواياتٌ ونقولاتٌ كثيرةٌ مِنْ كتبٍ وأصولٍ فُقِدَت وبادَت، فحَفِظوها علينا بتضمينِها في ثنايا تفاسيرِهم.

---

(١) مثل أكرم ضياء العمري في مقدمة «السيرة النبوية الصحيحة» وغيرها من كتبه، وفاروق حمادة في «مصادر السيرة النبوية وتقويمها»، وإبراهيم العلي في مقدمة «صحيح السيرة» ومهدي رزق الله في مقدمة «السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصليَّة» وغيرهم.

وتكون الأسانيدُ التي يستعملُها المُفَسِّرون مُكَرَّرَةً في كثيرٍ من الأحيان؛ وهي الأسانيدُ التي يَعتَمِدونها في النقلِ عن الرواةِ والكتبِ والاتصالِ بهم، فإذا مُيِّزَت الطرقُ والأسانيدُ التي يَتَوَصَّلُ بها المُفَسِّرُ إلى الكتابِ أو النسخةِ أو الراوي المُعَيَّن سَهَّلَ هذا مِنْ معرفةِ مواردِه وتحديدِها، وأعانَ على وظيفةِ الجمعِ والتفتيشِ عن المرويَّات، واستخراجِ ما لكلِّ راوٍ مِنَ الحديث، وتعيينِ الكتبِ التي نقلَ المُفَسِّرُ منها النصوصَ والأخبار.

ويَلْحَقُ بهذا النوعِ أيضًا: كتبُ أسبابِ النزولِ المُسْنَدَة، التي أفْرَدَت ما في التفاسيرِ مِنْ مادَّة السيرِ والمغازي. والمعرفةُ بها لازمةٌ في التأريخِ الزمنيِّ للوقائعِ والحوادث، وترتيبِها في تسلسلٍ واضح، وتحديدِ الوقائع المُعَيَّنةِ المذكورةِ في آيِ القرآن، وسردِها بتفصيل، مع ربطِ تفصيلاتِها بمعاني القرآنِ وتأويلِه.

وتُعَدُّ المُصَنَّفاتُ في أسبابِ النزولِ نمطًا جديدًا مِنْ أنماطِ امتزاجِ العلومِ الإسلاميَّةِ وتشابُكها، إذ صار التاريخُ -مُمَثَّلًا في علمِ السيرة- جزءًا لا يَتَجَزَّأُ مِنْ علمِ التفسير، يَنْبَني أحدُهما على الآخَر، ويَسْتَنِدُ إليه في مواضعَ كثيرة.

ولذا كان الاشتغالُ بالقرآنِ العظيمِ وتفسيرِه حافزًا ومُوَجِّهًا وباعثًا على تدوينِ السِّيَرِ والمَغَازي والعنايةِ بها، ومِنْ ثَمَّ: تدوين التاريخِ على وجهِ العموم، وقُلْ مثلَ هذا في كلِّ علمٍ مِنَ العلومِ الإسلاميةِ المَحْضَة.

وتشتملُ التفاسيرُ وكتبُ أسبابِ النزولِ المُسْنَدَةُ على شيءٍ كثيرٍ مِنَ

الضعيفِ سندًا ومتنًا، بل المكذوبِ الموضوعِ في بعضِ الأحيان، فلابدَّ مِنَ التَّثَبُّتِ والتَّحَرِّي في حالِ الرجالِ والأسانيدِ عند النقلِ منها.

ولابدَّ أيضًا مِنَ الفَهمِ الصحيحِ لكُنْهِ المرويَّاتِ الواردةِ في هذا الباب؛ ذلك أنَّ أسبابَ نزولِ الآيةِ الواحدةِ قد تَتَنَوَّعُ وتَتَعَدَّدُ فيما ليس بالمرفوعِ إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم، أو ليس بالمتواترِ أو المشهورِ عند أهلِ العلمِ بذلك، ولا يَلْزَمُ تصحيحُ سببٍ مِنَ الأسبابِ وتضعيفُ ما سواه إذا وَقَعَ التعدُّدِ والتَّنَوُّع، وذلك يأتي به بعضُ المُعاصرين، ظَنًّا منهم أنَّ الاختلافَ ها هنا اختلافُ تَضَادّ، وليس كذلك؛ ذلك أنَّ تعددَ أسباب النزولِ إذا وَقَعَ فيما نُقِلَ مُرسَلًا مِنْ حديثِ التابعين فَمَنْ دونَهم مِنَ أوائلِ المُفَسِّرين فإنه يُشبِه أنْ يكونَ اجتهادًا منهم في تفسيرِ النَّصّ، وفي إنزالِ ما عندهم مِنْ أخبارِ السِّيَرِ والمغازي والتواريخِ في تأويلِ آيِ القرآن وبيانِها. وما كان اجتهادًا فلابدَّ أنْ يوجَدَ فيه التَّنَوُّعُ والاختلاف، فيُسْتَفَادُ مِنَ الكُلّ.

ولذا قال الإمام أحمد[1]: «ثلاثةٌ ليس لها أصلٌ: المَغَازي، والمَلاحِم، والتفسير». ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في بيانِ ذلك: «أما أحاديثُ سَبَبِ النزولِ فغالبُها مُرسَلٌ ليس بمُسنَد، ولهذا قال الإمامُ أحمد بن حنبل: «ثلاثةُ علومٍ لا إسنادَ لها -وفي لفظٍ: ليس لها أصل- التفسير والمَغَازي والملاحم»، ويعني أنَّ أحاديثَها مُرسَلَة»[2].

---

(١) رواه الخطيب في «الجامع» (٢/ ١٦٢-رقم ١٤٩٣) مِن طريق الميموني عنه، وقد وَرَدَ عنده وعند غيرِه بلفظ: «ثلاثة كتب» و«ثلاثة علوم» و«ثلاثة أحاديث».

(٢) «منهاج السنَّة» (٧/ ٤٣٥).

وقال في موضعٍ آخَر: «ومعنى ذلك أنَّ الغالبَ عليها أنها مُرسلةٌ ومُنْقَطِعَة، فإذا كانَ الشيءُ مشهورًا عند أهلِ الفنِّ قد تَعَدَّدَت طرقُه: فهذا مما يَرجِعُ إليه أهلُ العلم، بخلافِ غيرِه»[1].

وقال في «أصول التفسير»[2] مُفَصِّلًا ذلك: «ومعلومٌ أنَّ المنقولَ فى التفسيرِ أكثرُه كالمنقولِ فى المغازى والملاحم، ولهذا قال الامامُ أحمد: «ثلاثةُ أمورٍ ليس لها إسناد: التفسير والملاحم والمغازى»، ويُروى: «ليس لها أصل»، أي إسناد؛ لأنَّ الغالبَ عليها المراسيل، مثل ما يَذكُره عُروة بن الزبير، والشَّعبىّ، والزهرىّ، وموسى بن عُقبة، وابن إسحاق، ومَنْ بعدَهم كيحيى بن سعيد الأُمَوى، والوليد بن مُسلِم، والواقدي ونحوِهم في المغازي؛ فإنَّ أعلمَ الناسِ بالمغازى أهلُ المدينة، ثم أهلُ الشام، ثم أهلُ العراق.

فأهلُ المدينةِ أعلمُ بها لأنها كانت عندَهم، وأهلُ الشامِ كانوا أهلَ غزوٍ وجهاد؛ فكان لهم مِنَ العلمِ بالجهادِ والسِّيَرِ ما ليس لغيرِهم.

وأما التفسيرُ فإنَّ أعلمَ الناسِ به أهلُ مكة، لأنهم أصحابُ ابن عباس؛ كمجاهد، وعَطَاء بن أبي رَبَاح، وعِكْرِمة مولى ابن عباس، وغيرِهم مِنْ أصحابِ ابن عباس؛ كطاوس، وأبي الشَّعْثاء، وسعيد بن جُبَير وأمثالِهم. وكذلك أهلُ الكوفة مِنْ أصحابِ ابن مسعود، ومِنْ

---

(١) «الرد على البكري» (١/ ٧٦).

(٢) ص٢٤-٢٦ بتصرفٍ يسير.

ذلك[١] ما تَمَيَّزوا به على غيرِهم. وعلماءُ أهلِ المدينةِ في التفسير؛ مثل زيد بن أَسْلَم الذي أَخَذَ عنه مالكٌ التفسير، وأخذه عنه أيضًا ابنُه عبد الرحمن، وأخذه عن عبد الرحمن: عبدُ الله بن وهب» اهـ.

وقد أبْعَدَ بعضُهم النُّجْعَةَ في فَهمِ قولِ الإمام أحمد، وكلامِ شيخ الإسلام، فذهبَ قومٌ إلى أنَّ المأثورَ في التفسيرِ عن التابعين ومَنْ دونهم قد أُعطِيَ فوق حقِّه، وبولِغَ في الاعتداد به، حتى شَغَلَ عن معاني آيِ القرآنِ ومقاصدِها، مع كونِه ليس بصحيحٍ سندًا ولا موضوعًا[٢].

وهذا فَهمٌ ليس بسَديد، وكلُّ مَنْ له أدنى خبرةٍ ودرايةٍ بفنونِ التفسيرِ يعلَمُ أنَّ تفاسيرَ السلف -مع اختصارِها ووَجازَةِ ألفاظِها- فيها مِنَ

---

(١) يعني مِنَ التفسيرِ والمَغَازي، فإنهم وَقَعَت لهم أشياء لم تَقَعْ لغيرِهم مِنْ ذلك، ولذا كانوا يفرحون بما تَفَرَّد به ثقاتُ المدنيين عن ثقاتِ الكوفيين، وثقاتُ الكوفيين عن ثقاتِ المدنيين، كالزُّهريِّ والشَّعبيِّ مثلًا، كما روى البَسَويُّ في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٧٦) عن أبي طالب البغداديُّ قال: «كتبتُ إلى أبي عبد الله أسأله عن الزهريِّ والشعبيِّ، أيُّهما أعجب إليك إذا اختَلَفا، وأيهما أعْلَم، فأتاني الجواب: كلاهما عالم، فيكونُ الزهريُّ قد سَمِعَ عن النبي -صلى الله عليه وسلم- الحديثَ فيذهب إليه فهو أعجَبُ إلينا، ويكون الشعبيُّ قد سمع الحديثَ ولم يسمَعْه الزهريّ، فهو أعجب إلينا».

(٢) كما قال السيد محمد رشيد رضا -رحمه الله تعالى- في مقدمة تفسيره «المنار» (١/ ١٢) عُقَيب إيراده كلام شيخ الإسلام: «.. إنَّ أكثرَ ما رُوِيَ في التفسير المأثورِ أو كثيرَه حجابٌ على القرآن، وشاغلٌ لتاليه عن مقاصدِه العاليةِ المُزَكِّيَة للأنفس، المُنَوِّرَة للعقول. فالمُفَضِّلون للتفسيرِ المأثورِ لهم شاغلٌ عن مقاصدِ القرآنِ بكثرةِ الروايات، التي لا قيمة لها سَنَدًا ولا موضوعًا».

المعاني والبيانِ والعلمِ ما تقصرُ دونَه عامَّةُ تفاسيرِ الذين يَلونَهم؛ مع طولِها وإطنابِها وإسهابِها.

هذا مِنْ جهةِ الموضوع، أمَّا مِنْ جهةِ السَّنَدِ فإنَّ المُرسَلَ إذا صَدَرَ مِنْ أهلِ هذه الطبقةِ فإنما يصدرُ عن سابقِ علم، وسالفِ دراية، ولذا ذَكَرَ شيخُ الإسلامِ المُبَرِّزين في معرفةِ كلِّ علمٍ مِنَ العلوم في كلِّ بلدٍ مِنَ البُلدان، ليُنَبِّه على الأَوْلى بالاعتدادِ منهم في البابِ المُعَيَّنِ مِنْ أبوابِ العلم، ولكنَّ هذا كلَّه لا يكون مِمَّا يُقبَلُ مُطلقًا أو يُرَدُّ مُطلَقًا، بل يحتاجُ إلى أدلَّةٍ وقرائنَ تؤيِّدُه وتُعضدُه، أو تُضَعِّفُه وتُوهِنُه، وما لم تَقُمْ أدلةٌ وشواهدُ تفيدُ قبولَه أو ردَّه: تُوُقِّفَ فيه.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في إيضاحِ ذلك: «والمراسيلُ قد تَنَازعَ الناسُ في قبولِها وردِّها، وأصَحُّ الأقوالِ أنَّ منها المقبولُ ومنها المردودُ ومنها الموقوف. فمَنْ عُلِمَ مِنْ حالِه أنَّه لا يُرسِلُ إلا عن ثقةٍ قُبِلَ مرسلُه. ومَنْ عُرِفَ أنه يُرسِلُ عن ثقةٍ وغيرِ الثقة كان إرسالُه روايةً عَمَّن لا يُعرَفُ حالُه، فهذا موقوف. وما كان مِنَ المراسيل مُخالِفًا لِمَا رواه الثقاتُ كان مردودًا. وإذا جاء المُرسَلُ مِنْ وجهَين؛ كلٌّ مِنَ الراويَين أَخَذَ العلم عن آخَرِ شيوخِ الآخَرِ[1] فهذا مما يَدُلُّ على صدقِه؛ فإنَّ مثلَ ذلك لا يُتَصَوَّرُ

---

(١) في «المنهاج» (٧/ ٤٣٥): عن شيوخ الآخر» وهو خطأ، وفي نسخةٍ ذُكِرَت في هامشه: «عن آخَرِ شيوخِ الآخَر» وهو الصواب، فإنَّ «آخَر» تكون بمعنى «غير» كما في «التاج» (١٠/ ٣٤)، يعني: عن غيرِ شيوخ الآخَر، وهو المقصود بتعدُّدِ المخارجِ واختلافها الذي ذكره أهلُ العلم في صفة المرسَل الذي يُحتَجُّ به.

في العادةِ تَمَاثُلُ الخطأِ فيه وتعمُّدُ الكذب، وهذا مما يُعْلَمُ أنه صِدْق.

فإنَّ المُخبِرَ إنما يُؤتى مِنْ جهةِ تعمُّدِ الكذب، ومِنْ جهةِ الخطأ، فإذا كانت القصةُ مما يُعلَمُ أنه لم يَتَواطأ فيه المُخبِران، والعادةُ تمنعُ تَمَاثُلَهما في الكذبِ عمدًا وخطأ؛ مثل أنْ تكونَ القصةُ طويلةً فيها أقوالٌ كثيرةٌ رواها هذا مثلَ ما رواها هذا؛ فهذا يُعلَمُ أنه صدق.

وهذا مما يُعلَمُ به صدقُ محمدٍ صلى الله عليه وسلم وموسى عليه السلام؛ فإنَّ كُلا منهما أخبَرَ عن الله، وملائكتِه، وخلقِه للعالَم، وقصةِ آدم ويوسف وغيرِهما مِنْ قَصَصِ الأنبياء عليهم السلام بمثلِ ما أخبَرَ به الآخَر، مع العلمِ بأنَّ واحدًا منهما لم يَستَفِدْ ذلك مِنَ الآخَر، وأنه يَمتنِعُ في العادةِ تَمَاثُلُ الخَبَرَين الباطلَين في مثلِ ذلك، فإنَّ مَنْ أخبَرَ بأخبارٍ كثيرةٍ مُفَصَّلَةٍ دقيقةٍ عن مُخبِرٍ مُعَيَّنٍ لو كان مُبطِلًا في خبَرِه لاختَلَفَ خبَرُه، لامتناعِ أنَّ مُبطِلًا يَختَلِقُ ذلك مِنْ غيرِ تفاوت، لا سيَّما في أمورٍ لا تَهتدي العقولُ إليها، بل ذلك يُبَيِّنُ أنَّ كُلا منهما أخبَرَ بعلمٍ وصدق»[1].

ويقولُ في موضعٍ آخَر: «والمراسيلُ إذا تَعَدَّدَت طُرُقُها، وخَلَت عن المُواطَأةِ قصدًا، أو الاتفاقِ بغيرِ قصدٍ كانت صحيحةً قطعًا.

فإنَّ النقلَ إمَّا أنْ يكونَ صدقًا مُطابِقًا للخبر، وإما أنْ يكونَ كذبًا تَعَمَّدَ صاحبُه الكذبَ أو أخطأ فيه، فمتى سَلِمَ مِنَ الكذبِ العَمدِ والخطأِ كان صدقًا بلا رَيب.

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (٧/ ٤٣٥-٤٣٦).

فإذا كان الحديثُ جاءَ مِنْ جهتَين أو جِهات، وقد عُلِمَ أنَّ المُخبِرين لم يَتَوَاطَئَا على اختلاقِه، وعُلِمَ أنَّ مثلَ ذلك لا تقعُ الموافقةُ فيه اتفاقًا بلا قصد: عُلِمَ أنه صحيح. مثل شخصٍ يُحَدِّثُ عن واقعةٍ جَرَت، ويذكرُ تفاصيلَ ما فيها مِنَ الأقوالِ والأفعال، ويأتي شخصٌ آخَر قد عُلِمَ أنه لم يواطِئ الأَوَّلَ فيذكرُ مثلَ ما ذَكَرَه الأَوَّلُ مِنْ تفاصيلِ الأقوالِ والأفعال، فيُعلَمُ قطعًا أنَّ تلك الواقعةَ حقٌّ في الجملة، فإنه لو كان كلٌّ منهما كَذَبَها عمدًا أو خطأً لم يَتَّفِقْ في العادةِ أنْ يأتيَ كلٌّ منهما بتلك التفاصيلِ التي تَمنعُ العادةُ اتفاقَ الاثنين عليها بلا مُواطأةٍ مِنْ أحدِهما لصاحبِه»[١].

وهذه أمورٌ يُخطِئها كثيرٌ مِنَ المشتَغِلين بالحديث، فلذا أحبَبْتُ ذكرَها بتمامِها، وهذا يُنتَفَعُ به كثيرًا في العلمِ بأحوالِ الناقلين، وفي مثلِ هذا يُنتَفَعُ بروايةِ المجهولِ والسيئ الحفظ، وبالحديثِ المُرسَل ونحوِ ذلك مما يقعُ كثيرًا في كتبِ التفاسيرِ والمغازي والملاحِم.

أمَّا تَلَمُّسُ مرويَّاتِ السيرةِ وجمعُ أخبارِها مِنَ التفاسيرِ المُسنَدةِ وما يَجري مَجراها فيُسْتَعَانُ فيه بالمَظانِّ التالية، وهو جُلُّ ما بَلَغَنا منها:

* «التفسير»[٢] لعبد الله بن وهب المصريّ (ت ١٩٧ هـ)

* «التفسير»[٣] ليحيى بن سَلّام (ت ٢٠٠ هـ)

---

(١) «أصول التفسير» ص٢٦-٢٧ .

(٢) طُبع بتحقيق ميكلوش موراني في بيروت سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

(٣) منه عدة نسخ خطيةٍ في تونس، راجعها في فهارس مؤسسة آل البيت/ قسم التفسير (١/ ٢١)، وطُبعَ طبعةً رديئةً في بيروت سنة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م بتحقيق هند شلبي.

* و«التفسير»[١] لعبد الرزاق بن همَّام الصنعانيّ (ت ٢١١ هـ)

* و«التفسير»[٢] لعبد بن حُمَيد الكُشِّيّ (ت ٢٤٩ هـ)

* و«التفسير»[٣] لأبي محمد إسحاق بن إبراهيم البُسْتيّ (ت ٣٠٧ هـ)

* و«التفسير» [٤] لأحمد بن شعيب النَّسَائيّ (ت ٣٠٧ هـ)

* و«جامع البيان»[٥] لأبي جعفر محمد بن جَرير الطبريّ (ت ٣١٠ هـ)

* و«التفسير»[٦] لابن المُنْذِر النَّيسابوريّ (ت ٣١٩ هـ)

---

(١) طُبع بتحقيق مصطفى مسلم محمد في الرياض سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

(٢) طُبعت القطعةُ الموجودةُ منه بعناية مخلف بنيه العرف في بيروت سنة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

(٣) حُقِّقَ قسمٌ منه -من أول الكهفِ إلى آخر التفسير- بتحقيق عوض العمري وعثمان معلم في رسالتين جامعيتين، ولم أَرَه مطبوعًا، ويعمل أخي الكبير الشيخ الفاضل صبري بن عبد الخالق الشافعيُّ على تحقيقِه وإخراجِه.

(٤) وهو جزءٌ من «السنن الكبرى» له، وطُبع مفردًا بتحقيق صبري الشافعي وسيد الجليمي في القاهرة سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

(٥) مطبوعٌ متداول، وأفضل طبعاته تلك التي حققها العلّامتان أحمد شاكر ومحمود شاكر، ولكنها ناقصة، ثم طبعة عبد الله التركي التي صدرت في القاهرة سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

(٦) منه قطعةٌ في مكتبة جوته بألمانيا رقم (٥٢١)، وفي مكتبة المسجد الإبراهيمي بالخليل (رقم ٧١)، وفي مخطوطة آيا صوفيا (١٧٥)، وطُبعت هذه القطعة بتحقيق سعد بن محمد السعد في المدينة النبوية سنة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

* و«التفسير»[1] لابن أبي حاتم الرازيّ (ت ٣٢٧ هـ)

* و«التفسير»[2] لأبي الشيخ بن حَيَّان الأصفهانيّ (ت ٣٥٤ هـ)

* و«بحر العلوم»[3] لأبي اللَّيْث السَّمَرْقَنديّ (ت ٣٧٣ هـ تقديرًا)

* و«التفسير»[4] لابن أبي زَمَنِين الإلْبيريِّ الأندلسيّ (ت ٣٩٩ هـ)

* و«الكشف والبيان» [5] لأبي إسحاق الثَّعْلَبيّ (ت ٤٢٧ هـ)

* و«البرهان في تفسير القرآن»[6] لأبي الحسن علي بن إبراهيم الحُوفِيّ (ت ٤٣٠ هـ)

* و«الكفاية في التفسير»[7] لإسماعيل بن أحمد الحِيْرِيِّ النيسابوريّ

---

(١) طُبع بتحقيق أسعد محمد الطيب في مكة المكرمة سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، وفيه نقص، والنشرةُ في جملتِها ركيكةٌ رديئةٌ لا خير فيها.

(٢) منه نسخةٌ خطيةٌ في جامعة استانبول رقم (١٩١٠).

(٣) طُبع في بيروت سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م بتحقيق عمر غرامة العمروي. وهو تحقيقٌ لا يُعتَدُّ به، ولا يدخلُ في زمرةِ الأعمال العلمية.

(٤) منه عدة نسخٍ خطية؛ راجِعها في فهارس مؤسسة آل البيت/ قسم التفسير (١/ ١٢١، ١٢٢)، وطُبع بتحقيق حسين عكاشة ومحمد مصطفى الكنز في القاهرة سنة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

(٥) مخطوطاته كثيرة، تُراجَعُ في فهارس مؤسسة آل البيت/قسم التفسير (١/ ١٣٥-١٤٥)، وطُبع في بيروت سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م بتحقيق أبي محمد بن عاشور، وهي نشرةٌ رديئةٌ ساقطة.

(٦) نسخه الخطيةُ عديدة، ذُكِرَت في فهارسِ مؤسسة آل البيت (١/ ١٦٥-١٦٦).

(٧) منه عدة نسخٍ خطية. راجع المصدر السابق (١/ ١٦٧) وما بعدها.

(ت ٤٣٠ هـ)

* و«التفسير»[1] لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ (ت ٤٥٨ هـ)

* و«البسيط في التفسير»[2] لأبي الحسن الواحِديّ (ت ٤٦٨ هـ)

* و«الوسيط»[3] للواحديّ أيضًا.

* و«التفسير»[4] لأبي المُظَفَّر السَّمْعانيّ (ت ٤٨٩ هـ)

* و«لُباب التأويل في معالِم التنزيل»[5] للحسين بن مسعود البَغَويّ (ت ٥١٦ هـ)

---

(١) يوجد منه المجلدان الثالث والسادس في فيض الله باستانبول رقم (٦٥-٦٦)، ولعلَّه قسمٌ مِنَ «السنن الكبرى»، فإني لم أطَّلِع عليه.

(٢) راجع نسخَه الخطيةَ في فهارس مؤسسة آل البيت/ قسم التفسير (١/ ١٨٦-١٨٩). وقد حُقِّقَت أقسامٌ منه في رسائل جامعية.

(٣) طُبع في بيروت سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م بتحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، وعملهما في التحقيق رديء، فيحتاج إلى نشرةٍ جديدة.

(٤) منه عدة نسخٍ خطية، وطُبع قسمٌ منه في الرياض سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م بتحقيق ياسر إبراهيم وغنيم عباس غنيم.

(٥) نشرته الأولى في القاهرة سنة ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م بعناية محمد رشيد رضا، ثم طُبع في بيروت سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م بتحقيق خالد العك ومروان سوار، وفي الرياض سنة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م بتحقيق محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان الحرش.

* و«رموز الكنوز»[١] لعبد الرزاق الرَّسْعَنيّ (ت ٦٦١ هـ)

* و«تبصرة المُتَذَكِّر»[٢] لموفق الدين الكَوَّاشيّ (ت ٦٨٠ هـ)

* و«التفسير»[٣] لشهاب الدين الهَكّاريّ المصريّ (ت ٧٦٣ هـ)

* و«التفسير»[٤] للعِمَاد بن كثير (ت ٧٧٤ هـ)

* و«الدُّرُّ المَنثور في التفسير بالمأثور»[٥] للسيوطيّ (ت ٩١١ هـ)

أمَّا المُصَنَّفاتُ في أسبابِ النزولِ فأجمَعُها وأكثرُها فائدةً كتاب «العُجَاب في بيان الأسباب»[٦] للحافظ ابن حَجَر (ت ٨٥٢ هـ)، لِما فيه مِنْ نقدٍ للأخبارِ وتحقيقٍ للرجالِ والأسانيد، ومِنْ قبلِه «أسباب

---

(١) وهو من المصادر المهمة المُطوَّلة، ومنه عدة نسخٍ خطية ذُكرت في فهارس مؤسسة آل البيت/ قسم التفسير (١/ ٢٥٦)، وطُبعَ الأوَّلُ منه بتحقيق محمد بن صالح البراك في الدمام سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م ثم طُبع تامًّا بتحقيق عبد الملك بن دهيش.

(٢) مخطوطاته كثيرة، تُراجَع في فهارس مؤسسة آل البيت (١/ ٢٧٥ وما بعدها).

(٣) توجد منه مخطوطةٌ فريدةٌ في دار الكتب المصرية برقم (٤٦٣ تفسير) في سبعة مجلدات، وفيها نقص. وهو مِنَ التفاسيرِ السلفيةِ النفيسة.

(٤) مطبوعٌ مُتداوَل، وحُقق مرارًا، وميزته كثرةُ النقلِ من مصادر مفقودةٍ مع إثبات الأسانيد، كتفسير ابن مَرْدُويَه وغيره.

(٥) طُبع مرارًا، وأفضلها طبعة التركي. والكتاب وإن كان محذوف الأسانيد فهو مفيدٌ للغاية في الجمع، ومعرفة النصوص ونسبتها إلى الرواةِ والكتب.

(٦) حققه عبد الحكيم الأنيس، وطُبع في مجلدين في الدمَّام سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ثم في بيروت سنة ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م بتحقيق فواز زمرلي، والكتاب ناقصٌ في الأصل.

النزول»[١] لأبي الحسن الواحِديّ (ت ٤٦٨ هـ)، وهو عُمدةُ المَصَنِّفين في هذا الشأن، وكذا «أسباب النزول»[٢] لأبي المُظَفَّر العراقيِّ الحنفيّ (ت ٥٩٧ هـ)، و«لُباب النُّقول في أسباب النزول»[٣] للجلال السيوطيّ (ت ٩١١ هـ).

* * *

(١) نشرته الأولى في القاهرة سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م، ثم حققه السيد أحمد صقر وطُبع في القاهرة سنة ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م، وعصام الحميدان وطُبع في الدمام سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، وماهر الفحل (رواية أبي نصر الأرغياني المتوفى سنة ٥٢٩ هـ) وطُبع في الرياض سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

(٢) طُبع في الرياض سنة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٨م في مجلدين بتحقيق عصام غانم.

(٣) نُشِرَ أول مرةٍ في القاهرة سنة ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

ثانيًا: كتب الحديث المُسْنَدَة

ولأهلِ الحديثِ في بابِ التَّوثيقِ فضلٌ ومَزِيَّة، لأنَّهم استوعَبوا جُلَّ بواكيرِ المُصنَّفاتِ والنُّسَخِ والجوامع في دواوينِهم، وأدَّوها إلينا غيرَ منقوصة، فكانت كتبُهم حقًّا المنبعَ الثريَّ لمادَّةِ السيرةِ ومُستَودَعَها، وذلك لإحاطةِ أصحابِ الحديثِ بما لم يُحِطْ به الأخباريُّون مِنَ المرويَّات المتعلقةِ بالسيرةِ والمَغَازي، وجمعِهم مِنْ أخبارِها ما لم يجمَعوه، واسْتَقْرارِ ذلك كلِّه في بطونِ كتبِهم ودواوينِهم، وبَثِّهم نصوصَها في تصانيفِهم، ما يُيَسِّرُ مِنْ مَهَمَّةِ تَتَبُّعِ النصوصِ والمرويَّاتِ وتمييزِها، مع الزيادةِ والاستدراكِ عليها مِنْ جُملةِ الأخبارِ التي لم تَقَعْ لأصحابِ السيرِ والمَغَازي المُخْتَصِّين بذلك فما قَيَّدوها ولا دَوَّنوها، وعَرَفَها أصحابُ الحديثِ ودوَّنوها وحَفِظوها في كتبِهم، مع كونِ هذه النصوصِ والمرويَّاتِ مُنَجَّمةً مُفَرَّقةً في دواوينِ الحديث، يَعوزُها بحثٌ واستخراج.

ويُحتاجُ في هذا إلى معرفةٍ قويَّةٍ بالفنِّ وتَصَوُّرٍ صحيح له، كي يُتَمَكَّنَ مِنْ إلحاقِ الأخبارِ التي فاتَت أصحابَ السِّيَر، ووضعِها في سياقِها التاريخيِّ الصحيح، ثم إلى درايةٍ واسعةٍ بعلومِ الحديثِ وعللِه ورجالِه، لئلا يضطرِبَ الحديثُ ويتناقَض.

وقد قَصَّرَ الناسُ في هذا البابِ وفَرَّطوا بعد انقضاءِ عصورِ الحفظِ

والرواية، وقَلَّت عندهم المعرفةُ بكتبِ السنَّةِ ونصوصِها، ومِنْ ثَمَّ الاستعانةُ بها في تحريرِ أخبارِ السيرةِ. وصارَت العمدةُ على مثلِ كتابِ ابنِ هشام، مع إغفالٍ لكتبِ الحديثِ ودواوينِه، حتى الصحيحين.

وليس هذا تقليلا مِنْ شأنِ ابن هشامٍ وسيرتِه، ولكنَّ الجهلَ بما في صحيحِ البخاريِّ -مثلا- مِنْ أخبارِ السيرةِ والمَغَازي أمرٌ ليس بالمقبولِ ولا بالمُستساغ.

وكلُّ هذا نَتَاجُ تراجعِ العنايةِ بعلومِ الحديث، وندرةِ المُشتَغِلين به، ومَغَبَّةُ التقليلِ مِن شأنِ المُحدِّثين وعلومِهم. ولذا تَسَلَّلَ الواهي والموضوعُ واشتُهِر، وأُهْمِلَ الصحيحُ الثابتُ وانْدَثَر، وهي آفةٌ لَحِقَت بمصنَّفاتِ المتأخِّرين وشانَتها، لإهمالِهم طريقةَ المُحَدِّثين، وهم مَنْ بَذَلَ جهدًا عظيمًا في تدوينِ السيرةِ وتحريرِها وفقَ منهجٍ دقيقٍ ومتين.

ويكفيك مِنْ هذا عملُ الإمامِ البخاريِّ في كتاب «المَغَازي» من جامِعِه الصحيح، ومنهجُه البديعُ في الترتيبِ والتبويب، والتأريخِ المُتقَنِ للحوادثِ، وتقطيعِ متونِ الأحاديثِ بخبرةٍ ودرايةٍ ليَلْحَقَ النصُّ الخاصُّ بسياقِه العامّ، ثم جمعِ تلك النصوصِ في بابٍ واحدٍ يسردُ فيه واقعةً معيَّنةً بأجزائِها وتفصيلاتِها ممَّا صحَّ عندَه، واستوفَى شرطَه.

ولذا جَمَعَ البخاريُّ رحمه الله تعالى -مع شدَّةِ انتقائه- ما لَمْ يجمَعْه أصحابُ الكتبِ الستةِ الآخَرين[1] مُجتَمعين، فبَلَغَ عددُ الأخبارِ الواردةِ

---

(١) بإدخال مُوَطَّأ مالك مكان صحيحِ البخاريّ.

في كتاب «المَغَازي» مِنْ صحيحِه خمسَمئةٍ وثمانيةً وأربعين (٥٤٨) خبرًا وروايةً، أي ما يزيد على عددِ المتونِ الواردةِ في أبوابِ المَغَازي في الكتبِ الستةِ الأخرى مجتمعةً، والتي لم تزِد على ثلاثمئةٍ وواحدٍ وستين (٣٦١) خبرًا وروايةً. ولا يقتَصِرُ هذا المنهجُ على كتاب المَغَازي، بل هو مُطَّرِدٌ في كلِّ باب مِنْ أبوابِ الصحيح، كما أنَّ مادَّةَ السيرةِ منثورةٌ في الكتابِ كلِّه.

وهو منهجٌ يصلحُ أنْ يكونَ أنموذجًا يَحتَذي به مَنْ أرادَ التَّصَدِّيَ للكتابةِ في السيرة، ويشهَدُ بأنَّ البخاريَّ رحمه الله تعالى لم يكن إمامًا مُقَدَّمًا في السنَّةِ والحديثِ والفقهِ والرجالِ فحسب، بل كان مُؤَرِّخًا مِنَ الطرازِ الأوَّلِ أيضًا.

ويَحْسُنُ للباحثِ والمُفَتِّشِ عن مرويَّاتِ السيرةِ جَرْدُ كتبِ الحديثِ مِنْ أوَّلِها إلى آخِرِها، سواء أكان ترتيبُها على الأبوابِ أم على المسانيد.

أمَّا المسانيد، فلا تخلو مسانيدُ المُقلِّين مِنْ الروايةِ مِنَ الخبرِ والخَبَرَين، أو الأخبارِ القليلةِ التي قد لا توجَد عند غيرِهم مِنَ المُكثِرين.

وأمَّا الكتبُ المُصَنَّفَةُ على الأبواب، فمع كونِ مرويَّاتِ السِّيَر والمَغَازي تُطْلَبُ ابتداءً في أبوابِ المبعث والمَغَازي، والجهادِ والسِّيَر، والتفسير، وفضائلِ الصحابة، والخلافة والإمارة، وغيرِها مِنَ المَظَانِّ المعهودة، ولكنَّا كثيرًا ما نَقِفُ على تلك المرويَّاتِ في أبوابٍ أخرى، وإنْ بَدَت غيرَ متعلِّقَةٍ بموضوعِها. ولذا لا يقتصرُ الجمعُ والتنقيبُ على ما وَرَدَ في الأبوابِ المُفْرَدَةِ للسيرِ والمغازي في كتبِ السنَّة، لوجودِ الكثيرِ

مما يَتَعَلَّقُ بمادَّتِها في أبوابٍ أخرى، بل في عامَّةِ الأبواب.

وقد باتَ التنقيبُ في دواوينِ الحديثِ سهلًا ميسورًا نتيجةَ الجهدِ الدؤوبِ الذي بُذِلَ في نشرِ كتبِ السنَّةِ والحديثِ وتحقيقِها مُدَّةَ مئةِ عامٍ أو يزيد، وثمرةَ النهضةِ المُبارَكَةِ لإحياءِ ما كان مفقودًا مَطويًّا منها. وجميع كتبِ الحديثِ المطبوعةِ والمخطوطةِ بأنواعِها هي مِنْ مَظَانِّ البحث، ويُراجَع في معرفةِ المخطوطِ منها: «الفهرس الشامل للتراث العربيِّ الإسلاميِّ المخطوط»[1]، وفي معرفة المطبوع: «دليل مؤلَّفاتِ الحديثِ الشريفِ المطبوعةِ القديمةِ والحديثة»[2] لمحيي الدين عطية وصلاح الدين حفني ومحمد خير رمضان يوسف، و«مُعجَم ما طُبِعَ مِنْ كتب السنَّة»[3] لمصطفى عمَّار منلا، و«مصادر الدراسات الإسلامية»[4] ليوسف المرعشلي.

وأشهرُ دواوينِ السنَّةِ وأقربُها: صحيحا البخاريِّ ومسلم، وجامع الترمذيّ، وسننِ أبي داود، والنَّسائيّ، وابن ماجه، ومُوَطَّأ مالك، ومسندُ أحمد.

و«المُسنَد» ذو فائدةٍ بالغةٍ في هذا المقامِ لكثرةِ أحاديثِه، وما اشتملَ عليه مِنْ جمعٍ لطرقِ الخبرِ وألفاظِه، وإيرادِه مُطَوَّلا ومُختَصَرًا،

---

(١) نشرته مؤسسة آل البيت في الأردن سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩١م في ثلاثة مجلدات.

(٢) طُبع في بيروت سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م في مجلدين.

(٣) طُبع في المدينة النبوية سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

(٤) طُبع في بيروت سنة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

واستقصاءِ سائرِ رواياتِه، سواءٌ في مُسنَدِ الصحابيِّ الواحد، أو في مسانيدِ غيرِه مِنَ الصحابةِ في الكتاب.

وكذلك الدواوينُ المُطَوَّلَة؛ كصحيح ابن حِبَّان، ومعاجمِ الطبرانيّ، ومُستَدْرَكِ الحاكم، وسننِ البيهقيّ.

ومِنْ قَبْلِها: «المُصَنَّف»[1] لعبد الرزَّاق بن هَمَّام (ت ٢١١ هـ)، و«المُصَنَّف»[2] لأبي بكر بن أبي شَيْبَة (ت ٢٣٥ هـ)، و«الآحَاد والمَثَاني»[3] لابن أبي عاصِم (ت ٢٨٧ هـ)، وغيرِها.

ثم كتبُ الزوائدِ المُوعِبَةُ التي طُبع بعضُها حديثًا، مثل: «إتحاف الخِيَرَة المَهَرة بزوائدِ المسانيدِ العَشَرة»[4] للحافظ شهاب الدين البُوصِيريّ (ت ٨٤٠ هـ)، و«إتحاف المَهَرَة بالفوائد المُبتَكَرة مِن أطراف العشرة»[5] و«المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»[6]

---

(١) وطبعته المشهورة بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي في بيروت سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

(٢) وأحسن طبعاته التي حققها حمد الجمعة ومحمد اللحيدان وصدرت في الرياض سنة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، والتي حققها محمد عوامة وطُبعت في جدة سنة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

(٣) نشره باسم فيصل الجوابرة في الرياض سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩١م في ستة مجلدات.

(٤) طُبع في الرياض سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م بتحقيق عادل سعد ومحمود السيد إسماعيل، ثم في الرياض أيضًا سنة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م بتحقيق ياسر إبراهيم وجماعة.

(٥) طبعه مركز خدمة السنَّة والسيرة بالمدينة النبوية فيما بين ١٤١٥-١٤٢٥هـ/ ١٩٩٤-٢٠٠٤م في تسعة عشر مجلدًا بتحقيق جماعة.

(٦) طُبع في القاهرة سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م بتحقيق أيمن علي أبو يماني وأشرف صلاح علي، ثم في الرياض سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م بتحقيق جماعة.

كلاهما للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ)، وفيها طرقٌ وألفاظٌ ومرويّاتٌ لا توجَدُ في غيرها، لضياعِ الأصولِ التي نقل عنها جامعوها. وكذلك فإنَّ الأماليَ والأجزاءَ والمعاجمَ والمشيخاتِ التي ما زالت تُطبَعُ تباعًا مفيدةٌ جدًّا في هذا المضمار.

* * *

ثالثًا: كتب العقيدة المُسْنَدَة

وقد أَفْرَدَ بعضُ مُصَنِّفيها أبوابًا لسياقِ ما رُوِي في مبعثِ النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم وبَدْءِ الوحي إليه، وشمائلِه وفضائلِه، وأعلامِه وآياتِه، وخصائصِه وصفاتِه، وغيرِ ذلك.

وتحوي هذه الأبوابُ شيئًا كثيرًا مِنْ مادَّةِ السيرةِ وأخبارِها مُثْبَتَةً بأسانيدِها. وتكثرُ كذلك فيما تَشْتَمِلُ عليه مِنَ الأبوابِ المُفْرَدَةِ في مناقبِ الصحابة، والخلافةِ، والإمارةِ، والفتنِ والمَلاحِم، إلى غيرِ ذلك مما هو مبثوثٌ في جُملةِ مرويَّاتِها.

ومِنْ مظانِّ ذلك:

* «السُنَّة»[1] لابن أبي عاصم (ت ٢٨٧ هـ)

* و«السنَّة»[2] لأبي بكر الخَلال (ت ٣١١ هـ)

---

(١) طُبع في بيروت سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩م بتخريج محمد ناصر الدين الألباني، ثم حققه باسم فيصل الجوابرة ونشره في الرياض سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

(٢) حققه عطية الزهرانيُ ونشره في الرياض فيما بين ١٤١٠-١٤٢٠هـ/ ١٩٨٩-١٩٩٩م على سبعة أجزاء، وطُبع ثانيةً بعناية حسن عباس قطب في القاهرة سنة ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م في مجلدين.

* و«الشريعة»[1] لأبي بكر الآجُرِّيّ (ت ٣٦٠ هـ)

* و«الإبانة الكُبرى»[2] لابن بَطَّة العُكْبَرِيّ (ت ٣٨٧ هـ)

* و«الإبانة الصُّغرى»[3] لابن بَطَّةَ أيضًا

* و«شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة»[4] لأبي القاسم اللالَكائيّ (ت ٤١٨ هـ)

* و«الإمامة»[5] لأبي نُعَيم الأصبهانيّ (ت ٤٣٠ هـ)

---

(١) نشره محمد حامد الفقي في القاهرة سنة ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م، وفيه نقصٌ مِنْ آخِره، ثم طُبع في القاهرة سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م بتحقيق الوليد سيف النصر -وفيها مِنَ الأخطاءِ وسوءِ التخريجِ ما فيها- ثم في الرياض سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م بتحقيق عبد الله بن عمر الدميجي.

(٢) واسمه: «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومُجانَبَة الفرق المذمومة»، وقد طُبع في الرياض فيما بين ١٤٠٩-١٤٢٦هـ/ ١٩٨٨-٢٠٠٥م بتحقيق جماعة، ثم في القاهرة سنة ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م بتحقيق حسن عباس قطب. والجزء الأخيرُ منه مفيدٌ في هذا البابِ خاصَّةً، وهو المتعلِّقُ بفضائلِ الصحابة.

(٣) واسمه: «الشرح والإبانة على أصولِ السنَّةِ والدِّيانة»، وقد نشره أوَّلَ مرةٍ هنري لاووست (ت ١٩٨٣م) في دمشق سنة ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م، ثم طُبع بتحقيق رضا بن نعسان معطي في مكة المكرمة سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

(٤) طُبع في الرياض فيما بين ١٤٠٢-١٤١٢هـ/ ١٩٨٢-١٩٩٢م في خمسة مجلدات بتحقيق أحمد سعد حمدان، وهي نشرةٌ سقيمةٌ جدًّا.

(٥) حققه علي بن محمد بن ناصر فقيهي، وطُبع في المدينة النبوية سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

* و«ذمُّ الكلام وأهله»[1] لأبي إسماعيل الأنصاريِّ الهَرَويّ (ت ٤٨١ هـ)

* و«الحُجَّة على تارك المَحَجَّة»[2] لنَصْر بن إبراهيم المقدسيّ (ت ٤٩٠ هـ)

* و«الحُجَّة في بيان المَحَجَّة»[3] لأبي القاسم التَّيْميِّ الأصبهانيّ (ت ٥٣٥ هـ)

* * *

(١) طُبع كاملا في خمسة مجلدات في المدينة النبوية سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٩م بتحقيق عبد الله بن محمد الأنصاري.

(٢) طُبع مختصره في مجلدين بالرياض سنة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م بتحقيق محمد إبراهيم محمد هارون.

(٣) نشره محمد بن ربيع المدخلي ومحمد محمود أبو رحيم في الرياض سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، وهي نشرةٌ لا تَليقُ بالكتابِ وصاحبِه.

رابعًا: كتب دلائل النبوة والشَّمَائل والخَصَائص

ويعضُ الذي بَلَغنا منها مِنَ المَوَارِدِ الرئيسةِ في جمعِ مرويَّات السيرةِ المُسنَدَة، واستخراجِ نصوصِها المَغْزُوَّة، بل لا يُسْتَغنى عنها في ذلك.

وأَحْفَلُها كتاب «دلائِل النبوَّة ومعرفة أحوالِ صاحبِ الشريعة»[١] للبيهقيّ (ت ٤٥٨ هـ)، وقد أَثْبَتَ في ثنايا كتابِه نقلا يكادُ يكونُ كاملا لمَغَازي موسى بن عُقبة، وسيرةِ ابن إسحاقٍ برواية يونس بن بُكَير، وحَفِظَ نصوصًا كثيرةً مِنْ مَغَازي أبي معشر السِّنديّ، ومَغَازي الواقديِّ برواية الحسين بن الفرج البغداديّ، وغيرِها مِنَ المصادرِ التي تُدْرَك بالاستقراء، وجَمَعَ سيرةً نبويةً مطولةً مُستوفاةً مِنْ دواوينِ الحديث وكُتُبِ السيرةِ بأسانيدِه، فصارَ كتابُه عُمدةً في بابِه[٢].

ومنها أيضًا:

---

(١) نشر السيد أحمد صقر الأوَّلَ منه في القاهرة سنة ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م ولم يكمِله، ثم طُبع في بيروت سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م بتحقيق عبد المعطي قلعجي في سبعة مجلدات، وهي طبعةٌ رديئةٌ لا خير فيها، ويَتَعَيَّنُ إعادةُ تحقيقه وإخراجه.

(٢) واختصره العماد أحمد بن إبراهيم الواسطيّ، المعروف بابن شيخ الحِزاميين (ت ٧١١ هـ) بعنوان «بغية السائل في اختصار أحاديث الدلائل». ومنه نسخةٌ خطيةٌ في الظاهرية (٢٦ سيرة/ فهرس العش)، واختصارُه حسنٌ للغاية، وسيأتي ذكرُ نُسخِه الأخرى تفصيلًا.

* «أعلام النبوة»[١] لأبي زُرْعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازيّ (ت ٢٦٤ هـ)

* و«دلائل النبوة»[٢] لجعفر بن محمد الفَرْيابيّ (ت ٣٠١ هـ)

* و«شرف المصطفى» أو «دلائل النبوة»[٣] لأبي سعد الخَرْكُوشيّ (ت ٤٠٧ هـ)

* و«دلائل النبوة»[٤] لأبي نُعَيم الأصبهانيّ (ت ٤٣٠ هـ)

* و«دلائل النبوة»[٥] لإسماعيل بن محمد بن الفضل التَّيْمِيّ الأصبهانيّ (ت ٥٣٥ هـ)

---

(١) منه نسخةٌ خطيةٌ في الخزانة السَّعيدية بحيدر آباد الدَّكَّن في الهند، ومصورتها في معهد المخطوطات العربية برقم (١٣٨٠) تاريخ. وقد نُسبَ خطأ إلى رفيقِه أبي حاتم الرازي الحافظ (ت ٢٧٧ هـ)، وليس لأبي حاتم كتابٌ بهذا الاسم.

(٢) حققه عامر حسن صبري وطُبع في القاهرة سنة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

(٣) مخطوطاته في المكتبة البريطانية برقم (٣٠١٤) والظاهرية (٥١) والعمومية باستانبول (١٠٣٤)، ثم طُبع في بيروت سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م بتحقيق نبيل بن هاشم الغمري في ستة مجلدات. وهو من المصادر المهمة الجامعة.

(٤) طُبع المُنتَخَبُ منه في حيدر آباد الدَّكَّن في الهند سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٣م، ثم في حلب سنة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م بتحقيق محمد رواس قلعجي وعبد البر عباس. أما الأصلُ فلم يُطبَع، ومنه نسخةٌ خطيةٌ في خزانة مدينة باستانبول رقم (٤٤٨) في ٢٤٤ ورقة.

(٥) منه نسخة خطية في السعيدية بحيدر آباد برقم (٣٠٣) في ٢١٠ ورقة، ومصورتها في معهد المخطوطات العربية برقم (٣١٩٥). ونشره محمود الحداد نشرةً سقيمةً في الرياض سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ثم حقق مساعد الراشد نصفه تقريبًا وطُبع في الرياض سنة ١٤١٢/ ١٩٩٢، وهو مصدرٌ مهم.

* و«البشائر والأعلام»[1] لأبي الحسن بن القطّان الفاسِيّ (ت ٥٤٨ هـ)

* و«دلائل النبوة»[2] للضياء المقدسيّ (ت ٦٤٣ هـ)

* و«الأنوار في آيات النبي المختار»[3] لأبي زيد بن مخلوف الثَّعَالبيّ (ت ٨٧٥ هـ)

وكذلك كتبُ الشَّمائل؛ وأشهرُها كتابُ الترمذيِّ صاحب «السُّنَن» (ت ٢٧٩ هـ) وشروحُه الكثيرة، ومِنْ أَحْسَنِها: «جمع الوسائل في شرح الشمائل» للمُلا نور الدين علي بن سلطان محمد القاري الهَرَويِّ الحَنَفيّ (ت ١٠١٤هـ)، وحاشيته لعبد الرؤوف المُنَّاويّ (ت ١٠٣١ هـ).

وكذا «الأنوار في شمائل النبي المختار»[4] للحسين بن مسعود البَغَويّ (ت ٥١٦ هـ)، وكتاب «الشِّفا في حقوق المُصطفى» للقاضي عِيَاض بن موسى اليَحْصُبيّ (ت ٥٤٤ هـ) والشروحُ والحواشي الكثيرةُ التي كُتِبَت عليه، ولا يتَّسِعُ المقامُ لذكرِ أسمائِها، لأنها بمنزلةِ مكتبةٍ قائمةٍ بنفسِها، وأحسنُها -فيما طُبع- شرحُ المُلا علي القاري، وشرحُ شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجيِّ المصريّ (ت ١٠٦٩ هـ) المسمَّى

---

(١) منه نسختان خطيتان في دار الكتب المصرية برقم (٣١٦ حديث) والتيمورية (١٢٥ حديث).

(٢) منه نسخة خطية في برلين برقم (٧١٧٦).

(٣) طُبع في بيروت والجزائر سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م في ثلاثة مجلدات بتحقيق محمد الشريف قاهر.

(٤) طُبع في مجلدين بدمشق سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م بتحقيق إبراهيم اليعقوبي.

«نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض».

ثم كتبُ الخصائصِ النبوية؛ لابن دِحْيَة الكلبيّ (ت ٦٣٣ هـ) ومُغُلْطاي (ت ٧٦٢ هـ) ويوسف بن محمد السُّرَّمَرِّيّ (ت ٧٧٦ هـ) وابن المُلَقِّن (ت ٨٠٤ هـ) وابن طُولون (ت ٩٥٣ هـ) وغيرها كثير[١].

وأكثرُها بَسْطًا فيما هو بين أيدينا كتابُ السيوطيِّ الموسومُ «كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب»، المعروف بالخصائص الكُبرى[٢].

* * *

(١) راجع فهارس مؤسسة آل البيت رقم ١٠١٢ إلى رقم ١٠٢١، ومعجم المنجِّد ص ١٦٧-١٧٠.

(٢) نشره العلامة الدكتور محمد خليل هراس -رحمه الله تعالى- في القاهرة سنة ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م في ثلاثة مجلدات، وحلاه بتعليقاتٍ وحواشٍ نفيسة. وحقَّق بعضُ طلبةِ الدراسات العليا في المملكة السعودية أجزاءً منه.

خامسًا: كتب التَّواريخ والتَّراجِم والرجال

وهي مِنْ أقرَبِ الموارِدِ في جمعِ مَرويَّاتِ السيرة، إذ كانت تلك المرويَّاتُ مفردةً أصلًا في أبوابٍ مخصوصةٍ في بعضِ تلك الكتب، أو مبثوثةً بكثرةٍ في بعضِها الآخَر، ويمكنُ تقسيمُها إلى نوعَين:

أولًا: الكتبُ المُسْنَدَة

وهي في المرتبةِ الأُولى مِنْ حيث القيمةُ العلمية، لتَضَمُّنِها مُعظمَ مادةِ السيرةِ والمَغَازي، سواءٌ الكتبُ التي دُوِّنَت في عصورِ الروايةِ المتقدِّمة بأسانيدِ مؤلِّفيها ومادتهم، أو التي دَوَّنَها الحُفَّاظُ العارفون فيما تلا ذلك، وأورَدوا فيها الطرقَ والأسانيد.

ويمكن تقسيمُها أيضًا إلى قسمَين:

القسمُ الأوَّلُ منها يَشتَمِلُ على المُصَنَّفاتِ التي أَفْرَدَ أصحابُها مادَّةَ السيرةِ في بابٍ مستقلٍّ مِنْ أبوابِها، وغالبًا ما يكون ذلك في أوَّلِها، ثم لا تخلو مِنْ مرويَّات متعلقةٍ بالسيرةِ في مواضعَ أخرى منها.

ومِنْ أشهَرِ مثالٍ لهذا الضربِ كتاب «الطبقات الكبير» لمحمد بن سعد بن مَنِيع، المعروفِ بكاتبِ الواقديّ[1] (ت ٢٣٠ هـ). وهو حافلٌ لا

---

(١) طُبع في برلين فيما بين ١٣٢٢-١٣٣٥هـ/ ١٩٠٤-١٩١٧م بتحقيق زاخاو وهورروفيتز وبروكلمان وميتوخ وغيرهم، ثم في بيروت سنة ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م بعناية =

يُستَغنى عنه، وبعضُ ما عندَه ليس عند غيرِه، وقد كانت مواردُه الأساسيةُ في السيرةِ النبوية -التي استَهَلَّ بها كتابَه- مُصَنَّفاتِ موسى بن عُقبة، وابن إسحاق، وأبي مَعْشَر السِّنديّ، ومحمد بن عمر الواقديّ، وهو شيخه المشهور[١].

ومما يجدرُ التنبيهُ عليه أنَّ جميعَ النسخِ المطبوعةِ مِنَ «الطبقات» مُلَفَّقَةٌ مِنْ روايتين مُختلِفَتَين للكتاب؛ إحداهما رواية الحارث بن محمد بن أبي أسامة (ت ٢٨٢ هـ)، وهي أطْوَلُ وأبْسَط، والأخرى رواية الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فَهم البغداديّ (ت ٢٨٩ هـ)، وفيها شيءٌ مِنَ التصرُّفِ بالنقصِ والزيادة، ولذا توجد نقولاتٌ عن طبقات ابن سعد في بعضِ المصادرِ لا توجَدُ في المطبوع، فلابدَّ مِنْ إعادةِ النظرِ في مخطوطاتِ الكتابِ وفقًا لهذا الأمر، ومِنْ دونِ دمجِ الرواياتِ المختلفةِ للكتابِ وإدخالِ بعضِها في بعض، وهو خطأٌ شائعٌ قَلَّ مَنْ تَنَبَّهَ إليه.

وكذلك: «أنساب الأشراف» لأحمد بن يحيى بن جابر البغداديِّ البَلاَذُريِّ (ت ٢٧٩ هـ)، وهو كتابٌ كبيرٌ حافل، جمعَ البلاذُرِيُّ سيرةً مطوَّلةً في أوَّله ، مع وجودِ أخبارٍ مُتَعَلِّقةٍ بالسيرةِ في أجزائِه كلِّها. ولم يُطبَعْ الكتابُ إلى الآن طبعةً تليقُ به[٢].

= إحسان عباس، ثم في القاهرة سنة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م بتحقيق علي محمد عمر. وأُفرِدَت «السيرة النبوية» منه وطُبعت في مجلدين بالقاهرة سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

(١) راجع: «ابن سعد وطبقاته» لعز الدين عمر موسى، ومقدمة محمد عوامة لفهارس الطبقات، صنعة محمد علي أدلبي، ومقدمة إحسان عباس للكتاب.

(٢) ومما يؤسَفُ عليه أنَّ بعضَ علماءِ يهود كانوا أولَ مَن نهضَ لنشرِه، فنشر =

وليس ثمَّة في هذا البابِ نظيرٌ لتاريخِ أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبريّ (ت ٣١٠ هـ) المسمَّى «تاريخ الرسل والملوك» أو «تاريخ الأمم والملوك»[1]، وقد جمَعَ فيه سيرةً نفيسةً جدًّا[2]، فلا يُستَغنى عن الرجوعِ إليه، وفيه نقولٌ لا نجدها عند غيرِه؛ عن مَغَازي الواقديِّ، وأبي مَعْشَر السِّنديِّ، وعن كتابِ ابن إسحاق بروايةِ يونس بن بُكَير عنه، ورواية سَلَمَة بن الفضل الأبرَش عنه، ورواية علي بن مُجاهد عنه، إلى

= شلومو جويتاين (ت ١٩٨٥م) الجزء الخامسَ منه في القدس سنة ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م، ثم ماكس شلوسنجر (ت ١٩٤٤م) القسم الثاني من الجزء الرابع منه سنة ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م، ثم حقق محمد حميد الله الأوَّلَ منه، الذي يتضمَّن الترجمةَ النبوية، ونشره في القاهرة سنة ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م، ونشر تلاميذ شلوسنجر القسم الأول من الجزء الرابع بتحقيقه في القدس سنة ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، وحقق خليل عثامنة القسم الثاني من المجلد السادس منه ونشرته «الجامعة العبرية» في القدس سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ومحمود العظم المجلد الثاني وطُبع في دمشق سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، ونشرت الجمعية الألمانية للدراسات الشرقية في بيروت سبعة مجلداتٍ منه بتحقيق عبد العزيز الدوري، وعصام عقلة، ومحمد اليعلاوي، وويلفرد مادلونك فيما بين ١٣٩٨-١٤٢٣هـ/ ١٩٧٨-٢٠٠٣م، وطُبع في بيروت سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م بتحقيق سهيل زكار ورياض زركلي في ثلاثة عشر مجلدًا، وهي أردأ طبعاتِه. وصدر الأولَ منه المُختَصّ بالسيرة سنة ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م بتحقيق يوسف المرعشلي.

قلت: وجويتاين الذي نشر «أنساب الأشراف» أول مرة هو تلميذ يوسف هوروفتز الذي تقدَّمَ ذكره، وكانت رسالته للدكتوراه في ألمانيا عن الصلاة في الإسلام (On prayer in Islam)، وقد سلخها تقريبًا جواد علي في كتابه: «تاريخ الصلاة في الإسلام» مِن دونِ أن يشيرَ إليه.

(١) وقد نشره نفرٌ من المستشرقين قديمًا نشرتين علميتين دقيقتين، ثم حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ونشره في القاهرة سنة ١٣٨٠-١٣٨٦هـ/ ١٩٦٠-١٩٦٦م في أحد عشر مجلَّدًا مع فهارس.

(٢) (٢/ ٢٣٩) إلى (٣/ ٢١٨) من نشرة محمد أبو الفضل إبراهيم، وقد طُبع القسم المُختَصُّ بالسيرة مُفردًا في القاهرة سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م بتحقيق جمال بدران، في مجلدٍ واحد.

غيرِ ذلك مما حَفَلَ به الكتاب، وصارت له المنزلةُ الفريدةُ في الخزانةِ العلميَّةِ الإسلامية.

ومن هذا الصِّنفِ أيضًا:

* «التاريخ»[1] لخليفة بن خَيَّاط العُصْفُريِّ (ت ٢٤٠ هـ)، وفيه نقولٌ نفيسةٌ عن سيرةِ ابن إسحاق بروايةِ جرير بن حازم، وروايةِ بَكْر بن سليمان، وعن كتبِ أبي الحسن المَدَائِنيِّ، وأبي مَعْشَر السِّنديِّ، وغيرِهم.

* و«التاريخ الكبير»[2] للبخاريِّ صاحب الصحيح (ت ٢٥٦ هـ)

* و«التاريخ الصغير»[3] له أيضًا

* و«المعرفة والتاريخ»[4] ليعقوب بن سفيان البَسَويّ (ت ٢٧٧ هـ)

---

(١) حققه الدكتور أكرم ضياء العمري وطُبع في بغداد سنة ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م، وأعيد طبعه مرات.

(٢) نشرته دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد الدَّكَّن سنة ١٣٦١-١٣٦٢هـ/ ١٩٤٢-١٩٤٣م بعناية عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي وأبي الوفا الأفغاني وجماعة.

(٣) وقيل: إنَّ المطبوعَ منه هو الأوسط وليس الصغير، وقد طُبع قديمًا في الهند، وحققه محمود إبراهيم زايد وطُبع في مجلدين بالقاهرة سنة ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م، ثم طُبع في الرياض سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م بتحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان، وفي الرياض سنة ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، بتحقيق تيسير بن سعد.

(٤) حققه أكرم ضياء العُمَري، وطُبع في المدينة النبوية سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م في أربعة مجلدات.

* و«التاريخ الكبير»[١] لابن أبي خَيْثَمَة (ت ٢٧٩ هـ)، وهو حافلٌ نفيسٌ جدًّا.

* و«التاريخ»[٢] لأبي زُرْعَة الدمشقيّ (ت ٢٨٠ هـ)

* و«التاريخ»[٣] لإسماعيل بن علي الخُطَبيّ (ت ٣٥٠ هـ)

وكلُّها أصولٌ في هذا البابِ لا يُستَغنى عنها.

وكذلك السيرةُ التي كتبها ابن حِبَّان (ت ٣٥٤ هـ) في مقدمة كتاب «الثقات»[٤] وأرادَ فيها مجاراةَ ابن إسحاق في كتابِه مع عدمِ الأخذِ عنه، فقَصُرَ عن مُضَاهاتِه.

وابنُ عَسَاكِر (ت ٥٧١ هـ) في «تاريخ دمشق»[٥] حيث أَفْرَدَ ترجمةً

---

(١) ونسخه الخطية ناقصة، وقد أخرجَ أخي الفاضل صلاح فتحي هلل ستة مجلدات منه، وبذل فيه جهدًا كبيرًا لرداءةِ مخطوطاتِه، وطُبع القسم الذي حققه في القاهرة فيما بين ١٤٢٤-١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٤-٢٠٠٦م.

(٢) حققه شكر الله القوجاني وطُبع في دمشق سنة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، ونشرته رديئة، ثم حققه لطفي محمود منصور وطُبع في بيروت سنة ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

(٣) قمتُ بتحقيقِه عن نسخةٍ خطيةٍ فريدة في مكتبة كوبنهاجن بالدنمارك، يسَّر اللهُ نشرَه.

(٤) حققه محمد عبد المُعيد خان والسيد عزيز بك وجماعة، ونشرته دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدَّكَّن في الهند سنة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م في تسعة مجلدات، وطُبع القسمُ الخاصُّ بالسيرةِ مُفردًا في بيروت سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، ثم بتحقيق عبد السلام عمر علوش في بيروت سنة ١٤١٩هـ/ ٢٠٠٠م.

(٥) طبع كاملا بتحقيق عمر غرامة العمروي في بيروت فيما بين ١٤١٥-١٤٢١هـ/ ١٩٩٥-٢٠٠١م في ثمانين مجلدًا، وفيه مِنَ التصحيفِ والتحريفِ والسقطِ ما لا يعلمه إلا الله.

نبويةً غنيةً في أَوَّلِه، مع رواياتٍ كثيرةٍ متعلِّقةٍ بالسِّيَر والمَغَازي في ثنايا تاريخه.

ويَلْحَقُ بهذا النوعِ وبهذه الطبقةِ أيضًا أعلامٌ آخرون مع تأخُّرِ عصرِهم، لإثباتهم الأسانيدَ والطرقَ في ثنايا كتبهم؛ مثل الذهبيِّ (ت ٧٤٨ هـ) في «تاريخ الإسلام»[١]، وابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) في تاريخه المُسمَّى «البداية والنهاية»[٢]؛ اللذين اضطَّلَعا بجمعِ السيرةِ وتحريرِها بخبرةٍ فائقة، ودرايةٍ واسعةٍ بالحديثِ والرجال، وإحاطةٍ بالكتبِ والمصادر، ومِنْ ثَمَّ قاما بتمحيصِ المَرويَّات، ونقدِ أسانيدِها ومتونِها، والترجيحِ بين مُتَعَارِضِها، إلى غيرِ ذلك مما لم يُسْبَقَا إلى مجموعِه، وصار الكتابان لتِلكُمُ الأسبابِ مَرْجِعَين لازِبَين في هذا الباب، لا يُستَغْنى عنهما فيه.

وكذا شمس الدين ابن القيِّم (ت ٧٥١ هـ) في سِفْرِه القيِّم «زاد المعاد في هَديِ خيرِ العباد»[٣] وما حَرَّرَه في مُشكلاتِ السيرة، وبيانِ فقهِها وفوائدِها، فصارَ الكتابُ إمامًا لِمَنْ كَتَبَ في فقهِ السيرةِ بعدَه؛ يَقتَفون أثرَه، ويَحتَذون حَذْوَه.

---

(١) وأحسن طبعاته التي حققها أستاذي الفاضل الدكتور بشار عواد معروف.

(٢) وأفضل طبعاته التي حققها جماعةٌ بإشراف عبد القادر الأرناؤوط وبشار عواد معروف سنة ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، وطبعة دار هجر بالقاهرة سنة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م بعناية عبد الله بن عبد المحسن التركي. وقد أُفرِدَت «السيرة النبوية» منه وطُبِعَت مفردةً مرارًا.

(٣) والنشرة التي حققها شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط أحسن نشراتِه.

ثم الحافظ ابن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢ هـ) الذي شاركَ مُشاركةً قويةً في تحريرِ السيرةِ ضمن شرحِه على صحيحِ البخاريِّ المُسَمَّى «فتح الباري» الذي سارَ مَسيرَ الشمس، والذي جَمَعَ فيه الطرق، وحرَّرَ المرويَّات، وأوْضَحَ الغوامض، وحَلَّ المُشكِلاتِ في نمطٍ قَلَّ مَنْ سَبَقَه إليه مِنَ الشارحين.

وكذا في كتابِه المُبتَكَرِ الموسوم «تغليق التعليق»[1] الذي وصلَ فيه الرواياتِ المعلَّقةَ في الصحيح، ومنها مرويَّات السيرة، وفي «الإصابة» الآتي ذكرُه.

وابن حجر في عامَّةِ كتبِه يتوفَّرُ على كَمٍّ هائلٍ مِنَ المصادر، مع حُسنِ انتقاءٍ وخبرةٍ فائقةٍ في البحث، ونجد أثرَ ذلك كلِّه لدى تلاميذِه الكبارِ أيضًا.

والقسمُ الثاني مِنَ الكتبِ المُسْنَدَةِ هي التي لم يُفرِد مصنِّفوها بابًا مستقلًا في السيرة، لكنها حَوَت الكثيرَ مِنَ الأخبارِ المتعلقةِ بها في سياقِها العامِّ، فلا يُستَغنى عنها في بحثِ جوانبَ مُعَيَّنَةٍ منها. ومِنْ أمثلتِها:

* «أخبار مكة»[2] لأبي الوليد الأَزْرَقيّ (ت ٢٤٤ هـ)

---

(١) حققه سعيد بن عبد الرحمن القزقي وطُبع في بيروت سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(٢) نشره فستنفلد في لَيبزج سنة ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م، وحققه عبد الملك بن دهيش وطُبعَ في بيروت سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، وعلي محمد عمر وطُبع في القاهرة سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

* و«تاريخ المدينة»[1] لعمر بن شَبَّة (ت ٢٦٢ هـ)

* و«أخبار مكة»[2] لمحمد بن إسحاق الفاكِهِيّ (ت ٢٧٢ هـ)

* و«الدُّرَّة الثمينة في أخبار المدينة»[3] لابن النَّجَّار (ت ٦٤٣ هـ)

ويَلحَقُ بهذ النوعِ أيضًا كتبُ النَّسَبِ المُتَقَدِّمَة المُسْنَدَة، وما تحويه مِن أخبارٍ ومرويَّات، وضبطٍ لأسماءِ الأعلامِ والقبائلِ والأنساب؛ مثل:

* «حذفٍ مِنْ نسب قريش»[4] لمُؤَرِّج بن عمرو السَّدُوسيّ (ت ١٩٥ هـ)

* و«جمهرة النَّسَب»[5] لأبي المنذر هشام بن محمد بن السَّائِب الكَلبيّ (ت ٢٠٤ هـ)

* و«كتاب النَّسَب»[6] لأبي عُبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ)

* و«نَسَب قريش»[7] لأبي عبد الله المُصعَب بن عبد الله بن المصعب الزُّبَيريّ (ت ٢٣٦ هـ)

---

(١) حققه فهيم محمد شلتوت، وطُبع في القاهرة سنة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
(٢) نشره فستنفلد في لَيبزج سنة ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٩م، وصوِّرَ مرات.
(٣) طُبع مع «شفاء الغرام» للتقي الفاسي في القاهرة سنة ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م، ومُفردًا بتحقيق صالح محمد جمال في المدينة سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
(٤) نشره صلاح الدين المنجد في القاهرة سنة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.
(٥) حققه ناجي حسن ونشره في القاهرة سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
(٦) طُبع في دمشق سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م بتحقيق مريم محمد خير الجرع.
(٧) طُبع في القاهرة سنة ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م بتحقيق ليفي بروفنسال.

* و«المُحَبَّر»[1]، و«المُنَمَّق»[2] كلاهما لأبي جعفر محمد بن حبيب الهاشميّ البغداديّ (ت ٢٤٥ هـ)

* و«جمهرة نَسَب قريش وأخبارها»[3] للزبير بن بكّار (ت ٢٥٦ هـ)

* و«الإكليل»[4] للحسن بن أحمد الهَمْدانيّ (ت ٣٣٤ هـ)

وكذا دواوين الرجالِ والتراجمِ المسندة؛ مثل:

* «التاريخ»[5] لأبي الحسن العِجليّ (ت ٢٦١هـ)

* و«الضعفاء»[6] لأبي جعفر العُقَيليّ (ت ٣٢٢ هـ)

* و«الجرح والتعديل»[7] لابن أبي حاتم (ت ٣٢٦ هـ)

---

(١) طُبع في حيدر آباد الدَّكّن سنة ١٣٦١هـ/ ١٩٤٢م بتحقيق إيلزا ليختن شتاينر.

(٢) طُبع في حيدر آباد الدكّن سنة ١٣٧٤هـ/ ١٩٦٣م بتحقيق خورشيد أحمد فاروق.

(٣) شرحه وحققه محمود محمد شاكر، ونُشر في القاهرة سنة ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م.

(٤) وهو مفيدٌ في معرفة تاريخِ اليمنِ وأخبارِها وصحابَتِها ورجالِها في الإسلام، وقد طُبع منه خمسةُ أجزاء بدءًا من سنة ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م في مصر والعراق واليمن بعناية ثُلَّةٍ مِن المحققين، منهم محب الدين الخطيب، ومحمد بن علي الأكوع، وغيرهما.

(٥) واسمه: «معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث من الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم»، وطُبع في مجلدين بالمدينة النبوية سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م بتحقيق عبد العليم البستوي.

(٦) نشره عبد المعطي قلعجي في بيروت سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ثم صبحي البدري السامرائي في الرياض سنة ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

(٧) طُبع في حيدر آباد الدَّكّن سنة ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م بعناية محمد هاشم الندوي وآخرين.

* و«المجروحين»[١] لابن حِبَّان (ت ٣٥٤ هـ)

* و«الكامل»[٢] لابن عَدِيّ (ت ٣٦٥ هـ)

* و«حلية الأولياء»[٣] لأبي نُعَيم الأصفهانيّ (ت ٤٣٠ هـ)

* و«ذكر أخبار أصبهان»[٤] له أيضًا

* و«تاريخ بغداد»[٥] للخطيب البغداديّ (ت ٤٦٣ هـ)

وتصانيفُ الخطيبِ كلُّها نافعةٌ في هذا الباب، وخاصَّةً: «الأسماء المُبْهَمَة في الأنباءِ المُحْكَمَة»[٦]، و«تلخيص المُتَشَابِه»[٧] و«تالي تلخيص

---

(١) نشره عزيز القادري نشرةً سقيمةً في حيدر آباد سنة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م، ثم محمود إبراهيم زايد وطُبع في حلب سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨٢م، وفي نشرته أخطاءٌ كثيرة كذلك، وكذا نشره حمدي عبد المجيد السلفي في الرياض سنة ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ويعمل أخي الفاضل محمود جبر على تحقيقه وإخراجه.

(٢) نشره سهيل زكار وآخرون في بيروت سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ثم علي معوض وعادل عبد الموجود في بيروت سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، والنشرتان مُتقربتان في الرداءةِ وسوءِ الإخراج، ويعمل أخي الفاضل صلاح فتحي هلل على تحقيقه وإخراجه.

(٣) ونشرته الأولى والأخيرة نشرة مكتبة الخانجي ومطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م، وصُوِّرَت مرارًا.

(٤) نشره سفن ديدرينج في لَيدن سنة ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١، ثم سيد كسروي حسن في بيروت سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

(٥) نشرة بشار عواد معروف في بيروت سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

(٦) حققه عز الدين علي السيد وطُبع في القاهرة سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

(٧) طُبع في دمشق سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م بتحقيق سكينة الشهابي.

المتشابِه»[١]، و«الفَصْل للوصْلِ المُدْرَجِ في النَّقل»[٢]، و«مُوضِّح أوهامِ الجمعِ والتفريق»[٣].

والإحاطةُ بأنواعِ كتبِ التواريخِ والتراجمِ المُسنَدَةِ مما يَتَعَذَّرُ في هذا المقام، فتُراجَعُ في المظانِّ المذكورةِ في الكلامِ على كتبِ الحديث المُسنَدَة.

ويُستعان في الإفادة مِنْها بالفهارسِ الشاملةِ التي وُضِعَت لِمَا طُبِعَ مُحَققًا، مثل فهارسِ كتبِ ابن سعد[٤]، وابن أبي خَيثَمة[٥]، وأبي زُرعة الدمشقيّ[٦]، والبَسَويّ[٧]، والطبريّ[٨]، وابن عساكر[٩]، وابن القيم[١٠]، والذهبيّ[١١]، وابن كثير[١٢]، وغيرِها.

---

(١) طُبع في الرياض سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م بتحقيق مشهور حسن سلمان وأحمد الشقيرات.

(٢) طُبع في الرياض سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م بتحقيق محمد بن مطر الزهراني، وفي السنةِ نفسِها بتحقيق عبد السميع الأنيس في مجلدين.

(٣) نشره عبد الرحمن بن يحيى المعلميُّ اليمانيُّ في حيدر آباد الدَّكَّن سنة ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م.

(٤) ط. علي محمد عمر.

(٥) ط. صلاح فتحي هلل.

(٦) ط. شكر الله القوجاني.

(٧) ط. أكرم ضياء العمري.

(٨) ط. محمد أبو الفضل إبراهيم.

(٩) ط. عمر غرامة العمروي.

(١٠) ط. الأرناؤوط. وصنع فهارسه محمد أديب الجادر.

(١١) «تاريخ الإسلام» ط. بشار عواد معروف، و«سير النبلاء» ط. الرسالة، والفهارس التي وُضِعَت عليها.

(١٢) ط. عبد الله التركي.

ثانيًا: التَّواريخ وكتب الرجال والتراجمِ العامَّةِ غيرُ المُسنَدَة

وقد أدْرَجَ مُصَنِّفوها السيرةَ النبويةَ في سياقِ التاريخِ العامّ، أو في مُقَدِّماتِ كتبِهم مِنْ دونِ أسانيدَ إلا في النادر.

ويحوي بعضُها نقولًا مُهمةً عن مصادرَ مفقودة، ولا تخلو مِنْ فوائدَ وزياداتٍ وتحقيقات، وتتفاوَتُ قيمتُها تبعًا لتفاوتِ قدرِ مؤلِّفيها ومكانِهم في العلم.

ومِنْ أمثلتِها:

* «المعارف»[1] لابن قُتَيبة (ت ٢٧٦ هـ)

* و«التاريخ»[2] لليَعقوبيّ (ت ٢٨٤ هـ)

* و«مُروج الذَّهَب»[3] للمَسْعوديّ (ت ٣٤٥ هـ)

* و«عيون المعارف وفنون أخبار الخلائِف»[4] للقُضَاعِيّ (ت ٤٥٤ هـ)

---

(١) نشره ثروت عكاشة نشرةً علميةً مُتقَنَة في القاهرة سنة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

(٢) وقد طُبع الكتابُ أول مرةٍ في النجف سنة ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٨م.

(٣) طُبع مرارًا، وأفضل طبعاته التي حققها المستشرق شارل بللا ونشرها في بيروت سنة ١٣٨٥-١٣٩٦هـ/ ١٩٦٥-١٩٧٦م. وفيه والذي قبله أشياء منكرة، أدَّاهما إليها التشيُّع.

(٤) طُبع بتحقيق عمر عبد السلام تدمري في بيروت سنة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ثم بتحقيق نشأت كمال في مصر سنة ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

* و«طبقات فقهاء اليمن»[١] للجَعْديّ (ت ٥٨٦ هـ)

* و«المُنْتَظَم»[٢] لابن الجوزيّ (ت ٥٩٧ هـ)

* و«الكامل»[٣] لابن الأثير الجَزَريّ (ت ٦٣٠ هـ)

* و«مِرآة الزمان»[٤] لسبط ابن الجوزيّ (ت ٦٥٤ هـ)

* و«تهذيب الأسماء واللغات»[٥] للنوويّ (ت ٦٦٧ هـ)

* و«زُبدَة الفِكرة في تاريخ الهجرة»[٦] لبيبرس المنصوريّ (ت ٧٢٥ هـ)

---

(١) نشره فؤاد سيد في القاهرة سنة ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م.

(٢) طُبع طبعةً رديئةً في بيروت سنة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م بتحقيق محمد عبد القادر عطا وأخيه مصطفى، وقد استغرقت السيرة النبوية نحو ثلاثةِ مجلداتٍ مِن هذه النشرة. وكان قد طُبعَ قبل ذلك طبعاتٍ ناقصة، فيحتاج إلى عنايةٍ وإخراج.

(٣) طُبع مرارًا، وأحسنها طبعة بولاق سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م، وقبلها طبعة المستشرق تورنبرج في لَيدن سنة ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م.

(٤) وأفردها بعنوان «منتهى السول في سيرة الرسول»، وستأتي في مسردِ مصنَّفاتِ السيرة، ولم يُطبع الكتابُ كاملًا إلى الآن.

(٥) نشره أول مرةٍ فستنفلد في جوتنجن سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، ثم طُبع مرات، ونُشر الجزء الخاص بالسيرة النبوية مُفردًا بتحقيق خالد بن عبد الرحمن الشايع في الرياض سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

(٦) منه نسخةٌ كاملةٌ تقريبًا مصورةٌ في مكتبة جامعة القاهرة رقم (٢٣٢٤-٢٣٢٨)، وهي مُلفَّقةٌ مِنْ عدة نسخٍ خطيةٍ في مصر وتركيا.

* و«المُختصَر في أخبار البَشَر»[(١)] لأبي الفداء صاحبِ حَمَاة (ت ٧٣٢ هـ)

* و«نهاية الأَرَب»[(٢)] لشهاب الدين النُّوَيْريّ (ت ٧٣٣ هـ)

* و«كَنز الدُّرَر وجامع الغُرَر»[(٣)] لابن أَيْبَك الدَّواداريّ (ت ٧٣٦ هـ)

* و«تهذيب الكمال»[(٤)] للمِزِّيّ (ت ٧٤٢ هـ)

* و«مَسَالك الأبصار في ممالِكِ الأَمْصار»[(٥)] لابن فضل الله العُمَري (ت ٧٤٩ هـ)

---

(١) طبعته الأولى في القاهرة سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، وصوّرَ مرات، ثم طُبعَ في القاهرة سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م بتحقيق محمد زينهم عزب ويحيى سيد حسين ومحمد فخري الوصيف في أربعة مجلدات.

(٢) وقد استغرقت السيرة النبوية ثلاثة مجلدات من كتابه، وهي الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر من طبعة دار الكتب المصرية التي صدرت في اثنين وثلاثين مجلدًا في مدةٍ ما بين ١٣٤٢-١٤١٧هـ/ ١٩٢٣-١٩٩٧م.

(٣) نشره المعهد الألماني للآثار في القاهرة كاملًا في تسعة مجلدات فيما بين ١٣٨٠-١٤٠٢هـ/ ١٩٦٠-١٩٨٢م بتحقيق جماعة، وقد أفرد للسيرة الجزء الثالث منه وسماه «الدر الثمين في أخبار سيد المرسلين».

(٤) حققه أستاذي الدكتور بشار عواد معروف ونشره في بيروت فيما بين ١٤٠٥-١٤١٣هـ/ ١٩٨٥-١٩٩٢م في خمسةٍ وثلاثين مجلدًا. والسيرة النبوية في المجلدِ الأولِ منه، وليست بالمطولة، على أنَّ في الكتابِ أخبارًا مسندةً ألحقها بكثيرٍ مِنَ التراجم.

(٥) أصدر منه مركز زايد للتراث والتاريخ في الإمارات أربعةً وعشرين مجلدًا فيما بين ١٤٢٢-١٤٢٩هـ/ ٢٠٠١-٢٠٠٨م بتحقيق جماعة، ويشتمل الجزء الثالث والعشرون منه على أخبار السيرة النبوية.

* و«الوافي بالوفيات»[١] للصَّفَديّ (ت ٧٦٤ هـ)

* و«عيون التواريخ»[٢] لابن شاكر الكُتُبيّ (ت ٧٦٤ هـ)

* و«مرآة الجَنان»[٣] لليافِعيّ (ت ٧٦٨ هـ)

* و«تاريخ الدول والملوك»[٤] لابن الفُرَات (ت ٨٠٧ هـ)

* و«العِبَر وديوان المُبتَدَأ والخبر»[٥] لابن خَلْدون (ت ٨٠٨ هـ)

---

(١) نشرته جمعية المستشرقين الألمانية بدءًا من سنة ١٣٤٩هـ/ ١٩٣١م إلى سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م فجاء في ثلاثين مجلدًا، وكذا طُبع بعناية أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفي في بيروت سنة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، والسيرة في الأوَّلِ منه.

(٢) نشر حسام الدين القُدسي الأولَ منه في القاهرة سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ثم صدرت أجزاء عديدة لا يحوي أيٌّ منها الجزء المتعلِّقَ بالسيرة النبوية مِنَ التاريخ، ثم طُبع قسم السيرة منه مُفردًا في مجلدٍ ضخمٍ سنة ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠١م بتحقيق عفيف نايف حاطوم (بدون ذكر مكان الطبع).

(٣) نشرته الأولى في حيدر آباد الدَّكَّن بالهند سنة ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م.

(٤) وتوجد قطعةٌ كبيرةٌ من السيرة (من المبعث إلى أول غزوة بني النضير) في مخطوطة حسين جلبي باستانبول رقم (٢١) تاريخ، وهي المجلد الحادي عشر منه، في ١٩٦ ورقة.

(٥) طُبع مرارًا، وأحسن طبعاته التي صدرت بعناية إحسان عباس وإبراهيم شبوح في تونس سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م. وطُبعت السيرة النبوية منه مُفردةً بتحقيق سعيد هارون عاشور في القاهرة سنة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م. والسيرة النبوية في تاريخ ابن خلدون مختصرةٌ جدًّا؛ اختصرها من «الكامل» لابن الأثير، ولم يكن ابن خلدون بالماهرِ في هذا الباب.

* و«نزهَة الأَنَام في تاريخ الإسلام»[١] لابن دُقْماق (ت ٨٠٩ هـ)

* و«تُرْجُمان الزمان»[٢] له أيضًا.

* و«طراز أعلام الزَّمَن»[٣] للخَزْرَجيّ (ت ٨١٢ هـ)

* و«العِقْد الثمين»[٤] للتقيّ الفاسيّ (ت ٨٣٢ هـ)

* و«شفاء الغَرَام»[٥] له أيضًا.

* و«عِقْد الجُمَان»[٦] للبدر العَيْنيّ (ت ٨٥٥ هـ)

---

(١) وهو كبير الحجم جدًّا، وقد تكلَّمتُ على نسخِه الخطيَّة باستفاضةٍ في كتابي «معجم المؤرخين المصريين وآثارهم» ص١٨١-١٨٢ . وثمَّة نسخة خطيةٌ مِن أوَّلِه في خزانة كوبريلي باستانبول رقم (١٠٥٢) في ٢٢٥ ورقة، ومصورتها في دار الكتب المصرية (١٧٤١) تاريخ.

(٢) وهو تتمَّة «نزهة الأنام»، وخصَّصَه لتراجم الأعيانِ مُرتَّبَةً على الحروف، وأصلُه في عشرين مجلَّدًا أو يزيد، سَلِمَت لنا منها أربعة أجزاءٍ بخطِّ مؤلِّفِه في خزانة أحمد الثالث رقم (٢٩٢٧)، ومنها نسخةٌ خطيةٌ في معهد المخطوطات العربية رقم (١٦٦) و(٦٥٦) تاريخ، ويحوي بعضَ أخبار السيرة في تراجمِ الصحابة.

(٣) في تاريخ رجال اليمن، وبدأه بمقدمة في السيرة النبوية، ومنه عدة نسخ خطية، راجع: «مصادر تاريخ اليمن في العصر الإسلامي» لأيمن فؤاد سيد ص ١٦٤-١٦٥ .

(٤) نشره فؤاد سيد ومحمد حامد الفقي ومحمود محمد الطناحي في مطبعة السنَّة المحمدية بالقاهرة فيما بين ١٣٧٨-١٣٨٨هـ/ ١٩٥٨-١٩٦٩م.

(٥) طُبع طبعةً حسنةً في القاهرة سنة ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م في مجلدين، ثم طُبع مرات.

(٦) منه نسخٌ خطيةٌ كاملةٌ في ولي الدين (٣٣٧٤) وأحمد الثالث (٢٩١١) باستانبول، ومصورتها بدار الكتب المصرية (١٥٨٤) تاريخ.

* و«نزهة النفوس والأبدان»[١] لابن الصَّيْرَفيّ (ت ٩٠٠ هـ)

* و«الخميس في أحوال أنْفَسِ نَفيس»[٢] للدِّياربَكْريّ (ت ٩٦٦ هـ)

* و«الطبقات السَّنِيَّة»[٣] لتقيِّ الدين الغَزِّيّ (ت ١٠١٠ هـ)

* و«سِمْط النجوم العَوَالي في أنباء الأوائل والتَّوَالي»[٤] لعبد الملك بن حسين العِصاميّ المَكِّيّ (ت ١١١١ هـ)

ويلحقُ بهذا الصِّنفِ كتبُ الأنسابِ الجامعةِ التي يُحتاجُ إليه في معرفةِ أسماءِ الأعلامِ والقبائلِ والأماكنِ والبلدان وضبطِها، وفيها نقولٌ نفيسةٌ قد لا توجَدُ في مواطنَ أخرى.

ومِنْ أمثلتِها:

---

(١) والجزء الخاص بالسيرة -وهو الثاني منه- هو من الأجزاء القليلة التي بقيت من الكتاب، ومنه نسخة بخط مؤلفه في مكتبة رضا في رامفور بالهند (٣٥٣٧) في ٤٠٠ ورقة.

(٢) طُبع قديمًا في القاهرة سنة ١٢٨٢هـ/١٨٦٦م وصُوِّرَ مرات، وهو مَحْشُوٌّ بالواهي والموضوع.

(٣) في تراجم الحنفية، وهو حسنٌ جدًّا. نشر عبد الفتاح الحلو الأوَّلَ منه في القاهرة سنة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م، وهو المحتوي على السيرة النبوية، ثم نشره كاملًا فيما تلا ذلك.

(٤) طُبع في المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠ في أربعة أجزاء، وأفردَ ترجمةً نبويةً جيدةً في أوَّلِه.

* «اقتباس الأنوار في أنساب الصحابة ورواة الآثار»[١] لأبي محمد الرُّشَاطيّ الأندلسيّ (ت ٤٦٦ هـ)

* و«الإكمال»[٢] لابن ماكُولا العِجْليّ (ت ٤٨٥ هـ)

* و«الأنساب»[٣] لأبي سعد السَّمْعانيّ (ت ٥٦٢ هـ)

* و«المُرَصَّع»[٤] لأبي السَّعَادات بن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)

* و«اللُّباب»[٥] لعزِّ الدين بن الأثير (ت ٦٣٠ هـ)

* و«القَبَس»[٦] لمجد الدين البِلْبيسيّ (ت ٨٠٢ هـ).

---

(١) منه نسخةٌ خطيةٌ في الأزهرية (١٣٣مصطلح/ ٩٠١٥ عام) وأخرى ناقصة في الخزانة الأحمدية بتونس (١٦٦٥)، والأولى اختصارٌ له صنعه عبد الحق الإشبيليّ (ت ٥٨١ هـ)، والكتاب نفيسٌ جدًّا.

(٢) طُبع في حيدر آباد الدَّكَن فيما بين ١٣٨١-١٣٨٩هـ/ ١٩٦١-١٩٧٠م بتحقيق العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، وأكمَلَه نايف العباس.

(٣) طُبع في حيدر آباد الدَّكَن ثم بيروت فيما بين ١٣٨٢-١٤٠٤هـ/ ١٩٦٢-١٩٨٤م بتحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، وأكمله محمد عوامة، وعبد الفتاح الحلو، ورياض مراد، ومطيع الحافظ، وأكرم البوشي.

(٤) طُبع في استانبول سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م، وبعناية سيبولد في ألمانيا سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٦م، وحققه إبراهيم السامرائي ونشره في بغداد سنة ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

(٥) نشره حسام الدين القدسي في القاهرة سنة ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م.

(٦) جمع فيه بين كتاب الرُّشَاطيّ و«تهذيب الأنساب» لابن الأثير. ومنه نسخةٌ خطيةٌ كاملةٌ في خزانة رئيس الكُتَّاب باستانبول (٥٩٤-٥٩٦) في ثلاثة مجلدات، وأخرى ناقصةٌ بخطِّ مؤلِّفه في دار الكتب المصرية (٧١٦٥ حديث). وهو غايةٌ في بابِه.

وكذلك كتبُ المُشْتَبِه؛ مثل: «المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف»[١] لابن طاهر المَقْدِسِيّ (ت ٥٠٧ هـ)، و«المشتبه»[٢] للذهبيّ (ت ٧٤٨ هـ)، و«توضيح المشتبه»[٣] لابن ناصر الدين (ت ٨٤٢ هـ)، و«تبصير المنتبه»[٤] لابن حجر (ت ٨٥٢ هـ).

وكذا «مُعجَم ما استَعجَم»[٥] لأبي عُبيد البَكريّ (ت ٤٨٧ هـ) و«معجم البلدان»[٦] لياقوت الحَمَويّ (ت ٦٢٦ هـ).

* * *

(١) نشره بيتر دي يونج في لَيدن سنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٥م مع زياداتٍ عليه للحافظ أبي موسى الأصبهاني (ت ٥٨١ هـ)، وأُعيد طبعه ببيروت.

(٢) حققه علي محمد البِجاوي وطُبع في القاهرة سنة ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م في مجلدين.

(٣) وهو أحسنُها وأكثرها استيعابًا، وقد طُبع على عشرة مجلدات في بيروت سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م بتحقيق محمد نعيم العرقسوسي.

(٤) حققه علي محمد البجاوي وطُبع في القاهرة سنة ١٣٨٤-١٣٨٦هـ/ ١٩٦٤-١٩٦٧م في أربعة مجلدات.

(٥) نشره مصطفى السقا في القاهرة فيما بين ١٣٦٤-١٣٧١هـ/ ١٩٤٥-١٩٥١م على أربعة مجلدات.

(٦) نشره فستنفلد في لَيبزج سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٦م، ثم محمد أمين الخانجي في القاهرة سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٦م، وصُوِّرَ مرارًا.

سادسًا: كتب تراجم الصحابة وفضائلهم

وعامَّةُ مادَّتِها مُستَمَدٌّ مِنْ مرويَّاتِ السِّيَرِ والمَغَازي، إذ قام مؤلِّفوها باستخراجِ أسماءِ الصحابة والأخبارِ المُتَعَلِّقَةِ بهم ومُشَارَكاتِهم في الحوادثِ مِنْ بين تلك المرويَّات في الغالب.

وأكثرُها استيعابًا: «الإصابة في تمييز الصحابة»[1] للحافظِ ابن حجر، وذلك لغزارةِ مواردِ المؤلِّفِ، وسَعَةِ مرويَّاته في الحديثِ والتاريخِ والتراجم، ووقوفِه على كثيرٍ من كتبِ السير والمَغَازي المتقدمة التي هي في عدادِ المفقود اليوم، فيبقى هذا السِّفرُ الجليلُ أساسيًّا وضروريًّا في البحثِ والجمع ونقدِ الأخبار.

ويمكن في كثير مِنَ الأحيانِ الوقوفُ على مزيدٍ يُضافُ إلى الكتبِ المتقدمة التي وَرَّخت للصحابة، أو خُصِّصَت لذكرِ فضائلِهم ومناقبِهم، إذ ليس في كتبِ تراجمِ الصحابةِ ما أحاطَ بهم إحاطةً لا تحتملُ الزيادة؛ لا كتابُ ابن حجرٍ ولا غيره.

ومِنْ أمثلةِ تلك الكتب[2]:

---

(١) طُبع مرارًا، وقد أصدرته دار هجر سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م في ستة عشر مجلدًا بعناية عبد الله التركي، ولعلها أحسن طبعات الكتاب، ووُضع لها فهارسُ وافيةٌ مفيدة.

(٢) وراجع في هذا الشأن كتاب «معجم ما أُلِّفَ عن الصحابة وأمهات المؤمنين وآل البيت» لمحمد بن إبراهيم الشيباني ط. الكويت سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

* «فضائل الصحابة»(١) لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ)

* و«فضائل الصحابة»(٢) للنَّسَائيّ (ت ٣٠٣ هـ)

* و«معجم الصحابة»(٣) لأبي القاسم البَغَويّ (ت ٣١٧ هـ)

* و«فضائل الصحابة»(٤) لخَيْثَمة بن سليمان (ت ٣٤٣ هـ)

* و«معجم الصحابة»(٥) لابن قانِع (ت ٣٥١ هـ)

* و«تاريخ الصحابة الذين رُوي عنهم الأخبار»(٦) لابن حِبَّان (ت ٣٥٤ هـ)

* و«فضائل الصحابة»(٧) للدارقُطنيّ (ت ٣٨٥ هـ)

---

(١) حققه وصي الله بن محمد عباس ونشره في بيروت سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

(٢) وهو جزءٌ من سننه الكبرى، وطُبع أول مرة في دار إحياء السنَّة النبوية في الإسكندرية سنة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م، ثم صدر بتحقيق فاروق حمادة في المغرب سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، وبتخريج محمد بن عبد الله المطري في مصر سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٧م.

(٣) نُشر نشرةً ناقصةً رديئةً بتحقيق محمد الأمين الجكني الشنقيطي في الكويت سنة ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠١م، ويحتاجُ إلى إعادة طبع.

(٤) طُبع بتحقيق عمر عبد السلام تدمري في بيروت سنة ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

(٥) طُبع بتحقيق خليل قوتلاي وحمدي الدمرداش في مكة سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، وبتحقيق صلاح بن سالم المصراتي في المدينة النبوية في السنة نفسِها.

(٦) طُبع في بيروت سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م بتحقيق بوران الضناوي.

(٧) طُبع بعضُه بتحقيق محمد بن خليفة الرباح في المدينة النبوية سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ثم بتحقيق طلعت الحلواني في الرياض سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

* و«معرفة الصحابة»[1] لابن مَنْدَه (ت ٣٩٠ هـ)

* و«معرفة الصحابة»[2] لأبي نُعَيم الأصبهانيّ (ت ٤٣٠ هـ)

نزولا إلى «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»[3] لابن عبد البرّ (ت ٤٦٣ هـ) و«أُسْدُ الغابة في معرفة الصحابة»[4] لعِزِّ الدين بن الأثير الجَزَريّ (ت ٦٣٠ هـ).

* * *

(١) حققه عامر حسن صبري ونشرته الإمارات سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

(٢) طُبع في المدينة النبوية سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م بتحقيق محمد راضي حاج عثمان، وفي الرياض سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م بتحقيق عادل بن يوسف العزازي، وهما نشرتان حافلتان بالخطأ والتصحيف.

(٣) طُبع قديمًا في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدَّكَّن سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م، ثم في مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م على هامش «الإصابة» لابن حجر، ثم في القاهرة سنة ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م بتحقيق علي محمد البجاوي، ثم في القاهرة سنة ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٨على هامش «الإصابة» بتحقيق طه محمد الزيني، ثم في بيروت سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م بتحقيق علي محمد معوض وعادل عبد الموجود، ثم في بيروت سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م بتحقيق عادل مرشد، ثم في بيروت سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م بتحقيق خليل مأمون شيحا.

(٤) نُشر أوَّلَ مرةٍ في القاهرة سنة ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م بتصحيح مصطفى وهبي، وصُوِّرَ مرات، ثم صدر بتحقيق محمد إبراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور ومحمود عبد الوهاب فايد في القاهرة سنة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م، وحققه علي معوض وعادل عبد الموجود وطُبع في بيروت سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م في سبعة مجلدات، وكذا خليل مأمون شيحا في بيروت سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

سابعًا: المخطوطات غير المدروسة والمجهولة النسبة

فبعد الحركةِ الدّؤوبِ لفهرسةِ التراثِ المخطوطِ في مكتباتِ العالم، والكشفِ عن خزائنَ جديدةٍ للمخطوطات، ومجموعاتٍ عامةٍ وخاصةٍ لم تكن معروفةً مِن قبل، صار لزامًا علينا بذلُ المزيدِ من الجهد للعثورِ على المفقودِ والمَطويِّ مِنَ الكتب، مِنْ خلالِ الاستقراءِ الدقيق، والمعاينة المباشرة لمادةِ الكتب والرسائل والمجاميع المخطوطة وما تشتمِلُ عليه، ويكون المتصدِّي لذلك أهلَ الدرايةِ والخبرةِ في كلِّ علمٍ وفنٍّ استقلالًا، لا المشتغلين بالفهرسةِ فحسب، وذلك لتحاشي الأخطاءِ الكثيرةِ الواقعةِ في الفهارسِ السابقة، وتصحيحِ ما وقع منها سواء في اسمِ الكتاب، أو اسمِ مؤلِّفه، أو موضوعِه ومادَّتِه، أو تاريخِ تأليفِه، أو تاريخِ نَسْخِه، والحَدِّ ما أَمْكَنَ مِنْ مشكلةِ تجهيلِ النِّسبة، وعدم معرفةِ الكتابِ أو المصنِّف، ويَتَأَتَّى ذلك بمقارنةِ المجهولِ بالمعلوم، وتتبُّعِ النصوصِ وفحصِها بأعينٍ خبيرةٍ ماهرةٍ.

ويمكن القيامُ بهذا الأمرِ فيما يتعلَّقُ بكتبِ السيرِ والمَغَازي وفقَ خطواتٍ مُحَدَّدةٍ كما يلي:

أولًا: إحياءُ كتبِ السيرةِ المخطوطةِ المُشتَمِلةِ على الأسانيدِ أو النقولِ المُهِمَّةِ والمُتَفرِّدة؛ وقد أحصيتُ مِنْ ذلك الصنف سبعةً وثلاثين عنوانًا لكتبٍ لم تُطبَع بعد، وهناك مزيد.

ثانيًا: إحياءُ الشروحِ على كتبِ السيرة؛ وهي ذاتُ قيمةٍ بالغةٍ في نقدِ النصوصِ وإيضاحِ الغَوَامضِ وحلِّ المشكلات، وتتضمَّنُ نقولاتٍ نفيسةً مِنْ كتبٍ مفقودةٍ في أحيانٍ كثيرةٍ، وقد أحصَيتُ منها أحدَ عشر عنوانًا في عدادِ المخطوط، سوى التي أُفرِدَت في موضوعاتٍ مُعَيَّنَةٍ مِنَ السيرةِ.

ثالثًا: دراسةُ المخطوطاتِ الجديدة، أو التي كُشِفَ عنها حديثًا مِنَ الكتبِ التي سَبَقَ طبعُها أو أجزاءٌ منها مِنْ قبل.

ومِنْ هذا الصِّنفِ: سيرةُ ابن إسحاق، التي عُثِر منها على نسخٍ خطيةٍ لم تكن معروفةً مِنْ قبل من طرقٍ غير طريقِ ابن هشام، وقد مرَّ ذكرها، وكذلك مَغَازي الواقدي، وغيرها.

رابعًا: دراسةُ المخطوطاتِ مجهولةِ النِّسبة في فهارس المكتبات، وقد وُصِفَت في تلك الفهارسِ بكونِها مِنْ جُملةِ كتبِ السِّيرِ والمَغَازي.

وقد أحصيتُ مِنْ هذا النوعِ مئةً واثني عشر عنوانًا، ويمكن البدءُ في ذلك بدراسةِ المخطوطاتِ الأقدَمِ بحسبِ تواريخِ نسْخِها، أو السماعاتِ التي عليها وغيرِها مِنَ السُبُلِ التي يُتَعَرَّفُ بها على تاريخِ المخطوطة- ثم الأحدثِ فالأحدثِ وهكذا، وكذلك التي تحتوي على الأخبارِ المُسنَدةِ في سياقِها، فإنَّها أنْفَسُ مِنْ غيرِها.

ولا يُخالِجُني شكٌّ في أنَّ المخطوطاتِ المنسوخةَ في زمنٍ مُتقدِّمٍ يمكن أنْ توفِّرَ لنا مادةً ثريةً ونصوصًا نفيسةً كانت مِنْ قبيل المفقودِ والمَطويِّ فيما مضى، ويمتَدُّ هذا إلى ما صُنِّف حتى المئةِ العاشرةِ تقديرًا.

ثامنًا: كتب السِّيرة المُخْتَصَّة

وقد قصدتُ ها هُنا وضعَ مَسردٍ شاملٍ وافٍ بأسماءِ ما صُنِّفَ منها بلغةِ العرب، والكلامَ على نسخِها المخطوطةِ والمطبوعة، والتنبيهَ على ما هو مفقودٌ منها.

والتزمتُ الاستيعابَ في الجمع، وإنْ كانت الإحاطةُ بهذا البابِ عسيرة، لكثرةِ ما تُخرِجه المطابعُ مِنَ الكتبِ في كلِّ يوم، وما يُوضَعُ مِنْ فهارسِ المخطوطاتِ العربيةِ في أنحاءِ المسكونة.

ولم أذكر سوى الكتبِ المُؤَلَّفةِ في مُجمَلِ السيرة، دون ما صُنِّفَ في موضوعٍ مُعيَّنٍ منها كالمولد النبويّ، أو الإسراء والمعراج، أو الوفاة، أو غيرِ ذلك مِن جزئيَّاتِ السيرة النبوية سوى المَغَازي، فإني أورَدتُ ما وقفتُ عليه مِما صُنِّفَ فيها.

كما لم أذكر المنظوماتِ والقصائدَ التي لم تُشرَح، وإنما اقتصرتُ على ذكرِ شروحِ ما شُرِحَ منها، لكونِها مِنْ جُملةِ الكتبِ المؤلَّفةِ نثرًا.

ولم أُكرِّر ذكرَ الكتبِ التي تَعَرَّضتُ لها فيما سَبَقَ إلا في النادر.

ولم أتعرَّض لِما صُنِّفَ بعد القرن الثالثِ عشر للهجرة أو كتبِ المُعاصرين إلا ما اشتُهِرَ وسار ذكرُه، أو ما استَحْسَنتُه منها لكونِه أتى بالجديدِ في بابِه.

وتوخَّيتُ في الكلامِ على الكتبِ المطبوعةِ إثباتَ أوائلِ طبعاتِها، والمُحقَّقةَ المخدومةَ منها، مُتَحَرِّيًا في ذلك النشراتِ الأصليةَ ما أمْكَن، دون المُصوَّراتِ عنها، أو ما سُرِقَ منها.

واقتصرتُ في مظانِّ ترجمة المُصَنِّفين على «هَدِيَّة العارفين» لإسماعيل البغدادي (ت ١٣٣٩ هـ)، و«الأعلام» لخير الدين الزِّرِكليّ (ت ١٣٩٦ هـ)، و«مُعجَم المؤلِّفين» لعمر رضا كَحالة (ت ١٤٠٧ هـ)، لكيلا أتوسَّعَ بما يُخِلُّ بغرضي في الكتاب، وإذا لم يكن المُتَرْجَمُ في واحدٍ أو أكثر مِنْ هذه الكتب استَعَضْتُ عنه بغيرِه، وقد يكون فيهم وأذكرُ مَظَانَّ ترجمتِه في كتبٍ أخرى إذا اقتضى المقامُ ذلك.

ولم أذكر ألقابَ العَلَمِ أو مدائحَه وما قد يستحقُّه مِنَ الأسماء كالإمام، والفقيه، والحافظ، ونحو ذلك، خشيةَ الإفراطِ في جانبٍ والتفريطِ في جانب، وتجنُّبًا للحشوِ والإطالة، فإنما المقصودُ التعريف، وهكذا الأمر في سائرِ الكتاب، فَلاَعُذَرْ في هذا.

وعلَّقتُ على مواضعَ مِنْ هذا المَسْرَدِ بما وجدتُه مُفيدًا وما يُناسبُ الحال باختصارٍ، وإنْ كان الأمرُ يحتمِلُ البسطَ بَسَطتُ قليلًا.

هذا ولا يخلو مثلُ هذا العملِ مِنَ الخطإِ والوهمِ والنقص، فمَنْ وقَفَ على شيءٍ مِنْ هذا فليصَحِّحْه أو يُبَدِّلْه أو يُلحِقْه، والله المُوفِّقُ للسداد.

وهذا مَسْرَدٌ بما وَقَفْتُ عليه مِنْ كتبِ السِّيَرِ والمَغَازي المُفْرَدَة:

* **ابتسام الأزهار في رياض الأخبار**، لعبد السلام بن إبراهيم بن

إبراهيم اللقَّانيِّ المصريِّ المالكيِّ (ت ١٠٧٨ هـ)[١].

منه نسخةٌ خطيةٌ في مكتبة خُدابَخش في بَنْكِيفور بالهند في مجلدين؛ الأول برقم (١٠٣١) في ٢١٩ ورقة، والثاني برقم (١٠٣٢) في ٢٢٠ ورقة، نُسخت سنة ١٠٤٦هـ في حياة المُصنِّف.

* **إتحاف الحَضْرَة العزيزة بعيون السيرة الوجيزة**، لمحي الدين أبي بكر عبد القادر بن شيخ بن عبد الله بن شيخ العَيْدَروس اليمني الحَضْرَميّ ثم الهنديّ (ت ١٠٣٨ هـ)[٢].

منه نسخةٌ خطيةٌ في مكتبة الدولة ببرلين ضمن مجموع رقم (٩٦٦٠/ ٢، ورقة ١٨-٩٢)[٣].

* **الأخبار المَرْضيَّة في سيرة خير البرية صلى الله عليه وسلَّم**، لأبي الفُتُوح أحمد بن أحمد بن محمود الحاتِمِيِّ الفيوميِّ الأزهريِّ المالكيِّ، المعروف بالغَرْقَاويّ (ت بعد ١١١٢ هـ)[٤].

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٥٧١) والأعلام (٣/ ٣٥٥) ومعجم المؤلفين (٥/ ٢٢٢).

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٦٠٠) والأعلام (٤/ ٣٩) ومعجم المؤلفين (٥/ ٢٨٨)، وهو المؤرخ صاحب «النور السافر في أخبار القرن العاشر».

(٣) مجموعة شبرنجر (١٤٧).

(٤) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ١٦٢) ومعجم المؤلفين (١/ ١٥٢)، ونسبه في الفهرس الشامل (١/ ١٥) لسميّه أحمد بن أحمد بن عبد الرحمن الفيومي الشافعي المعروف بالقليوبي (ت ١٠٦٩هـ) وهو خطأ.

منه عدةُ نسخٍ خطية: في رئيس الكُتَّاب (ضمن مجموع ١/٥٨٦، ورقة ١-٧٢) نسخت سنة ١١١٥هـ، وعاشر أفندي (٥٧٦)، وجامعة ييل (١٢٣٨/ ١٣٢/مجموعة لاندبرج ٤٦٨) في ١٥٤ورقة، نسخت سنة ١١٨٠هـ، ودار الكتب المصرية (١٦١٤) في ٨٨ ورقة، نُسِخَت سنة ١٢٧٢هـ.

* **اختصار سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلَّم، لأبي عيسى يحيى بن عبد الله بن يحيى بن يحيى المَصْموديّ الليثيّ القُرطبيّ الأندلسيّ المالكيّ (ت ٣٦٧ هـ)[1].**

ذكره ابن خير الإشبيلي في «فهرسته»[2] من جملة مرويَّاته، وهناك عددٌ من المخطوطات بالعنوان نفسه ولكنها مجهولة النسبة[3]، فتحسنُ مراجعتُها.

وقد ذكر غيرُ واحدٍ مِنْ مُتَرجِمي يحيى أنَّ مِنْ مرويَّاتِه التي حملها الناسُ عنه «مَشَاهِدَ» ابن هشام، على عادة الأندلسيين في تسمية المَغَازي بالمشاهد كما أسلفنا. ولعلَّه أولُ -أو مِنْ أوائلِ- مَنْ أدخلها إلى الأندلس، وربما كان لذلك أثرٌ في تصنيفِه المستقلِّ في السيرة، أو أنَّ كتابَه اختصارٌ لسيرةِ ابن هشام.

---

(١) ترجمته في: «تاريخ ابن الفرضي» (٢/ ٢٣٩) و«ترتيب المدارك» (٦/١٠٨-١١٠) و«تاريخ الإسلام» (٨/ ٢٨٠) و«السير» (١٦/ ٢٦٧) والمصادر المثبتة في حواشيها.

(٢) ص ٢٠٠ بتعليق خليل المنصور.

(٣) راجع الفهرس الشامل (١/ ٢٢).

* **الاستشفا بما في ذات الشِّفا في سيرة النبي صلى الله عليه وسلَّم ثم الخلفا**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن الطيب بن محمد بن محمد بن موسى الشَّرَفيِّ الفاسيِّ المغربيِّ ثم المدنيِّ المالكيّ، الشهير بابن الطَّيِّب (ت ١١٧٠ هـ)(١).

وهو شرحٌ على «ذات الشفا» لابن الجَزَري، ومنه نسخةٌ خطيةٌ في دار الكتب المصرية برقم (١٧ش) في ٢٥٤ ورقة.

* **إسعاف الراغبين في سيرة المصطفى وفضائلِ أهلِ بيتِه الطاهرين**، لأبي العِرفان محمد بن علي الصبَّان الشافعيِّ ثم الحنفيِّ المصريِّ الأزهريّ (ت ١٢٠٦ هـ)(٢).

ونُسَخُه الخطيةُ كثيرة، ذَكَرَها «الفهرس الشامل»(٣). ومما لم يذكر فيه: نسخةٌ كُتبت في حياة المؤلِّف سنة ١١٨٥هـ في بلدية الإسكندرية (١٢١٥)، وأخري فيها برقم (١٠٢٤ج) نُقِلَت مِنْ نسخة المؤلِّف سنة ١١٨٥هـ، وكذلك مخطوطات: الأوقاف ببغداد (٦٧٦٧)، وخزانة جعفر وَلي بجامعة الإسكندرية (٨) و(٣٥٧)، ونابلس (١٤/ ٢)، والطهطاوي بسوهاج (٥٧ تاريخ). والكتابُ محشوٌّ بالضعيفِ والمُنكَرِ والموضوع، وفيه غلوٌّ على طريقةِ المتأخرين في ذلك، رحم الله صاحبَه.

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٣٣١) والأعلام (٦/ ١٧٧) ومعجم المؤلفين (١٠/ ١١١).

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٣٤٩) ومعجم المؤلفين (١١/ ١٧-١٨).

(٣) راجع الفهرس الشامل (١/ ٢٥-٢٧).

وطُبِعَ أوَّلَ مرةٍ في القاهرة سنة ١٢٧٥هـ/١٨٥٨هـ، ثم بالقاهرة واستانبول مرَّات، آخرها سنة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

ولخَّصه المصنِّفُ نفسُه في كتابٍ سماه «إتحاف الراغبين» أو «إتحاف أهل الإسلام بما يتعلق بالمصطفى وأهل بيته الكرام».

ومنه ثلاثُ نسخٍ خطية: في دار المخطوطات بالبحرين (٣٧٩)، والأزهرية (٢٧٧١/ ٤٣٠٣٩ عام)، ومكتبة جامعة القاهرة (١١٣٧٩).

*** الإشارة إلى سيرة المصطفى وتاريخ من بعده من الخلفا**، لعلاء الدين مُغُلْطاي بن قِلِيج بن عبد الله الحِكْريِّ التركيِّ البَكْجَريِّ المصريِّ الحنفيّ (ت ٧٦٢ هـ)[١].

وهو مختصرٌ مِنَ «الزَّهر الباسم» له، وسيأتي. ونسخه الخطية كثيرة[٢]، ثم طُبع في القاهرة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م بتحقيق محمد زينهم محمد عزب.

*** إشراق التواريخ**، لقَرَه يعقوب بن إدريس بن عبد الله النِّيكَدويِّ ثم القَرَمانيِّ الروميِّ العثمانيِّ الحنفيّ (ت ٨٣٣ هـ)[٣].

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٤٦٧) والأعلام (٨/ ١٩٦) ومعجم المؤلفين (١٢/ ٣١٣).

(٢) راجع الفهرس الشامل (١/ ٣٢-٣٤) وهناك زياداتٌ لا حاجةَ لذكرها.

(٣) ترجمته في: الفوائد البهية ص ٢٢٦ والأعلام (١/ ٣٩٧) ومعجم المؤلفين (١٣/ ٢٤١).

واسمه في بعضِ النسخِ الخطية والفهارس: «أشرف التواريخ»، ومخطوطاته كثيرة، في قيصري راشد أفندي (٨٩٩) نسخت سنة ٨٨٩هـ في ٤٦ ورقة، وقونيه (٢٤٩) نسخت سنة ١٠٥٨هـ في ٥٩ ورقة، وإزمير مِلّي (مجموع ١٧٨٥/ ٤، في ٥٦ ورقة)، وعاشر أفندي (٢٤٠) في ٩١ ورقة و(مجموع ٤٣٦/٧، ورقة ١٠٣-١٥٩)، وقره حصار (١٧١٦٨) نسخت سنة ١٠٩٥هـ في ٨٤ ورقة، وكوبريلي (١٠٦٦) نسخت سنة ١٠٠٣هـ في ٨١ ورقة، ومكتبة طلعت بدار الكتب المصرية (١٨١٥-١٨١٧/ تاريخ)[1]، والظاهرية (٤٧٧٤) نسخت سنة ٩٩٩هـ في ٦٥ ورقة، وبلدية الإسكندرية (٣٧٧١ج) في ٤١ ورقة من القرن الحادي عشر.

* **إشراق مصابيح السير النبوية بمزج أسرار المواهب اللدنية**، لشهاب الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن عُلوان الزُّرقانيّ المصريّ الأزهريّ المالكيّ (ت ١١٢٢ هـ)[2].

وهو شرحُ الزُّرْقانيّ المُوَسَّع على «المواهب اللدنِّية»، وهو وافٍ نفيس، فيه تحقيقاتٌ وفوائدُ جمَّة، لا يُستَغنى عنه.

ونسخُه الخطيةُ كثيرةٌ، أُثبتت في الفهرس الشامل[3]، ومِنَ الزياداتِ

---

(١) ولم يذكر سواها في الفهرس الشامل (١/ ٣٤).

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٣١١) والأعلام (٧/ ٥٥) ومعجم المؤلفين (١٠/ ١٢٤).

(٣) (١/ ٣٤-٣٨).

عليه: مخطوطات روان كُشك (١٥٧٨/ ١) في ٤٨١ ورقة، نسخت سنة ١١٦١هـ، وأماسْيَه (٧٥٩) نسخت سنة ١١٦٤هـ في ٦٨٥ ورقة، وجامعة الرياض (١٩٣٨) في ٧٠٠ ورقة كتبت سنة ١١٩٠هـ، ومكتبة رشيد بمصر (٤٨) كتبت سنة ١١٥٨هـ في ٥١٦ ورقة. وطُبع مع الأصل المشروح مرارًا في اثني عشر مجلدًا، آخرها في بيروت سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

* **الإعلام بسيرة النبي عليه الصلاة والسلام**، لشمس الدين محمد بن يوسف بن الحسن بن محمد بن محمود بن الحسن الزَّرَنْديِّ الأنصاريِّ المدنيِّ الحنفيِّ (ت ٧٤٧ هـ)[(١)].

منه نسخةٌ خطيةٌ ناقصةٌ في جامعة برنستون (٤٥١٥/ ٨٦٣، مجموعة جارِت- يهودا ٣٨٨) ورقة ٣٤-٢٢٢، كُتبت سنة ٨٥١هـ.

وهو نفيسٌ، وفيه نقولٌ عن كتبٍ مفقودةٍ، وأسانيد.

* **الاقتباس لِحَلِّ مُشكِل سيرةِ ابن سيِّد الناس**، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي الصالحيِّ الدمشقيِّ الحنبليِّ، المعروف بابن المِبْرَد (ت ٩٠٩ هـ)[(٢)].

منه نسختان خطيَّتان: في دار الكتب المصرية (٢٣٨٣٢ب) في ٧٣

---

(١) ترجمته في: الدرر الكامنة (٤/ ٢٥٧-٢٥٨) وهدية العارفين (٢/ ١٥٧) والأعلام (٨/ ٢٦-٢٧) ومعجم المؤلفين (٣/ ٧٨١).

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٥٦٠) والأعلام (٨/ ٢٢٥) ومعجم المؤلفين (١٣/ ٢٨٩).

ورقة كُتبت سنة ٩٠٦هـ، وأخرى بخطّ مؤلفه في الظاهرية (٣٧٩٤/ مجموع ٥٨) في ٤٧ ورقة كُتبت سنة ٩٠٧هـ.

وطُبع في القاهرة سنة ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م بعناية حسام الدين القُدسي، ويحتاج إلى إعادة طبعٍ وتحقيق.

* **الاكتفاء في مَغَازي المُصطفى والثلاثة الخُلَفَاء**، لأبي الربيع سليمان بن موسى بن سالم الحِمْيَريّ الكَلاعيّ البَلَنْسيّ الغَرْناطيّ المالكيّ (ت ٦٣٤ هـ)[١].

وهو مشهور، ونسخُه الخطيةُ مُستَفيضة، ذكر منها في «الفهرس الشامل»[٢] مئةً وأربعين مخطوطة، وهناك مزيد.

وطُبع في القاهرة في مجلدين سنة ١٣٨٩-١٣٩١هـ/ ١٩٦٨-١٩٧٠م بعناية مصطفى عبد الواحد، وأُعيدَ طبعُه في بيروت. ويعوزه تخريجٌ جيِّدٌ وافٍ.

* **الإلمام بالرَّوض الأُنُف وسيرة ابن هشام**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن خليل البِلْبيسيّ المصريّ المالكيّ، المعروف بالتَّتَّائيّ (ت ٩٣٧هـ)[٣].

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٣٩٩) والأعلام (٣/ ١٣٦) ومعجم المؤلفين (٤/ ٢٧٧).

(٢) (١/ ٦٦-٧٣).

(٣) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٢٣٦) ومعجم المؤلفين (٨/ ١٩٤).

ويُسمَّى أيضًا: «جلاء الأفكار بسيرة النبيِّ المختار» صلى الله عليه وسلَّم، ويوجد منه نسخةٌ خطيةٌ في المكتبة الخالدية ببيت المقدس رقم (٩٥/ ٣ سيرة) بخط مؤلفه كتبها سنة ٩٢٦هـ، ثم اطَّلعتُ على مُصوَّرَتِها فوجدتها تشتملُ على الجزءِ الأول فقط -مِنْ تجزئةٍ في مجلدين- في ٢٥٦ ورقة.

*** إمتاع الأسماع فيما للنبيِّ صلى الله عليه وسلَّم مِنَ الأحوالِ والأموالِ والحَفَدَةِ والمَتَاع**، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم المقريزيِّ المصريِّ الشافعيّ (ت ٨٤٥ هـ)[(١)].

نَشَرَ محمود محمد شاكر الجزءَ الأولَ منه بالقاهرة سنة ١٣٥٩هـ/ ١٩٤١م، ثم طُبع ببيروت كاملا في خمسة عشر مجلدًا سنة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م بتحقيق محمد عبد الحميد النميسي[(٢)]، وهي نشرةٌ سقيمةٌ أساءت إلى الكتاب، إذ قام (المحقق) بإسقاطِ أشياء كثيرة مِنَ المخطوط، والتصرُّفِ في النصِّ بمحضِ هواه. ومثالُ ذلك إسقاطُه غالبَ مَراثي النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم، التي أثبتَ المقريزيُّ الكثيرَ

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ١٥٤) والأعلام (١/ ٣٤٥) ومعجم المؤلفين (٢/ ١١).

(٢) اعتمادًا على مخطوطتي كوبريلي (رقم ١٠٠٤) وجوتا (رقم ١٨٣٠) فقط، وهناك نسخٌ أخرى جديرة بالعناية كنسخة خزانة عموجه زاده باستانبول (رقم ٣٥٤-٣٥٦) التي كُتبت سنة ٨٧٩هـ ونسخة شهيد علي باشا (رقم ١٨٤٧) ونسخة أسعد أفندي (رقم ٤١١) وهي ناقصة.

منها[١]، ومنها ما لا يوجد عند غيرِه. ثم سَلَخَ «النميسي» بعضَ هذه المراثي مِنْ كتابِ ابن سعد وألحَقَها به مِنْ دونِ مُراجَعةِ المخطوطات. ومثلُ هذا الإخلالِ بأمانةِ العلمِ كثيرٌ في تلك النشرة، فيحتاج إلى عنايةٍ صحيحة، ونشرةٍ جديدة.

ويشتمل الإمتاعُ على نصوصٍ مِنْ كتبٍ مفقودة، ونقولٍ مُحَرَّرةٍ وأسانيد، وذَكَرَ السخاويُّ في «الإعلان بالتوبيخ»[٢] أنَّ فيه الكثيرَ مما يُنْتَقَد، ولم يَتَيَسَّر لي تتبعُ ذلك.

*** الإملاء المختصر في شرح غريب السِّيَر، لأبي ذَرٍّ مصعب بن محمد بن مسعود بن عبد الله الخُشَنِيِّ الجَيَّانيِّ المالكيّ (ت ٦٠٤ هـ)[٣].**

منه ثلاثُ نسخٍ خطية: في خزانة القرويين بفاس رقم (٢٨٧) في ١٠٨ ورقات كُتبت سنة ٦٤١هـ، وراغب باشا باستانبول (٩٧٥) في ١٩٥ ورقة كُتبت سنة ٧٠٧هـ، والظاهرية (١٨٦٥عام/ ١٢ تفسير) في ١٩٧ ورقة كُتبت سنة ٨٧١هـ.

وهو تفسيرٌ لغريبِ الأشعارِ التي وَرَدَ ذكرُها في سيرة ابن هشام، ولم يَتَعَرَّضْ لغيرِها إلا في النادر. وقد طُبع في ألمانيا قديمًا بعناية «بولس برونله»[٤]، ثم صُور في مصر وبيروت.

---

(١) كما في مخطوطة كوبريلي ق ٦٣ وما بعدها.

(٢) ص ١٥١ .

(٣) ترجمته في: معجم المؤلفين (١٢/ ٢٩٢).

(٤) Paul Bronnle.

* أمير السِّيَر في حالِ خير البَشَر صلى الله عليه وسلَّم، لمحمد بهادور علي خان الدهلويّ[١].

مخطوطته في مكتبة رضا برامبور الهند رقم (١٣٢٩) في ١١٨ ورقة، نُسخت سنة ١٢٥٣هـ.

* إنسانُ العيون في سيرة الأمين المأمون صلى الله عليه وسلَّم، لنور الدين أبي الفرج علي بن إبراهيم بن أحمد بن علي الحلبيِّ القاهريِّ المصريِّ الشافعيّ (ت ١٠٤٤ هـ)[٢].

وهو المُسَمَّى «السيرة الحلبية»، جَمَعَه مِنْ «عيون الأثر» لابن سيِّد الناس[٣] -مع حذفِ أسانيدِه- ومِن سيرة الشمس الشاميّ، مع توزيعِ همزيَّة البوصيريِّ على حوادثِ السيرة، كما يذكرُ شيئًا مِن أبياتِ تائيَّةِ السُّبكي، وأبياتِ ابن سيِّد الناس في ديوانه المجموعِ الموسوم «بُشْرى اللبيب بذكرى الحبيب».

وهو ينسبُ الأحاديثَ إلى مُخَرِّجيها مع الحكمِ عليها في بعضِ الأحيان، أرادَ بذلك تجنيبَ كتابِه الرواياتِ الموضوعةِ والمكذوبة، ولكنَّه أَخَلَّ بشرطِه، فلم يَخْلُ كتابُه مِنَ الحشوِ والقَصَصِ المُنكَرِ على طريقةِ المتأخِّرين، بل يكثرُ فيه ذلك.

---

(١) لم أهتدِ لتاريخ وفاته ولا ترجمته.

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٧٥٥) والأعلام (١/ ٢٤٠) و(٤/ ٢٥١) ومعجم المؤلفين (٣/ ٧٥) و(٤/ ٣) و(٧/ ٣).

(٣) وقد امتدحه الحلبي، وذكر أنه أحسن ما صُنِّفَ في السيرة.

ومخطوطاته كثيرةٌ جدًّا[١]، وطُبع أولَ مرةٍ في القاهرة سنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م، وبهامشِه «السيرة النبوية والآثار المحمدية» لأحمد الزيني دَحلان (ت ١٣٠٤ هـ)، وصُوِّرَ مرَّات، ثم طُبع في بيروت سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م بعناية محمد التونجي.

*** أوجز السِّير لخير البَشَر صلى الله عليه وسلَّم**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازيِّ الهَمْدانيِّ القَزْوينيِّ الشافعيِّ ثم المالكيّ (ت ٣٩٥ هـ)[٢].

مخطوطاته كثيرة، وهو شديدُ الإيجازِ كما يَدلُّ عنوانُه، ولكن لجلالةِ ابن فارس حَظِيَ بالعناية، فطُبع في الجزائر سنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م، وبومباي سنة ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م، وببغداد سنة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م[٣] بتحقيق هلال ناجي، وبيروت سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م بتصحيح عبد الله الغُماري، والقاهرة سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م بتحقيق محمد محمود حمدان.

وما كَتَب ابن فارس حَسَنٌ كلُّه، وإنْ كان صغيرَ الحجم.

*** البدر المُنير في شرح سيرة البشير النذير صلى الله عليه وسلَّم**، لشمس الدين محمد بن أحمد زَلَيون البُرُلُّسِيِّ الأنصاريِّ المصريِّ المالكيّ[٤].

---

(١) ذكر منها في «الفهرس الشامل» مئتين وخمس عشرة (٢١٥) نسخة.

(٢) ترجمته في: الأعلام (١/ ١٩٣) ومعجم المؤلفين (٢/ ٤٠).

(٣) ضمن عددٍ من مجلة المورد.

(٤) من «فهرس الأزهرية» (٨/ ٢٥٨)، وكان حيًا سنة ١٠٩٧هـ كما يستفاد من المخطوطة، غير أني لم أهتد إلى معرفته ولا تاريخِ وفاتِه.

وهو شرحٌ على «الدرر السنية» أو ألفية الزَّين العراقيِّ في السيرة النبوية، وفيه تحقيقاتٌ جيدةٌ، ومباحثُ مُحَرَّرة.

ومِنَ الكتابِ ثلاثُ نسخٍ خطية: في المكتبة الأزهرية رقم (٥٠٦٨/ ٦٠٧٦٩ عام) كُتبت سنة ١١٣٤هـ، ويشتمل على جزءين في مجلد، وبلدية الإسكندرية (١٣١٥ج) كُتبت سنة ١٢٦٤هـ، والأولُ منه في جامعة ييل رقم (١٢٣٧/ مجموعة لاندبرج ٦٧٤)[١].

* **بِشرُ الأنام بسيرةِ خير الأنام صلى الله عليه وسلَّم**، لشرف الدين يحيى بن محمد بن سعيد بن فَلاح بن عمر المصريِّ القَبَّانيِّ الشافعيّ (ت ٩٠٠ هـ)[٢].

وهو مفقود.

* **بُلْبُل الرَّوض**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التُّركمانيِّ الذهبيِّ الدمشقيِّ الشافعيّ (ت ٧٤٨ هـ)[٣].

---

(١) وجميعها ناقصة الجزء الأخير، ولعله لم يكمله.

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٥٢٩) والأعلام (٨/ ١٦٨) ومعجم المؤلفين (١٣/ ٢٢٤).

وللمصنف «الأمالي الأزهرية» وهي أمالٍ حديثية، منها نسخة خطية في خزانة جعفر ولي برقم (٤٠٧) نُسخت سنة ٨٥٣هـ، أي قبل وفاته بزمنٍ طويل.

(٣) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ١٥٤) والأعلام (٥/ ٣٢٦) ومعجم المؤلفين (٨/ ٢٨٩).

وهو مُختَصَر «الرَّوض الأُنف» للسُّهَيليّ، ومنه نسخةٌ خطيةٌ فريدةٌ في مكتبة برلين رقم (٩٥٦٥) بخطِّ مُصَنِّفِه، وعنها طُبع في دمشق سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م بتحقيق عبد العزيز حرفوش.

* **بلوغ المرام مِن سيرة ابن هشام والرَّوضِ الأُنُفِ والإعلام**، لتقي الدين أبي بكر بن علي بن عبد الله الحَمَويِّ الحنفيّ، المعروف بابن حِجَّة (ت ٨٣٧ هـ)[١].

وهو نفيسٌ، جمعَ فيه بين كتابِ ابن هشام وشرحِه للسُّهَيليِّ وكتابِ الزَّرَنْدي المتقدِّم، ويتعيَّنُ طبعُه.

ونسخُه الخطية عديدة: في نور عثمانية رقم (٣٠٦٠) في ٢٤٣ ورقة نُسخت سنة ١١١٤هـ، وتشستربيتي (٥١٦٦) في ١٩٠ ورقة من القرن التاسع، والأوقاف ببغداد (٥٩٦١) في ٢٠٨ ورقات، والجزء الثاني منه فقط في برلين برقم (٥٩٦٨/ مجموعة شبرنجر رقم ٩٨) في ٣٦٢ ورقة كُتبت سنة ٨٣٦هـ في حياة المصنف، وكذلك في برمنجهام (١٨٦١) نُسخت سنة ٩١٥هـ، وفي مؤسسة كايتاني بروما رقم (٣٧).

* **بهجة المحافل وبُغيَة الأماثل في الشِّيَم والأخلاق والشمائل في سيرة سيِّدِ الأواخرِ والأوائل صلى الله عليه وسلَّم**، لعماد الدين

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٧٣١) والأعلام (٢/ ٦٧) ومعجم المؤلفين (٧/ ١٣٣).

أبي زكريا يحيى بن أبي بكر بن محمد بن يحيى العامريِّ الحَرَضيِّ اليمنيّ (ت ٨٩٣ هـ)[١].

مخطوطاته كثيرة، خاصَّةً في مكتبات اليمن[٢]، وطُبع في القاهرة سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م في مجلدين مع شرحِه المُسمَّى «أعذب المناهل ونهج الدلائل» لجمال الدين محمد بن أبي بكر الزَّبيديِّ اليمنيِّ الشافعيّ، المعروف بالأشْخَر[٣] (ت ٩٩١ هـ). ويَنِمُّ الشرحُ عن اطلاعٍ ومعرفة. وتلك الطبقة من علماء اليمن -من القرن التاسع وما تلاه- لها دورٌ رئيسٌ في التاريخِ العلميِّ الإسلامي، وعنها انتقلت علومٌ ومعارفُ إلى الهند خاصةً بعد انحسارِها في مصر والشام إثرَ غزو الدولة التركية العثمانية، وبسط هذا له موضعٌ آخر[٤].

* **تحبير الوفا في سيرة المصطفى صلى الله عليه وسلَّم**، لشمس الدين أبي العون محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السَّفَّارينيِّ النابُلسيِّ الحنبليّ (ت ١١٨٨هـ)[٥].

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٥٢٩) والأعلام (٨/ ١٣٩) ومعجم المؤلفين (١٣/ ١٨٧).

(٢) وذكر منها جملةً وافرةً في الفهرس الشامل (١/ ١٤٠-١٤٣).

(٣) ترجمته في: الأعلام (٦/ ٥٩) ومعجم المؤلفين (٩/ ١٠٦).

(٤) وللأشخر اليمني أيضًا: «المطلب السامي في ضبط ما يُشكل في الصحيحين من الأسامي»، منه نسختان خطيتان في دار الكتب المصرية برقم (٢٩٦) و(٣٠٨) مصطلح حديث.

(٥) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٤٢٠) والأعلام (٦/ ١٤) ومعجم المؤلفين (٨/ ٢٦٢)، ومعجم مصنفات الحنابلة (٥/ ٣٣٦).

وهو مفقود، ولعله شرحٌ على كتاب ابن الجوزيّ، بدافعِ الحنبليَّة، أو تصنيفٌ مستقل.

* **تحفة الإخوان بسيرةِ سيِّدِ الأكوان**، لأبي العباس أحمد بن محمد الرَّهُونيّ التَّطوانيّ (ت ١٣٧٣ هـ)[١].

منه نسخةٌ خطيةٌ في الخزانة العامة بالرباط برقم (٣٠٠٤)[٢].

* **التحفة الظَّريفة في السيرة الشريفة**، لجلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السيوطيّ المصريّ الشافعيّ (ت ٩١١ هـ)[٣].

مِنْ كتبِه المفقودة، ولا أدري أهو تصنيفٌ في السيرةِ النبويةِ أم في سيرةِ أحدِ سلاطين عصره، على عادةِ المؤرِّخين في تسميةِ كتبِهم بذلك، وأثْبَتُّه متابعةً لصلاح الدين المنجِّد[٤].

* **التحفة الظريفة في السيرة الشريفة**، لمحمد بن أحمد بن علي البُهُوتيّ المصريّ الخَلْوَتيّ الحنبليّ (ت ١٠٨٨ هـ)[٥].

---

(١) ترجمته في: الأعلام (١/ ٢٥٣) ومقدمة تاريخ تطوان (١/ ٥٠-٥٨).
(٢) ووقفتُ للرهونّي أيضًا على كتاب: «عمدة الراوين في تاريخ تطاوين» (تطوان) في عشرة أجزاء طبع منها ستة بتحقيق جعفر ابن الحاج السلمي بتطوان.
(٣) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٥٣٤) والأعلام (٣/ ٣٠١) ومعجم المؤلفين (٥/ ١٢٨).
(٤) في معجمه ص ١٠٥ .
(٥) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٢٩٦) والأعلام (٦/ ١٢) ومعجم المؤلفين (١٢/ ٢٩٤) ومعجم مصنفات الحنابلة (٥/ ٢٤٤).

منه نسخةٌ خطيةٌ في دار الكتب المصرية برقم (٤٠٥/ تاريخ)، وأخرى في عاشر أفندي (مجموع ١١٥٠) [١].

*** تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلَّم مِنَ الحِرَف والصنائع والعمالات الشرعية، لأبي الحسن** علي بن محمد بن أحمد بن موسى الخُزاعيِّ التلمسانيّ، المعروف بابن ذي الوزارتين (ت ٧٨٩ هـ)[٢].

وهو الذي اقتبَسَ منه عبد الحيِّ الكِتَّانيُّ في كتاب «التراتيب الإدارية» الآتي.

وطُبع كتابُ الخُزاعيِّ في الرباط سنة ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م، ثم في القاهرة سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م بتحقيق أحمد محمد أبو سلامة، ثم في بيروت سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م بتحقيق إحسان عباس.

*** التراتيب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كانت على عهد تأسيس المدينة الإسلامية في المدينة المنورة العلية، لأبي الأسعاد -وأبي الإقبال- محمد عبد الحي بن عبد الكبير بن** محمد الحسنيِّ الإدريسيِّ الكتانيِّ الفاسيّ (ت ١٣٨٢ هـ)[٣].

---

(١) وللبهوتي حاشية جيدة على شرح الخلاصة لابن مالك في خزانة جامع الزيتونة برقم (٤٠٧٦) في ١٣٦ ورقة.

(٢) ترجمته في: الأعلام (٥/ ٦) والتراتيب الإدارية للكتاني (١/ ٢٦).

(٣) ترجمته في: الأعلام (٦/ ١٨٧-١٨٨) ومعجم المؤلفين (٣/ ٣٨٧).

لَخَّصَ فيه الكتابَ السابقَ وزاد فيه أشياء، وذَكَرْتُهما لنفاسَتِهما وجِدَّتِهما وتَفَرُّدِهما في هذا البابِ مِنْ أبواب السيرة.

وطُبع الكتابُ أوَّلَ مرةٍ في الرباط سنة ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م، ثم طُبع طبعاتٍ مُتقاربةً في بيروت.

* **تفسير مَغَازي الواقدي**، لأبي الوليد عبد الملك بن قَطَن المَهْرِيِّ القَيْرَوَانيّ (ت ٢٥٦ هـ)[١].

والكتابُ مفقود، ولعلَّه اقتصرَ على ما في «المَغَازي» من غريبِ اللغةِ والأسماء والأشعار، فصاحبه مشهورٌ بذلك.

* **تلخيص الزهر الباسم في سيرة أبي القاسم صلى الله عليه وسلَّم**، لمُغُلْطاي بن قِلِيج (ت ٧٦٢ هـ)[٢].

مخطوطته في خزانة عبد الله نشأت بالموصل رقم (١٧/ ٤)، ولعلَّه «الإشارة» الذي مَرَّ ذكرُه.

* **تلخيص السيرة المحمَّدية**، لمحمد بن هارون بن عبد الرازق البِنجاويِّ المصريِّ المالكيّ، أبو عبد السلام هارون[٣] (ت ١٣٣٠ هـ)

---

(١) ترجمته في: إنباه الرواة للقفطي (٢/٢٠٩-٢١١) والأعلام (٤/ ١٦٢) ومعجم المؤلفين (٦/ ١٨٨).

(٢) تقدَّم ذكره.

(٣) والنسبة المذكورة مِنْ ترجمة جدِّه شيخ المالكية بمصر هارون بن عبد الرازق (ت ١٣٣٥ هـ) في «معجم المطبوعات العربية والمُعَرَّبَة» ليوسف سركيس ص٥٩١ .

واسمُه الأصليُّ «تلخيص الدروس الأوَّليَّة في السيرة المحمدية»، لَخَّصَ فيه السيرةَ في عرضٍ مُرَكَّزٍ وافٍ وبأسلوبٍ مُيَسَّر، وكان الكتابُ يُدَرَّسُ لطلابِ المعاهد الأزهرية قديمًا.

وطُبعَ الكتابُ في القاهرة سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، وقد أُعيد نشرُه في القاهرة أيضًا سنة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

* **تلخيص السيرة النبوية لابن هشام**، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد البكريِّ التيميِّ القرشيِّ البغداديِّ الحنبليّ، المعروف بابن الجَوزيّ (ت ٥٩٧ هـ)[١].

ويُسمَّى «السيرة النبوية» بإطلاق، ومنه نسخةٌ خطيةٌ في دار الكتب المصرية رقم (٢٠٣) مجاميع[٢]، وأخرى في الخزانة العامة بالرباط رقم (٢٣٥٤/ كتاني) ومصورتها في مكتبة الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية رقم (١٨٦٢).

وطُبع سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩١م بتحقيق علي أحمد الخطيب، ونشره مَجْمَعُ البحوث الإسلامية في القاهرة.

* **تلخيص الوفا في سيرة المصطفى صلى الله عليه وسلَّم**، لزكيِّ الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القويِّ بن عبد الله بن سلامة بن سعد

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٥٢٠) والأعلام (٤/ ٨٩) ومعجم مصنفات الحنابلة (٢/ ٣٠٢).

(٢) كما في فهرسها (٥/ ١٤٥).

المنْذِريُّ المصريُّ الشافعيّ (ت ٦٥٦ هـ)[١].

منه نسخةٌ خطيةٌ في خزانة محمود الثاني باستانبول برقم (١١٨/ ٢) في ٢٣ ورقة كتبت سنة ١٠٢٧هـ. وهو تلخيصٌ لكتاب «الوفا» لأبي الفرج بن الجوزي.

*** تلقيح فُهُوم أهل الأثر في عيون التواريخ والسير، لابن الجوزيّ** (ت ٥٩٧ هـ)[٢].

مخطوطاته في أحمد الثالث رقم (٢٩٦٨) في ٢٦٢ ورقة، وعاشر أفندي (٢٦٠) في ١٥٤ ورقة، خُطَّ سنة ١٠٥١هـ، والمكتبة العباسية بالبصرة (١٧٧ح) في ٣٧٦ ورقة خط سنة ٨٣٧هـ، ودار الكتب المصرية (٨١١٧ح) في ١٣٤ورقة خط سنة ١٢٠٦هـ، والأول منه في تشستربيتي (٣٢٧٧) في ١٨٨ ورقة خط سنة ٧٢١هـ فهي أقدم النسخ، وأخرى كُتبت سنة ٨١٣هـ -تشتمل على الجزء الأول أيضًا- في تشستربيتي (٣٣٢٣).

وطُبع في لَيدن سنة ١٨٩٢م، وفي دلهي سنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٩م بعناية محمد يوسف البريلوي، ثم بالقاهرة سنة ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٥م بعناية علي حسن.

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٥٨٦) والأعلام (٤/ ١٢٣) ومعجم المؤلفين (٥/ ٢٦٤).

(٢) تقدم.

* **تنوير البصيرة بتحقيق أنْقى سيرة**، لأحمد بن سعد الدين المِسْوَريّ (ت ١٠٧٩ هـ)[١].

مخطوطته في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء رقم (٧٠٠) ورقة ٧٤-١١٩، نُسخت سنة ١٠٧١هـ.

* **تهذيب سيرة ابن هشام**، لعبد السلام بن محمد بن هارون بن عبد الرازق، المعروف بعبد السلام هارون (ت ١٤٠٨ هـ)[٢].

طبعته الأولى في بيروت سنة ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م، وطُبع مرارًا بعدها وانتَشَرَ انتشارًا عظيمًا.

* **تيسير المطالب السَّنِيَّة**، لنور الدين أبي الضياء علي بن علي الشُّبْرامِلِّسيِّ المصريِّ الشافعيِّ (ت ١٠٨٧ هـ)[٣].

وهو حاشيةٌ مُطَولةٌ على «المواهب اللَّدُنيَّة» للقسطلاني، في غايةِ الجودة.

ومنه نسخةٌ خطيةٌ كاملةٌ في المكتبة العباسية بالبصرة، الجزآن الأول

---

(١) لم أهتد لترجمته، واعتمدت «الفهرس الشامل» (١/ ٢٢٤).

(٢) شيخ المحققين العلامة البحّاثة الأديب اللغويُّ، المولود بالإسكندرية سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٩م. وقد أُفرِدت كتبٌ لترجمتِه ودراسةِ كتبِه، وراجع: «تكملة معجم المؤلِّفين» لمحمد خير رمضان يوسف ص٢٩٢-٢٩٨ .

(٣) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٧٦١) والأعلام (٤/ ٣١٤) ومعجم المؤلفين (٧/ ١٥٣).

والثاني برقم (١٤ح) والثالث برقم (٣٨هـ)، وكذلك في قِلِج علي (٢٥٦-٢٥٧)، ونور عثمانية (٣٢٧٦)، وأجزاء منه في الظاهرية (١٩١١)، وخدابخش-بانكيبور (١٠٢٤)، وجامعة الرياض (٢٧٩٨)[(١)].

* **جمع ما انْتَثَر من أخبار سيِّد البشر صلى الله عليه وسلَّم، لأبي** عبد الله محمد بن إدريس بن أحمد العراقيِّ الحسينيِّ الفاسيّ (ت ١١٤٢ هـ)[(٢)].

منه نسخةٌ خطيةٌ في الخزانة العامة بالرباط برقم (٤٣/كتاني)، وهو نفيس.

* **جوامع السيرة، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد القرطبيِّ** الأندلسيِّ الظاهريّ، المعروف بابن حَزْم (ت ٤٥٦ هـ)[(٣)].

منه نسختان خطيتان في مكتبة الدولة ببرلين برقم (٩٥١٠) و(٩٥٦٦) في ٧٨ و١٥١ ورقة على التوالي، والأولى ناقصة الآخر.

وهو جزءٌ مِنْ كتابه «جمهرة أنساب العرب»، ولذا كان اسمُه الأصليُّ

---

(١) وللشبراملّسي حاشية حُسنةٌ أيضًا على «شرح الشمائل» لابن حجر الهيتمي في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد رقم (١٠٣٥٧).

(٢) ترجمته في: نشر المثاني (٢/ ١١٢-١١٤) وسلوة الأنفاس (٢/ ٣٣).

(٣) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٦٩٠) والأعلام (٤/ ٢٥٤) ومعجم المؤلفين (٧/ ١٦).

الواردُ في مخطوطاتِه: «المرتبة الرابعة: في نسب رسول الله صلى الله عليه وسلَّم وسيرِه ومَغَازيه»، ولكن خُفِّفَ إلى الاسمِ المذكورِ حين طُبع في القاهرة سنة ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م بتحقيق إحسان عباس وناصر الدين الأسد ومراجعة أحمد شاكر، ثم ببيروت وباكستان والقاهرة مرات.

* **الجواهر السَّنِيَّة في السيرة النبوية**، لتقي الدين أبي الطيب محمد بن أحمد بن علي الحَسَنيِّ الفاسيِّ ثم المكيِّ المالكيّ (ت ٨٣٢ هـ)[١].

ويسمى أيضًا «سِمْط الجواهر الفاخرة»، وهو مختصرٌ مِنَ «الزهر الباسم» لعلاء الدين مُغُلْطاي، ثم لَخَّصَه الفاسيُّ في مقدمة «العِقْد الثمين في تاريخ البلد الأمين» (١/ ٢١٧-٢٧٩).

ومنه نسخةٌ خطيةٌ في الخزانة العامة بالرباط رقم (١٤٠١/ كتاني).

* **الجواهر النَّقية في السيرة النبوية**، لمحمد بن أبي السعود الكَيلانيّ (ت ١٢٩٥ هـ تقديرًا)[٢].

منه نسخةٌ خطيةٌ في دار الكتب المصرية برقم (٣٨٦٤) في مجلدين، في نحو أربعمائة ورقة.

* **الجواهر والدُّرَر مِنْ سيرة سيِّد البشر صلى الله عليه وسلَّم**، للمهديِّ

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٢٧٣) والأعلام (٥/ ٣٣١) ومعجم المؤلفين (٨/ ٣٠٠).

(٢) لم أهتدِ لترجمته، وراجع: فهرس دار الكتب المصرية (٨/ ١١٣).

لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى بن أحمد بن المُفَضَّل بن منصور الحسنيّ الزَّيديّ اليمنيّ، المعروف بابن المُرْتَضَى (ت ٨٤٠ هـ)[١].

وهو الجزءُ الخامسُ مِنْ ديباجةِ كتابه الكبيرِ المُسمَّى: «البحر الزَّخَّار الجامع لمذاهبِ علماء الأمصار»، والسيرة فيه مُختَصَرةٌ جدًّا.

ومخطوطاته كثيرة[٢]، وقد طُبع «البحر الزخَّار» مرارًا بالقاهرة وبيروت وصنعاء.

*** الجوهر الثمين في نُخَب سيرة الأمين صلى الله عليه وسلَّم،** لأحمد بن يَلْبُغا المُحسِنيّ (ت ٧٥١ هـ)[٣].

مخطوطٌ في مكتبة فاتح باستانبول في مجلدين (رقم ٣٤١٤-٣٤١٥) بخطِّ المصنف.

*** الحاشية على «خلاصة الأثر في سيرة سيد البشر» للمحب الطبري،** لجلال الدين محمد بن عبد الله بن شيخ العَيْدَروس الباعَلَويّ اليمنيّ (ت ١٠٣١ هـ)[٤].

---

(١) ترجمته في: الأعلام (١/ ٢٥٥) ومعجم المؤلفين (١/ ٢٠٦).

(٢) راجع الفهرس الشامل (١/ ٢٤٤-٢٤٥).

(٣) لم أهتدِ لمعرفته، واستقيت تاريخ وفاته مما أثبت في فهرس مكتبة فاتح، والفهرس الشامل، ومعجم المنجد.

(٤) ترجمته في: معجم المؤلفين (٣/ ٤٤٢) والأعلام (٧/ ١١٤).

مخطوطته في مكتبة رضا برامفور في الهند رقم (٢٨٣٥٠) في ٣٣ ورقة، كُتبت سنة ١١٥٣هـ.

* حاشية على «المواهب اللدنية»، لنور الدين علي بن سلطان محمد القارِّيِّ الهرويِّ الحنفيّ (ت ١٠١٤ هـ)[١].

منه نسخةٌ خطيةٌ في برلين برقم (٩٦٠٠) في ١٢٦ ورقة، كُتبت سنة ١١٥٠هـ.

* حاشية على «المواهب اللدنية»، لشمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشَّوْبَريِّ المصريِّ الأزهريِّ الشافعيّ (ت١٠٦٩ هـ)[٢].

مخطوطاته ثلاث: في خُدابخش (١٠٢٣) في ١٢٣ ورقة كُتبت سنة ١٠٧٦هـ، وبرلين (٩٥٦٤) في ٢٠٩ ورقات كُتبت سنة ١٢٣٦هـ، والأزهرية (٦٩٤)[٣].

* حاشية على «المواهب اللدنية»، لإبراهيم بن سليمان بن إبراهيم الحلبيِّ العثمانيِّ المعروف بالكُرديّ (مِن رجال القرن الثاني عشر تقديرًا)[٤].

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٧٥١) والأعلام (٥/ ١٢) ومعجم المؤلفين (٧/ ١٠٠).

(٢) ترجمته في: خلاصة الأثر للمحبي (٣/ ٣٨٣) والأعلام (٦/ ١١).

(٣) وللشوبريِّ حاشيةٌ نفيسةٌ على «شرح تنقيح اللباب» لزكريا الأنصاري، منها في المكتبة الأزهرية نحو عشر مخطوطات. وكان يعرف بشافعيِّ زمانه.

(٤) لم أجد له ترجمة.

مخطوطةٌ في مكتبة الجمعية الآسيوية بكلكتّا في الهند برقم (٣٢٤) في ٣٨٦ ورقة، نُسخت في حياة مؤلِّفها.

* **حاشية على «المواهب اللدنية»**، لإبراهيم بن محمد المأمونيّ المكيّ الشافعيّ (ت ١٠٧٩ هـ تقديرًا)[1].

منها نسخةٌ خطيةٌ في برلين برقم (٩٥٩٩) خُطَّت سنة ١١٥٠هـ في ١٢٦ ورقة، وأخرى في دار الكتب الوطنية بتونس برقم (٤٥٠٨) في ٩٨ ورقة، وعنوان هذه النسخة: «العطايا الرحمانية بحلِّ رموز المواهب اللدنية»[2].

* **حدائق الأنوار ومطالع الأسرار في سيرة النبيِّ المُختار صلى الله عليه وسلَّم**، لجمال الدين محمد بن محمد بن عمر الحضرميِّ الشافعيّ، المعروف ببُحْرُق (ت ٩٣٠ هـ)[3].

طُبع في بيروت سنة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م بتحقيق محمد غسان عزقول، وفي الكتابِ غلوٌّ ومناكيرُ لا تخفى.

* **حُسْن السَّريرة في سيرة حَسَن السيرة صلى الله عليه وسلَّم**، لعبد القادر بن محمد بن يحيى بن مكرم بن محب الدين الطبريِّ المكيّ

---

(١) ترجمته في: الأعلام (٧/ ٣٤٢) ومعجم المؤلفين (١/ ١٠٥)، ويعرف أيضًا بالميموني.

(٢) وللمأموني رسائل نفيسة في تفسير آياتٍ مُفرَدة في التيمورية والظاهرية وغيرهما.

(٣) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٢٣٠) ومعجم المؤلفين (١١/ ٨٩).

الحسينيّ الشافعيّ (ت ١٠٣٣ هـ)[١].

وهو شرحٌ على منظومةٍ له في السيرة النبوية، ولا يُعْلَم وجودُه.

* **حياة الرسول صلى الله عليه وسلَّم**، لناصر الدين محمد بن محمد بن يوسف بن يحيى المَنْزَليّ المصريّ الشافعيّ، المعروف بابن سُوَيدان (ت ٨٥٢ هـ)[٢].

والكتاب حسنٌ على طريقة المحدِّثين، حقيقٌ بالطبع، مع كونِ صاحبِه ليس بالمشهور[٣]. ومخطوطاته في لَيدن (٦٣٢٩) والمكتبة البريطانية (٥٧٧٥) و(٥٧٨٣) ودار الكتب الوطنية بتونس (٣٥٥/ ١٠ مجاميع).

* **خلاصة الأثر في سيرة سيِّد البشر صلى الله عليه وسلَّم**، لأحمد بن أبي بكر بن أحمد بن محمد العُرَيْفيّ العَكِّيّ الحنفيّ، المعروف بالبَطْحِيشيّ (ت ١١٤٧ هـ)[٤].

وأصله مختصرٌ مِنَ السيرة الحلبية المسمَّاة: «إنسان العيون» مع زيادات، ومنها نسخةٌ خطيةٌ كُتبت سنة ١٢٩٢هـ في سبعة مجلدات (من

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٦٠٠) والأعلام (٤/ ٤٤) ومعجم المؤلفين (٥/ ٣٠٣).

(٢) ترجمته في: الضوء اللامع (١٠/ ٣٤) والأعلام (٦/ ٣٣٤).

(٣) وللمنزليّ مِنَ المصنَّفات أيضًا: «تيسير منهل القاري في تفسير مشكل البخاري» مخطوطٌ بخطِّ مؤلفه في الإسكوريال (١٦١٦) في ١٢٠ ورقة، وهو نفيس.

(٤) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ١٧٢) والأعلام (١/ ١٠٥) ومعجم المؤلفين (١/ ١٧٥).

الثاني إلى الثامن، وهو آخر الكتاب) في ظاهرية دمشق، رقم (١٠٠٣٢-١٠٠٣٨) ومجموع أوراقها ١٢١٥ ورقة، وأخرى في خزانة حسن حسني عبد الوهاب بتونس (١٨٤٧٠) في ٤٩٤ ورقة كُتبت سنة ١١٤٤هـ، وفي جامعة برنستون نسخة في مجلدين (٤٥٤٣/ ٣٩٠ مجموعة جاريت- يهودا) في ٢٨٦ و١٥٧ ورقة، كُتبت سنة ١١٨١هـ، وبرلين (٩٦١٢) في ٣٧٩ ورقة كتبت سنة ١١٣٢هـ، والجزء الأول فقط في جامعة ييل رقم (١٢٣٦/ ١٣٢، مجموعة لاندبرج) في ٧٦ ورقة مِنَ القرن الثاني عشر، والثاني في الخزانة العامة بالرباط (١٣٩٣/ كتاني)، وليته يُحَقَّق ويُطبَع.

* **خلاصة الأخبار في أحوال النبيِّ المختار صلى الله عليه وسلَّم**، لعزيز محمود هِدَائي بن فضل الله بن محمود السُّفَرْحِصَاريِّ الأَسْكَدَاريِّ العثمانيِّ الجَلْوَتيِّ الحنفيِّ (ت ١٠٣٨ هـ)[١].

مخطوطاته كثيرة[٢] وهو قليلُ الفائدة، فيه مناكير وعجائب، على عادة عامَّةِ علماءِ بني عثمان، إلا مَنْ رَحِمَ الله.

* **خلاصة سير سيد البشر صلى الله عليه وسلَّم**، لمُحِبِّ الدين أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن محمد الطبريِّ المكيِّ الشافعيِّ (ت ٦٩٤ هـ)[٣].

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٤١٥) وعثمانلي مؤلفلري (١/ ١٨٥) وقاموس الأعلام (٤/ ٣١٥١) والأعلام (٧/ ١٨٠).

(٢) ذكرها في الفهرس الشامل (١/ ٢٨٩-٢٩٠) فليراجع.

(٣) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ١٠١) والأعلام (١/ ١٥٣) ومعجم المؤلفين (١/ ٢٩٨).

مخطوطاته كثيرة[١] ذُكرت في «الفهرس الشامل» وهناك زياداتٌ عليه، كنسخة الطهطاويِّ بسوهاج (٩٧)، ومُصَوَّرتها في دار الكتب المصرية (٢٣١٧٧ب)، وهي نسخةٌ قديمةٌ مِنَ القرن التاسع.

وطُبعَ في الهند سنة ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م، ثم طبعته وزارة الأوقاف القطرية في مجلدين سنة ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

* **خلاصة السيرة المحمدية وحقيقة الدعوة الإسلامية**، لمحمد رشيد بن علي رضا بن محمد الحسينيِّ البغداديِّ القَلَمُونيِّ الطرابُلْسيِّ ثم المصريّ، المعروف بمحمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤ هـ)[٢].

طُبع في مطبعة المنار بالقاهرة سنة ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م، وجميعُ مؤلَّفاتِ العلامةِ السيِّدِ نافعةٌ مفيدة، مُلائِمةٌ لذوقِ العصرِ وأسلوبِه.

* **خلاصة السيرة النبوية وزُبدة القصص المحمدية**، للمؤيد بالله يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن محمد بن إدريس العلويِّ الزيديِّ اليمنيّ (ت ٧٤٩ هـ)[٣].

وهو مختصرٌ مِنَ «السيرة» لابن هشام، ومنه نسخةٌ خطيةٌ في خدابخش بِبَنْكيفور في الهند رقم (١٠٠٩) في ١٥١ ورقة، كتبت سنة ١٠٨٠هـ.

---

(١) (١/ ٢٩٠-٢٩١)

(٢) ترجمته في: الأعلام (٦/ ٣٦١-٣٦٢) ومعجم المؤلفين (٣/ ٢٩٤).

(٣) ترجمته في: الأعلام (٨/ ١٤٣) ومعجم المؤلفين (١٣/ ١٩٥).

*** خيار المَقول في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلَّم، لمصطفى بن** محمد بن سليم الغَلاييني الدمشقيّ (ت ١٣٦٤ هـ)[١].

ذَكَرَ الزركليُّ في «الأعلام»[٢] أنه مخطوط، ولم أَقِف على مكانِ حفظِه.

*** خيرُ البِشَرِ بخيرِ البَشَر صلى الله عليه وسلَّم، لأبي جعفر محمد بن** عبد الله بن محمد بن ظَفَر الصِّقِلّيّ المَكيّ المالكيّ (ت ٥٦٧ هـ)[٣].

يوجدُ مخطوطًا في المكتبة الوطنية بباريس رقم (١٩٥٩) في ٩٢ ورقة، وكُتبت النسخةُ سنة ٧٢٤هـ، وفي دار الكتب الوطنية بتونس رقم (٤٣٩٩/ ١) و(٤٨٨٣)، والإسكوريال (١٥٢١/ ١)، وتشستربيتي (٥٠٨٢/ ٢)، وخزانة الطهطاويّ (١٠٨/تاريخ)، ودار الكتب المصرية (١٥مجاميع م).

وطُبع في القاهرة سنة ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م، ثم أُعيدَ طبعُه سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م في مصر، ثم في المغرب سنة ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م بتحقيق لطيفة شوكري وخديجة أبوري.

*** الدُّرُّ المنظوم في سيرة المعصوم صلى الله عليه وسلَّم، لشهاب**

---

(١) ترجمته مستوفاةٌ في الأعلام (٧/ ٢٤٤-٢٤٥) ومعجم المؤلفين (٣/ ٨٨١).

(٢) (٧/ ٢٤٥).

(٣) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٩٦) والأعلام (٦/ ٢٣٠) ومعجم المؤلفين (١٠/ ٢٤١).

الدين أبي العباس أحمد بن إسماعيل بن خليفة بن عبد العال الدمشقيّ الشافعيّ، المعروف بابن الحُسْبَانيّ (ت ٨١٥ هـ)[١].

وهو مفقود، بل تَلِفَت جميعُ مُصنَّفاتِ ابن الحُسبانيّ في فتنة تيمور لما استولى على الشام سنة ٨٠٠هـ.

* **الدرر في اختصار المَغَازي والسِّيَر**، لجمال الدين أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النَّمَريّ القرطبيّ الأندلسيّ المالكيّ المعروف بابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ)[٢].

منه نسختان خطيتان: في دار الكتب المصرية رقم (٥٢٣/ تاريخ)[٣]، وفي الخزانة الملكية بالرباط رقم (٣٦٣١/ تاريخ)[٤]. وهو مِنَ الكتبِ المُهِمَّةِ النافعة[٥].

وطُبع في القاهرة سنة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م بتحقيق شوقي ضيف[٦]، ولم يَتَجاسَر أحدٌ على نشرِه بعده. وهو في حاجةٍ إلى مزيدِ عنايةٍ في باب التخريج.

---

(١) ترجمته في: الأعلام (١/ ٩٧) ومعجم المؤلفين (١/ ١٦٤).

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٥٥٠) والأعلام (٨/ ٢٤٠) ومعجم المؤلفين (١٣/ ٥١٣).

(٣) بخط الحافظ السيد محمد مرتضى الزبيديّ.

(٤) بخط السهيليّ صاحب «الروض».

(٥) وقد درس ليث سعود جاسم منهجَ «الدرر» ومواردَه في كتابِه: «ابن عبد البر وجهوده في التاريخ» ص٢٦٠-٢٧٤ فليُراجَع.

(٦) اعتمادًا على مخطوطة دار الكتب، ثم أعاد طبعه سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م بعد اطلاعه على مخطوطة الرباط.

* **الدُّرَّة الخطيرة في مُهِمِّ السيرة**، لأبي محمد عبد السلام بن الطيب بن محمد الشريف الحَسَنيِّ الفاسيِّ المغربيِّ القادريِّ المالكيّ (ت ١١١٠ هـ)(١).

منه نسخةٌ خطيةٌ في مكتبة الدولة ببرلين رقم (٨٠٧٢/ ٥) كُتبت سنة ١١٥٠هـ.

* **الدُّرَّة السَّنية في السيرة النبوية**، لأبي عبد الله محمد بن عيسى بن محمد بن أَصْبَغ الأَزْدِيِّ القُرطبيِّ المُرَّاكِشيِّ المالكيّ، المعروف بابن المُناصِف (ت ٦٢٠ هـ)(٢).

منه نسخةٌ خطيةٌ في خزانة محمد العُمَريِّ بالمدينة النبوية، كُتبت سنة ٩٨٤هـ.

* **الدُّرَّة المُضِيَّة في السيرة المرضيَّة**، لغرْس الدين خليل بن شاهين المصريِّ الظاهريِّ الحنفيّ (ت ٨٧٣ هـ)(٣).

وهو مفقود(٤).

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٥٧٢) والأعلام (٤/ ٥) ومعجم المؤلفين (٥/ ٢٢٥).

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ١٠٩) والأعلام (٧/ ٢١٤) ومعجم المؤلفين (١١/ ١٠٨).

(٣) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٣٥٣) والأعلام (٢/ ٣١٨) ومعجم المؤلفين (٤/ ١٢٠).

(٤) يجدر التنبيه هنا على أن الكتاب المطبوع المسمى «الإشارات في علم العبارات» =

* الدُّرَّة المُضِيَّة في السيرة النبوية، لتقي الدين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سُرور الجُمَّاعِيليِّ المقدسيِّ ثم الدمشقيِّ الحنبلي (ت ٦٠٠ هـ)[1].

وهو تصنيفٌ مُطَوَّل، خلطَ كثيرون بينه ومُختَصَرِه في السيرةِ النبوية الآتي ذكرُه، والذي شَرَحَه القُطبُ الحَلَبيُّ في «المورد العذب الهَنِي». وقد اطَّلَعتُ على نسخةٍ خطيةٍ أحسَبُها مِنَ الكتابِ المُطوَّلِ في مكتبة جامعة استانبول (٤٣٥٩)، ومَنْ أرادَ الوصولَ إليه فعليه بدراسةِ مخطوطاتِ «السيرة» لعبد الغني كلِّها دراسةً وافية؛ وهي في لاله لي (٣٧٣٢)، وعاشر أفندي (١١٠)، وقَرَه حِصار (١٨٠١٨)، وبِرِنْستون (٤٥١٠).

* الدرة المُضيئة من خبر سيِّد الخليقة صلى الله عليه وسلَّم، لأبي الفضل مسعود بن محمد السِّجِلْماسيِّ الفاسيِّ المغربيِّ المالكيِّ، المعروف بجَمُّوع (ت ١١١٩ هـ)[2].

= في تعبير الرؤى والأحلام ليس له، وإنما لغرس الدين الخليلي المدني الصوفي (ت ١٠٥٧ هـ). أما الأمير غرس الدين خليل بن شاهين فكان صاحبَ علمٍ واتباعٍ وسُنَّةٍ وصلاح، وكان واليًا على بلدنا -الإسكندرية- ثم وزيرًا وأميرًا للحج وغير ذلك، وحُمِدَت سيرتُه في سائرِ مُباشَراتِه. وهو مِنْ خيرِ مثالٍ لرجل الدولة العالم الصالح الديّن، نِعْمَ الرجلُ كان، رحمه الله.

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٥٨٩) والأعلام (٤/ ٣٤) ومعجم المؤلفين (٥/ ٢٧٥).

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٤٦٣) والأعلام (٧/ ٢٢٠) ومعجم المؤلفين (١٢/ ٢٢٩).

منه نسخةٌ خطيةٌ في المكتبة الوطنية بباريس (٥٧١٨)، وأخرى في الخزانة العامة بالرباط (١٠١٨/كتاني).

* **الدُّرَر المُضيَّة في شرح السيرة النبوية، لابن المُرْتَضى (ت ٨٤٠ هـ)**[١].

وهو شرحٌ على مُختَصَرِه «الجواهر والدرر» الذي مَرَّ ذكرُه. ومخطوطته في آيا صوفيا رقم (٣٣٠٨/٣، ورقة ٣٨-١٤٠) ونسخت سنة ٩٩١هـ.

* **ذخائر النِّثار في أخبارِ السيِّدِ المختار صلى الله عليه وسلَّم**، لسراج الدين أبي طاهر محمد بن محمد بن عبد الرشيد بن طَيْفور السَّجَاوَنْديِّ الغَزْنَويِّ الحنفيّ (ت ٥٩٦ هـ)[٢].

هو مفقود، وللسجاونديِّ تصانيف رائقة[٣].

* **ذخيرة اللبيب في سيرة الحبيب صلى الله عليه وسلَّم**، لعبد الباسط بن علي الفاخُوريِّ البيروتيِّ الشافعيّ (ت ١٣٢٤ هـ)[٤].

---

(١) تقدَّم.

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (٢/١٠٦) والأعلام (٧/٢٧) ومعجم المؤلفين (١١/ ٢٣٣).

(٣) منها تفسيرٌ يُسمَّى «عين المعاني في تفسير السبع المثاني»؛ منه نسخةٌ في كوبريلي رقم (١٠٨-١٠٩) كُتبت سنة ٦٩٥هـ، وفي فيض الله (٤٤) وداماد زاده (١٣١-١٣٢)، وقسم منه في التيمورية رقم (٣٧٢تفسير) خُطَّ سنة ٦٢٥هـ.

(٤) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٤٩٥) والأعلام (٤/ ٤٤) ومعجم المؤلفين (٥/ ٦٩).

طُبع في بيروت سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م.

* الذِّروة العُليا في سيرة المصطفى صلى الله عليه وسلَّم، لظهير الدين علي بن محمد بن محمود بن أبي العِزِّ الكازَرُونيِّ ثم البغداديِّ الشافعيّ (ت ٦٩٧ هـ)[(١)].

منه نسخةٌ خطيةٌ فريدةٌ في المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء برقم (٢٣٢) في ١٧٠ ورقة كُتبت سنة ٦٩٧هـ. والكتابُ في غايةِ الجودة.

* رائِق الدُّرَر ورامِق الزَّهَر في أخبار خير البشر صلى الله عليه وسلَّم، لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ)[(٢)].

منه نسخةٌ خطيةٌ في مكتبة الفاتيكان رقم (٣٦٠)[(٣)] في ١٣٦ ورقة، ورجَّحَ بروكلمان[(٤)] أنه نسخةٌ من كتاب «أوجز السير»، وليس كذلك، لأنَّ حجمَ هذا المخطوطِ أكبرُ كثيرًا. فإمَّا أنْ يكونَ قد خُلِطَ على مُفَهْرِسِ الفاتيكان فنَسَبَه إلى ابن فارس وهمًا، أو أنْ يكون كتابًا آخر لابن فارس لا نعلمه[(٥)].

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٧١٥) والأعلام (٤/ ٣٣٤) ومعجم المؤلفين (٧/ ٢٣٢).

(٢) تقدم ذكره.

(٣) فهرس بورجياني (٧/ ١٣٢).

(٤) في تاريخه (٢/ ٢٦٧).

(٥) وانتقد بروكلمان في استنباطِه أيضًا العلامة عبد السلام هارون في مقدمة «مقاييس اللغة» (١/ ٣٥).

* رسالة في السيرة النبوية، لشهاب الدين أبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرُّعَيْنيِّ الغِرْناطيِّ الأندلسيِّ المالكيّ (ت ٧٧٩ هـ)[1].

مخطوطةٌ في دار الكتب المصرية رقم (٤٩٤ مجاميع)، نُسخت سنة ٨٥٢هـ.

* رسالة في السيرة النبوية، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن علي الهَوَّاريِّ الأندلسيِّ المالكيّ، المعروف بابن جابر (ت ٧٨٠ هـ)[2].

مخطوطتها في دار الكتب المصرية ضمن المجموع رقم (٤٩٤) الذي يضمُّ رسالةَ الرُّعَينيِّ السابقة، وناسخهما واحد[3].

* رسالة في السيرة النبوية، لأبي الحسن علي بن عبد الصادق بن أحمد بن عبد الصادق العَيَّاديِّ المغربيِّ المالكيّ (ت ١١٣٨ هـ)[4].

---

(١) ترجمته في: الأعلام (١/ ٢٧٤) ومعجم المؤلفين (٢/ ٢١٣).

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ١٧) والأعلام (٥/ ٣٢٨) ومعجم المؤلفين (٨/ ٢٩٤).

(٣) وكانا رفيقَي طلبٍ وسفر، رحلا مِنَ الأندلس إلى الديار المصرية معًا. وكان ابن جابر ضريرًا، فكان ابن جابر يؤلف وينظم، والرعينيُّ يكتب. ثم تزوج ابن جابر، فافترقا ومات الرعينيّ، فرثاه ابن جابر ومات بعده بنحو سنة، فهكذا تكون الصحبة، رحمهما الله.

(٤) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٧٦٥) والأعلام (٤/ ٢٩٩) ومعجم المؤلفين (٧/ ١٢٢).

مخطوطةٌ في دار الكتب الوطنية بتونس رقم (٩٨٧) في ٨٤ ورقة، ضمن مجموع.

* **رسالة في سيرة النبي صلى الله عليه وسلَّم**، لعلي بن عبد الرزاق شَطَا المَنْشَلِيلِيِّ المالكيِّ (ت ١٢١٥ هـ تقديرًا)[١].

وهي مختصرةٌ مِنْ «إسعاف الراغبين» للصبَّان، ومنها نسخةٌ خطيةٌ في برنستون، مجموعة جاريت رقم (٦٦٢/ ٢٢٠) في ٥٩ ورقة[٢].

* **رسالة في سيرة النبي صلى الله عليه وسلَّم**، لمحمد بن يوسف بن عيسى بن صالح أَطْفِيش الحَفْصيِّ العَدَويِّ الجزائري الإباضيّ (ت ١٣٣٢هـ)[٣].

مخطوطةٌ في دار الكتب المصرية رقم (٢٢٠٧٠ب) في تسع ورقات.

* **رسالة في مَغَازي النبي صلى الله عليه وسلَّم**، لتاج الدين أبي طالب علي بن أَنْجَب بن عثمان بن عبد الله البغداديِّ الشافعيِّ، المعروف بابن السَّاعي (ت ٦٧٤ هـ)[٤].

---

(١) ترجمته في: الأعلام (٤/ ٢٩٣) ومعجم المؤلفين (٧/ ٢٤٦).

(٢) ورأيت له رسالة سمّاها: «الكوكب السيَّار في زيارة مشاهد الأبرار» في خزانة جعفر ولي بمكتبة جامعة الإسكندرية رقم (٢٦١) فيها طامَّاتٌ وعجائب.

(٣) ترجمته في: الأعلام (٧/ ١٥٦) ومعجم المؤلفين (١٢/ ١٣٣). وقد كان -على خارجيته الإباضية- صاحبَ جهادٍ ومواقفَ مجيدةٍ ضد الغاصبين الفرنسيين، ومات في سجونهم. ولم تُخلِف الإباضيةُ في العلم مثلَه.

(٤) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٧١٢) والأعلام (٤/ ٢٦٥) ومعجم المؤلفين (٧/ ٤١).

مخطوطةٌ في دار الكتب المصرية برقم (١٥٢٢/ تاريخ)، نُسخت بخطٍ حديثٍ عن نسخةٍ محفوظةٍ في خزانة طلعت.

* **الرسالة الكامليَّة في السيرة النبوية**، لعلاء الدين علي بن أبي الحَزْم القَرَشيِّ الدمشقيِّ ثم المصريِّ الشافعيّ، المعروف بابن النَّفِيس (ت ٦٨٧ هـ)[١].

وهي في غايةِ الحُسن؛ انتهجَ فيها نهجًا جديدًا في الردِّ على مقالةِ الفلاسفةِ في النبوة، والرجلُ يصدرُ في جميعِ ما كَتَبَ عن إيمانٍ وحسنِ اعتقاد، مع جلالتِه في الطبّ.

والرسالةُ مخطوطةٌ في دار الكتب المصرية برقم (٢٠٩مجاميع) نُسخت سنة ٧٠٩هـ، ومُصوَّرتها في الدار برقم (٢١٧٣٣ب) لوحة ٢٥- ٤٨، وعنها نُشرت في ألمانيا سنة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م ثم في القاهرة سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م بتحقيق عبد المنعم عمر، ثم سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م بتحقيق عبد المنعم عمر وأحمد عبد المجيد هريدي.

* **رفع الخفا عن ذات الشِّفا**، لمحمد بن الحسن البصريِّ ثم الشَّهْرَزُوريِّ الشافعيِّ المعروف بالقاري (ت ١١٨٩ هـ)[٢].

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٧١٤) والأعلام (٤/ ٢٧٠) ومعجم المؤلفين (٧/ ٥٨).

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٣٣٥) والأعلام (٦/ ٩١) ومعجم المؤلفين (٩/ ١٨٥).

وهو شرحٌ على نظمِ «ذات الشِّفا في سيرة المصطفى» لابن الجَزَريّ (ت ٨١٥ هـ)، ومخطوطاته كثيرة[١]، وطُبع في بيروت سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م[٢].

* **الرَّوضُ الأُنُفُ والمَشْرَع الرِّوَى في تفسير ما اشتَمَل عليه حديثُ السيرةِ واحْتَوَى**، لأبي القاسم، وأبي زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أَصْبَغ السُّهَيليّ الخَثْعَميّ الأندلسيّ المالكيّ (ت ٥٨١ هـ)[٣].

والكتابُ أشهرُ مِنْ أن يُعَرَّفَ به، وقد خَدَمَ فيه السهيليُّ سيرةَ ابن هشامٍ خدمةَ ابن حجر لصحيحِ البخاريّ، وليس بالمُتقِنِ في نقدِ الحديث، ولكنَّه إمامٌ في فنِّ السيرة، وفي الفقهِ واللغةِ والأيامِ والأنسابِ وغيرِ ذلك.

ومخطوطاته كثيرة[٤]، أقدمها نسخة القرويين بفاس رقم (٢١٠)، في مجلدين، والتي نُسخت سنة ٥٦٩هـ في حياة المصنِّف.

وطُبع أوَّلَ مرةٍ في القاهرة سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١١م، ثم سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٤م، ثم نَشَرَه عبد الرحمن الوكيل سنة ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م، وحلاه

---

(١) راجع: «الفهرس الشامل» (١/ ٣٨٤-٣٨٦) حيث أوردَ منها نحوًا مِنْ أربعين.

(٢) وللملا علي القاري الهروي شرح بالعنوان نفسه على «الشفا» للقاضي عياض، وكثيرًا ما يختلط الكتابان في الفهارس لاتفاق النسبتين والعنوانين.

(٣) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٥٢٠) والأعلام (٣/ ٣١٣) ومعجم المؤلفين (٥/ ١٤٧).

(٤) راجع «الفهرس الشامل» (١/ ٣٨٧-٣٩٢)، وفيه نحو التسعين.

الوكيلُ بتعليقاتٍ زادَته نفاسة. وصُوِّرَت نشرتُه في القاهرة وبيروت مرارًا، ثم طُبع سنة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م في بيروت بتحقيق عمر عبد السلام السلامي.

* **الروض والحدائق في تهذيب سيرة خير الخلائق صلى الله عليه وسلَّم**، لأبي الحسن، وأبي محمد علي بن محمد بن إبراهيم الشِّيْحيِّ البغداديِّ الشافعيّ، المعروف بالخازن (ت ٧٤١ هـ)[١].

ويسمى أيضًا: «مقبول المنقول»، وذكره السخاويُّ في «الإعلان»[٢] وقال: «سيرةٌ مُطَوَّلة». ومنه نسخةٌ خطيةٌ في خزانة شهيد علي رقم (١٩٢٧-١٩٢٩) تضمُّ الأجزاءَ مِنَ الأولِ إلى الثالث في سبعمائة ورقة، كُتبت سنة ٧٩٥ إلى ٧٩٦هـ، ونسخةٌ أخري في آيا صوفيا رقم (٣٢١٦-٣٢١٨) تحوي الأجزاءَ مِنَ الثالث إلى الخامس في ٦٦٠ ورقة، كُتبت سنة ٧٧٤هـ، وثالثةٌ في دار الكتب المصرية رقم (١٣٠٠/ تاريخ). وينبغي النهوضُ لنشرِه وتحقيقِه، فإنَّ مثلَه عزيز.

* **الروضات البهية الوسيمة في الغزوات النبوية الكريمة**، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى الحِمْيَريِّ الكِنانيِّ الفاسيِّ المغربيّ، المعروف بابن القَطَّان (ت ٦٢٨ هـ)[٣].

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٧١٨) والأعلام (٥/ ٥) ومعجم المؤلفين (٧/ ١٧٧).
(٢) ص١٥٠
(٣) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٧٠٦) والأعلام (٤/ ٣٣١) ومعجم المؤلفين (٧/ ٢١٣).

منه نسخةٌ خطيةٌ في خزانة جامع القرويين بفاس رقم (٢٩٦/ ٤٠) تحوي النصفَ الأول من الكتاب في ١٢٦ ورقة، خُطَّت سنة ٦٦٢هـ.

ونُسبَ في فهارس خزانة القرويين إلى الحسن بن علي القَطَّان المَرْوَزِيِّ البخاريّ (ت ٥٤٨هـ)[1] وهو خطأٌ بيِّن؛ فالقطَّانُ البُخاريُّ هذا طبيبٌ مُتفلسِفٌ فَلَكِيّ، ليس مِنْ صنعةِ الحديثِ والأخبارِ في شيء، فليُصَحَّح.

* **روضة الأبرار في سِيَر النبيِّ المختار صلى الله عليه وسلَّم،** لعبد الله بن خضر التميميّ[2].

مخطوطٌ في المكتب الهندي بلندن رقم (٢٠٦٠) في ٣٦٧ ورقة، خط سنة ١١٢٨هـ، وفي الجمعية الآسيوية بكلكتا رقم (١٠٥٢) نسخة من القرن الثاني عشر تقديرًا في ٣٤٥ ورقة.

* **رياض الأُنس لعُقَلاء الإنس في معرفة أحوال النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم منذ وُلِدَ إلى أنْ لُحِد،** لأبي شُجاع شِيْرَويه بن شَهْرُدار بن شِيرَويه بن فنَّاخِسْرو الدَّيْلَميِّ الهمدانيِّ الشافعيّ (ت ٥٠٩ هـ)[3].

منه نسخةٌ خطيةٌ فريدةٌ في دار الكتب المصرية رقم (٤٨/ تاريخ م) كُتبت سنة ٥٨٥هـ. ومكانُ صاحبِه في الحديثِ معلوم، والكتابُ غالٍ ثمين.

---

(١) وتبعه «الفهرس الشامل» (١/ ٣٩٥).

(٢) لم أهتدِ لمعرفته، وكان حيًا سنة ٧٧٧هـ كما في «الفهرس الشامل» (١/ ٣٩٥).

(٣) ترجمته في: الأعلام (٣/ ١٨٣) ومعجم المؤلفين (٤/ ٣١٣).

* الرياضات الزاهرات في الغزوات والسرايات النبويات، لعبد المعطي بن سالم بن عمر الشِّبْليِّ السِّمِلَّاويِّ المصريِّ الشافعيّ (ت ١١٢٧ هـ)[١].

مخطوطته في جامعة برنستون رقم (٦٥٧) في ٧٢ ورقة كتبها مؤلِّفُه سنة ١١١٧هـ.

* رَيْحان المرُوج وديباج الفكر المنسوج الكاشف ما ادْلَهَمَّ مِنَ السيرة المصطفوية، لحسام الدين إسماعيل بن إبراهيم بن عطيَّة النَّجرانيّ الزيديّ (ت ٧٩٤ هـ)[٢].

مخطوطته في المكتبة الآصفية بحيدر آباد الدِّكَّن رقم (٢٠/ تاريخ) في ١١٢ ورقة.

* الزَّهْر الباسم في سيرة أبي القاسم صلى الله عليه وسلَّم، لمُغُلْطاي بن قِلِيج (ت ٧٦٢ هـ)[٣].

واعتمد فيه سيرةَ ابن إسحاق وتهذيبَها لابن هشام، مع زياداتٍ وفوائد تصلحُ أنْ تكونَ شرحًا أو حاشية.

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٦٢٢) والأعلام (٤/ ١٥٥) ومعجم المؤلفين (٦/ ١٧٧).

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ١١٥) وخلط في اسمه وتاريخ وفاته، وملحق البدر الطالع لزبارة ص٥٦ والأعلام (١/ ٣٠٧) معجم المؤلفين (٢/ ٢٥٥).

(٣) تقدَّم.

ومنه نسخةٌ خطيةٌ في مكتبة لَيدن رقم (٣٧٠) في ٣٤٠ ورقة كُتبت سنة ٨٤٧هـ، وأخرى في شهيد علي (١٨٧٨)، ولم يُطبع بعد مع شدةِ الحاجة إليه، فقد استوعبَ فيه كثيرًا مصادر السيرةِ الأصلية، وناهيك بصاحبِهِ معرفةً واطلاعًا[1].

* **زهر الرَّوض**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن موسى بن عبد الله الكُفَيريِّ العَجْلونيِّ الدمشقيِّ الشافعيِّ (ت ٨٣١ هـ)[2].

وهو مُختَصَر «الرَّوض الأُنف»، ولا أعلم وجودَ نسخةٍ خطيةٍ منه[3].

* **سُبُل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد صلى الله عليه وسلَّم**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الصالحيِّ الدمشقيِّ ثم المصريِّ الحنفيِّ (ت ٩٤٢ هـ)[4].

---

(١) وقد حقق الجزء الأول منه في رسالة «دكتوراه» للباحث خميس صالح الغامدي بجامعة أم القرى سنة ١٤١٦هـ.

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ١٨٦) والأعلام (٥/ ٣٣١) ومعجم المؤلفين (٩/ ٢٣).

(٣) وللكفيريِّ شرحٌ على صحيح البخاري سماه: «الكوكب الساري» اطلعت على الجزء الثاني منه مصورًا عن مخطوطة برلين رقم (١٢٠٠) بخط مؤلفه، ويَنِمُّ عن اطلاع ومعرفة.

(٤) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٢٣٦) والأعلام (٨/ ٣٠) ومعجم المؤلفين (١٢/ ١٣١).

وهو المعروف بالسيرة الشامية، اقْتَضَبَه مِنْ أكثرِ مِنْ ثلاثمائة كتاب، فجاءَ مِنْ أوسعِ ما بَلَغَنا مما صُنِّفَ في السيرة. والتزمَ ألا يذكرَ فيه شيئًا مِنَ الموضوعات، ولم يلتزِم بشرطِه.

ومخطوطاته كثيرة[1]، وطُبع في القاهرة بدءًا من سنة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م بتحقيقِ جماعة -أولهم مصطفى عبد الواحد- حتى تَمَّ في عشرة مجلدات، وذلك اعتمادًا على أصلٍ بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء (رقم ٢١٠٩-٢١١٢) كُتب سنة ١٠٩٩هـ، وعلى نسخٍ مصريةٍ أخرى. ويحتاجُ إلى مزيدِ عنايةٍ وتخريج.

* **سِفْر السَّعَادة في السيرة النبوية**، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازيِّ الفيروزاباديِّ ثم المَكِّيِّ الشافعيّ (ت ٨١٧ هـ)[2].

وهو الموسوم «حصول المأمول في ذكر سِيَرِ وأخبارِ وعباداتِ الرسول»، أو مختصر «زاد المعاد» لابن قيِّم الجوزية.

ونسخه الخطيةُ عديدة؛ في خزانة الدَّهْلَويِّ بمكتبة الحرم المكّيّ (٢١) سيرة، والوطنية بتونس (١٧٩١١)، والأوقاف العامَّة ببغداد (٧٠٥٤)، وعاطف أفندي باستانبول (٤٤٣)، والخزانة التيمورية (١٢٨) حديث.

---

(١) ترجمته أثبت نحو مئةٍ منها في «الفهرس الشامل» (١/ ٤١٩-٤٢٤).

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ١٨٠) والأعلام (٧/ ١٤٦) ومعجم المؤلفين (١٢/ ١١٨).

وطُبع الكتابُ في القاهرة سنة ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م بعناية محمد منير الدمشقي، ثم بتحقيق محمود فرج عبد العزيز في القاهرة سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، وبتحقيق أحمد عبد الرحيم السايح وعمر يوسف حمزة في القاهرة سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٧م، وبتحقيق أحمد مصطفى الطهطاوي في القاهرة سنة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

* **سلوة الطالبين في سيرة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلَّم**، لأبي عبد الله محمد بن حَمُّويَه بن محمد بن حَمُّويَه الجوينيِّ الشافعيّ (ت ٥٣٠ هـ)[١].

لم أرَ له ذكرًا في فهارس المخطوطات.

* **سَيْر البُشْرى في السِّيَر الكبرى**، للمُلا نور الدين علي بن سلطان محمد القارِّيِّ الهَرَويِّ المَكِّيِّ الحَنَفيّ (ت ١٠١٤ هـ)[٢].

ويُعْرَفُ بالسيرة الكبرى، ومنه نسخةٌ خطيةٌ مَبتورةُ الآخِرِ في الخزانة السليمانية بتركيا رقم (٨٣٦)، وهو حقيقٌ بالطبع.

* **سير النبي صلى الله عليه وسلَّم**، لمحب الدين أبي الوليد محمد بن محمد بن محمود الحلبيِّ الحنفيّ، المعروف بابن الشِّحْنَة (ت ٨١٥ هـ)[٣].

---

(١) ترجمته في: الأعلام (٦/ ١١٠) ومعجم المؤلفين (٩/ ٢٧٣).

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٧٥١) والأعلام (٥/ ١٢-١٣) ومعجم المؤلفين (٧/ ١٠٠).

(٣) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ١٨٠) والأعلام (٧/ ٤٤) ومعجم المؤلفين (١١/ ٢٩٥).

ولم أَقِف على نسخةٍ منه.

* السيرة الأحمديَّة في تاريخ خير البرية صلى الله عليه وسلَّم، لأحمد بن محمد درويش الحنفيّ[١].

طُبع في بولاق سنة ١٣١٤هـ/١٨٩٦م.

* السيرة النبوية، لعبد الله بن محمد بن جعفر بن حَيَّان الأصبهانيّ الأنصاريّ، المعروف بأبي الشَّيخ (ت ٣٦٩ هـ)[٢].

ذكره السخاويُّ[٣] وغيره ، وهو مفقود.

* السيرة النبوية، لمجد الدين أبي السَّعَادات المُبارَك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الجَزَريّ الشيبانيّ الشافعيّ، المعروف بابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)[٤].

منه نسخةٌ خطيةٌ في الخزانة السعيدية بحيدر آباد الدَّكَّن رقم (٩٦ سيرة)، وأخرى في الظاهرية (مجاميع ٩٦) في ١٥٤ ورقة[٥]، وطُبع في

---

(١) توفي في أوائل القرن الرابع عشر الهجري تقديرًا، وانظر فهرس الأزهرية (٥/ ٤٦٨).

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٤٤٧) والأعلام (٤/ ١٢٠) ومعجم المؤلفين (٦/ ١١٤).

(٣) في «الإعلان» ص ١٤٩ .

(٤) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٣-٤) والأعلام (٥/ ٢٧٣) ومعجم المؤلفين (٨/ ١٧٤).

(٥) مجهولة النسبة في الفهرس ص ٥٠٩ .

دمشق سنة ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

* السيرة النبوية، ليحيى بن حُمَيدة بن ظافر بن علي الغسَّانيّ الحلبيّ، المعروف بابن أبي طَيّ (ت ٦٣٠ هـ)[١].

والكتابُ مفقود، والرجلُ مُتَشيِّعٌ إنْ لم يكن غاليًا في تَشَيُّعِه، ولولا تقدُّمه وشهرتُه بين المؤرِّخين ونقلُهم عنه ما ذَكَرتُه؛ فإنَّ عدادَه في مُصَنِّفي الشيعة.

* السيرة النبوية، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفي المارْدينيّ ثم المصريّ الحنفيّ، المعروف بابن التُّرْكُمانيّ (ت ٧٥٠ هـ)[٢].

ذكره السخاويُّ[٣] وغيره، والكتاب مفقود.

* السيرة النبوية، لشمس الدين أبي أُمَامة محمد بن علي بن عبد الواحد بن يحيى الدمشقيّ ثم المصريّ الشافعيّ، المعروف بابن النَّقَّاش (ت ٧٦٣ هـ)[٤].

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٥٢٣) والأعلام (٨/ ١٤٤) ومعجم المؤلفين (١٣/ ١٩٥).

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٧٢٠) والأعلام (٤/ ٣١١) ومعجم المؤلفين (٦/ ٢٩٢) و(٧/ ١٤٥).

(٣) في «الإعلان» ص ١٥٠ .

(٤) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ١٦٢) والأعلام (٧/ ١٧٧) ومعجم المؤلفين (١١/ ٢٦).

ذكره السخاويُّ في «الإعلان»[١] وغيره، ولا وجودَ له في فهارسِ المخطوطات

* السيرة النبوية، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النُّعَيميِّ البِرْماويِّ[٢] المصريِّ الشافعيّ (ت ٨٣١ هـ)[٣].

في مجلدين، وهو غيرُ المُصنَّفِ الذي كتبه البرماويُّ في شرح سيرة مغلطاي[٤]، وسيأتي.

* السيرة النبوية، لشهاب الدين أحمد بن إسماعيل الأَبْشِيطِي المصري الشافعي (ت ٨٣٥ هـ)[٥].

وهو كبيرٌ جدًا، كَتَبَ منه نحوَ ثلاثين سفرًا. وذكرَ الحافظُ ابن حجر خِطَّتَه فيه فقال[٦]: «ولَهَجَ بالسيرة النبوية فكتَبَ فيها كثيرًا، إلى أنْ شَرَعَ في جمعِ كتابٍ حافلٍ في ذلك، وكتب منه نحوًا مِن ثلاثين سِفرًا؛ يحتوي على سيرة ابن إسحاق، وما وُضع عليها من كلام السهيلي وغيرِه، وعلى

---

(١) ص١٥٠ .

(٢) نسبةً إلى بِرْما؛ محلة معروفة في محافظة الغربية بمصر.

(٣) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ١٨٦) والأعلام (٦/ ١٨٨) ومعجم المؤلفين (١٠/ ١٣٢).

(٤) راجع «الإعلان» للسخاوي ص١٥٠ .

(٥) ترجمته في: الضوء اللامع (١/ ٢٤٤) وهدية العارفين (١/ ١٣٥) ومعجم المؤلفين (١/ ١٦٣).

(٦) في «المجمع المؤسس» (٣/ ٢٤)، ونقله السخاوي في الإعلان بالتوبيخ ص ١٥١ والضوء اللامع (١/ ٢٤٤) بنحوه من دون نسبته للحافظ.

ما احتوت عليه المَغَازي للواقدي، وضم إلى ذلك ما في السيرة للعماد بن كثير، وغيرَ ذلك، وعُني بضبط الألفاظ الواقعة فيها». ولم يبق منه شيء أَعْلَمُه في المخطوط، ولله الأمر.

وكثيرًا ما يخلط المُصَنِّفون بينه وبين سَمِيِّه الشهاب أحمد بن إسماعيل بن أبي بكر بن عمر الأبشيطيّ (ت ٨٨٣ هـ) الذي كان شافعيًّا ثم تَحَنْبَل[(١)].

* **السيرة النبوية**، لأبي الحسن علي بن حسين بن عُروة المَشْرِقيّ ثم الدمشقيّ الحنبليّ[(٢)] (ت ٨٣٧ هـ)[(٣)].

وهو الجزء السابع مِنْ كتابه الكبير «الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري» المخطوط بالظاهرية وغيرِها، ورقم هذا الجزء في الظاهرية (٥٥١) في ٢٥١ ورقة، نُسخت سنة ٨٢٤هـ.

* **السيرة النبوية**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن مجاهد القَيسيّ الدمشقيّ الشافعيّ، المعروف بابن ناصر الدين (ت ٨٤٢ هـ)[(٤)].

---

(١) كما فعل صاحب «معجم مصنفات الحنابلة» وفقه الله (٤/ ٣٣٦).

(٢) ويُعرَف بابن زَكنون، وكان رحمه الله يكره هذا اللقب ويقول: زكنون شيطان.

(٣) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٧٣١) والأعلام (٤/ ٢٨٠) ومعجم المؤلفين (٧/ ٧٤).

(٤) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ١٩٣) والأعلام (٦/ ٢٣٧) ومعجم المؤلفين (١٠/ ٢٣٦).

قال السخاوي[١]: «مؤلَّفٌ حافل متقَن». ولا وجودَ لنسخةٍ منه فيما أعلم.

* السيرة النبوية، لأبي عيسى محمد المهديِّ بن أحمد بن علي بن يوسف الفِهْريِّ الفاسيِّ المالكيّ (ت ١١٠٩ هـ)[٢].

كتبها في ثلاث نُسَخ؛ صغرى ووسطى وكبرى، والكبرى عَنْوَنَها: «سِمْطُ الجوهر الفاخر من مفاخر النبي الأول والآخِر»، ومنها نسخةٌ خطيةٌ في خزانة القرويين بفاس (١١٠١) في ١٧١ ورقة، وأخرى في دار الكتب المصرية (٤٩١٤/ تاريخ) في ٢٤٦ ورقة.

والصغرى سماها «العقد المُنَضَّد من جواهر مفاخر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلَّم»، ومخطوطته في الخزانة العامة بالرباط (٦٦/ جلاوي)، والوسطى لم أَقِفْ عليها.

* السيرة النبوية، لشمس الدين أبي حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد البِدِيرِيِّ الحسينيِّ الدِّمياطيِّ الشافعيّ، المعروف بابن المَيِّت (ت ١١٤٠ هـ)[٣].

والكتابُ مفقود.

---

(١) في «الإعلان» ص١٥١ .

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٤٨٤) والأعلام (٧/ ١١٢-١١٣) ومعجم المؤلفين (٤/ ٩٢٣).

(٣) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٣١٩) والأعلام (٧/ ٦٥).

* السيرة النبوية[١]، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الدَّلائيِّ المغربيِّ المالكيّ (ت ١١٤١ هـ)[٢].

منه نسخةٌ خطيةٌ في الخزانة العامة برباط الفتح رقم (٣٠٦/ كتّاني).

* شَذَرَةٌ من السيرة المحمدية، لمحمد بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق، المعروف بجمال الدين القاسميِّ الدمشقيِّ (ت ١٣٣٢ هـ)[٣].

نُشر في مطبعة المنار بالقاهرة سنة ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م.

* شرح الدرر السَّنِيَّة في السِّيَر الزكِيَّة، لنور الدين أبي الإرشاد علي بن محمد بن عبد الرحمن بن علي الأُجْهُوريِّ المصريِّ المالكيّ (ت ١٠٦٦ هـ)[٤].

وهو شرحٌ على ألفية الحافظ زين الدين العراقي (ت ٨٠٦ هـ) في السيرة النبوية، وأصلُه في مجلدين، وفيه فوائد كثيرة.

ونسخه الخطية عديدة؛ في خزانة قيصري راشد أفندي (٢١٦)، وولي الدين أفندي (٨٨٧)، وأسعد أفندي (٢٣٠٥)، وشهيد علي (١٩٠٠-

---

(١) ويُسَمَّى أيضًا: «فَخْر الثَّرَى بسيِّد الوَرَى».
(٢) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٣٢) ومعجم المؤلفين (١١/ ٢٦٩) ودليل مؤرخ المغرب لابن سودة ص٤٢٤-٤٢٥ .
(٣) ترجمته في: حلية البشر للبيطار (١/ ٤٣٥-٤٣٨) والأعلام (٢/ ١٣٥) ومعجم المؤلفين (٣/ ١٥٧-١٥٨).
(٤) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٧٥٨) والأعلام (٥/ ١٣) ومعجم المؤلفين (٧/ ٢٠٧).

١٩٠١)؛ كلُّها بتركيا، وكذا في دار الكتب الوطنية بتونس (٤٠١٣) و(٤٠٣٩)، والصبيحية بسَلا في المغرب (٢١٨)، وبرنستون (٤٥٢٠/ ١)، والمحمودية بالمدينة النبوية (١٧٤) وفيينا (٢٤٢٧)، ودار الكتب المصرية (٩٥٢/ تاريخ) و(٤٨/ تاريخ حليم)، وفي الأزهرية أربع نسخٍ منه[١].

* **شرح الدُّرر السنية في السِّيَر الزكيَّة**، لأبي عبد الله محمد الطيب بن عبد المجيد بن عبد السلام الفاسيِّ المغربيِّ المالكيّ، المعروف بابن كِيْران (ت ١٢٢٧ هـ)[٢].

وهو شرحٌ آخَر نفيسٌ على ألفيَّة العراقيّ، مخطوطاته في الخزانة العامة بالرباط برقم (١٩/ جلاوي) و(٣١٨٤د) و(٢٠٦٤)، والخزانة الصبيحية بسَلا (٨٣)، ودار الكتب المصرية (٢٤٢٦٩ب)، وجامعة الملك عبد العزيز بجُدَّة (٤٣٨)، وهو شبيهٌ بسابقه.

* **شرح «السيرة النبوية» للحافظ مُغُلْطاي**، لبدر الدين أبي الثناء محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين العَيْنيِّ المصريِّ الحنفيّ (ت ٨٥٥ هـ)[٣].

والشرحُ مفقود، وكَتَبَه على «الزهر الباسم» الآنف ذكرُه.

---

(١) راجع فهرس المكتبة الأزهرية (٥/ ٤٧٣).
(٢) ترجمته في: الأعلام (٧/ ٤٧) ومعجم المؤلفين (١٠/ ١٠٩).
(٣) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٤٢٠-٤٢١) والأعلام (٨/ ٣٨) ومعجم المؤلفين (١٢/ ١٥٠).

* شرح «السيرة النبوية» لابن هشام، لأبي القاسم الحسين بن علي بن الحسين بن محمد الشيعيّ، المعروف بابن الوزير المغربيّ (ت ٤١٨هـ)[1].

طُبع بتحقيق سهيل زكار في بيروت سنة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م في مجلدين، وهو مُفيدٌ في جانبِ الضبطِ واللغة.

* شرح «السيرة النبوية» لابن سيد الناس، لعزِّ الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جَمَاعة الكِنانيِّ الحَمَويِّ المصريِّ الشافعيّ (ت ٨١٩ هـ)[2].

منه نسخةٌ خطيةٌ في الخزانة الخالدية بالقدس برقم (١٤ سيرة)، وأخرى في الخزانة العامة بالرباط برقم (٣٠٥٣/ كتاني)[3]، وهو أشبَه بالحاشيةِ مِنْ كونِه شرحًا، وفيه فوائدُ جمَّة، وتحقيقاتٌ مهمَّة.

* شرح «السيرة النبوية» لابن هشام، لشمس الدين محمد بن عمر بن أحمد السَّفِيريِّ الحلبيِّ الشافعيّ (ت ٩٥٦ هـ)[4].

منه نسخةٌ خطيةٌ فريدةٌ في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (١٧٩٧٠) في ٢١٠ ورقات كُتبت قبل سنة ١١٧٠هـ، وعليها قيْدُ تَمَلُّكٍ في هذه السنة.

---

(١) ترجمته في: الأعلام (٢/ ٢٤٥) ومعجم المؤلفين (٤/ ٣٠).
(٢) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ١٨٢) والأعلام (٦/ ٢٨٢) ومعجم المؤلفين (٩/ ١١١).
(٣) وهي مبتورة الآخر، فلذا صارت مجهولة النسبة في فهرس الخزانة.
(٤) ترجمته في: الأعلام (٦/ ٣١٧) ومعجم المؤلفين (٩/ ١٣).

* شرح «الدُّرَر السَّنِيَّة في السِّيَرِ الزَّكِيَّة» للحافظ العراقيّ، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن الحسين بن الحسن بن علي بن يوسف الرَّمْلِيِّ الشافعيّ، المعروف بابن رَسْلان (ت ٨٤٤ هـ)[١].

وشرحه مفقود.

* شرح المنظومة الحلبية في السيرة النبوية، لسَرِيِّ الدين أبي البركات عبد البَرِّ بن محمد بن محمد بن محمود الحلبيِّ ثم القاهريِّ الحنفيّ، المعروف بابن الشِّحْنَة (ت ٩٢١ هـ)[٢].

والنظمُ المشروح له أيضًا. ومِنَ الشرحِ نسخةٌ خطيةٌ كُتبت في حياة مؤلِّفه سنة ٩٢٠هـ في فيض الله باستانبول (١٤٦٨) في ٤٣٠ ورقة، وأخرى في دار الكتب بالمنصورة برقم (١٣٩) وعنها نسخةٌ في دار الكتب المصرية برقم (٦١٦٧ح) في مجلدين.

* شرح نظم السيرة النبوية، لبرهان الدين أبي الصَّفاء إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم المَدَاريِّ الحلبيِّ الحنفيّ (ت ١١٩٠ هـ)[٣].

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ١٢٦) والأعلام (١/ ١١٧) ومعجم المؤلفين (١/ ٢٠٤).

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٤٩٨) والأعلام (٣/ ٢٧٣) ومعجم المؤلفين (٥/ ٧٨).

(٣) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٣٩) والأعلام (١/ ٧٤) ومعجم المؤلفين (١/ ١١٢).

والنظمُ المشروحُ له أيضًا، ومخطوطاتُ الشرحِ في دار الكتب المصرية (٢٢٢٤٢ب)[١] و(٤٩٦٩ح)، والأزهرية (١٢٣٤مجاميع/ ٥٠١٤)، وراغب باشا (١٠٢٦)، ومهرشاه سلطان (٣١٢)، وجيرسُون (٣٤٤٥/ ١)؛ ثلاثتها باستانبول.

* **طِيْبُ الأنفاس بمختصر سيرة ابن سيد الناس**، لشمس الدين أبي محمد محمد بن عبد اللطيف بن أحمد الأَقصُريِّ المصريِّ الحنفيّ، المعروف بالمَحَلِّيّ (ت ٨٧٢ هـ)[٢].

منه نسخةٌ خطيةٌ فريدةٌ في خزانة وليِّ الدين باستانبول (٨٨٩) في ٣٤٤ ورقة.

* **العطايا الربَّانية على المواهب اللدُنِّية**، لأحمد بن محمد بن علي الحَسَنيِّ القَلْعاويِّ المصريِّ الشافعيّ، المعروف بالسُّحَيمي (ت ١١٧٨ هـ)[٣].

وهو شرحٌ مُوَسَّعٌ على «المواهب اللدنية» للقسطلاني، منه نسخةٌ خطيةٌ بخطِّ مُؤَلِّفه في الأزهرية برقم (٥٣٨٠) في خمسة مجلدات، والجزء

---

(١) ونُسب في الفهرس إلى برهان الدين الحلبي (ت ٩٥٦هـ) والمُثبَتُ أَصَح.

(٢) ترجمته في: الضوء اللامع (٨/ ٧٥-٧٦) والمنهل الصافي (١٠/ ١١٤) ومعجم المؤلفين (٣/ ٤٢٥).

(٣) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ١٧٧) والأعلام (١/ ٢٤٣) ومعجم المؤلفين (٢/ ١٣٠).

الأول من نسخةٍ أخرى في الأزهرية (٥٤٨٣)، ونسخةٌ في دار الكتب المصرية برقم (٣٢١ حديث) وعنها نسخةٌ أخرى في الدار برقم (٢٢٨٧٥ب) في عشرة مجلدات تحوي نحو ثمانية آلاف ورقة، وهو حقيقٌ بالنشر.

* **العطايا الرحمانية بِحَلِّ رموزِ المواهبِ اللدُنِّيَّة**، لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عيسى المأمونيِّ[1] المصريِّ ثم المكيِّ الشافعيّ (ت ١٠٧٩هـ)[2].

وهو حاشيةٌ على الكتاب مُختَصَرة، منه نسخةٌ خطيةٌ في دار الكتب الوطنية بتونس (٤٥٠٨) في ٩٨ ورقة، وأخرى في الأزهرية (٤٠٦٦٢) في ٧٣ ورقة.

* **العِقْدُ المُنَضَّد في سيرة نبيِّنا محمد صلى الله عليه وسلَّم**، لشمس الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن البَهْنَسيِّ العُقَيليِّ المصريِّ ثم المكيِّ الشافعيّ (١٠٠١هـ)[3].

مخطوطٌ في تشستربيتي (٤٦٦٨) في ٩٢ ورقة، كُتبت في القرن العاشر.

---

(١) ويُكتَب أيضًا: الميموني.
(٢) ترجمته في: الأعلام (١/ ٦٧) ومعجم المؤلفين (١/ ١٠٥).
(٣) ترجمته في: الأعلام (٠١/ ٦١) ومعجم المؤلفين (١٠/ ١٤٤).

*** عيون الأثر في فنون المَغَازي والشمائل والسِّيَر،** لفتح الدين أبي الفتح محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله اليَعْمُريِّ الإشبيليِّ الأندلسيِّ ثم المصريِّ الشافعيّ، المعروف بابن سيِّد الناس (ت ٧٣٤ هـ)[١].

وهو مِنْ أشهر ما صُنِّفَ في السيرة عند المتأخِّرين، وزادته جلالةُ مؤلِّفِه ومعرفتُه بالحديثِ قيمةً ومكانة. وتكَلَّمَ في مقدِّمَتِه عن مشاهيرِ رواةِ السيرة أمثال ابن إسحاق والواقديّ، وأجابَ على مَنْ ضعَّفَهم مُطلقًا، كما ذكر موارِدَه في آخِرِ الكتاب بأسانيده، وهو أمرٌ مفيدٌ في معرفةِ ما كان موجودًا مِنْ مُصَنَّفاتِ السيرةِ في زمنِه.

ومخطوطاته كثيرة جدًا[٢]، وطُبع في القاهرة سنة ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م بعناية حسام الدين القُدسيّ، وصُوِّر مرارًا ببيروت، ثم طُبع في دمشق سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م بتحقيق محمد العيد الخطراوي ومحيي الدين مستو في مجلدين، ويحتاج إلى مزيدِ عناية.

*** عيون الحكايات في سيرة سيد البَرِيَّات صلى الله عليه وسلَّم،** لأبي الفرج بن الجوزيّ (ت ٥٩٧ هـ)[٣].

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ١٤٩) والأعلام (٧/ ٣٤-٣٥) ومعجم المؤلفين (١١/ ٢٦٩).

(٢) راجع: «الفهرس الشامل» (٢/ ٦٤١-٦٤٦) و«معجم تاريخ التراث» ص ٣١٤٥-٣١٤٦.

(٣) تقدَّم.

حاوَلَ فيه تحريرَ السيرةِ مِنْ دونِ نقلٍ عن ابن إسحاق، ومنه ثلاث نسخٍ خطية: في خزانة أحمد الثالث (٢٩٧٩) في ٢٥٣ ورقة، خُطَّت في القرن التاسع تقديرًا، وفي جامعة استانبول (٣٣٥٣) في ٢٥٥ ورقة، وفي مكتبة جامعة لَيبزج بألمانيا (٢٢٧) كُتبت سنة ٩٠٣هـ.

* **غاية السُّول في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلَّم**، لزين الدين عبد الباسط بن خليل بن شاهين الظاهريِّ المَلَطِيِّ المصريِّ الحنفيّ (ت ٩٢٠ هـ)[١].

وهو مختصر، ومنه نسخة بخطِّ مؤلِّفِه في خزانة أحمد الثالث (٢٨٠٣)، وأخرى فيها برقم (٥٢٧) في ١٩ ورقة، وثالثةٌ في آيا صوفيا (٤٧٩٣).

وطُبع في الآستانة سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، ثم في القاهرة سنة ١٣٦٩هـ/ ١٩٤٩م، وفي بغداد سنة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٧م.

* **غُرَرُ الآثار البهيَّة في سيرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلَّم خيرِ البَرِيَّة**، ليحيى بن الحسين بن القاسم الحسنيِّ اليمنيِّ الزَّيديِّ الصنعانيّ (ت ١١٠٠ هـ)[٢].

---

(١) ترجمته في: «هدية العارفين» (١/ ٤٩٤)، و«الأعلام» (٣/ ٢٧٠)، و«معجم المؤلفين» (٥/ ٦٨).

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٥٣٣) والأعلام (٨/ ١٤٣) ومعجم المؤلفين (١٣/ ١٩٢).

مخطوطٌ في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء (٢٢٠٤) في ٢٥٠ ورقة بخطِّ مؤلفه، وأتمَّه سنة ١٠٦٩هـ.

* **الغُرَر البهيَّة شرح نظم الدُّرَرِ السَّنِيَّة للحافظ العراقي**، لمحب الدين محمد بن أحمد بن محمد بن عماد بن علي المصريِّ ثم المقدسيِّ الشافعيّ، المعروف بابن الهائِم (ت ٧٩٨ هـ)[١].

وقد كان هذا الرجلُ آيةً في الذكاءِ والحفظ، وقد مَهَرَ في العلوم وصنَّفَ التصانيفَ البديعةَ وهو دون الثمانِ عشرة، ومات في هذه السِّنِّ رحمه الله تعالى. وكان رفيقًا للحافظِ ابن حجرٍ في الطلب، ووَصَفَه الحافظُ بقوله[٢]: «وهو أذكى مَنْ رأيتُ من البَشَر، مع الدِّينِ والتواضعِ ولطفِ الذات وحُسنِ الخُلُقِ والصِّيانة» اهـ، وأعظِم بها مِنْ شَهَادة.

ومِنَ الكتاب نسخةٌ خطيةٌ بخطِّ مُؤَلِّفه في دار الكتب المصرية برقم (١٠٤٠ حديث)، وأخرى في مكتبة الأوقاف بالموصل (مجموع ١٥/ ١٩) في ٤٤٠ ورقة، وفي العمومية باستانبول (٥٢٧٤)، ونشرُه مُتَعَيِّن.

* **الغُرَر العليَّة في شرحِ «الدررِ السَّنِيَّة في نظم السيرة النبوية» للحافظ العراقي**، لعلي بن الحسين الرَّجَائيِّ السعاويّ (ت سنة ١٣٠٠ هـ تقديرًا)[٣].

---

(١) ترجمته في: إنباء الغمر لابن حجر (٣/ ٣٠٨) والشذرات (٨/ ٦٠٥) والأعلام (٥/ ٣٢٩).

(٢) كما في «الإنباء» (٣/ ٣٠٨).

(٣) لم أجد له ترجمة، واعتمدت فهرس مكتبة الأوقاف ببغداد (١/ ٣٥٤).

مخطوطته في مكتبة الأوقاف ببغداد (١٠٥٢) في ١٥٢ ورقة بخطّ مؤلفه.

* **فتح العزيز الغفَّار بشرح مشكاة الأنوار في سيرة النبيِّ المختار صلى الله عليه وسلَّم،** لعبد الله بن علي بن عبد الرحمن سُوَيْدان الدَّمَلِّيجيِّ الأَزْبكِيِّ ثم المصريِّ الشافعيّ (ت ١٢٣٤ هـ)[١].

وهو شرحٌ على «مشكاة الأنوار» للمِيرْغَنيّ (ت ١٢٠٧ هـ) الآتي ذكرُه، ونسخته الخطية في بِرْمِنْجهام بإنجلترا رقم (١٨٦٥) في ٤١ ورقة.

* **فتح الفتَّاح في سيرة السِّراج الوَضَّاح صلى الله عليه وسلَّم،** لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله الحلبيِّ السَّلَّاميِّ الشافعيّ (ت ٨٧٩ هـ)[٢].

منه نسخةٌ خطيةٌ فريدةٌ في دار الكتب المصرية رقم (١٢٧٦ حديث) في ١٢١ ورقة، وهي بخطِّ مؤلِّفه.

* **الفتح المُبين على نور اليقين في سيرة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلَّم،** لمحمد راغب بن محمود بن هاشم الطبَّاخ الحلبيّ (ت ١٣٧٠هـ)[٣].

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٤٨٩) والأعلام (٤/ ١٠٩) ومعجم المؤلفين (٦/ ٨٩).

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٢٠٨) والأعلام (٦/ ١٩٢) ومعجم المؤلفين (٨/ ٢١٧).

(٣) ترجمته في: الأعلام (٦/ ١٢٣-١٢٤) ومعجم المؤلفين (٣/ ٢٩٠).

وهو شرحٌ على كتاب «نور اليقين» لمحمد الخُضَري بك، وهو مِنَ الكتبِ التي فَتَحَت البابَ للناسِ للتأليفِ في السيرةِ النبويةِ في العصرِ الحديث، مع اجتنابِ المُنكَراتِ والموضوعاتِ والخرافاتِ وأحاديث القُصَّاص، فلذا نال عنايةً كبيرة، مع مآخذ عليه تكلَّمَ عليها غيرُ واحد. والشرح مخطوطٌ في الخزانة الطَّلَسية بحلب (٩٦) ويحسنُ نشرُه.

وشرحَ كتابَ الخضري أيضًا صفوت السقا، وطُبع شرحُه في حلب سنة ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢، ولعله استَمَدَّ مِنْ شرح العلامة الطباخ.

* **الفُتُوحات السُّبحانيّة في شرح «الدرر السنية في السير الزكية» للحافظ العراقيّ**، لزين الدين محمد عبد الرؤوف بن علي بن زين العابدين الحَدَّاديِّ المُنَّاويِّ المصريِّ الشافعيّ (ت ١٠٣١ هـ)[١].

وهو أشهرُ الشروحِ على ألفية العراقيِّ في السيرة، ومخطوطاته وافرة[٢].

وطُبع في الرياض سنة ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م، ثم في بيروت بتحقيق أحمد عبد الكريم نجيب سنة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م في ثلاثةِ مجلَّدات، وفي الرياض سنة ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م بتحقيق أبي الفضل الدمياطيّ في مجلَّدين.

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٥١٠) والأعلام (٦/ ٢٠٤) ومعجم المؤلفين (٥/ ٢٢٠).

(٢) راجع: «الفهرس الشامل» (٢/ ٦٧٢-٦٧٤) و«معجم تاريخ التراث» ص٣٤٨٣-٣٤٨٤.

* **فرائد الدُّرَر وفوائد الفِكَر**، لأبي علي الحسن بن أبي القاسم بن بادِيس القُسَنْطِينيّ المالكيّ (ت ٧٨٧ هـ)[١].

وهو شرحٌ على «مختصر السيرة» لابن فارس، ومنه نسخةٌ خطيةٌ فريدةٌ في رواق المغاربة بالأزهر برقم (١٠١٤) في ٩٨ ورقة.

* **الفصول في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلَّم**، لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير البُصْرَويّ ثم الدمشقيّ الشافعيّ (ت ٧٧٤ هـ)[٢].

وفيه فوائدُ جَمَّةٌ على اختصارِه ولُطفِ حجمه، ونسخه الخطية في استانبول؛ في آيا صوفيا (٣٣٣٩) في ١١٤ ورقة خُطَّت سنة ٧٨٤هـ، وفي جامع أيوب (٥٩) في ٦١ ورقة خُطَّت سنة ٨١٣هـ، وفي خزانة عارف حكمت بالمدينة (٨٩ سيرة).

وطُبع الكتاب في القاهرة سنة ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م، وبيروت سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ومكة المكرمة سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ودمشق سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م بتحقيق محمد الخطراوي ومحي الدين مستو، والقاهرة سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م بتحقيق سيد بن عباس الجليمي، وهي أحسنُ طبعاته.

---

(١) ترجمته في: نيل الابتهاج ص ١٠٨ ومعجم المؤلفين (١/ ٥٧٨).
(٢) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ١١٢) والأعلام (١/ ٣٢٠) ومعجم المؤلفين (٢/ ٢٨٣).

* **الفوائد البهية في شرح «الدُّرر السَّنية في نظم السيرة الزكية» للحافظ العراقيّ**، لياسين بن محمد الخليليّ المدنيّ، المعروف بابن غَرْس الدين (ت ١٠٨٦ هـ)[١].

وهو مُفيدٌ مُسهَب، ومخطوطته في مكتبة برنستون (٦٤٤) في ٤١٠ ورقات.

* **الفوائد المُنيرة في جوامع السيرة**، لضياء الدين أبي عمر عثمان بن عيسى بن دِرْباس الهَدَبَانيّ المارانيّ ثم المصريّ الشافعيّ (ت ٦٠٢ هـ)[٢].

ذكره السخاويُّ في «الإعلان»[٣]، وتوجد قطعةٌ مِنَ الكتابِ في متحف الجزائر؛ ضمن مجموع رقم (١٦٥٩/ ٢) ورقة ١٢٦-١٦٠ كُتبت سنة ١٠٦٢هـ[٤]، وأخرى أقدمُ منها وأنفَسُ في خزانة «أولو جامع» ببروسه في تركيا رقم (٢٤٥٩) في ٥٢ ورقة، كُتِبَت سنة ٧٨٢هـ.

وهو جديرٌ بالطبع لغزارةِ علمِ مؤلِّفِه وتحقيقِه وتقدُّمِه، وكان رحمه الله شافعيَّ المذهب، سلفيَّ العقيدة. وإنْ كان الكتابُ ليس بالمُطَوَّل.

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٥٠٢) والأعلام (٨/ ١٣٠) ومعجم المؤلفين (٤/ ٨٢).

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٦٥٤) والأعلام (٤/ ٣٧٥) ومعجم المؤلفين (٦/ ٣٦٦).

(٣) ص ١٥١ .

(٤) ونُسب في تاريخ بروكلمان (٦/ ٥٥) وفهرس المتحف (١٨/ ٤٦١) إلى برهان الدين بن عثمان بن درياس المازاني، وهو تصحيفٌ واضح.

* **قُرَّة عين السائل وبُغية نفْسِ الآمِل في اختصار السيرة النبوية**، لأبي جعفر أحمد بن الحسن بن علي الكَلاعيِّ المَقَّرِيِّ المالَقيِّ الأندلسيّ، المعروف بابن الزيَّات (ت ٧٢٨ هـ)[١].

وهو في عدادِ المفقود، ولعلَّه نظم.

* **كشف اللِّثام في شرح سيرة ابن هشام**، لبدر الدين العَيْنيّ (ت ٨٥٥ هـ)[٢].

ذَكَرَه المترجمون له، ولم يُكمِله، وهو مما يُؤسَفُ على فقده.

* **الكواكب البهيَّة في سيرة خير البريَّة**، لأحمد بن أحمد الإصطنهاويِّ المصريّ (ت ١٢٢٠ هـ تقديرًا)[٣].

منه نسخةٌ خطيةٌ في دار الكتب المصرية رقم (٢٦٥/ تاريخ).

* **لُبُّ الخيار في سيرة المختار صلى الله عليه وسلَّم**، لمصطفى الغلاييني (ت ١٣٦٤ هـ)[٤].

طُبع في بيروت سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م.

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ١٠٧) ومعجم المؤلفين (١/ ١٩٥).
(٢) تقدَّم.
(٣) لم أجد ترجمته، واعتمدت فهرس دار الكتب المصرية (٥/ ٣١٠) والفهرس الشامل (٢/ ٧٧٩).
(٤) تقدَّم.

* **لسان الزمان في أخبار سيد العُربان صلى الله عليه وسلَّم**، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن سعيد بن عَقِيلَة المَكيِّ الحنفيّ (ت ١١٥٠ هـ)[١].

والكتاب مفقود.

* **المَبْعَث والمَغَازي**، لقِوَام السُّنَّة أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي التَّيْميِّ الطَّلْحيِّ الأصبهانيِّ الشافعيّ (ت ٥٣٥ هـ)[٢].

وهو مِنَ الكتب المُسنَدَةِ النفيسة، وفيه طرقٌ ورواياتٌ عزيزة. ومخطوطته الفريدةُ محفوظةٌ في مكتبة كوبريلي باستانبول (١١٣٨) في ٢٠٠ ورقة خُطَّت سنة ٧٢٥هـ، ومصورتها بمعهد المخطوطات العربية[٣]. وقد حُقِّق قسمٌ منه في الجامعة الإسلامية في رسالةٍ جامعية[٤]، وأُخبِرتُ أنه طُبع[٥]، ولم أَرَه، فإنْ لم يكن فنَشْرُه مِنْ آكَدِ الواجبات.

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٣٢٣) والأعلام (٦/ ١٣) ومعجم المؤلفين (٨/ ٢٦٤).

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٢١١) والأعلام (١/ ٣٢٣) ومعجم المؤلفين (٢/ ٢٩٣).

(٣) انظر فهرس المعهد (٢/ ٢/ ١٢٦).

(٤) للباحث منصور الصالح.

(٥) وذكر كرم حلمي فرحات في مقدمة تحقيقه لكتاب «سير السلف الصالحين» لقوام السُّنة أنه بصدد تحقيقه وإخراجه.

وهناك كتابٌ آخَر طُبع سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٨٧م في قُمّ بإيران، بتحقيق رسول جعفريان، عنوانه «المبعث والمَغَازي والوفاة والسقيفة والردة» لأَبَان بن عثمان بن يحيى البَجَليّ الأحمر الكوفيّ، وهو كذَّابٌ رافضيٌّ مُحترق، لا يُعَوَّلُ عليه في شيءٍ مِنَ التاريخ.

* **مجالس في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم**، لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن بن الحسن البغداديّ الدمشقيّ، المعروف بابن رجب الحنبليّ (ت ٧٩٥ هـ)[١].

نشره ياسين السواس ومحمود الأرناؤوط في دمشق سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

* **محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم**، لمحمد الصادق عَرجون الأدفويّ المصريّ (ت ١٤٠٠ هـ)[٢].

وفيه نقدٌ وتحقيقٌ لمرويَّات السيرةِ قلَّ أنْ يوجدَ مثلُهما عند المتأخِّرين، وفيه أشياءُ مما يُنتَقَد ويُسْتَدرَك.

وقد طُبع في بيروت سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م في أربعةِ مجلَّدات.

* **مختصر السيرة النبوية لابن هشام**، لعماد الدين أبي العباس

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٥٢٧) والأعلام (٣/ ٢٩٥) ومعجم المؤلفين (٥/ ٢١٨).

(٢) ترجمته في: «تكملة معجم المؤلفين» ص٤٩٤-٤٩٥ .

أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن مسعود الواسطيّ الحِزَاميّ الدمشقيّ الشافعيّ ثم الحنبليّ، المعروف بابن شيخ الحِزاميين (ت ٧١١ هـ)[١].

وكان شيخُ الإسلام ابن تيمية هو الذي أرْشَدَه إلى مطالعةِ سيرة ابن هشام والاشتغالِ بها واختصارِها، كما في مصادرِ ترجمةِ العِماد الواسطيّ.

ونسخه الخطية عديدة؛ منها في استانبول في شهيد علي (١٨٩٤) في ٢١١ ورقة خُطَّ سنة ٧٤٨هـ، وأحمد الثالث (٢٧٩١) في ١٤٧ ورقة من القرن الثامن، وفيها أيضًا (٢٧٩١) في ٢٨٨ ورقة[٢]، ويَكّي جامع (٨٩٨) في ١٩١ ورقة خط سنة ٨٠٨هـ، ويوزجاد (٣٩٩) خط سنة ٧٦٧هـ، وسليم أغا (٤٠٤). وفي لَيدن نسخةٌ كُتبت في حياة المصنف سنة ٧٠٧هـ برقم (٨٦٢) في مائة وأربع ورقات، وأخرى نُسخت في حياة المصنِّف أيضًا في برلين (٩٥٦٧) في ٤٦٩ ورقة، وأخرى برقم (٩٥٦٦) في ١٥١ ورقة خُطَّت سنة ٩٠٠هـ، وفي المكتبة البريطانية (٢٥٧٣٤) في ١٤٢ ورقة نُسخت سنة ٧٤٧هـ، والعباسية بالبصرة (٨٧) خط سنة ٧٣١هـ[٣]، والأوقاف ببغداد (١/٧٦٣) في ١٦٩ ورقة خُطَّت سنة ٨٤٣هـ[٤].

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/١٠٣-١٠٤) والأعلام (١/٨٧) ومعجم المؤلفين (١/١٣٩).

(٢) وهي مجهولة النسبة في فهارس طوبقبو سراي (٣/٤١٣).

(٣) وهي مجهولة النسبة في فهرسها (٢/١٧١).

(٤) وهي مجهولة النسبة في الفهرس.

* **مختصر السيرة النبوية لابن هشام**، لأبي الحسن رَزِين بن معاوية بن عمَّار العَبْدَريِّ السَّرَقُسْطيِّ الأندلسيِّ المالكيّ (ت ٥٢٤ هـ)[١].

نسختاه الخطيتان في شهيد علي (١٩٣٢) في ٢١١ ورقة، وباريس (١٩٥٠) في ١٨٤ ورقة خُطَّت سنة ٧٨١هـ[٢]، وهو حقيقٌ بالعناية؛ لجلالة صاحبِه وتقدُّمِه.

ولا يُقال في هذا والذي قبلَه -ونحوِهما من المختصرات- إنهما عديما الفائدةِ لوجودِ الأصل، فالاختصارُ مَقْصِدٌ مُعْتَبَرٌ مِنْ مقاصدِ التأليف، وهو يَنِمُّ عن ذائقةِ صاحبِه، ويُنبيء عن منهجِه في اختيارِ النصوصِ بإثباتِ ما يرتَضيه، واستبعادِ ما لا يرتضيه منها.

ولا تخلو مختصراتُ المتقدِّمين مِنْ فوائدَ مَرْجُوَّة؛ مِنْ حيث الوقوفُ على اختلافِ النُّسَخ، وضبطِ المُخْتَصِر، وتعليقاتِه، وتقييداتِه، وغيرِ ذلك مما تَمَسُّ الحاجةُ إليه. وتكون مُخْتَصَرَاتُهم خيرًا من مختصرات المُحدَثين في الغالبِ الأَعَمّ.

* **مختصر السيرة النبوية**، للحافظ عبد الغني المقدسيِّ الحنبليّ (ت ٦٠٠ هـ)[٣].

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٣٦٧) والأعلام (٣/ ٢٠) ومعجم المؤلفين (٤/ ١٥٥).

(٢) وتُراجع مخطوطة راغب باشا (١٥٨٢)، فلعلَّها نسخةٌ منه أيضًا.

(٣) تقدَّم.

طُبع في بيروت سنة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م بتحقيق علي حسين البواب، وفي الرياض سنة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م بتحقيق خالد الشايع.

* **مختصر السيرة النبوية لابن هشام**، للحسن بن أحمد بن محمد بن علي بن صلاح الجلال الحسنيّ اليمنيّ الزَّيديّ (ت ١٠٨٤ هـ)[١].

مخطوطته في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء (مجاميع ٦٨) في ٤٨ ورقة، نُسخت سنة ١٣٥٣هـ عن أصلٍ قديم.

* **مختصر السيرة النبوية**، لأبي عبد الله محمد بن سعيد بن محمد بن يحيى المِرِغْتيّ[٢] السُّوْسيّ المغربيّ (ت ١٠٨٩ هـ)[٣].

وهو مختصرُ سيرةِ ابن سيِّد الناس الموسومة «عيون الأثر». ونسختاه الخطيتان في خزانة تمكروت في وِرزازات بالمغرب رقم (٢٣١٣) و(٣٧٩٩) في ١١٢ و١٤١ ورقة.

* **مختصر «السيرة النبوية» لنور الدين الحلبي**، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني البَنَّا المُقْرِيء الدمياطيّ الشافعيّ (ت ١١١٧ هـ)[٤].

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٢٩٥) والأعلام (٢/ ١٨٢) ومعجم المؤلفين (٣/ ٢٠٢).

(٢) ويُقال كذلك: «المِرغيتي».

(٣) ترجمته في: خلاصة الأثر (٣/ ٤٧٢) والأعلام (٦/ ١٣٩-١٤٠).

(٤) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ١٦٧) والأعلام (١/ ٢٢٩) ومعجم المؤلفين (٢/ ٧١).

مخطوطاته كثيرة، منها ثلاثٌ في دار الكتب المصرية (٤٦٧ و٨٣١ و٨٣٢/ تاريخ)[١]، وواحدةٌ في الوطنية بتونس (٤٥٢)، وأربعُ نسخٍ في الأزهرية[٢].

* **المختصر في سيرة سيد البشر صلى الله عليه وسلَّم**، لشرف الدين أبي محمد عبد المؤمن بن خَلَف بن أبي الحسن بن شَرَف الدِّمياطيّ الشافعيّ (ت ٧٠٥ هـ)[٣].

ويُعرَفُ أيضًا بسيرةِ الدِّمياطيّ. وهو مِنَ المختصراتِ الجيدة، وصاحبه إمامٌ عالمٌ بالآثار.

ورأيتُ منه مخطوطاتٍ أربع؛ في تشستربيتي (٣٣٣٢) في ١٢٨ ورقة كُتبت سنة ٧٥٩هـ، وفي جامعة استانبول (٤٥٨٣) في ١٥٦ ورقة خط سنة ٨٠٤هـ، وفي خُدابخش ببانكيفور (١٩٩٧) في ٧٣ ورقة خط سنة ٨٨٧هـ، وفي مكتبة الأحقاف بحضرموت (١٥٥) نسخة كُتبت سنة ١٠٠٨هـ في ١٤٠ ورقة.

وقد طُبع الكتاب في المدينة النبوية سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م بتحقيق محمد الأمين الجكني.

---

(١) وأربع نسخٍ في الأزهرية راجع فهرسها (٥/ ٥٤٧).
(٢) راجع فهرسها (٥/ ٥٤٧).
(٣) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٦٣١) والأعلام (٤/ ١٦٩) ومعجم المؤلفين (٦/ ١٩٧).

* **المختصر الصغير في سيرة البشير النذير صلى الله عليه وسلَّم**، لعز الدين أبي عمر عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد اللهِ بن جَمَاعة الكِنَانيِّ الحَمَويِّ الشافعيّ (ت ٧٦٧ هـ)[١].

وهو مختصرٌ من «المختصر الكبير» للمصنِّف، ويصلح كمتنٍ للحفظ.

ورأيتُ منه نسخًا خطيةً عديدة؛ في خزانة بغداد كُشك[٢] رقم (٢٦٠)، ومدرسة الحجيات بالموصل (١/١٩ تاريخ)، ومكتبة جامعة الكويت (١/٤٥)، والأزهرية (٩٩٧)، وبرنستون-مجموعة جارِت (٦٤٢)، والقرويين بفاس (١٠٩٨)، وجامعة ييل (١٢٤١)، ودار الكتب المصرية (١٧٩ مجاميع م)، وطُبع بتحقيق محمد كمال عز الدين في بيروت سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ثم بتحقيق كرم حلمي فرحات في مصر سنة ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

* **المختصر الكبير في سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلَّم**، لعِزِّ الدين بن جَمَاعة (ت ٧٦٧ هـ)[٣].

وهو مختصرٌ جيد، يصلح كمتنٍ للتدريس والشرح.

ومخطوطاته كثيرة، خَلَطَ بعضُ المفهرِسين بينها وبين نُسخ «المختصر

---

(١) ترجمته في: الأعلام (٢٦/٤) ومعجم المؤلفين (٢٥٧/٥).
(٢) في مكتبة طوبقبو سراي باستانبول.
(٣) تقدَّم قبله.

الصغير» السابق ذكرُه[١]، ومنها نسختان كُتبتا في حياة المؤلف في الإسكوريال (١٧٤٤)[٢] وبرنستون/ جارِت (٤٥١٧/ ١)[٣]، وكذا في الأوقاف ببغداد (٩٥٧)، ودار الكتب المصرية (٣٢٦٧/ تاريخ)[٤]، وليدن (٢٦٠٦)، ودار الكتب الوطنية بتونس (٤٨٩١)، وأولو جامع (٢٤٦٦)، وأحمد الثالث (٢٧٩٦)، ومحمود الثاني (١١٨/ ١).

وحققه سامي مَكِّي العاني وطُبع في بغداد سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ثم في بيروت سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ثم بتحقيق كرم حلمي فرحات في القاهرة سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.

* **مختصر سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلَّم، لمحمد بن** عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن محمد التَّميميِّ النَّجْديِّ الحنبليِّ (ت ١٢٠٦ هـ)[٥].

وهو مختصرٌ مِنْ سيرة ابن هشام، ونسخُه الخطيةُ عديدة: في خدابخش ببنكيفور في الهند (١٠٣٨/ ١) و(٢٥٥٤/ ١)، والمكتبة البريطانية (٤٥٢٩)، والأوقاف ببغداد (٢٥٣١/ ١)، والمكتبة السعودية

---

(١) كما فعل واضعو «الفهرس الشامل» قسم السيرة (٢/ ٨٤٨-٨٤٩).

(٢) سنة ٧٣٦هـ.

(٣) سنة ٧٣٧هـ.

(٤) وعنهما طُبع الكتاب.

(٥) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٣٥٠) والأعلام (٦/ ٢٥٧) ومعجم المؤلفين (١٠/ ٢٦٩).

بالرياض (٨٦/٥١٨) و(٨٦/٤٩) و(٨٦/٢٧٩)، ومركز الملك فيصل (١/٢٥٣١).

ومخطوطاتُ كتبِ الدعوةِ النَّجديةِ تكثرُ في الهند والعراق بوجهٍ عامّ، لكونها مواقعَ اتصالٍ وانتشارٍ وامتدادٍ للدعوة، وكذا في مكتبات أوربا؛ حيث حَمَلَها المستشرقون لدراستِها والاطلاعِ على فكرِ الدعوةِ ومنهجها، إضافةً إلى خزائنِ الجزيرة بطبيعةِ الحال.

وقد طُبع الكتابُ مرارًا.

* **مُسْتَعْذَب الإخبار بأطيب الأخبار**، لأبي مَدْيَن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد القادر الفِهْريّ الفاسيّ (ت ١١٨١ هـ)[١].

وهو شرحٌ على سيرةِ ابن فارس المُختصَرة. ومنه نسخةٌ بخطِّ المصنِّفِ في دار الكتب المصرية (٧٠٨٢/ حديث) في ٧٧ ورقة، وكذا ثلاث نسخٍ في الخزانة العامة بالرباط (١١٤٩د) و(١٦٤١د) و(١٦٦٣د)، وفي خزانة ابن يوسف بمراكش (٣٤٠).

* **مشكاة الأنوار في سيرة النبيّ المختار صلى الله عليه وسلَّم**، لعفيف الدين أبي السِّيادة عبد الله بن إبراهيم بن الحسن بن محمد أمين الحسينيّ الميرغَنيّ المَكيّ الحنفيّ، المُلَقَّب بالمحجوب (ت ١٢٠٧ هـ)[٢].

---

(١) ترجمته في: الأعلام (٦/ ١٤) ومعجم المؤلفين (٨/ ٢٨٨).

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٤٨٦) والأعلام (٤/ ١٨٧) ومعجم المؤلفين (٢/ ٢١٩).

منه نسخةٌ خطيةٌ في الأزهرية (٣٤٢٠٢)، وهو مختصرٌ جدًّا، كما يوجد مع شرحَيه «فتح العزيز الغفار» لعبد الله سويدان و«مصباح الأسرار» التالي.

*** مصباح الأسرار في الكلام على مشكاة الأنوار في سيرة النبي المختار صلى الله عليه وسلَّم**، لمحمد بن عثمان بن محمد أبي بكر بن عبد الله الحسينيّ المحجوبيّ الميرغنيّ المكيّ الحنفيّ (ت ١٢٦٨هـ)[١].

وهو شرحٌ على كتاب جَدِّه السابق، ومخطوطته في دار الكتب المصرية برقم (٣٨٨٧) في ١٨٥ ورقة.

*** معارج الأنوار في سيرة النبيِّ المُختار صلى الله عليه وسلَّم**، لشمس الدين السَّفَّارينيِّ الحنبليّ (ت ١١٨٨ هـ)[٢].

وهو شرحٌ على نونية الصَّرْصَريِّ[٣] في نظم السيرة النبوية. والنظمُ موجود، ولكنَّ الشرحَ مفقود، وهو في مجلدين كما ذُكِر.

*** المَغَازي**، لأبي بكر عبد الرزاق بن همَّام بن نافع الحِمْيَريِّ الصَّنعانيِّ اليمنيِّ (ت ٢١١ هـ)[٤].

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٣٧٣) والأعلام (٦/ ٢٦٢) ومعجم المؤلفين (٣/ ٤٨٣).

(٢) تقدم.

(٣) وهو جمال الدين أبو زكريا يحيى بن يوسف بن يحيى بن منصور الصَّرْصَري الزُّرَيْراني الحنبلي (ت ٦٥٦ هـ).

(٤) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٥٦٦) والأعلام (٣/ ٣٥٣) ومعجم المؤلفين (٥/ ٢١٩).

وهو في أصلِه جزءٌ مفردٌ، وتداوله الرواة كذلك[١]، ثم دُمِجَ ضمن مصنَّفِه المشهور، وصار بابًا من أبوابه، وطُبع كذلك[٢]، وعمدتُه فيه مرويَّات شيخِه مَعْمَر عن الزهريِّ وغيرِه، وزاد عليه أشياءَ مِنْ مرويَّاته، وقد مَرَّ ذكرُه.

* المَغَازي، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف المدائنيِّ البصريِّ ثم البغداديِّ (ت ٢٢٥ هـ)[٣].

والكتابُ مفقودٌ كعامَّةِ مصنَّفاتِ المدائنيِّ الأخباريِّ الثقة، وصاحب التصانيفِ العديدةِ في أخبارِ النبي صلى الله عليه وسلَّم، وقد ذكر النديمُ في «الفهرست»[٤] طرفًا منها، ثم قال[٥]: «آخَر[٦]: كتاب المَغَازي، وزعم أبو الحسن بن الكوفيِّ[٧] أنها عنده في ثمانية أجزاء جُلودٍ بخطٍّ

---

(١) راجع فهرست النديم ص ٢٨٤ وتاريخ الذهبي (١٤/ ٣٧) وسير النبلاء له (١٩/ ٣٠٦) و(٢٢/ ٣٥٧) والإعلان بالتوبيخ للسخاوي ص ٨٨، وهو مما ورد به الخطيب البغدادي دمشق من الكتب (رقم ٢٤)، ومن مرويَّات ابن خير كما في فهرسته ص ٢٣٦.

(٢) (٥/ ٣١٣-٤٩٢) نشرة حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

(٣) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٦٧٠) والأعلام (٤/ ٣٢٣) ومعجم المؤلفين (٧/ ٢١١).

(٤) ص ١١٣-١١٤.

(٥) ص ١١٤ ط. رضا تجدد، وعنه ياقوت في «معجم الأدباء» (٤/ ١٨٥٤).

(٦) يعني لتمييزه عن الكتب التي سبقته.

(٧) صاحب أحمد بن يحيى ثعلب، المتوفى سنة ٣٤٨ هـ رحمه الله تعالى، راجع ترجمته في: «معجم الأدباء» لياقوت (٤/ ١٨٦٦) والمصادر بحاشيته.

عباس اليابس، وزعم[١] تحت هذا الفصل: وأخرى في جزءين تأليف أحمد بن الحارث الخرَّاز».

والخرَّاز هذا هو أبو جعفر البغدادي المتوفى سنة ٢٥٨هـ، قال الذهبي في ترجمته[٢]: «شيخٌ صدوقٌ حمَل عن أبي الحسن المدائنيِّ تصانيفَه، روى عنه أبو بكر بن أبي الدنيا وأحمد بن محمد بن أبي شيبة وجماعة» اهـ.

فالظاهرُ أنَّ قولَه: «تأليف أحمد بن الحارث الخرَّاز» يعني به أنه جَمَعَه مِنْ مرويَّاتِ شيخِه وكتبِه فنُسِبَ إلى كونِه مِنْ تأليفِه، كما تقدَّم شرحُه في صفة النُّسَخ، وليس تصنيفًا مُستَقلا للخرَّاز، وهو الذي نَسَبَه إليه النديم[٣] وسَمَّاه: «مَغَازي النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم وسراياه وذكر أزواجه»، ولكنِّي ذكرتُه استقلالا مِنْ جهةِ عدمِ اليقين. وتفاوتُ حجمِ النسختين ما بين جزءين وثمانيةِ أجزاءٍ توحي أنه اختَصَرَه، أو أنَّ للمدائنيِّ كتابين في المَغَازي: كبيرٌ وصغير.

كما أنَّ رواية ابن أبي الدنيا عن الخرَّاز تُنبِئنا عن احتمالِ كونِ كتابه المذكورِ في المَغَازي نسخةً أخرى مِن كتاب المدائنيّ، ونُسبت النسخة إلي ابن أبي الدُّنيا مِن أجلِ زياداتِه وتنقيحاتِه كما تقدَّم بيانُه، والله تعالى أعلم.

---

(١) أي ابن الكوفيّ.
(٢) في «تاريخ الإسلام» (٦/ ٢٤)، وانظر فهرست النديم ص ١١٧ .
(٣) في «الفهرست» ص ١١٧ .

* **المَغَازي**، لأبي عبد الله محمد بن عائِذ بن أحمد القُرَشيِّ الدمشقيِّ الكاتِب (ت ٢٣٣ هـ)[١].

في مجلد، والكتابُ مفقودٌ وإنْ تداوَلَه الرواةُ إلى القرن الثاني عشر تقديرًا، وأفادَ منه المصنِّفون؛ فذكره الروداني (ت ١٠٩٤هـ) ضمن مرويَّاته[٢]، ومِن قبلِه ابن عساكر في تاريخه[٣]، وابن سيد الناس في «عيون الأثر»[٤]، والذهبيُّ في «التاريخ»[٥] و«السير»[٦]، وابن كثير في تاريخه[٧]، وابن حجر في «المجمع المؤسس»[٨] و«المعجم المُفَهْرس»[٩]، وإنْ كان الذي وُجِدَ عند المتأخرين ليس سوى مُنْتَقى مِنَ الكتابِ الأصل، كما يُستَفادُ مِنَ بعضِ المصادر السابقة.

* **المَغَازي**، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العَبْسيِّ الكوفيِّ، المعروف بابن أبي شَيْبَة (ت ٢٣٥ هـ)[١٠].

---

(١) ترجمته في: تاريخ الإسلام (١٧/ ٣٢٧) والسير (١١/ ١٠٤) والأعلام (٦/ ١٧٩).
(٢) كما في «صلة الخلف بموصول السلف» ص ٣٩٢-٣٩٣ .
(٣) راجع فهارسه، صنعة عمر غرامة.
(٤) (٢/ ٣٥٧).
(٥) (١/ ٦) و(٥/ ٩٢٠) و(٦/ ٦٦٧) و(١٥/ ٩٥١).
(٦) (١١/ ١٠٦) و(١٧/ ٣٦٨).
(٧) (١٠/ ٣١٢).
(٨) (٢/ ٢٣٥).
(٩) (١٩٠)، ومواضع كثيرة مِنَ «الفتح» و«الإصابة» كما في «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» ص٤٠٢ و«موارد ابن حجر في الإصابة» (٢/ ١٠٧).
(١٠) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٤٤٠) والأعلام (٤/ ١١٧-١١٨) ومعجم المؤلفين (٦/ ١٠٧).

وهو جزءٌ أُفْرِدَ من مصنَّفه «التاريخ»، ثم دَمَجَه الرواةُ في «المصنَّف» المشهورِ له، مع روايتِهم له استقلالًا. ومنه نسخةٌ خطيةٌ فريدةٌ في مكتبة برلين (٩٤٠٩) في ١١٣ ورقة كُتبت سنة ١٢٥٠هـ، وهو على ذلك مُضَمَّنٌ في مخطوطات «المُصنَّف» وفي مطبوعاته[(١)]، وطُبع مفردًا في الرياض سنة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م بتحقيق عبد العزيز بن إبراهيم العمري، ولكن لم يطَّلِع المحققُ على مخطوطةِ برلين المُفْرَدَة، وهو أمرٌ لا بدَّ منه، على تأخُّر تاريخ نسخها.

* المَغَازي، لأبي مَرْوان عبد الملك بن حبيب بن سليمان السُّلَميّ الإلبيريّ القرطبيّ الأندلسيّ (ت ٢٣٨ هـ)[(٢)].

وهو جزءٌ مِنْ كتابه «التاريخ» الذي فُقِدَ أصله، وبقي منه مُخْتَصَرٌ صَنَعَه بعضُ تلامذتِه[(٣)]، ومنه نسخةٌ خطيَّةٌ في مكتبة البودليان بأكسفورد رقم (١٢٧) و(٢٨٨)، وقد طُبع في مدريد سنة ١٤١١هـ/١٩٩١م بعناية خورخي أجوادي.

* المَغَازي، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عُبيد بن سفيان بن قيس

---

(١) (٢٠/ ٢٢١-٦١٧) ط. محمد عوامة، و(١٣/ ١٩٦-٥٠٣) ط. حمد الجمعة ومحمد اللحيدان.

(٢) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٦٢٤) والأعلام (٤/ ١٥٧) ومعجم المؤلفين (٦/ ١٨١)..

(٣) راجع: «نشأة تدوين التاريخ العربي في الأندلس» لعبد الواحد ذنون طه ص٧-١١ .

الأُمَويّ القُرَشيّ البغداديّ الحنبليّ، المعروف بابن أبي الدُّنيا (ت ٢٨١ هـ)[١].

وهو مفقود، ذكره المترجمون له، وكذا وَرَدَ في «فهرس مصنفاته»[٢].

* **المَغَازي**، لأبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حمَّاد بن زيد بن درهم الأَزْدِيّ الجَهْضَمِيّ البصريّ ثم البغداديّ المالكيّ (ت ٢٨٢ هـ)[٣].

ذَكَرَه بعضُ مترجميه، ولا يُعلَم وجودُه.

* **المَغَازي**، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن بَشِير بن عبد الله الحَرْبيّ البغداديّ الحنبليّ (ت ٢٨٥ هـ)[٤].

ذكره غيرُ واحد[٥]، والكتابُ مفقودٌ منذ أمدٍ بعيد.

* **المَغَازي**، لأبي علي الحسين بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين المَاسَرْجِسِيّ النيسابوريّ (ت ٣٦٥ هـ)[٦].

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٤٤١) والأعلام (٤/ ١١٨) ومعجم المؤلفين (٦/ ١٣١).

(٢) (ق ٥٩ب) من مخطوطة الظاهرية (٣٧٧٩).

(٣) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٢٠٧-٢٠٨) والأعلام (١/ ٣١٠) ومعجم المؤلفين (١/ ٢٦١).

(٤) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٤) والأعلام (١/ ٣٢) ومعجم المؤلفين (١/ ١٢).

(٥) أقدمهم النديم في «الفهرست» ص ٣٢٣ .

(٦) ترجمته في: تاريخ دمشق (١٤/ ٢٩٢) وتاريخ الإسلام (٨/ ٥٢) والسير (١٦/ ٢٨٨).

والكتابُ مفقود، لا يُعْرَفُ وجودُه منذ أزمان، ككثيرٍ من مصنَّفاتِ المشارقة.

* **المَغَازي**، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحِدِيِّ النيسابوريِّ الشافعيّ (ت ٤٦٨ هـ)[١].

ذكره غيرُ واحد[٢]، والكتابُ مفقود. ولا تخرج مواردُ الواحدي وأسانيدُهُ في كتبه عن تصانيفِ القدماءِ وطُرُقِهِم في الغالب.

* **مَغَازي النبي صلى الله عليه وسلَّم وسراياه وذكرُ أزواجه**، لأبي جعفر أحمد بن الحارث بن المبارك الخَرَّاز البغداديّ (ت ٢٥٨ هـ).

تقدَّمَ ذكرُ الكتاب وصاحبِه في الكلامِ على كتاب «المَغَازي» لشيخِه أبي الحسن المدائنيّ.

* **مَغَاني الوَفَا بشرح مَعَاني الاكتفا في مغازي المُصطفى**، لأبي عبد الله محمد بن عبد السلام بن حَمْدون البَنَّانيِّ النَّفْزِيِّ الفاسيِّ المغربيِّ المالكيّ (ت ١١٦٣ هـ)[٣].

وهو شرحٌ على سيرةِ الحافظِ الكَلاعيِّ المشهورة، ومنه نسخةٌ خطيةٌ

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٦٩٢) والأعلام (٤/ ٢٥٥) ومعجم المؤلفين (٧/ ٢٦).

(٢) منهم الذهبي في التاريخ (١٠/ ٢٦٤) والسير (١٨/ ٣٤١).

(٣) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٣٢٧) والأعلام (٦/ ٢٠٥-٢٠٦) ومعجم المؤلفين (١٠/ ١٦٨).

كُتبت من سنة ١١٩٣هـ إلى سنة ١١٩٦هـ تضمُّ الأجزاء: الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس -وهو الأخير- في دار الكتب الوطنية بتونس، أرقامها (٥٩٨٩) و(٥٩٢٤) و(٥٩٠٢) و(٥٧٥٦) و(٥٩٠٣) على التوالي، ومجموع أوراقها ١١٥٤ ورقة، وكذا نسخةٌ كاملةٌ في خزانة القرويين بفاس برقم (٢٧٥) في ستةِ مجلداتٍ تحوي نحوَ ألفِ ورقة، خُطَّت سنة ١١١٨هـ في حياةِ المصنِّف. وأجزاءٌ متفرقةٌ أخرى في الخزانة العامة بالرباط (١٥٣٩/كتاني) و(١٧٨٦/جلاوي)، وخزانة هارون بن الشيخ سيدي بالمغرب (١٧).

فإنْ لم تُوجَّه العنايةُ إلى تحقيقِ هذا الكتابِ وإخراجِه فإلامَ تُوَجَّه؟

* **المُقْتَفى من سيرة المُصطفى صلى الله عليه وسلَّم**، لبدر الدين أبي طاهر الحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب بن عمر الدمشقيِّ ثم الحلبيِّ الشافعيِّ، المعروف بابن حَبِيب (ت ٧٧٩ هـ)[١].

مخطوطته بخطِّ مؤلفه في داماد إبراهيم باستانبول (٤١٥) في ١٣٣ ورقة، وله نسخٌ أُخَرُ في لاله لي (٢١٠١)، ودار الكتب المصرية (٣٠٩/تاريخ) و(٤٩/تاريخ حليم).

وطُبع في القاهرة سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م بتحقيق مصطفى محمد حسين الذهبي، والكتابُ جيِّد، وصاحبُه إمام.

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/٢٨٦) والأعلام (٢/٢٠٨) ومعجم المؤلفين (٣/٢٦٦).

* **المُمْتِع المُقْتَضَب في سيرة خير العَجَمِ والعرب صلى الله عليه وسلَّم**، لشهاب الدين أبي القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان بن أبي بكر المقدسيِّ ثم الدمشقيِّ الشافعيّ، المعروف بأبي شَامَة (ت ٦٦٥ هـ)[١].

منه نسخةٌ خطيةٌ في الظاهرية[٢] برقم (٧ سيرة) في ٢٥٦ ورقة.

* **المُنْتَقَى في سيرة المصطفى صلى الله عليه وسلَّم**، لسعد الدين محمد بن مسعود بن محمد بن مسعود البَلْيَانيِّ ثم الكَازَرُونيّ (ت ٧٥٨ هـ)[٣].

ويسمَّى كذلك «المولد الكبير»، لأنَّ أصلَ موضوعِه مولدُ النبي صلى الله عليه وسلَّم، ولكنه أَلْحَقَ به سيرةً كاملةً.

ومخطوطاته كثيرة؛ في الحرم المكي (١٥ سيرة)، وخُدابَخش/ بنكيفور (١٠١٠)، وبشير أغا (١٧٤)، وخراجي أوغلو (١٠٨١)، وفيض الله أفندي (١٥٣٦)، وحكيم أوغلو (٨١٢)، وعاشر أفندي (٦٥٩)، ولاله إسماعيل (٣٥٠)، والخزانة العامة بالرباط (١٨١١ د)،

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٥٢٤) والأعلام (٣/ ٢٩٩) ومعجم المؤلفين (٥/ ١٢٥).

(٢) كما في فهرس التاريخ ليوسف العُش ص ١٩، ولم أره في الفهرس الأحدث الذي وضعه خالد الريان، فلعلَّه فُقِدَ أو اتُّضحَ بطلان نسبته.

(٣) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ١٦١) والأعلام (٧/ ٩٦) ومعجم المؤلفين (١٢/ ٢٠).

ودار الكتب الوطنية بتونس (٤٤٢٩) وغير ذلك.

وطُبع بعنوان «المُنتقى مِن سِيَرِ النبيِّ المُصطفى» في فلسطين سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م في أربعة مجلدات بتحقيق لطفي محمود منصور.

* **المُنتَقى من مَغَازي الواقدي**، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد الكِنانيِّ العسقلانيِّ المصريِّ الشافعيِّ، المعروف بابن حَجَر (ت ٨٥٢ هـ)[1].

منه نسخةٌ بخطِّ ابن حجر[2] في دار الكتب المصرية رقم (٥٢٢/ تاريخ) ورقة ٨٣-١٤٣ ضمن مجموعٍ من تصانيفه. ولابدَّ مِن مقارنته بمطبوعة مَغَازي الواقديِّ ليتيسَّرَ الوقوفُ على اختلافِ الأصلِ والمنتقى إنْ وُجِد.

* **مُنتهى السُّول في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلَّم**، لشمس الدين أبي المُظَفَّر يوسف بن قِزْأُوْغْلِي بن عبد الله[3] التركيِّ البغداديِّ ثم الدمشقيِّ الحنفيِّ، المعروف بسِبْط بن الجوزيِّ (ت ٦٥٤ هـ)[4].

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ١٢٨) والأعلام (١/ ١٧٨-١٧٩) ومعجم المؤلفين (٧/ ٢٠).

(٢) وهو من الرداءة بمكان، يُقال: خطوط العباقرة كذلك، ولا يلزم.

(٣) كان المماليكُ المُستجلَبون مِنَ الترك وغيرهم يكتبون أسماءَهم «ابن عبد الله» هكذا بإطلاقٍ، إذ كانوا ينشئون في الرِّقِّ فلا يعرفون آباءَهم غالبًا.

(٤) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٥٥٤) والأعلام (٨/ ٢٤٦) ومعجم المؤلفين (١٣/ ٣٢٤).

منه نسخةٌ خطيةٌ فريدةٌ في ظاهرية دمشق برقم (٧٩٣٣) في ٥٩ ورقة كُتبت سنة ٨٥٤هـ.

* **مَنْهَل الصَّفا ومَسْرَح الوَفا في كشف الخَفا عن ذاتِ الشِّفا**، لمحمد أمين بن خير الله بن محمود العُمَريِّ المَوْصِليِّ الشافعيّ (ت ١٢٠٣ هـ)[١].

وهو شرحٌ جيدٌ على منظومة ابن الجَزَريِّ في السيرة النبوية، ومنه نسخةٌ بخطِّ مؤلفه في الخزانة العُمَرية[٢] ببغداد (٢٢٣١٦/ تاريخ)، وأخرى في المتحف العراقي (٧٩٧/ تاريخ) ناقصةُ الآخرِ، وفي المدرسة القادرية ببغداد (١٢١٠)، وفي خزانة العلامة الشيخ حمدي بن عبد المجيد السَّلَفيِّ الكُرديِّ بسرسَنك مِن أعمالِ الموصل.

* **المواهب اللَّدُنِّيَّة بالمِنَحِ المحمدية**، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد المِلِك بن أحمد القَسْطَلّانيِّ المصريِّ الشافعيّ (ت ٩٢٣ هـ)[٣].

الكتابُ السائرُ المشهور، وَضَعَ عليه الناسُ نحوَ خمسة عشر كتابًا ما بين شرحٍ وحاشيةٍ.

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٣٤٩) والأعلام (٦/ ٤١-٤٢) ومعجم المؤلفين (٩/ ٢٩٤).

(٢) وهي خزانته الخاصة الملحقة بمكتبة المتحف العراقي.

(٣) ترجمته في: الأعلام (١/ ٢٣٢) ومعجم المؤلفين (٢/ ٨٥).

ومخطوطاته كثيرةٌ جدًّا[١]، منها نسخةٌ بخطِّ المؤلِّفِ في الظاهرية (٣٢٠-٣٢١)، وستُّ نسخٍ كُتبت في حياته في فيض الله باستانبول (١٥٤١)، والمكتب الهندي بلندن (١٨٠)، والخالدية بالقدس (٤٣)، ودار الكتب الوطنية ببيروت (٢٠٨)، وخزانة محمد ظاهر شاه بكابُل (٥١٣٤)، ودار الكتب بصوفيا[٢] (٢٢٦١).

وطُبع مرارًا؛ أوَّلها في القاهرة سنة ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٤م وسنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، وآخرها في بيروت سنة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م بتحقيق صالح أحمد الشامي في أربعة مجلدات.

*** مَوْرِدُ الصَّفا في سيرة النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم والخُلَفا، لأبي** محمد عبد السلام بن محمد بن عبد الله العَلَويِّ الحَسَنيِّ السِّجِلْمَاسيِّ المغربيِّ (ت ١٢٢٨ هـ)[٣].

مخطوطاه في خزانة القرويين بفاس (٥٢) وخزانة ابن يوسف بمراكش (٢).

*** مورد الظمْآن إلى سيرة المبعوث من عدنان صلى الله عليه وسلَّم،** لفائد بن مبارك الأنصاريِّ الأبياريِّ المصريِّ الحنفيِّ (ت ١٠٦٦ هـ)[٤].

---

(١) لا تخلو منه دارُ كتبٍ تقريبًا، وراجع الفهرس الشامل (٢/ ٨٩٧-٩٠٧).
(٢) في بلغاريا الحالية.
(٣) ترجمته في: الأعلام (٤/ ٧-٨) ومعجم المؤلفين (٢/ ١٥٠).
(٤) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٨١٤) والأعلام (٥/ ١٢٥) ومعجم المؤلفين (٢/ ٦٠٩).

وهو مِنَ المطوَّلات، وفيه فوائدُ كثيرة، ولا يخلو مِنَ الغلوِّ والمُنكَرات.

واطَّلَعتُ على نسخةٍ منه في خزانة أمانة بمتحف طوْبَقْبو سراي باستانبول (٦٠٥٠) في ٣٥٧ ورقة كُتبت في حياة المؤلف سنة ١٠٥٨هـ، ولعلَّها بخطِّه، وأخرى في برلين (٩٦٠٣) في ٤٢٨ ورقة كُتبت سنة ١٠٨٦هـ، وثالثة في قليج علي باشا باستانبول في مجلدين برقم (٧٦٦-٧٦٧).

وللكتابِ تكملةٌ مِنْ صنعِ المؤلِّف في دار الكتب الوطنية بتونس برقم (٤٠٣٤) في ثلاثمئةٍ وثلاثِ ورقات.

*** المورد العَذْب الهَنِيُّ في الكلام على «السيرة» للحافظ عبد الغنيّ**، لقطب الدين أبي علي عبد الكريم بن عبد النور بن مُنِير بن عبد الكريم بن علي الحلبيِّ ثم المصريِّ الشافعيّ (ت ٧٣٥ هـ)[١].

وهو شرحٌ نفيسٌ معدومُ النظيرِ على «مختصر السيرة النبوية» المتقدِّم للحافظ عبد الغني المقدسيّ (ت ٦٠٠هـ)، وصاحبه حافظٌ عارفٌ بالحديثِ ونقدِ الأخبار، فهو جديرٌ بالعناية والنشر، وقد حُققت أقسامٌ منه في أُطروحاتٍ جامعية.

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٦١٠) والأعلام (٤/ ٥٣) ومعجم المؤلفين (٥/ ٣١٨).

ومخطوطاته الثلاث الباقيات في استانبول: في داماد إبراهيم بالسليمانية رقم (٤٢٠) في ثلاثمئةٍ وتسعِ ورقاتٍ خُطَّت سنة ٧٩٩هـ، وجُلْشَهر رقم (٣) في ٢٤٩ ورقة من القرن التاسع، وخزانة أمانة بطوبقبو سراي رقم (١١٥٤) في ١٣٧ ورقة خُطَّت سنة ١١٩٣هـ.

* المِبْرَة في حَلِّ مُشكِلِ السيرة، ليوسف بن حسن بن عبد الهادي الدمشقيِّ الصالحيِّ الحنبليّ (ت ٩٠٩ هـ)[١].

في شرحِ ما أُبْهِمَ مِن سيرة ابن هشام، وهو مخطوطٌ في الظاهرية (١/١٩٠٤) في ١٧٢ ورقة بخطِّ المؤلِّف سنة ٩٠٥هـ.

* نفائس الدُّرر مِنْ أخبار سيد البَشَر صلى الله عليه وسلَّم، لأبي الفضل مسعود بن محمد جَمُّوع (ت ١١١٩ هـ)[٢].

مخطوطاته مغربيةٌ؛ في الخزانة العامة بالرباط (٦٧٧/ د) و(٣٢٩٥/ د) و(١٨٤٣) في مجلدين[٣]، وفي القرويين بفاس (٣٠١)، وخزانة ابن يوسف بمُرَّاكش (٣٤٣).

ومؤلفه ذو عنايةٍ خاصةٍ بالسيرة، فتنبغي العنايةُ بتصانيفِه في هذا الباب.

---

(١) تقدَّم.
(٢) تقدَّم.
(٣) والأول منهما في الخزانة العامة أيضًا (١٠١ح).

* **نهاية الإيجاز في سيرة ساكنِ الحجاز صلى الله عليه وسلَّم**، لرفاعة رافع بن بدوي بن علي الطهطاويِّ المصريِّ الحُسْبانيِّ الشافعيِّ (ت ١٢٩٠ هـ)[١].

طُبع الكتابُ بتحقيق فاروق حامد بدر وعبد الرحمن حسن محمود في القاهرة سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م. ومَنْ وقَفَ عليه عَلِمَ حُبَّ رفاعةَ لدينِه ونبيِّه وأُمَّتِه، على الضدِّ مما يُشاعُ مِن كونِه مُتَفَرْنِجًا مُسْتَغرِبًا، وإنْ أثنى على الأوربيين في أشياء بعضها حقٌّ، وأكثرها باطل.

* **نور العيون في تلخيص سيرة الأمين المأمون صلى الله عليه وسلَّم**، لابن سيِّدِ الناس اليَعْمُريّ (ت ٧٣٤ هـ)[٢].

وهو مختصرٌ صنعه المؤلِّفُ لسيرته الموسومة «عيون الأثر»، ومخطوطاته كثيرة[٣]. وطُبع في الرياض سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م بتحقيق سليمان بن مسلم الحرش، وفي بيروت سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م بتحقيق أيمن الصاوي.

* **نور النِّبْراس على سيرة ابن سيِّد الناس**، لبرهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبيِّ الشافعيّ، المعروف بسِبْطِ ابن

---

(١) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٣٧٠) والأعلام (٣/ ٥٥) ومعجم المؤلفين (٤/ ١٦٨).

(٢) تقدَّم.

(٣) راجع: «الفهرس الشامل» (٢/ ٩٨٣-٩٨٤) و«معجم تاريخ التراث» ص٣١٤٦ .

العَجَميّ (ت ٨٤١ هـ)[١].

وهو شرحٌ لطيفٌ في مجلدين، شبهُ الحاشية، على «عيون الأثر» لابن سيد الناس، ومخطوطاته وافرة[٢]. وفيه تحقيقاتٌ وفوائدُ حديثيةٌ وفقهيةٌ ولغويةٌ وتاريخية.

ومما يؤسَفُ عليه أنَّ أحدًا لم يَتَصَدَّ لإخراجِه كاملًا إلى الآن، وحُققت أجزاءُ منه في رسائل جامعية.

*** نور اليقين في سيرة سيِّدِ المُرسَلين صلى الله عليه وسلَّم، لمحمد الخُضَري بك (ت ١٣٩٢ هـ)[٣].**

طبعتُه الأولى في مصر سنة ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م، ثم طُبع مرارًا بعد ذلك. وقد مَرَّ الكلامُ عليه.

*** هِداية المَشْغُول لسيرة الرسول صلى الله عليه وسلَّم، لإبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن السُّوْهَائيِّ المصريِّ الأزهريِّ المالكيّ (ت ١٠٨٠ هـ)[٤].**

---

(١) ترجمته في: الأعلام (١/ ٦٥) ومعجم المؤلفين (١/ ٩٢).

(٢) راجع: «الفهرس الشامل» (٢/ ٩٨٣-٩٨٤) و«معجم تاريخ التراث» ص٦٢ .

(٣) صاحب «أصول الفقه» و«تاريخ التشريع الإسلامي» وغيرهما، وكان مفتشًا بوزارة المعارف، ومدرسًا للتاريخ الإسلامي بالجامعة المصرية، ومصنَّفاته في غاية الجودة، رحمه الله.

(٤) ترجمته في: هدية العارفين (١/ ٢٨) والأعلام (١/ ٦٧) ومعجم المؤلفين (١/ ٩٦).

مخطوطٌ في دار الكتبِ المصرية رقم (٥١٢٨) في ٣٨٧ ورقة، خط سنة ١١٧٥هـ.

* **الوَرْد النَّدِيُّ في السيرة النبوية**، لأبي القاسم بن سعيد بن أبي القاسم العُمَيريِّ الجابريِّ التَّادَليِّ الفاسيِّ المغربيّ (ت ١١٧٨ هـ)[١].

ذكره مترجموه، ورَمَزَ الزِّرِكليُّ[٢] لكونه مخطوطًا، ولم أرَه.

* **وسيلة المتعبِّدين في سيرة سيِّدِ المرسلين صلى الله عليه وسلَّم**، لمُعين الدين أبي حفص عمر بن محمد بن خَضِر الإربِلِّيِّ الموصليِّ الشافعيّ، المعروف بالمَلّا (ت ٥٧٠ هـ)[٣].

رتَّبه على عشرين بابًا، وترتيب أبوابِه في غاية الجودة، إلا أنه حشا كتابَه هذا بالأحاديثِ الضعيفة والمكذوبة، وانتَقَدَه لأجلِ هذا شيخُ الإسلام ابن تيمية[٤] وغيرُه، فسقطت قيمتُه العلميةُ مِنْ حيث المادة، لا مِن حيث الوضعُ والصورة، بل أفادَ مِن ترتيبِه ابنُ الجوزيّ، والشمسُ ابنُ القيِّم في «الهديِ النَّبَوي» وغيرُه.

---

(١) ترجمته في: الأعلام (٣/ ٩٩-١٠٠، وفيه: سعيد بن أبي القاسم) ومعجم المؤلفين (٢/ ٦٤١-٦٤٢) ط. الرسالة.

(٢) في «الأعلام» (٣/ ١٠٠).

(٣) ترجمته في: الأعلام (٥/ ٦٠-٦١) ومعجم المؤلفين (٧/ ٣٠٩).

(٤) في «جامع الرسائل» (١/ ٢٦٣) حيث قال: «وذَكَرَ بعضَه عمر المَلا في «وسيلة المتعبدين» وابن سبعين وأمثالِهم ممن يروي الموضوعاتِ المكذوباتِ باتفاقِ أهلِ المعرفةِ بالحديث».

ورأيتُ منه نسخةً في ستةِ مجلداتٍ في مكتبة خُدابخش ببنكيفور في الهند رقم (١٠٠١-١٠٠٦)، وقطعةً منه في ولي الدين باستانبول (٧٩٧) في ٣٨٠ ورقة. وقد طُبع طبعةً ناقصةً بدائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد الدَّكَن فيما بَلَغَني.

* **الوَفَا في سيرة المصطفى**، لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)[١].

ويُسَمَّى كذلك «الوفا بفضائل المصطفى» وهو مُسْهَبٌ، وتقسيماته حسنةٌ جدًّا، وكذا تنظيمُ مادَّتِه وأبوابِه، بل أكادُ أجزِمُ أنَّ كثيرًا ممن جاءَ بعده أفادَ منها في تدوينِ السيرةِ وتنظيمِ مادتها، كابن كثيرٍ، والمقريزيِّ، وغيرِهما.

ويربو عددُ نسخِه الخطيةِ على العشرين[٢]؛ أربعٌ منها في تشستربيتي، وثلاثٌ في برلين في غاية الحُسن.

ونشر كارل بروكلمان قطعةً منه في لَيبزج سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٥م، ثم محمد زهري النجار في الرياض سنة ١٣٩٩هـ/ ١٩٨٠م، ومصطفى عبدالواحد في القاهرة سنة ١٣٨٦هـ/ ١٩٨٦م، كلهم بعُنوان «الوفا بأحوال المصطفى» ثم طُبع عدة طبعاتٍ مُتَقَارِبة، وكلُّها محذوفةُ الأسانيد، وهناك نسخٌ مِن بين مخطوطاته مُثبتةُ الأسانيد، ولم تُطبَع بعد.

* * *

(١) تقدَّم.

(٢) راجعها مفصلةً في «الفهرس الشامل» (٢/ ١٠٠٥).

فتلك مئةٌ وثمانيةٌ وثمانون كتابًا، فإذا ضَمَمْتُها إلى ما سبقَ ذكرُه فلم يُكَرَّر بَلَغَ تمامَ مئةٍ وستةٍ وتسعين، وهو مجموعُ ما وَقَفتُ عليه في هذا الباب فيما صُنِّفَ بلغةِ العرب في مُجمَلِ السيرة، وإلا فقد صُنِّفَ شيءٌ كثيرٌ باللغاتِ الفارسية، والتركية، والأُرْديَّة، والجاويَّة، والسواحليَّة، وغيرها مِن الألسنةِ التي ينطقُ بها المسلمون، بل ليس ثَمَّةَ لغةٌ مِنْ لغاتِ العالَمِ إلا وفيها كتابٌ عن سيرةِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم وحياتِه، وبَلَغَ عددُ ما أُلِّفَ في ذلك باللغاتِ الأوربية حتى سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م أربعةَ آلافٍ وخمسمائةٍ وسبعين (٤٥٧٠) كتابًا وبحثًا مُطَوَّلا[١].

* * *

وليس جميعُ ما ذَكَرْتُ مِنْ مُصنَّفاتٍ في طبقةٍ واحدةٍ مِنَ الجودةِ والإتقانِ والإحاطة. وقد امتَدَّ الوَهَنُ الذي أصابَ العلومَ الإسلاميةَ في العصورِ المتأخرةِ -مثلما أصابَ كلَّ شيءٍ- ليشملَ الكتابةَ والتصنيفَ في السيرةِ النبويةِ أيضًا، نتيجةَ العُجْمَةِ، والبدعةِ، والظلمِ، والجهلِ، ونُدرَةِ العارفين، وفقرِ المصادر، وصار الركونُ إلى المرجوح والضعيف بل الموضوع، وإلى أحاديثِ القُصَّاصِ والطُرُقيَّةِ وأشباهِهم بُغْيَةَ التأثيرِ في العوامِّ، أو تأييدِ الآراءِ المذهبيةِ والفكريةِ المُختلفة، أو الطعنِ في السيرةِ نفسِها، والحطِّ مِنْ حقبةِ صدرِ الإسلامِ لاعتقادٍ فاسدٍ وهوى، وأسبابٍ أخرى كثيرة.

---

(١) مُتابعةً للفهرس الإسلاميّ Index Islamicus وملاحقه الصادرة عن دار بريل في ليدن بهولندا.

فلمَّا صار الأمرُ كذلك، كان لابدَّ مِنْ أنْ تُراجِعَ الأُمَّةُ نفسَها لإحياءِ مَلَكَةِ النقدِ واستنهاضِها، والعودةِ إلى ما كان عليه السلفُ المتقدِّمون مِنَ التدقيقِ والتحقيق، وفقهِ النصوصِ وسَبرِها لفظًا ومعنى، وهي سِمَاتٌ عامَّةٌ راسخةٌ في تراثِنا العلميّ.

وكان أنْ فَطِنَ بعضُ المُصلِحين لهذا، وأرادوا الخلاصَ مِن هذا النهجِ الرديءِ الذي سَلَكَه المتأخِّرون، فأتَوا بأشياءَ لم يعرفها أهلُ العلمِ مِنَ المتقدمين، وليست مِنْ طريقة المحدِّثين، وقد دَرَجَ الأئمةُ وما ادَّعى أحدٌ منهم أنَّ ما جمعه في السيرةِ هو الصحيح، وما عَدَاه ضعيفٌ مُطَّرِحٌ، فربما أدَّاه اجتهادُه إلى أخطاءٍ وتناقضاتٍ تَشينُ دعواه، وتُبطلُ رسمَه وانتحالَه.

وقد خاض الناسُ كثيرًا في بيانِ الفَرقِ بين منهجِ المُحَدِّثين ومنهجِ المؤرِّخين في كتابةِ السيرة، وتعدَّدَت مَشَاربُهم في اختيارِ الأولى بالاتباعِ منهما، ومِنَ العَجَبِ أنَّ جميعَ هؤلاء ينتقدُ مصنِّفي السِّيَرِ والمَغَازي الأُوَل وعَمَلَهم مِنْ جوانبَ شتَّى، وعند التحقيقِ يبقى منهجُ القدماءِ الأصحَّ والأمْثَل، وهو منهجُ الكتابةِ التاريخيةِ المُنضَبِطةِ بضَوابطِ الحديث، وشُروطِ الرواية:

فالذي يريدُ تطبيقَ منهجِ المؤرخين مِنْ دونِ التفاتٍ إلى علومِ الحديثِ وشروطِ الروايةِ يُقَوِّض بذلك جهدًا عظيمًا بَذَلَه رواةُ السيرةِ ومصنِّفوها في ضبطِ الأسانيدِ والمتونِ، وانتقاءِ الرجال، والتفتيشِ عن الأصحِّ مِنَ المرويَّات وَفْقَ الضوابطِ الحديثيَّةِ المعروفة؛ ويَسْلِبُ المدرسةَ التاريخيةَ

الإسلاميةَ أهمَّ خصائصِها التي امتازت بها وتفرَّدَت، بل فاقَت.

والذي يدعو إلى تطبيقِ منهجِ المحدِّثين بحذافيرِه، كواضعي المؤلفات المُسَمَّاةِ «السيرةَ الصحيحة» أو «صحيحَ السيرة» أو «صحيحَ سيرة فلان» ونحوَ ذلك، يطلبون ما لا يُدْرَك، ويُهمِلون الفَرْقَ بين رواية الخبرِ الحديثيِّ المُتعلِّقِ بالعقائدِ والأحكام، والخبرِ المُتعلِّقِ بالتأريخِ والتقييدِ للوقائعِ والحوادث، وهو الفرقُ الذي عَرَفه المتقدمون، ونَصُّوا عليه، وأَخَذوا به لمقتضَيَاتِ التدوينِ التاريخيِّ وضروراتِه.

كما أنَّ هذا المذهبَ الجديدَ فيه إهدارٌ شديدٌ لقضيةِ الاختصاص، وأنَّ المتكلِّمَ في علمٍ هو مُخْتَصٌّ به لا يصحُّ في نفسِ الأمرِ إهدارُ علمِه، وأنَّ الراويةَ في فنٍّ هو مشهورٌ بمعرفتِه لا يجوزُ ردُّ روايتِه فيه، خلافًا لروايته في غيرِ ما هو مُختَصٌّ به؛ فإنه إذا روى أو تكَلَّمَ في فنٍّ هو غيرِ مُختَصٍّ به أتى بالضعيفِ والمردود؛ لضعفِ ضبطِه، أو لتساهلِه وغفلتِه، أو لكذبِه وجهلِه؛ بينما تكون روايتُه فيما هو مختصٌّ به صحيحةً راجحةً بنفسها، أو مُرَجَّحَةً لغيرِها، أو مُعْتَبَرةً ومُستأنسًا بها على أقلِّ تقدير؛ كونَه يتكلَّمُ عن علمٍ وخبرةٍ بفَنِّه، ويلتزمُ الصدقَ والتَّحَرِّيَ فيما يَرويه ويَنُصُّ عليه؛ فإنَّ عدمَ التثبُّتِ والصحةِ في علمِه الذي هو مشهورٌ به يَتَرَتَّبُ عليه الطعنُ فيه وفي علمِه الذي هو مُخْتَصٌّ به جملةً، فيكونُ حريصًا على ألا يكونَ ذلك.

ومَنْ أفنى عمرَه في طلبِ علمٍ مِنْ العلومِ حتى اشتُهِرَ به لا بُدَّ مِن الإفادةِ منه واعتبارِه في هذا العلمِ بعينِه، وإنْ كان فيما سواه شبهَ لا شيء.

والاختصاصُ كان أمرًا معروفًا مَعمولًا به عند المتقدِّمين، ومِن هذا القَبيلِ عُدَّ بعضُ الرواةِ عمدةً فيما يأتون به في علومِهم التي عَرَفوها وعُرِفوا بها، وقُبِلَت رواياتُهم فيها واعْتُمِدَت وإنْ كانوا ضعفاءَ أو متروكين في غيرِها؛ كابن الكلبيِّ مثلا؛ فهو عمدةٌ في الأنساب مَرْجِعٌ في هذا الفنِّ، متروكٌ في الحديثِ وروايتِه، كما قال الحافظُ ابن حجر رحمه الله تعالى: «وابن الكلبيِّ يُرْجَعُ إليه في النَّسبِ»[1].

وقال ابنُ الأثير رحمه الله تعالى، في موضعٍ اختُلِفَ فيه مِن حيث النسب: «وأظنُّ الحقَّ مع قولِ الكلبيِّ؛ لعلمِه بالنسب»[2].

وكذلك نَصَّ جمهورُ أهلِ العلمِ على أنَّ الواقديَّ وأبا مَعْشَر السِّنْدِيَّ وأمثالَهما أئمةٌ في المَغَازي فتُكْتَبُ عنهم وتؤخَذ، مع كونِهم ضعفاءَ في غيرِ ذلك مِنْ أبوابِ الرواية، والنُّقولُ في ذلك تطول.

وعليه؛ فإنَّ تطبيقَ القواعدِ الحديثيةِ على جميعِ الرواةِ مِنْ دونِ النظرِ إلى جنسِ ما يروونه، والحكمَ عليهم وعلى رواياتِهم فيما هم مُختَصُّون به تَبَعًا لحالِهم في فنٍّ آخر يبقى أمرًا غيرَ سديد، ومنهجًا غيرَ صحيح، ومُخالفةً لمنهجِ الأئمةِ الراسخين في العلم، وإهدارًا لِمَا اخْتُصَّ به هؤلاء الرواة والمصنِّفون مِنَ العلومِ والمعارِف.

وللذهبيِّ رحمه الله تعالى نصٌّ جامعٌ في هذا الشأن، يقول[3]: «نوحٌ

---

(١) «الإصابة» (١/ ١٦٩).

(٢) «أسد الغابة» (١/ ٢٤٠).

(٣) في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٣١).

الجامعُ مع جلالتِه في العلمِ تُرِكَ حديثُه، وكذلك شيخُه مع عبادتِه، فَكَمْ مِنْ إمامٍ في فنٍّ مُقَصِّرٌ عن غيره، كسيبويه مثلا إمامٌ في النحو ولا يدري ما الحديث، ووكيعٍ إمامٌ في الحديث ولا يعرف العربية، وكأبي نواس رأسٌ في الشعر عَرِيٌّ مِنْ غيرِه، وعبد الرحمن بن مهديٍّ إمامٌ في الحديث لا يدري ما الطبُّ قط، وكمحمد بن الحسن رأسٌ في الفقه ولا يدري ما القراءات، وكحفصٍ إمامٌ في القراءة تالفٌ في الحديث:

وللحروبِ رجالٌ يُعْرَفون بها

وفي الجملة: وما أُوتوا مِنَ العلمِ إلا قليلًا، وأما اليومَ فما بقيَ مِنَ العلومِ القليلةِ إلا القليلُ في أُناسٍ قليل، ما أَقَلَّ مَنْ يَعْمَلُ منهم بذلك القليل، فحسبُنا الله ونِعْمَ الوكيل».

والشعر مثلًا لا يُشتَرَطُ في روايتِه ما يُشتَرَطُ في روايةِ الحديث، بل قد يُروى منه مرسلًا أو بلاغًا ما يَصِحُّ وما لا يَصِحُّ، فيجب الرجوعُ في تمييزِه وتصحيحِه أو تضعيفِه إلى أهلِ الأدبِ والشِّعر، الذين ينظرون في أساليبِه وألفاظِه، ويعرفون خصائصَ الشعراءِ وطرائقَهم، وما امتازَ به كلُّ عصرٍ مِنْ ذلك.

ومِنْ هذا البابِ قولُ الإمام الحافظ يحيى بن سعيد القطَّان: «رواةُ الشِّعرِ أعقلُ مِنْ رواةِ الحديث؛ لأنَّ رواةَ الحديثِ يروون مصنوعًا كثيرًا، ورواةُ الشِّعرِ ساعَةَ يُنْشِدون المصنوعَ يَنتقِدونه ويقولون: هذا مصنوع»[١].

---

(١) رواه أبو علي القالي في «ذيل الأمالي» ص١٠٥ وابن عبد البر في جامعه (١٩٦٣)=

على أنَّ ما صحَّحَ المُحَدِّثون إسنادَه مِنَ الشعرِ لا يكونُ شيءٌ منه باطلًا بمقاييسِ أهلِ المعرفةِ والخبرةِ بالأدبِ وفنونِه كما يُعْرَفُ بالاستقراء، وإنما يقع هذا فيما احتمل إسنادُه الثبوتَ والبطلان، وهو أمرٌ يُعَزِّزُ الثقةَ بضوابطِ أهلِ الحديث، وينفي التعارضَ بين فنٍّ وآخر.

وكذا يحسُنُ الرجوعُ في ترجمة رواةِ الأدبِ والشعرِ على سبيلِ المثالِ إلى كتبِ تراجمِ الشعراء، والأدباءِ، وكتبِ الأنسابِ ونحوِها، مع النظرِ في كتبِ رجالِ الحديثِ وسبرِها، ويُعْتَدُّ بقولِ كلٍّ في فَنِّه إذا حصلَ الاختلافُ وتَعَذَّرَ الجمعُ، لأنَّ الحذقَ بالفنِّ مظنَّةُ التمييز، والمَلَكَةُ التي تَتَأتَّي لأهلِ كلِّ علمٍ في علومِهم لا تحصُلُ لغيرهم، وتأمَّل قول ابن سلّام في طبقاته[1]: «وللشعر صناعةٌ وثقافةٌ يعرفها أهلُ العلم كسائرِ أصنافِ العلمِ والصناعات؛ منها ما تَثْقَفُه العين، ومنها ما تَثْقَفُه الأذن، ومنها ما تثقفُه اليد، ومنها ما يَثْقفه اللسان.. وإنَّ كثرةَ المُدَارَسة لتُعْدِي[2]علي العلم..».

نعم، يحقُّ للكاتبِ المُتَصَدِّي لتدوينِ السيرة، أو موضوعٍ مُعيَّنٍ منها أن يَرْتَضِيَ لنفسِه منهجًا يسيرُ عليه ويلتزمُ به، والبَهْرَجُ يُعْرَفُ عند النقد، ولكن لا يَحِقُّ له ادعاءُ كونِ منهجِه المنهجَ الأَمْثَلَ الذي لا يُقبَلُ غيرُه، أو أن يُصادِرَ جهودَ الآخرين وآثارَهم، وخاصَّةً مع كونِ طريقتِه مُخالفةً

= من طريق الزبير بن بكّار عن محمد بن سلّام الجُمَحيّ عن يحيى، وهذا إسنادٌ في غاية الصحة. وذكره السيوطي في «المزهر» (٢/ ١٧٥).

(١) (١/ ٥-٧) بتصرف.

(٢) أي تُقَوِّي وتُعين.

لِمَا دَرَجَ عليه المُتقدِّمون.

وليس لنا أنْ نُخَلِّطَ بين العلومِ تخليطًا مُضِلًّا مُفسِدًا، فنَجنيَ على ما ورَّثَه لنا آباؤنا بأيدينا، ونحن نَحْسَبُ أننا نُصلِحه ونُهَذِّبُه، وحقٌّ لنا أن نُصلِحَ وأنْ نُهَذِّب، ولكنَّه إصلاحٌ بأصولٍ، وتهذيبٌ على بصيرةٍ مِنَ العلم، لا على نوعٍ مِنَ التَّرَخُّصِ والجرأةِ والاستهانة.

* * *

وليست القضيةُ قضيةَ خلافٍ بين منهجِ المُحَدِّثين ومنهجِ المؤرِّخين وترجيحِ أحدِ المنهجَين على الآخَرِ كما يَتَصَوَّرُ بعضُهم، بل قضية علمَين مُنفَصِلَين، يَحِقُّ للمُشتَغِلِ بالواحدِ منهما أنْ يقيسَ بمقاييسِه، وأنْ يَزِنَ بموازينِه، وأنْ يحكمَ تبعًا لشروطِه ومُتَطَلَّباتِه مِنْ دونِ أنْ يَلومَ أو يُلام. وقد جُرِحَ كثيرٌ مِنْ رواةِ السِّيَرِ والمَغَازي في روايتِهم بأشياء هي مِنْ لوازمِ المؤرِّخِ دون المُحَدِّث؛ كالإرسال، والتدليسِ عن الشيوخِ، والروايةِ عن الكُتُبِ بغير سماعٍ وتَحَمُّلٍ، والأخذِ عن المجاهيلِ والضعفاء، والروايةِ عن كلِّ أحد، وغيرِ ذلك من أسبابِ الجرحِ التي ينبغي دراستُها مفصلةً فيما يتعلَّقُ بنقلةِ السيرةِ والتاريخِ عمومًا، ولم يكن ذلك الجرحُ لقدحٍ في عدالتِهم، بل لنوعِ ما ينقلونه مِنَ الأخبارِ، وما يَلزَمُهم في جمعِها والتنقيبِ عنها.

والكتابةُ التاريخيةُ تقومُ أوَّلَ ما تقومُ على الجَمْع، وهذا يَتَطَلَّبُ الأخذَ والتَّلَقِّيَ والتفتيشَ عن المصادرِ كافةً مِنْ دونِ تمييز، ثم يأتي التمحيصُ والنقدُ في مرحلةٍ تالية.

ومَن اقتَصَرَ على الجمعِ والسَّردِ مِنَ الأخباريين والمؤرِّخين لا يَعيبُه ذلك، بل قد يكونُ مِن أعلى طبقاتِ المؤرِّخين، إذا كانت المادةُ التي توجَدُ عنده لا توجَدُ عند غيرِه.

وكان مِنْ طريقةِ القدماءِ أنَّ أحدَهم يجمعُ ما وَقَعَ إليه في البابِ الواحدِ مِنْ صحيحٍ وسقيم، تاركًا تمحيصَه لِمَن شاء. والطَّبَريُّ -مَثَلا- قد يذكرُ الخبرَ ويذكرُ نقيضَه، تاركًا لِمَن بعدَه الترجيحَ والنقد، وذَكَرَ ذلك في مُقدِّمةِ تاريخه[١]، قال: «وليعلمِ الناظرُ في كتابِنا هذا أنَّ اعتمادي في كلِّ ما أَحْضَرتُ ذكرَه فيه إنما هو على ما رَوَيتُ مِنَ الأخبارِ التي أنا ذاكرُها فيه، والآثارِ التي أنا مُسْنِدُها إلى رواتِها فيه، دون ما أُدْرِكَ بحججِ العقول، واسْتُنْبِطَ بفِكَرِ النفوسِ.. إلا القليلَ اليسيرَ منه. فما يكُن في كتابي هذا مِنْ خبرٍ ذَكَرناه عن بعضِ الماضين ممّا يُنْكِرُه قارئُه، أو يَسْتَشْنِعُه سامعُه، مِنْ أجلِ أنَّه لم يَعرِف له وجهًا مِنَ الصحَّةِ ولا معنىً في الحقيقة، فَلْيَعلمَ أنَّه لم يُؤْتَ في ذلك مِنْ قِبَلِنا، وإنما أُتى مِنْ قِبَلِ بعضِ ناقليه إلينا، وأنَّا إنما أدَّينا ذلك على نحوِ ما أُدِّيَ إلينا».

ولهذا دوَّنَ الطبريُّ الأخبارَ على عُهْدَةِ رواتِها، وعزا كلَّ روايةٍ إلى صاحبِها، ولم يَقتَصِر على ما يُوافِقُ مذهبَه ورأيَه، ولم يُعَلِّقْ بترجيحٍ أو تفنيدٍ أو إبطال، بل تَرَكَ للقارئ المُتَأَهِّلِ أنْ يَميزَ ويَحكُمَ ويختار. ومِنْ ثَمَّ صارَ كتابُه بمنزلةِ سجلٍّ للرواياتِ التاريخيةِ مُوَثَّقَةً بالإسنادِ إلى أصحابِها، مِنْ دونِ أنْ يكونَ إثباتُها دليلًا على ثبوتِها.

---

(١) (١/ ٥).

ومِنْ غرضِهم في ذلك أنه ربما لم تَرْجح لديهم روايةٌ ما، فيذكرون الكُلّ. أو قد تَرْجِحُ عند أحدِهم روايةٌ وهي عند غيرِه سقيمةٌ مُعَلَّةٌ، فيذكرُها ويذكرُ غيرَها، ولا يقتصرُ عليها. وربَّما كان في السقيم منافعُ مِن غيرِ وجهٍ يعرفها المُشتَغِلون بالتاريخِ والروايةِ عمومًا، وقد يَنفَعُ المُستَحْقَر. ولولا هذا لَعَدَت على كثيرٍ مِنَ الأخبارِ عواملُ الإغفالِ والنسيان، فَحُرِمَ التاريخُ والعلمُ أقوالًا وآراءً لو لم تُدَوَّن لَتَوَارَت في موجاتِ الزمان.

وقد استَخَفَّ بعضُ المتأخرين بهذا المنهجِ الأصيلِ الذي يُحيطُ بالدلائلِ والقرائن، ويَستَقرئ ما يتَّصلُ بالخبرِ مِنْ شيءٍ ذي بالٍ وشيءٍ غيرِ ذي بال، ثم يَفْصِلُ الأمورَ عن بعضِها، ويَمِيزُ هذا مِنْ هذا.

وقد ذكر الباحثون أنَّ منهجَ الاستقراءِ هذا هو الذي تَلَقَّفَته أوربا عن المسلمين، وشدَّدوا عليه في مَدَنيَّتِهم الحاضرةِ فرفعَ مِن شأنِهم، وبشَّرَ بازدهارِهم، وأهمَلناه في ديارِنا فأوغَلنا في بحرٍ مِنَ الأوهامِ والضباب.

* * *

وقد يأتي التخليطُ والخللُ فيما يتعلَّق بأخبارِ السيرةِ مِنْ جهةِ عدمِ التفرقةِ بين ثبوتِ الخبر قطعًا أو بغلبةِ الظنِّ، وعدمِ ثبوتِه قطعًا أو بغلبةِ الظنِّ، والاحتمالِ الذي يتساوى فيه الثبوتُ والنفي، ثم عدم التفرقةِ بين هذا كلِّه وبين تفسيرِ الخبر ومدلولِه، فكأنَّ ثبوتَه في نفسِ الأمرِ يُوجِب تفسيرًا معينًا له فيتعيَّنُ التضعيفُ أو النفي(١). فيكونُ كلَّما بادرَ أحدٌ إلى

(١) كما في قصة الغرانيق، وخبر الزُّهريِّ في بدءِ الوحي، وغيرِ ذلك مِنَ الأخبار.

إيرادِ ما يحسَبُ أنه شبهةٌ متعلقةٌ بالسيرةِ النبويةِ أو التاريخِ الإسلاميِّ ليَلْبِسَ على الناسِ بذلك: سارَعَ بعضُهم إلى نفيِ ذلك أو تضعيفِه، وإنْ تصادَمَ هذا الفعلُ مع طريقة أهلِ العلمِ مِنَ المُحَدِّثين والمؤرِّخين، ومع النَّهجِ الإسلاميِّ العربيِّ السليمِ في الفكرِ وتقويمِ الوقائع.

وهذه المُسارَعةُ إلى الدَّفعِ والنفيِ نَمَطٌ مُحْدَثٌ ينبغي التَّنزهُ عنه، فإنَّا لا يَلْزَمُنا الفسادُ الذي يَتَطَرَّقُ إلى ذهنِ أيِّ أحَدٍ في فَهمِ النصِّ وتأويلِه، والدلالةِ به على ما يريدُ مِنَ المعاني الباطلة.

ولا يَصِحُّ أنْ نتصرَّفَ بطريقةِ «ردِّ الفعل»؛ فكلما طَعَنَ طاعنٌ خبيثٌ في الدِّينِ بمُقْتَضى خبرٍ ليس بالمُفْتَرى ولا بالموضوع، أو اسْتَعْمَلَه في إيرادِ شبهةٍ ساقطةٍ رَدَدْنا الخبرَ ونَبَذناه، وتَعَلَّلنا في ذلك بشيءٍ مِنْ علمِ الحديث؛ إذن لساوَيناه في مرضِ قلبه وخُبثِ سريرته، بأنْ نرى ما ليس بطعنٍ طعنًا، وما ليس بقدحٍ قدحًا، وفي هذا تصحيحُ شبهتِه، وتعضيدُ مقالتِه. وفيه تجهيلٌ لِمَنْ تعاقَبَ على الخبرِ المَرويِّ مِنْ رواةٍ ومُخَرِّجين وشُرَّاحٍ وأصحابِ سيرٍ وتواريخ، ومناداةٌ عليهم بعدمِ الفَهمِ وقلَّة الدرايةِ، ومن ظنَّ بهم ذلك، أو ظنَّ في نفسه أنه قد فَطِنَ لما لم يَفطنوا إليه، أو اهتدى لأشياء غابَت عنهم وعُمِّيَت عليهم فهو أولى بالتجهيلِ والعَمَايةِ والإزراء.

ولا يجوزُ لنا أن نرى في خبرٍ ما لم يَرَه القدماء، وأن نردَّه لعلَّةٍ لم يجدوها علَّةً، وإلا فإنَّ سكوتَنا عن شيءٍ تكلَّم فيه السلف ونَقَلوه مُحدَثٌ لا يقلُّ خطورةً ونكارةً عن تكلُّمِنا فيما سكتوا هم عنه، كما قال بعضُ

أهلِ العلم: «ما تكلَّم فيه السلفُ فالسكوتُ عنه جفاء، وما سَكَتَ عنه السلفُ فالكلامُ فيه بدعة»[1]، فكيف بإنكارِنا وتكذيبِنا إياه؟

والخبرُ المُفتَرَى إنما هو الخبرُ الموضوعُ على النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم، وهو الذي يُقطَعُ بكذبه وبطلانه، مثلما أنَّ الصحيحَ هو ما يُقطَع بثبوته، والضعيفُ هو ما لا يُقطَعُ لا ببطلانِهِ ولا بثبوتِه، فيتساوى فيه الاحتمالان، أو يغلبُ أحدُهُما على الظنِّ ويرجحُ في النظر بشواهدَ وقرائن، ولكن دونَ القطع. فالموضوعُ ليس من جنسِ الحديث أصلًا ولا داخلًا فيه، بل هو من نسجِ واضعِهِ وتأليفه، وهذا لا يُعرَفُ إلا بدليلٍ وعلم.

ولذا كان الموضوعُ هو ما حَكَمَ عليه المتقدِّمون بالوضعِ ووَصَفوه بذلك، وما عُلِمَ واضِعُه، وما لا أصلَ له فلا يُعرَفُ بالكُلِّية ونحوَ هذا، إذ هي بيناتٌ تُفِيد القطعَ والعلمَ اليقينيَّ بأن رسولَ الله صلى الله عليه وسلَّم لم يقُل كذا، أولم يفعل كذا، كما أنَّ للصحيحِ بيناتٍ تُفيدُ القطعَ والعلمَ اليقينيَّ بأنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلَّم قال هذا، أو فَعَلَ هذا. وما كان في منزلةٍ بين هاتين المنزلتين فليس ردُّه بأولى من قبولِهِ سوى بقرائنَ ودلائل، وهي مع ذلك إنْ رجَّحَت أحدَ الطرفين لا تُفيدُ القطعَ به. ولذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلَّم: **«لا تُصَدِّقُوا أهلَ الكتابِ ولا تُكَذِّبُوهم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾»** [البقرة:

---

(١) ذكره أبو طالب المكِّي في قوت القلوب (٢/ ١٧٣).

١٣٦] الآية[1]، لتعذُّرِ الدليلِ الذي يقطَعُ بكونِ ما يَذْكُرونَ مما صحَّ نقلُهُ مِنَ الكتب الأولى أو ما لم يَصِحّ، فكما وردَ النهيُ عن التصديقِ فقد وَرَدَ النهيُ عن التكذيبِ أيضًا، لتساوي الاحتمالَين. فإذا كان هذا في أحاديث أهلِ الكتاب، فالأمر في حديث رسولِ الله صلى الله عليه وسلَّمَ أَلْزَمُ وأقرَب.

* * *

أما النقدُ الصحيحُ الذي عَرَفَه المتقدِّمون ومارَسوه فيَتَأتَّى أولًا مِن استقصاءِ وجمعِ مصادرِ الخبرِ، وطرقِه، ورواتِه، وألفاظه، وصِيَغِه، وهذا أمرٌ يُخطئُه قومٌ كثيرٌ فلا يأتون به على الوجه، وإنْ بدا سهلًا ميسورًا، أو بديهيًّا لا يستوجِبُ التنبيه عليه. وكان الجهلُ الذي عَمَّ وطَمَّ سببًا في ذيوعِ النقصِ في هذا البابِ عند المتأخِّرين: الجهلُ بعلومِ الحديثِ ومصنَّفاتِه ودواوينِه، والجهلُ بكتبِ القدماءِ وتراثِهم على وجهِ العموم.

وهو جهلٌ له أسبابٌ ومُقَدِّماتٌ، منها ما هو نابعٌ منَّا، ومنها ما هو خارجٌ عنا. وقد تعرَّضَ تراثُنا الإسلاميُّ العربيُّ المكتوبُ لانتكاساتٍ مُتتابِعَة، أدَّت إلى ضياعِ قسمٍ كبيرٍ منه واندثارِه بالكُلِّية، ثم انتقالِ ما سَلِمَ مِنْ غوائلِ الزمنِ مِنْ أيدي العلماء والدارسين إلى أرففِ الخزائنِ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٢١٥) والنسائي في الكبرى (٦/ ٤٢٦-رقم ١١٣٨٧) والبيهقي في الكبرى (١٠/١٦٣-رقم ٢٠٤٠٢) وفي شعب الإيمان (٤/٣٠٩-رقم ٥٢٠٧) من حديث أبي هريرة.

العتيقة، والمجاميعِ الخاصة، واستلابِه من حوزةِ أبنائِه العارفين به، الناطقين بلسانِه إلى مُلكِ الأعاجمِ مِنْ كلِّ حَدَبٍ وصَوب.

وقد صارَت نهضةٌ مُباركةٌ منذ ستين عامًا أو يزيد إلى تتبُّعِ تراثِنا المخطوطِ في مكتباتِ العالَم، والعنايةِ به حفظًا، وفهرسةً، ودراسةً، وإحياءً ونشرًا، فيَسَّرَ هذا مِنْ وظيفةِ التفتيشِ والبحثِ والجمع.

ثم يأتي نقدُ الخبر بعدَ الاستقصاءِ والجمعِ، ويكون ذلك في الإسنادِ بفحصِ طرقِه ورجالِه، وفي المتنِ بفَهْمِه وتفسيرِه، ومراعاةِ أحوالِه، واستحضارِ لَوازِمِه، وما يَحْتَفُّ به من قَرَائِنَ وشواهدَ تفيدُ قبولَه أو ردَّه.

ولا يَتَأَتَّى هذا إلا بالتَّصَوُّرِ الصحيحِ للكُلِّيَّات، وتحكيمِ الأصولِ والقطعيَّات، وبديهيَّات العقلِ والعادة، فإنَّ الكلامَ في أبوابِ الحديثِ والرواية مُرتَبِطٌ بالكلامِ في جنسِ الخبر ولوازِمِه، وحالِ المُخبِرِ به، وصفةِ المُخْبَرِ عنه، ودلائلِ صدقِ ذلك أو كَذِبِه، وهي مباحثُ لا يَنْفَصِلُ بعضُها عن بعض، ويمكنُ تقريبُها إلى الأذهانِ بضربِ أمثلةٍ مما يتداوَلُه الناسُ مِنَ الأخبار، وقياسِها على ما يتناقلونه مِنَ رواياتِهم العاديَّة.

ولشيخِ الإسلامِ ابن تيمية رحمه الله تعالى كلامٌ نفيسٌ في غيرِ موضعٍ مِنْ كتبِه في بيانِ هذا، لم أَرَ مثلَه لغيرِه، أحبَبتُ أنْ أذكرَ بعضَه للفائدة.

فيقول في «الجواب الصحيح»[1]: «وإذا كان جنسُ مَنْ يُخبر قد يكونُ

---

(١) (٦/ ٤٨١-٤٩٥) بتصرف.

كاذبًا[١] وقد يكون صادقًا؛ فقد عُلِمَ أنه ليس كلُّ واحدٍ أخبرَ بخبرٍ يُصَدَّقُ مطلقًا، ولا يُكَذَّبُ مطلقًا، فلم يقُل أحدٌ مِنَ العُقَلاء: إنَّ كلَّ خبرٍ واحدٍ، أو خبرَ كلِّ واحدٍ يكونُ صدقًا أو يفيدُ العلمَ، ولا أنه يكون كذبًا، بل الناسُ يعلمون أنَّ خبرَ الواحدِ قد يقومُ دليلٌ على صدقِه، فيُعْلَمُ أنه صدقٌ وإنْ كان خبرَ واحدٍ، وقد يقومُ الدليلُ على كذبِه فيُعْلَمُ أنه كذبٌ وإنْ أخبَرَ به ألوفٌ إذا كان خبرُهم على غيرِ علمٍ منهم بما أخبروا به، أو عن تواطؤٍ منهم على الكذب؛ مثل إخبارِ أهلِ الاعتقاداتِ الباطلةِ بالباطلِ الذي يعتقدونه. وأمَّا إذا أخبروا عن علمٍ منهم بما أخبَروا به فهؤلاء صادقون في نفْسِ الأمر.

ويُعْلَمُ صدقُهم تارةً بتوافقِ أخبارِهم مِنْ غيرِ مُواطَأةٍ ولو كانا اثنَين، فإنَّ الاثنَين إذا أخبَرا بخبرٍ طويلٍ أسنَدَاه إلى عِلْمٍ وقد عُلِمَ أنهما لم يَتَواطَئا عليه، ولا هو مما قد يتَّفِقُ في العادةِ تَمَاثُلُهما فيه في الكذبِ أو الغلط: عُلِمَ أنه صدقٌ.

وقد يُعْلَمُ صدقُ الخبرِ الواحدِ بأنواعٍ مِنَ الدلائلِ تدلُّ على صدقِه، ويُعلَمُ صدقُ خبرِ الواحدِ بقَرائنَ تَقتَرِنُ بخبرِه يُعلَمُ بها صدقُه.

وتلك الدلائلُ والقرائنُ قد تكونُ صفاتٍ في المُخبِر؛ مِنْ علمِه، ودينِه، وتَحَرِّيه الصدقَ بحيث يُعلَمُ قطعًا أنه لا يتعمَّدُ الكذبَ، كما يَعلَمُ

---

(١) والكذب يُطلَق في عُرفِ المتقدِّمين على الخبرِ غيرِ المُطابِق على وجهِ العموم، سواء كان مُتَعَمَّدًا -وهو الكذب بمعناه المتبادر إلى الأذهان- أو غير مُتَعَمَّد، وهو الخطأ.

علماءُ أهلِ الحديثِ قطعًا أنَّ ابنَ عمر، وعائشةَ، وأبا سعيدٍ، وجابرَ بن عبد الله وأمثالَهم لم يكونوا يتعمَّدون الكذبَ على رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، فضلًا عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليٍّ، وابنِ مسعود، وأُبَيِّ بن كعب، ومُعاذ بن جَبَل وأمثالِهم، بل يعلمون علمًا يقينيًّا أنَّ الثَّوريَّ، ومالكًا، وشُعبَة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مَهديّ، وأحمد بن حنبل، والبخاريَّ، وأبا زُرْعَة، وأبا داودٍ وأمثالَهم لا يتعمَّدون الكذبَ في الحديث.

وقد تكون الدلائلُ صفاتٍ في المُخْبِرِ به مُخْتَصَّةً بذلك الخبرِ أو بنوعِه؛ يُعلَمُ بها أنَّ ذلك المُخبِرَ لا يَكذِبُ مثلَ ذلك الخبر؛ كحاجبِ الأميرِ إذا قال بحَضْرَتِه لعَسكَرِه: إنَّ الأميرَ قد أذِنَ لكم في الانصراف، أو أمَرَكُم أنْ تركبوا غدًا، أو أمَّرَ عليكم فلانًا، ونحوِ ذلك، فإنهم يعلمون أنه لا يتعمَّدُ الكذبَ في مثلِ هذا وإنْ لم يكن بحضرتِه، فكيف إذا كان بحضرته؟ وإنْ كانوا قد يُكَذِّبونه في غيرِ هذا.

وقد تكونُ الدلائلُ سماعَ مَنْ شارَكَه في العلمِ بذلك الخبرِ وإقرارَه عليه؛ فإنَّ العادةَ كما قد تَمنعُ التواطؤَ على الكذبِ فإنها قد تمنعُ التواطؤَ على الكتمانِ وإقرارِ الكذب، والسكوتِ عن إنكارِه.

فما تَوافَرَت الهِمَمُ والدواعي على ذكرِه والخبرِ به يَمتَنِعُ أنْ يتواطأَ أهلُ التواترِ على كتمانِه؛ كما يمتنعُ في العادةِ أنْ تَحْدُثَ حادثةٌ عظيمةٌ تتوفَّرُ الهممُ والدواعي على نقلِها في الحجِّ، أو الجامع، أو العَسْكَر، وحيث تُوجِبُ العادةُ نقلَ الحاضرين لِمَا عايَنوه؛ ثم لا ينقلُ ذلك أحدٌ.

وإقرارُ الكذب، والسكوتُ على ردِّه أعظمُ امتناعًا في العادةِ مِنَ الكتمان؛ فإنَّ الإنسانَ في العادةِ قد تدعوه نفسُه إلى أنْ يسكُتَ على ما رآه وسَمِعَه فلا يُخبِرُ به، ولا تدعوه نفسُه إلى أنْ يُكْذَبَ عليه ويُخْبَرَ عنه بما يَعلَمُ أنه كذبٌ عليه فيُقِرَّه ولا يُنْكِرَه؛ إذ كانت عادةُ الناسِ إلى تكذيبِ مثلِ هذا أبلغَ مِنْ عادتِهم بالإخبارِ به.

وكذلك إذا كُذِبَ في قصةٍ وبَلَغَ ذلك مَنْ شاهَدَها؛ فتوفُّر الهممِ على تكذيبِ هذا أعظمُ من توفُّرِها على إخبارِهم بما وقعَ ابتداءً. فإذا كانت مِنَ القضايا التي يَمتنعُ السكوتُ عن إظهارِها فالسكوتُ عن تكذيبِ الكاذبِ فيها أشدُّ امتناعًا.

وقد تكون الدلائلُ صفاتٍ فيه تَقتَرِنُ بخبرِه؛ فإنَّ الإنسانَ قد يُرى حُمْرَةُ وجهِه فيُمَيِّزَ بين حُمرَتِه مِنَ الخجلِ والحياء، وبين حُمرَتِهِ مِنَ الحُمَّى وزيادةِ الدم، وبين حُمرَتِه مِنَ الحمَّام، وبين حُمرَتِه مِنَ الغضب. وكذلك يُمَيِّزُ بين صُفْرَتِه مِنَ الفزعِ والوَجَل، وبين صُفرَتِه مِنَ الحُزنِ والخوف، وبين صُفرتِه مِنَ المرض.

فكما أنَّ سِحْنَتَه ووجهَه يُعرَفُ بها أحوالُ بَدَنِه الطبيعيةُ مِنْ أمراضِه المختلفة، حتى إنَّ الأطباءَ الحُذَّاقَ يعلمون حالَ المريضِ مِنْ سِحْنَتِه، فلا يحتاجون مع ذلك إلى نبضٍ وقارورة، وكذلك تُعرَفُ أحوالُه النفسانية؛ هل هو فَرِحٌ مسرورٌ أو مَحزونٌ مَكروبٌ، ويُعلَمُ هل هو مُحِبٌّ صديقٌ مُريدٌ للخير، أو هو مُبغِضٌ عدوٌّ مُريدٌ للشرِّ.

فإنَّ الرجلَ إذا جاءَ وقال: إنَّ السلطانَ، أو الأميرَ، أو الحاكمَ،

أو الشيخَ أو فلانًا أرسَلَني إليكم بكذا، فإنه قد يَقْتَرِنُ بنفسِ إخبارِه مِنْ كيفيتِه وحالِه ما يُعلَمُ به أنه صادقٌ أو كاذبٌ، وإنْ كان معروفًا قبل ذلك بالصدِق أو الكذب كان ذلك دلالةً أخرى، وقد يكونُ ممن يَكذِبُ ولكنْ يُعرَف أنه صادقٌ في ذلك الخبر».

ويقول في «منهاج السنَّة»[1]: «فصلٌ: في الطرقِ التي يُعلَمُ بها كذبُ المنقول:

منها: أنْ يُروى خلافَ ما عُلِمَ بالتواترِ والاستفاضة؛ مثل أنْ نعلمَ أنَّ مُسيلمةَ الكذَّابَ ادَّعى النبوةَ واتَّبعه طوائفُ كثيرةٌ مِن بني حنيفة فكانوا مُرتدِّين لإيمانِهم بهذا المتنبِّئ الكذَّاب، وأنَّ أبا لؤلؤة قاتلُ عمر كان مجوسيًّا كافرًا، وأنَّ أبا الهُرْمُزان كان مجوسيًّا أَسْلَمَ، وأنَّ أبا بكرٍ كان يُصلِّي بالناسِ مُدَّةَ مرضِ الرسولِ صلى الله عليه وسلم ويخلُفُه بالإمامةِ بالناسِ لمرضِه، وأنَّ أبا بكرٍ وعمر دُفِنا في حجرةِ عائشة مع النبي صلى الله عليه وسلم، ومثل ما يُعلَمُ مِن غزواتِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم التي كان فيها القتالُ كبدرٍ وأُحُد ثم الخندق ثم خيبر ثم فتحِ مكة ثم غزوة الطائف، والتي لم يكن فيها قتالٌ كغزوة تبوك وغيرِها، وما نزلَ مِنَ القُرآن في الغزوات؛ كنزولِ الأنفال بسببِ بدر، ونزولِ آخِرِ آلِ عمران بسببِ أُحُد، ونزولِ أوَّلِها بسببِ نصارى نجران، ونزولِ سورةِ الحشر بسببِ بني النَّضير، ونزولِ الأحزابِ بسببِ الخندق، ونزولِ سورةِ الفتح بسببِ صلحِ الحديبية، ونزول براءة بسبب غزوةِ تبوك وغيرِها، وأمثالِ

---

(١) (٧/ ٤٣٧-٤٤٢).

ذلك، فإذا رُوِيَ في الغزواتِ وما يتعلَّقُ بها ما يعلم أنه خلافُ الواقعِ عُلِمَ أنه كذبٌ.

ومِنَ الطرقِ التي يُعلَمُ بها الكذبُ أنْ يَنفَرِدَ الواحدُ والاثنان بما يُعلَمُ أنه لو كان واقعًا لتوفَّرَت الهممُ والدواعي على نقلِه، فإنه مِنَ المعلومِ أنه لو أخبَرَ الواحدُ ببلدٍ عظيم بقدرِ بغداد والشامِ والعراقِ لعَلِمْنا كذبَه في ذلك؛ لأنه لو كان موجودًا لأُخْبِرَ به الناس.

وكذلك لو أخبَرَنا بأنه تولَّى رجلٌ بين عمر وعثمان، أو تولى بين عثمان وعلي، أو أخبَرَنا بأنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان يُؤذن له في العيد أو في صلاة الكسوف أو الاستسقاء أو أنه كان يُقامُ بمدينته يوم الجمعة أكثر مِن جمعةٍ واحدة، أو يصلى يومَ العيدِ أكثر مِن عيدٍ واحد، أو أنه كان يصلي العيدَ بمِنى يومَ العيد، أو أنَّ أهلَ مكة كانوا يُتِمُّون الصلاةَ بعرفة ومُزدلفة ومنى خلفَه، أو أنه كان يَجمعُ الصلاتَين بمنى كما كان يَقصُر، أو أنه فُرِضَ صومُ شهرٍ آخَرَ غيرِ رمضان، أو أنه فُرِضَ صلاةٌ سادسةٌ وقتَ الضحى أو نصفَ الليل، أو أنه فُرِضَ حجُّ بيتٍ آخَرَ غيرِ الكعبة، أو أنَّ القرآنَ عارَضَه طائفةٌ مِن العَرَبِ وغيرِهم بكلامٍ يُشابِهه، ونحو هذه الأمور؛ لكُنَّا نعلمُ كذبَ هذا الكاذب، فإنا نعلمُ انتفاءَ هذه الأمورِ بانتفاءِ لازمِها، فإنَّ هذه، لو كانت، مما يتوفَّرُ الهممُ والدواعي على نقلِها: عامَّةً لبني آدم، وخاصَّةً لأمتنا شرعًا، فإذا لم ينقلها أحدٌ مِن أهلِ العلم، فضلا عن أنْ تتواتر، عُلِم أنها كذبٌ.

ومِنْ هذا البابِ نقلُ النصِّ على خلافةِ عليّ، فإنا نعلمُ أنه كذبٌ مِن

طرقٍ كثيرة، فإنَّ هذا النصَّ لم ينقله أحدٌ مِنْ أهلِ العلمِ بإسنادٍ صحيحٍ، فضلا عن أنْ يكونَ متواترًا، ولا نُقِلَ أنَّ أحدًا ذَكَرَه على عهدِ الخلفاء، مع تنازعِ الناسِ في الخلافة، وتشاورِهم فيها يومَ السقيفة، وحين موتِ عمر، وحين جُعِلَ الأمرُ شورى بينهم في ستة، ثم لما قُتِلَ عثمان واختلفَ الناسُ على عليٍّ، فمِنَ المعلومِ أنَّ مثلَ هذا النصِّ لو كان كما تقولُه الرافضةُ مِن أنه نصَّ على عليٍّ نصًّا جليًّا قاطعًا للعُذرِ عَلِمَه المسلمون، لكان مِنَ المعلومِ بالضرورةِ أنه لا بد أنْ ينقلَه الناسُ نقلَ مثلِه، وأنه لابد أنْ يذكرَه لكثيرٍ مِنَ الناسِ بل أكثرِهم في مثلِ هذه المواطنِ التي تتوفَّرُ الهممُ على ذكرِه فيها غايةَ التَّوَفُّر. فانتفاءُ ما يُعلَمُ أنه لازمٌ يقتضي انتفاءَ ما يُعلَمُ أنه ملزومٌ، ونظائر ذلك كثيرة.

ففي الجملة: الكذبُ هو نقيضُ الصدق، وأحدُ النقيضَين يُعلَمُ انتفاؤه تارةً بثبوتِ نقيضِه، وتارةً بما يدلُّ على انتفائِه بخُصوصِه».

ويقول في «ثبوت النبوات»[1]: «وقد يكونُ الشيءُ مستلزمًا لدليلٍ مُعَيَّن، فإذا عَدِمَ عُرِفَ انتفاؤه. وهذا مما يكون لازمًا ملزومًا، فتكون الملازمةُ مِنَ الطَّرَفَين، فيكون كلٌّ منهما دليلا، وإذا قُدِّرَ انتفاؤه كان دليلا على انتفاءِ الآخَر، كالأدلةِ على الأحكامِ الشرعية؛ فما مِنْ حُكمٍ إلا جعلَ اللهُ عليه دليلا، وإذا قُدِّرَ انتفاءُ جميعِ الأدلةِ الشرعيةِ على حُكمٍ عُلِمَ أنه ليس حكمًا شرعيًا.

وكذلك ما تتوفَّرُ الهممُ والدواعي على نقلِه، فإنه إذا نُقِلَ دلَّ التواترُ

---

(١) ص٢٠٧-٢٠٨ .

على وجودِه، وإذا لم يُنْقَلْ مع توفُّرِ الهممِ والدواعي على نقلِه لو كان موجودًا عُلِمَ أنه لم يُوجَد؛ كالأمورِ الظاهرةِ التي يَشْتَرِكُ فيها الناسُ مثل موتِ مَلِكٍ، وتَبَدُّلِ مَلِكٍ بمَلِك، وبناءِ مدينةٍ ظاهرة، وحدوثِ حادثٍ عظيمٍ في المسجدِ أو البلد، فمثل هذه الأمورِ لا بد أنْ ينقلَها الناسُ إذا وَقَعَت، فإذا لم تُنقَل نقلا عامًّا بل نَقَلَها واحدٌ عُلِمَ أنه قد كذب».

ويقولُ في مسألةٍ مِن مسائِلِه[1]: «إنَّ الذي تتوافَرُ الهممُ والدواعي على نقلِه في العادة، ويَجِبُ نقلُه شرعًا هو الأمورُ الوجوديَّة، فأما الأمورُ العَدَمِيَّةُ فلا خَبَرَ لها، ولا يُنقَلُ منها إلا ما ظُنَّ وجودُه أو احْتيجَ إلى معرفتِه، فينقلَ للحاجة. ولهذا قالوا: لو نقلَ ناقلٌ افتراضَ صلاةٍ سادسة، أو زيادةً على صومِ رمضان، أو حجًّا غيرَ حجِّ البيت، أو زيادة في القرآن، أو زيادةً في ركعاتِ الصلاةِ أو فرائضِ الزكاةِ ونحوَ ذلك لقَطَعْنا بكذبِه، فإنَّ هذا لو كان لوَجَبَ نقلُه قطعًا عادةً وشرعًا، وإنَّ عَدَمَ النقلِ يدلُّ على أنه لم يُنقَل نقلا قاطعًا عادةً وشرعًا، بل يَستَدِلُّ بعدمِ نقلِه مع توافُرِ الهممِ والدواعي في العادةِ والشرعِ على نقلِه أنه لم يَكُن.

وقد مَثَّلَ الناسُ ذلك بما لو نَقَلَ ناقلٌ أنَّ الخطيبَ يومَ الجمعةِ سقط مِنَ المنبر، ولم يُصَلِّ الجمعة، أو أنَّ قومًا اقتتلوا في المسجد بالسيوف، فإنه إذا كان نَقَلَ هذا الواحدُ والاثنان والثلاثةُ دون بقيةِ الناسِ عَلِمنا كذبَهم في ذلك، لأنَّ هذا مما تتوافَرُ الهممُ والدواعي على نقلِه في العادة، وإنْ كانوا لا ينقلون عدمَ الاقتتالِ ولا غيرَه مِنَ الأمورِ العَدَمِيَّة».

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٢/٤١٨-٤١٩).

ثم لا يكونُ النظرُ تامًّا إلا مع ذكرِ مُعارِضِ الخبرِ، والجمعِ بين المُتَعارِضَين، أو الاجتهادِ في الترجيحِ إذا تعذَّر الجمعُ، ويُوضِّحُ الحافظُ ابن حجر هذا، فيقول مُتَعَقِّبًا إنكارَ بعضِ النقَّادِ خبرًا غريبًا: «في طرقِ هذه القصةِ القويُّ والضعيف، ولا سبيلَ إلى ردِّ الجميع، فإنه يُنادَى على مَنْ أطلَقَه بقلةِ الاطلاع، والإقدامِ على ردِّ ما لا يَعْلَمُه. لكنَّ الأولى أنْ ينظرَ إلى ما اختُلِفَ فيه بالزيادةِ والنقص، فيؤخَذُ بما اجتَمَعَت عليه، ويُؤخَذ مِنَ المُختَلِفِ ما قَوِيَ، ويُطرح ما ضَعُفَ وما اضطرب، فإنَّ الاضطرابَ إذا بَعُدَ به الجمعُ بين المُختَلِفِ ولم يتحرَّرْ شيءٌ منه الْتَحَقَ بالضعيفِ المردود»[1].

وجميعُ ما ذَكَرتُ لا يقعُ لكلِّ أحدٍ، وكلِّ مُشتَغِلٍ، بل مما يتفاوتُ الناسُ فيه، ويحتاجُ إلى فقهٍ وفَهم وخبرةٍ ودراية، ويقول شيخُ الإسلام مُنَبِّهًا على ذلك: «ومما ينبغي أنْ يُعلَمَ أنَّ الناسَ تختلفُ أحوالُهم في المعرفةِ والخبرةِ والنظرِ والاستدلالِ في جميعِ المَعارف، فقد يَتَفَطَّنُ الإنسانُ لدلالةٍ لا يتفطَّنُ لها غيرُه، وقد يتبيَّنُ له ما يَخفى على غيره. .]و[العلمُ بصدقِ الصادقِ وكذبِ الكاذبِ كغيرِهما مِنَ المعلومات؛ قد يكون ضروريًا وقد يكونُ نظريًا، وهو ليس مِنَ الضرورياتِ الكُلِّيَّةِ الأوَّلِيَّة، كالعلمِ بأنَّ الواحدَ نصفُ الاثنين، بل مِنَ العلمِ بالأمورِ المُعيَّنَةِ، كالعلمِ بحُمرَةِ الخجل، وصُفرَةِ الوَجَل، وعدلِ العادل، وظلمِ الظالم، ونحوِ ذلك مما يعرفه الخبيرُ بذلك علمًا

---

(١) «العُجاب في بيان الأسباب» (١/ ١١٨).

ضروريًّا. وإذا كان استدلاليًّا فالمعرفةُ بالعلمِ لا تحصل بمجرَّدِ وجودِ الدليلِ في نفسِه، بل لا بد مِنْ معرفة القلبِ به، والناس مُتَفَاوِتون في ذلك»[١].

والمعرفةُ ليست مجرَّدَ الوقوفِ على النُّقولِ واستخراجِها، بل لا بُدَّ مع ذلك مِنْ مَلَكَةٍ في النقدِ مُرَكَّبةٍ مِنْ مجموعِ أشياء لا تجتمعُ لكلِّ أَحَد، وتحتاجُ إلى خبرةٍ ودربةٍ ودرايةٍ، وكثرةِ اطلاعٍ وإدمانِ نظر، وهي الأمور التي أجمَلَها ابن خلدون في كلامِه على علمِ التاريخِ وشروطِ المؤرِّخ، فقال[٢]: «فهو مُحتاجٌ إلى مآخِذَ مُتعددةٍ، ومَعَارفَ مُتنوعةٍ، وحسنِ نظرٍ وتَثَبُّتٍ يُفضيان بصاحبِهما إلى الحقِّ، ويَنْكبان به عن المزلّاتِ والمَغَالِطِ، لأنَّ الأخبارَ إذا اعتَمَدَ فيها على مُجَرَّدِ النقل، ولم تُحَكَّمْ أصولُ العادة، وقواعدُ السياسة، وطبيعةُ العمرانِ، والأحوالُ في الاجتماعِ الإنسانيِّ، ولا قِيسَ الغائبُ منها بالشاهد، والحاضرُ بالذاهبِ فربما لم يُؤمَن فيها مِنَ العُثُورِ ومَزَلَّةِ القَدَم، والحَيْدِ عن جادَّةِ الصدق. وكثيرًا ما وقعَ للمؤرخين والمفسرين وأئمةِ النقلِ مِنَ المَغَالِطِ في الحكاياتِ والوقائعِ لاعتمادِهم فيها على مجردِ النقلِ غثًّا أو سمينًا، ولم يَعرِضوها على أصولِها، ولا قاسُوها بأشباهِها، ولا سَبَروها بمعيارِ الحكمة، والوقوفِ على طبائعِ الكائنات، وتحكيمِ النظرِ والبصيرةِ في الأخبار، فَضَلُّوا عن الحقِّ، وتاهوا في بيداءِ الوهمِ والغَلَط».

---

(١) «الجواب الصحيح» (٦/٣٩٩).

(٢) في مقدمةِ تاريخه (١/ ٤).

هذا وقد أثمَرَت جهودُ أهلِ العلمِ آثارًا عظيمةً في نقدِ المتونِ والأسانيدِ نقدًا علميًّا مُنْضَبِطًا، وليس أفضلُ مِنَ الاسترشادِ بها وتَمَثُّلِها في كتابةِ التاريخِ بمفهومِهِ الواسع، المُشْتَمِلِ على الجمعِ، والنقدِ، والتفسير. ويكونُ ذلك إحياءً للتدوينِ التاريخيِّ الإسلاميِّ ذي التراثِ العَتيد، والذي كانت كتبُ السِّيَرِ والمَغَازي باكورَتَه ومُسْتَهَلَّه.

* * *

وها هنا وقف القلم، وقد أعياه تَشَعُّبُ الموضوعِ وسَعَتُه، وأَكَلَّه مقامُ المقصودِ به ومنزلتُه صلى الله عليه وسلم، فعسى أنْ أكونَ قد وُفِّقتُ في خدمةِ سيرةِ رسول الله صلى الله عليه وعلى آلِه وسلَّم أو قارَبت، وليس أحدٌ مِنَ الناسِ أحَقَّ منه بالحُبِّ، وبالبذلِ، وبالخدمة:

لَعَمْري لَئِنْ جادَتْ لَكَ العَيْنُ بالبُكَا	لَمَحْقُوقَةٌ أنْ تَسْتَهِلَّ، وَتدْمعَا
فَيَا حَفْصَ، إنَّ الأمْرَ جَلَّ عَنِ البُكَا	غَدَاةَ نَعَى النَّاعي النبيَّ فَأَسْمَعا
فَلَمْ أرَ يَومًا كان أعْظَمَ حادِثا	وَلَمْ أرَ يوْمًا كانَ أكْثَرَ مَوْجِعا
وَلَمْ أرَ مِنْ يومٍ أعَمَّ مُصيبَةً	ولا ليلَةٍ كانت أمَرَّ وأفْظَعَا
إذا ذَكَرَت نَفْسي فِراقَ مُحَمَّدٍ	تَهَيَّجَ حُزْني، والفؤادُ تَصَدَّعا
فَيَا لَكِ نَفْسًا لا يَزَالُ يَزيدُها	عَلَى الدَّهرِ طُولُ الدَّهْرِ إلا تَصَدُّعا
جَزَى مِنْكَ ربُّ النَّاسِ أفْضَلَ ما جَزَى	نبيًّا هَدَانا، ثمَّ وَلَّى مُوَدِّعا
فَوَاللهِ لا أنساكَ ما دُمْتُ ذاكرًا	لشيءٍ، وما قَلَّبْتُ كَفًّا وأصْبُعا

أسألُ الله السدادَ في القولِ والعمل، والتجاوزَ عن الخطأ والزلل، والحمد لله ربِّ العالمين.

وكتب محمد بن يسري سلامة

فهرس أسماء الكتب الواردة في الكتاب مرتبة على حروف الهجاء

(ط)

(ع)

* * *

فهرس الموضوعات



